وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة من ٢٠٠٥ - 2010

" دراسة في الجغرافية السياسية "

رسالة تقدم بها

وحيد انعام غلام الكاكائي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية وآدابها

بأشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الأمير عباس الحيالي

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

الإهداء

إلى المربى الفاضل ، أستاذي ومعلمي الأول

والـدي طيب الله ثراه

إلى رمز الحنان والتضحية **والدتي** أطال الله

في عمرها

إلى من أشدد بهم أزري **إخوتي**

سند قوتي وسدادي حفظهم الله وأدامهم لي عوناً

إلى رفيقة دربي **زوجتي** الفاضلة

إلى من منحوني السعادة في الحياة

أولادي

اسحاق وجوان

ومصطفى و شاهو . . .

وحيد كاكه يي

شكر وتقدير

إنّ الشكر والحمد لله ، شكراً و حمداً يليق بكماله ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى اله وصحبه أجمعين .... وبعد ،

فهذا خير مكان يعترف فيه بالفضل لذويه ، إذ يطيب لي أن أتوجه بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ الدكتور/ عبد الأمير عباس الحيالي** وذلك على تفضله بالإشراف على هذا البحث ، والذي غمرني بعطفه العلمي ، وتابع خطوات البحث وناقشني في كل فكرة من أفكاره ، فأخذت من علمه الشيء الكثير ، وليس بوسعي إلا أن أدعو من الله عز وجل أن يديم عليه الصحة والعافية ، وان يجزيه الله عني خير جزاء .

كما يطيب لي أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في قسم الجغرافية - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى **الأستاذ الدكتور/ محمد يوسف** رئيس القسم **والأستاذ الدكتور/ عبدالله حسون والأستاذ الدكتور/ جواد صندل والأستاذ المساعد الدكتور/ خضير عباس والأستاذ المساعد الدكتور/ رعد العزاوي** لما أبدوه من مساعدة علمية في أنشاء الدراسة والبحث .

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل من **الأستاذ الدكتور/ فؤاد العمري** أستاذ الجغرافية بكلية التربية جامعة تكريت ، **والأستاذ المساعد الدكتور/ هيثم يعقوب يوسف** أستاذ الإحصاء وعميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة ديالى ، **والأستاذ الدكتور/ فؤاد حمه خورشيد** ، **والمدرس مناف محمد السوداني** بقسم الجغرافية بكلية التربية جامعة بغداد ، لما قدموه لي من حسن رعاية وتوجيه .

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل إلى **الدكتور وليد الزيدي مدير دائرة العمليات في المكتب الوطني ، والسيد عبد الرحمن خليفة** مدير عام الاتصال الجماهيري في المكتب الوطني ، **والسيد عامر آل يحيى** مدير مكتب انتخابات ديالى وجميع العاملين في المكتب ، وذلك لما قدموه من مساعدة في الحصول على البيانات .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من أمينة مكتبة قسم الجغرافية بكلية الآداب جامعة بغداد ، وأمينة مكتبة كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى ، لما أبدوه لي من مساعدة .

وأخيرا وليس بآخر أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساهم أو ساعد في إتمام هذا العمل ولو بالقدر اليسير وغفل قلمي عن ذكره ، فله مني جزيل الشكر والتقدير .....

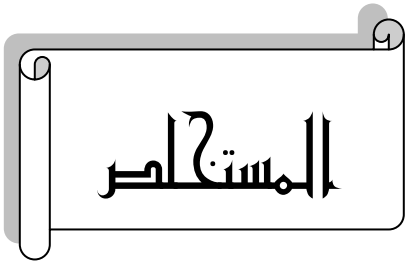

تعَدّ جغرافية الانتخابات إحدى فروع الجغرافية البشرية بصفة عامة ، وتنتسب إلى الجغرافية السياسية بصفة خاصة ، وهي الفرع الجغرافي التطبيقي الذي يعني بدراسة التأثيرات الجغرافية في التصويت ، وتهتم بدراسة السلوك التصويتي للأفراد وأسباب تغيره من مكان لآخر ومن فترة لأخرى ، وأثر البيئة المحيطة بالناخب في توجه هذا السلوك ، بمعنى أدق دراسة المؤثرات البيئية والمكانية على الذين لهم حق المشاركة في العملية الانتخابية والمساهمة في وضع السياسات والقرارات . وتعَدّ العملية الخاصة باختيار نواب البرلمان هي الأهم في جميع البلاد الديمقراطية لكونها أول خطوة في عملية الوصول إلى الحكم .

وعرف العراق النظام النيابي لأول مرة في أواخر العهد العثماني ، بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٨٧٦ ، وصدور أول قانون للانتخابات عام ١٩٠٨ والذي انشأ على أثره أول هيئة تشريعية في العراق عرفت حينئذ بمجلس المبعوثان (النواب) ، وبدأت المجالس البرلمانية بالمعنى المعروف في العراق بصدور دستور عام ١٩٢٥ . ويُعَدّ انهيار النظام السابق في ٩/نيسان/٢٠٠٣ انعطافة كبيرة في مسيرة الديمقراطية في العراق ، ففي ١٥ كانون الأول من العام ٢٠٠٥ جرت لأول مرة في تاريخ العراق الجمهوري انتخابات حرة و شاملة شارك فيها جميع أطياف الشعب العراقي وتميزت بالتعددية الحزبية والسياسية ، وبلغ عدد الكيانات السياسية التي تنافست على مقاعد مجلس النواب (٣٢٦) كيان سياسي ، وتنافس (٧٦٥٥) مرشحاً لشغل مقاعد مجلس النواب البالغ (٢٧٥) مقعدًا ، والتي اعتمد في توزيعها إلى نظام الدوائر المتعددة ، وجرى التصويت وفق نظام التمثيل النسبي مع أسلوب التصويت بالقائمة المغلقة والتي ساهمت في زيادة حدة الاصطفافات الطائفية والعرقية بين الكتل السياسية .

وفي محافظة ديالى (منطقة الدراسة) بلغ عدد الكيانات السياسية التي خاضت المعركة الانتخابية في المحافظة (٦٦) كياناً سياسياً ، تنافسوا على (١٠) مقاعد برلمانية ، وشارك في الانتخابات (٥٣٨١٤٠) ناخباً من مجموع (٧٤٢٨٦٢) ناخباً مسجلاً في (٢٦٨) مركز انتخابي ، وأفرزت نتائج انتخابات ٢٠٠٥ عن فوز (٥) كيانات سياسية بالمقاعد البرلمانية المخصصة للمحافظة ، حصلت منها جبهة التوافق العراقية على (أربعة مقاعد) والائتلاف العراقي الموحد والتحالف

الكردستاني (مقعدان) لكل منهما ، بينما كان استحقاق جبهة الحوار والقائمة العراقية (مقعد واحد) لكل منهما. وانعكس التركيب الاثني والديموغرافي للمحافظة على نتائج الانتخابات ، فقد صوت الناخب حسب انتمائه الديني والقومي ، مما أفرزت خارطة اثنية في المحافظة .

أما في انتخابات ٢٠١٠ فبلغ عدد الكيانات السياسية التي شاركت في هذه الدورة الانتخابية في المحافظة (٢٩) كياناً سياسياً ، وتنافس (٢٦١) مرشحاً لشغل (١٣) مقعداً نيابياً ، وأدلى (٥٠٢٨٩٦) ناخباً بصوته في (٣٨٢) مركزاً انتخابياً ، من أصل (٨٢٢٠٥٢) ناخباً مسجلا في الجداول الانتخابية وتم اعتماد نظام القائمة المفتوحة بدلا من المغلقة في التصويت ، وأبرزت هذه الانتخابات تواجد أربعة ائتلافات سياسية على امتداد المسرح الجغرافي لمحافظة ديالى وهي : القائمة العراقية وحصلت على (٨) مقاعد ، والائتلاف الوطني العراقي وحصلت على (٣) مقاعد، ودولة القانون وحصلت على (مقعد واحد) ، والتحالف الكردستاني وحصلت على (مقعد واحد) .

تغيرت خريطة التحالفات السياسية في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد الانقسامات التي عصفت بأغلب الائتلافات التي كانت مشاركة في الانتخابات الأولى ، واتسمت الخريطة الانتخابية لعام ٢٠١٠ بالطابع السياسي أكثر منها طائفية أو عرقية ، وذلك نتيجة لانحسار تأثير العامل الديني في توجيه سلوك الناخب . ولعبت العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً كبيراً في تباين نتائج الانتخابات بين أقضية المحافظة ، والتي شهدت تنافساً حاداً بين الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات ، نتيجة التنوع والتعدد العرقي والمذهبي في المحافظة .

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء .	أ
شكر وتقدير .	ب
المستخلص .	ج – د
المحتويات .	هـ – ط
فهرست الجداول .	ي – ل
فهرست الخرائط .	ل – ن
فهرست الأشكال .	ن
المقدمة .	س – ع
الفصل الأول : الإطار النظري .	١ – ١٥
تمهيد .	٢
المبحث الأول : (مشكلة البحث ، فرضية البحث ، حدود الدراسة ، المفاهيم والمصطلحات) .	٣ – ٨
أولا : مشكلة الدراسة.	٣
ثانيا : فرضية الدراسة.	٣
ثالثا : حدود الدراسة .	٣
رابعا : مفاهيم ومصطلحات الدراسة .	٦ – ٨
المبحث الثاني : (مناهج البحث ، أهمية الدراسة ، أسباب الدراسة ، الدراسات السابقة) .	٩ – ١٥
أولا : مناهج البحث في جغرافية الانتخابات .	٩ – ١١
ثانيا : أهمية الدراسة .	١١
ثالثا : أسباب الدراسة وأهدافها .	١١
رابعا : الدراسات السابقة .	١٢ – ١٥
الفصل الثاني : نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها .	١٦ – ٥٠

الموضوع	الصفحة
المبحث الأول :(ماهية جغرافية الانتخابات، نشأتها وتطورها، ومجال دراستها)	١٧– ٢٣
أولا : ماهية جغرافية الانتخابات .	١٧
ثانيا : نشأة وتطوره جغرافية الانتخابات .	١٨– ١٩
ثالثا : مجالات دراسة جغرافية الانتخابات .	١٩– ٢٣
المبحث الثاني : (جغرافية الأنظمة الانتخابية المعاصرة والنظام الانتخابي في العراق).	٢٤ – ٤٣
أولا : النظام الانتخابي .	٢٤
ثانيا : أنواع النظم الانتخابية .	٢٤ – ٢٨
١ : نظام الأغلبية التعددية .	٢٥ – ٢٦
٢ : نظام التمثيل النسبي .	٢٦ – ٢٧
٣ : النظام المختلط .	٢٧ – ٢٨
ثالثا : الأنظمة الانتخابية في بعض دول العالم .	٢٨ – ٢٩
رابعا : النظم الانتخابية في بعض الدول العربية .	٢٩ – ٣١
خامسا : تطور النظام الانتخابي في العراق .	٣٢ – ٤٣
١ : المرحلة الأولية للنشأة (بين عامي ١٨٧٦–١٩٢١) .	٣٢
٢ : مرحلة العهد الملكي (بين عامي ١٩٢١– ١٩٥٨) .	٣٣ – ٣٤
٣ : مرحلة العهد الجمهوري (بين عامي ١٩٥٨– ٢٠٠٣) .	٣٤ – ٣٥
٤ : مرحلة العهد الجديد (بعد عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٠) .	36 – 43
المبحث الثالث : (الواقع الجغرافي السياسي للعراق المعاصر وانعكاساته على منطقة الدراسة) .	٤٤ – ٥٠
أولا : الحكومات المتعاقبة على العراق بعد عام ٢٠٠٣ .	٤٤ – ٤٦
١ : حكومة الشراكة الأولى .	٤٤ – ٤٥
٢ : الحكومة الثانية (الحكومة العراقية المؤقتة) .	45
٣ : الحكومة الثالثة (الحكومة العراقية الانتقالية) .	٤٥ – ٤٦
٤ : الحكومة الرابعة .	٤٦

الموضوع	الصفحة
ثانيا : انعكاسات الواقع الجغرافي السياسي للعراق على محافظة ديالى .	٤٦ – ٤٧
ثالثا : مفهوم الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .	٤٧ – ٥٠
الفصل الثالث : التنظيم المكاني للانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى .	٥١ – ٩٤
المبحث الأول : التوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة ديالى .	٥٢ – ٦٨
أولا : التوزيع الجغرافي من حيث عدد المسجلين من سكان الاقضية في انتخابات ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ .	٥٢ – ٥٤
ثانيا : التوزيع الجغرافي من حيث عدد المسجلين من سكان الاقضية في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ .	٥٤ – ٥٥
ثالثا : مقارنة أعداد المسجلين بالوحدات الإدارية لانتخابات (٢٠٠٥ و ٢٠١٠).	٥٥ – ٥٧
رابعا : التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث الكثافة الانتخابية في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .	٥٨ – ٦٣
خامسا : التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث الكثافة الانتخابية في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠.	٦٣ – ٦٨
المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى .	٦٩ – ٨٤
أولا : أهم المعايير الجغرافية المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية	٦٩ – ٧٢
١ : العامل القانوني .	٧٠ – ٧١
٢ : العامل الإداري .	٧١
٣ : حجم السكان والناخبين ونسب التمثيل النيابي .	٧٢
ثانيا : توزيع المراكز الانتخابية في محافظة ديالى .	٧٣ – ٨٤
١: التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥.	٧٣ – ٧٧
٢ : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٧ /آذار/٢٠١٠ .	٧٨ – ٨٢
٣ : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للمهجرين غير المسجلين في محافظة ديالى لانتخابات ٢٠١٠ .	٨٢ – ٨٤
٤ : المراكز الانتخابية للحركة السكانية .	٨٤
المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة ديالى .	٨٥ – ٩٤

الموضوع	الصفحة
١ : التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ .	٨٥ – ٨٩
٢ : التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ٧ / آذار/٢٠١٠ .	٨٩ – ٩٤
الفصل الرابع : التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ و ٧/آذار/٢٠١٠ .	٩٥ – ١٣٨
المبحث الأول : التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ١٥/ كانون الأول/ ٢٠٠٥ .	٩٦ – ١١٦
أولا : قائمة جبهة التوافق العراقية .	٩٩ – ١٠٢
ثانيا : قائمة الائتلاف العراقي الموحد .	١٠٢ – ١٠٦
ثالثا : قائمة التحالف الكردستاني .	١٠٦ – ١٠٩
رابعا : الجبهة العراقية للحوار الوطني .	١١٠ – ١١٢
خامسا : القائمة العراقية الوطنية .	١١٣ – ١١٦
المبحث الثاني : التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ .	١١٧ – ١٣٨
أولا : القائمة العراقية .	١٢٠ – ١٢٥
ثانيا : الائتلاف الوطني العراقي .	١٢٥ – ١٢٩
ثالثا : ائتلاف دولة القانون .	١٢٩ – ١٣٣
رابعا : التحالف الكردستاني .	١٣٣ – ١٣٨
الفصل الخامس: العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات .	١٣٩ – ١٧٣
المبحث الأول : العوامل الطبيعية .	١٤٠ – ١٤٦
أولا : التضاريس .	١٤٠ – ١٤٣
ثانيا : المناخ .	١٤٣ – ١٤٤
ثالثا : الموارد المائية .	١٤٤ – ١٤٦
المبحث الثاني : العوامل البشرية .	١٤٧ – ١٥٨
أولا : حجم السكان .	١٤٧ – ١٤٨
ثانيا : التركيب السكاني (العمري والنوعي) .	١٤٨ – ١٥٣
ثالثا : التركيب الاثنوغرافي .	١٥٣ – ١٥٨
المبحث الثالث : العوامل الاجتماعية والثقافية .	١٥٨ – ١٦١

الموضوع	الصفحة
المبحث الرابع : طرق النقل والمواصلات .	١٦٢ – ١٦٣
المبحث الخامس : العوامل السياسية والأيديولوجية .	١٦٣ – ١٦٧
أولا : العوامل السياسية .	١٦٣ – ١٦٥
ثانيا : العوامل الايديولوجية .	١٦٥ – ١٦٧
المبحث السادس : العوامل الأمنية .	١٦٧ – ١٧٠
المبحث السابع : العوامل الاقتصادية .	١٧٠ – ١٧٣
الاستنتاجات .	١٧٤ – ١٧٦
التوصيات .	١٧٧
المصادر والمراجع .	١٧٨ – ١٩٠

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	الأنظمة الانتخابية المتبعة في بعض الدول الأجنبية .	٣٠
٢	الأنظمة الانتخابية في بعض البلدان العربية .	٣١
٣	نسبة المسجلين في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ إلى عدد سكان الاقضية.	٥٣
٤	نسبة المسجلين في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ إلى عدد سكان الاقضية.	٥٥
٥	الفرق بين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠١٠ .	٥٦
٦	التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والسكان في سن المشاركة والمشاركين والكثافة الانتخابية العامة والتصويتية في انتخابات ٢٠٠٥.	٦٠
٧	التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والسكان في سن المشاركة والمشاركين والكثافة الانتخابية العامة والتصويتية في انتخابات ٢٠١٠ .	٦٤
٨	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥ .	٧٥
٩	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠١٠ .	٧٩
١٠	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للمهجرين غير المسجلين في انتخابات ٢٠١٠ .	٨٣
١١	نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥ حسب الاقضية .	٨٧
١٢	نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ حسب الاقضية .	٩١
١٣	الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .	٩٧
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة

١٤	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها قائمة جبهة التوافق العراقية في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .	١٠0
١٥	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها قائمة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .	١٠3
١٦	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها قائمة التحالف الكردستاني في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .	١٠8
١٧	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها الجبهة العراقية للحوار الوطني في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .	١١1
١٨	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها القائمة العراقية الوطنية في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .	١١4
١٩	الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات٧/ آذار/٢٠١٠ .	١١8
٢٠	عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها العراقية في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ .	١٢1
٢١	عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها الائتلاف الوطني العراقي في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ .	١٢7
٢٢	عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها ائتلاف دولة القانون في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ .	١٣1
٢٣	عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها التحالف الكردستاني في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ .	١٣4
٢٤	التركيب العمري لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ .	149
٢٥	نسبة النوع حسب البيئة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ .	١٥3
٢٦	التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة ديالى بحسب لغة الأم١٩٥٧.	١٥5
رقم الجدول	**عنوان الجدول**	**الصفحة**
٢٧	نسب الأمية والمشاركة السياسية حسب الاقضية لعام ٢٠٠٥ –	159

	٢٠١٠ .	
٢٨	نسبة الأمية بين الريف والحضر والذكور والإناث لعام ٢٠٠٥ .	١٦٥
٢٩	التوزيع العددي والنسبي للأصوات الباطلة وعدد المشاركين بأقضية المحافظة في انتخابات ٢٠٠٥ .	١٦١
٣٠	الوقت اللازم لوصول الناخبين إلى المراكز الانتخابية .	١٦٣
٣١	التوزيع الجغرافي النسبي للنازحين وسبب النزوح حسب الاقضية خلال الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ .	١٦٨
٣٢	معدل دخل الفرد الشهري لعام ٢٠٠٥ بالدينار العراقي .	١٧٢
٣٣	نسب الأسر الفقيرة والمشاركة السياسية حسب الاقضية لعام ٢٠١٠.	١٧٣

فهرست الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
١	موقع منطقة الدراسة النسبة للعراق .	٤
٢	الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة .	٥
٣	التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	٦١
٤	التوزيع الجغرافي للكثافة التصويتية العامة في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	٦١
٥	التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات ٢٠١٠.	٦٦
رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
٦	التوزيع الجغرافي للكثافة التصويتية العامة في انتخابات ٢٠١٠ في منطقة الدراسة .	٦٦

٧	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	٧٦
٨	التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠١٠ في منطقة الدراسة .	٨٠
٩	التوزيع الجغرافي لحجم المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	٨٨
١٠	التوزيع الجغرافي لحجم المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ في منطقة الدراسة .	٩٢
١١	مناطق الدعم التصويتي لقائمة جبهة التوافق العراقية في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	١٠1
١٢	مناطق الدعم التصويتي لقائمة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	١٠4
١٣	مناطق الدعم التصويتي لقائمة التحالف الكردستاني في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	١09
١٤	مناطق الدعم التصويتي للجبهة العراقية للحوار الوطني في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	١١2
١٥	مناطق الدعم التصويتي للقائمة العراقية الوطنية في انتخابات ٢٠٠٥ في منطقة الدراسة .	١١5
١٦	مناطق الدعم التصويتي للعراقية في انتخابات ٢٠١٠ في منطقة الدراسة .	١٢2
١٧	مناطق الدعم التصويتي للائتلاف الوطني العراقي في انتخابات ٢٠١٠ في منطقة الدراسة .	١٢8
رقم الخريطة	**عنوان الخريطة**	**الصفحة**
١٨	مناطق الدعم التصويتي للائتلاف دولة القانون في انتخابات في منطقة الدراسة ٢٠١٠ .	١٣2

١٩	مناطق الدعم التصويتي للتحالف الكردستاني في انتخابات ٢٠١٠ في منطقة الدراسة .	١٣6
٢٠	طبوبوغرافية منطقة الدراسة .	١٤1
٢١	شبكة الري في منطقة الدراسة .	١٤6
٢٢	التوزيع الجغرافي النسبي للنازحين للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في منطقة الدراسة .	169

فهرست الأشكال

المقدمة :

لم تعد الدراسات الجغرافية في الوقت الحاضر دراسات تقليدية نمطية أو كشفية وصفية ، بل أصبحت تتخطى كل العوائق التي كانت تحد من تطور الجغرافية لترتبط بالواقع البشري المعاصر بكل اجتهاداته وانجازاته ، ومن ثم ظهرت دراسات جغرافية حديثة منها جغرافية الانتخابات التي تعد فرعاً

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	نموذج تيلور لجغرافية الانتخابات .	٢١
٢	نموذج تيلور المعدل لجغرافية الانتخابات .	٢٢
٣	عائلات النظم الانتخابية .	٢٨
٤	الفرق بين المسجلين في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ وانتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ .	٥٧
٥	توزيع المقاعد على الكيانات الفائزة في انتخابات ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ .	98
٦	توزيع المقاعد على الكيانات الفائزة في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠.	119
٧	الهرم السكاني لمحافظة ديالى عام ٢٠٠٥ .	١٥0
٨	الهرم السكاني لمحافظة ديالى عام ٢٠١٠ .	١٥1

جغرافياً مصدره الجغرافية السياسية . ومع بداية سبعينات القرن الحالي تطورت جغرافية الانتخابات مع التقدم في استخدام الأساليب الكمية من جانب ، وتزايد دور الانتخابات في تأكيد الممارسات الصحيحة في كثير من الدول الحديثة التي اختارت التعددية الحزبية والسياسية من جانب آخر. وأصبح الباحثون يشيرون إلى جغرافية الانتخابات بوصفها أبرز فروع الجغرافية السياسية نشاطاً وتطبيقاً ، نتيجة لإشاعة الممارسات الديمقراطية في العالم .

وبما أن الجغرافية السياسية تدرس المؤثرات البيئية والمكانية على المشاركين في صناعة القرارات السياسية ، فقد ارتبطت جغرافية الانتخابات بالجغرافية السياسية، فضلاً عن ان جميع الأنظمة الديمقراطية تكون المعركة الانتخابية فيها أول خطوة لبلوغ السلطة . لذا يمكن اعتبار دراسة جغرافية الانتخابات جزء من دراسة الجغرافية السياسية للدول الديمقراطية . فمن خلال جغرافية الانتخابات يمكن شرح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج للعمليات السياسية التي تهتم بها الجغرافية السياسية . بمعنى توضيح التفاعلات المكانية بين الظواهر السياسية والجغرافية.

ومن منطلق أن العملية الانتخابية تفرز لنا أعضاء السلطة التشريعية في البلد، فضلاً عن عدم وجود دراسة جغرافية شاملة للانتخابات التي جرت في محافظة ديالى ، لذا جاء اختيار الباحث لموضوع (جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٠) موضوعا لرسالته . إذ شهدت المحافظة صراعاً انتخابياً محتدماً ، حصدت الأحزاب الدينية أكثر من نصف أصوات الناخبين، ويرجع اختيار انتخابات مجلس النواب بصفة خاصة كدراسة في محافظة ديالى إلى أهمية هذا المجلس في الحياة النيابية والسياسية العراقية ، فهو أول دورة برلمانية منتخبة أعضائها انتخاباً حراً مباشراً بالكامل من قبل الشعب ، والذي يقع على عاتقه انتخاب أعلى سلطة في البلد ، لذا انصب اهتمام الجغرافي السياسي في دراسة هذه الظاهرة السياسية كونها تجربة ديمقراطية شعبية تستحق المتابعة ، والمتمثلة في دورتين انتخابيتين فيها الأولى في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ، والثانية في ٧/آذار/٢٠١٠ .

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المناهج المتبعة في جغرافية الانتخابات ،كالمنهج المساحي الذي يوضح اثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية على التباين المكاني في نتائج التصويت، والتي تم تمثيلها بالخرائط ، كما تم استخدام المنهج المكاني الذي يوضح أثر المكان على السلوك الانتخابي للفرد . وفي ضوء ما تقدم قسمت الرسالة على خمسة فصول ، كان **الأول** بعنوان الإطار النظري للدراسة وتضمن: مشكلة الدراسة ، فرضية الدراسة ، حدود الدراسة ، مفاهيم ومصطلحات الدراسة ، منهجية البحث ، أهمية الدراسة ، أسباب الدراسة ، الدراسات السابقة .

وأما **الفصل الثاني** : فأهتم بدراسة نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها، وضم ماهية جغرافية الانتخابات ومجال دراستها ، وتناول جغرافية الأنظمة الانتخابية المعاصرة ، وذلك من خلال تعريف النظام الانتخابي مع بيان أنواعه ، فضلاً عن دراسة نماذج من الأنظمة الانتخابية في العالم ، والتطور التاريخي للنظام الانتخابي في العراق للفترة الممتدة بين ١٨٧٦ – ٢٠١٠ ، كما سلط الباحث الضوء على الواقع الجغرافي السياسي للعراق المعاصر وانعكاساته على محافظة ديالى ، وتعريف الديمقراطية التوافقية في العراق بعد ٢٠٠٣ .

وكان **الفصل الثالث** : بعنوان التنظيم المكاني للانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى ، وذلك من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للناخبين في المحافظة وتوزيع المراكز الانتخابية على أقضية المحافظة ، وأهم المعايير المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية ، بالإضافة إلى دراسة التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في أقضية المحافظة .

وجاء **الفصل الرابع** : لتحليل نتائج انتخابات ١٥/كانون الثاني/٢٠٠٥ ، وانتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ من منظور جغرافي مع التركيز على القوائم الفائزة ومراكز دعمها الجغرافي.

وأما **الفصل الخامس** : فأهتم بدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات في محافظة ديالى ، والمتمثلة بالعوامل الطبيعية والبشرية والاجتماعية والثقافية وطرق النقل والمواصلات ، فضلا عن العوامل السياسية والأيديولوجية والأمنية والاقتصادية ، ومدى تأثير كل من هذه العوامل في سلوك الناخب ، وتضمنت الدراسة خلاصة للخطوط العريضة التي تم بحثها، متمثلة بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها مع عرض لبعض التوصيات .

وأخيراً لا يدعي الباحث أن دراسته التي قدمها سوف تكون متكاملةً أو مثالية . فالكمال لله وحده ، فإذا جاءت تلك الدراسة وشابتها بعض القصور في تناول بعض الجوانب ، فإن الطالب يكفيه شرف المحاولة والتصدي للموضوع بعناية استغرقت غاية جهده ، متمنياً لمن يسير على هذا الدرب أن يبلغ ما لم يبلغه الباحث من إحاطة وشمول ، وهو الأمر الذي يصب في نهاية المطاف لمصلحة عراقنا الحبيب .

والله الموفق والمستعان **الباحث / وحيد انعام غلام الكاكائي**

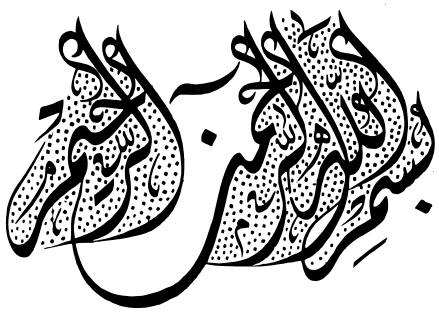

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي *
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه

الآيات : ٢٥ – ٢٨

إقرار المشرف

أشـهدُ أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **((جغرافيـة الانتخابـات البرلمانيـة فـي محافظـة ديالى للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠))** المقدمة من **(وحيد انعام غلام الكاكائـي)** قد جرت تحت إشـرافي فـي جامعـة ديـالى / كليـة التربيـة للعلـوم الإنسـانية / قسـم الجغرافيـة ، دراسـة فـي الجغرافية السياسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافية وآدابها.

التوقيع :
المشرف : أ.د عبد الأمير عباس الحيالي
التاريخ : / / ٢٠١١ م

بناءاً على التوصيات المتوافرة ، نرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع :
الاسم : أ.د محمد يوسف الهيتـي
رئيس قسم الجغرافية
التاريخ : / / ٢٠١١ م

إقرار لجنة المناقشة

نشهدُ أَنّنا أعضاء لجنة المناقشة اَطلعنا على الرسالة الموسومة بـ((**جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠**)) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها . ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في الجغرافية وآدابها ، بتقدير ( ) .

التوقيع : **التوقيع :**

الأستاذ الدكتور: جواد صندل البدران **الأستاذ الدكتور: عبد الأمير الحيالي**

رئيساً **مشرفاً**

التوقيع : **التوقيع :**

الأستاذ المساعد الدكتور:سعدون شلال ظاهر **الأستاذ المساعد الدكتورة: أعياد عبد الرضا**

عضواً **عضواً**

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى على الرسالة .

العميد

أ.م.د نصيف جاسم محمد

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة ديالى

التاريخ : / / ٢٠١١

إقرار المقوم العلمي

اَطلعت على هذه الرسالة فوجدتها سالمة من الناحية العلمية وهي مؤهلة للمناقشة بموجب التقرير العلمي المرفق.

التوقيع :

الأسم : عطا الله سليمان الحديثي

المرتبة العلمية : أ . م . د

التأريخ : / / ٢٠١١

إقرار المقوم اللغوي

أشهدُ أنّ هذه الرسالة الموسومة (**جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠**) تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما وردة فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت هذه الرسالة مؤهلة للمناقشة .

التوقيع :

الأسم :

المرتبة العلمية : م . م

التأريخ : / / ٢٠١١

الفصل الأول : الإطار النظري

تمهيد

المبحث الأول : مشكلة الدراسة ، فرضيات الدراسة ، حدود الدراسة ، مفاهيم ومصطلحات الدراسة .

المبحث الثاني : منهجية البحث ، أهمية الدراسة ، أسباب الدراسة ، الدراسات السابقة .

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

تمهيد :

شهد العراق منذ بداية العهد الملكي نماذج من الممارسة الديمقراطية ، رغم حداثة تاريخ العراق السياسي انذاك ، إلا أن هذا المشهد انسدل الستار عنه بعد انهيار النظام الملكي وإعلان الجمهورية في تموز١٩٥٨، واستمر حتى سقوط النظام السابق في نيسان٢٠٠٣ والذي يعد بداية التحول الديمقراطي ، بعد غياب طويل لأية ممارسة ديمقراطية حقيقية قرابة نصف قرن.

ونظراً لكون عملية الانتخابات عبارة عن شأن داخلي يرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، فقد أخذت جغرافية الانتخابات Electoral Geography في هذه المرحلة طابعاً عالمياً نظراً لاتساع الممارسات الديمقراطية ، وقد ازداد البعد الجغرافي للدراسات الانتخابية حتى أصبحت من أنشط الفروع التطبيقية للجغرافية السياسية ، وأسهم في ذلك ظهور الأساليب الكمية والرياضية في الجغرافية(ترجمة المعلومات الجغرافية إلى أرقام) والتي تعد مادة غزيرة تساعد الجغرافيين السياسيين على الوصف الدقيق واستخلاص النتائج، فضلاً عن ظهور المنهج المكاني والسلوكي الذي يتخذ من السلوك الانتخابي للسكان وحدة الدراسة ، ويتيح للباحث أمكانية التنبؤ بهذا السلوك في المستقبل اعتماداً على فرضيات ثابتة ، وأنماط سلوكية سابقة ، في ظل مجموعة من العوامل الأساسية التي يدرسها الجغرافي في تحليله لمثل هذه الظاهرة معتمداً على كشف العلاقة بين عوامل الجغرافية ، الطبيعية والبشرية بصورة خاصة وبين مخرجات العملية الانتخابية .

ولا تختلف جغرافية الانتخابات عن الجغرافية السياسية في تناول الظواهر السياسية ، إذ تهتم بالتعرف على توزيع الظاهرة وخصائصها وعلاقاتها المكانية ، كما تدرس العلاقات ومدى الارتباط بعناصر البيئة الجغرافية للتعرف على عناصر الضعف ومواطن القوة وصولاً إلى تفسير السلوك الانتخابي ، وبما أن الجغرافية السياسية تعد الحقل الأمثل لدراسة العملية الانتخابية ، ففي السنوات الأخيرة التي أعقبت تغيير نظام الحكم بعد ٩/ نيسان/٢٠٠٣، ظهرت بعض الدراسات الجغرافية – السياسية بما شهده العراق من انتخابات، في محاولة لتحليل سلوك الناخب والنتائج التي أفرزتها تلك الانتخابات . ومن بين تلك الانتخابات تعد انتخابات مجلس النواب ذات أهمية على المستوى الأكاديمي كونها أحد موضوعات الدراسة في الجغرافية السياسية .

وبناء على ما سبق سوف تقوم الدراسة بالبحث في أبعاد عملية الانتخابات الخاصة بمجلس النواب في محافظة ديالى متضمنة التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية والناخبين والمشاركين في العملية الانتخابية ، والتحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ .

المبحث الأول :

(مشكلة البحث، فرضية البحث ، حدود الدراسة ، المفاهيم والمصطلحات)

أولا : مشكلة الدراسة :- تكمن مشكلة البحث في السؤال التالي :

- ما هي العوامل المؤثرة على تباين نتائج الانتخابات في محافظة ديالى للمدة من٢٠٠٥ - ٢٠١٠ ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة :- وتقوم الدراسة على الفرضية الآتية :

- ماهي تأثير العوامل الطبيعية والاجتماعية والسياسية في تباين السلوك التصويتي للناخب في محافظة ديالى؟ وهل هذا التأثير كان ذا طبيعة متساوية في جميع الوحدات الإدارية للمحافظة ؟

ثالثا : حدود الدراسة

البحث نشاط علمي يجب أن يدرس ويخطط له بشكل دقيق قبل القيام به ، وتحديد حدود البحث هو جزء من عملية التخطيط التي تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج علمية تتناسب مع اختيار مشكلة البحث . وتشمل حدود الدراسة ما يلي :

١- الحدود المكانية

تقع منطقة الدراسة (محافظة ديالى) في الجزء الأوسط من شرق العراق بين دائرتي عرض (٣٣ ٠ ٣ - ٣٥.٦ ٠ -) شمالاً وخطي طول (٤٥.٢٢ ٠ - ٤٥.٥٦ ٠ -) شرقاً ، تحدها أربع محافظات هي السليمانية وصلاح الدين وبغداد وواسط وهي على التوالي الشمال والشمال الغربي ومن الغرب والجنوب الغربي والجنوب ومن الشرق الحدود الدولية بين العراق وإيران (خريطة١)* ، وتضم المحافظة أدارياً ستة أقضية هي (بعقوبة "المركز"، والمقدادية ، والخالص ، وخانقين ، وبلدروز ، وكفري)[١] (خريطة ٢)** .

٢- الحدود الزمانية

فهي دراسة موضوع الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى خلال المدة الزمنية من عام (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)، حيث جرت فيها الانتخابات البرلمانية الأولى في ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ والانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ .

والسبب في تحديد هذه المدة الزمنية هو إنها شهدت دورتين انتخابيتين لمجلس النواب أظهرت صورة المشاركة السياسية في محافظة ديالى .

(*) تم رسمها بنظام الإحداثيات الجغرافية " نظام الدرجات "GCS-WGS83 .

(١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ، ٢٠٠٥ ، ص٩ .

(**) تم رسمها بنظام إحداثيات المسقط "نظام المتري" UTM-WGS84 بالاعتماد على برنامج (Arc GIS 9.2) .

خريطة (١) موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعراق

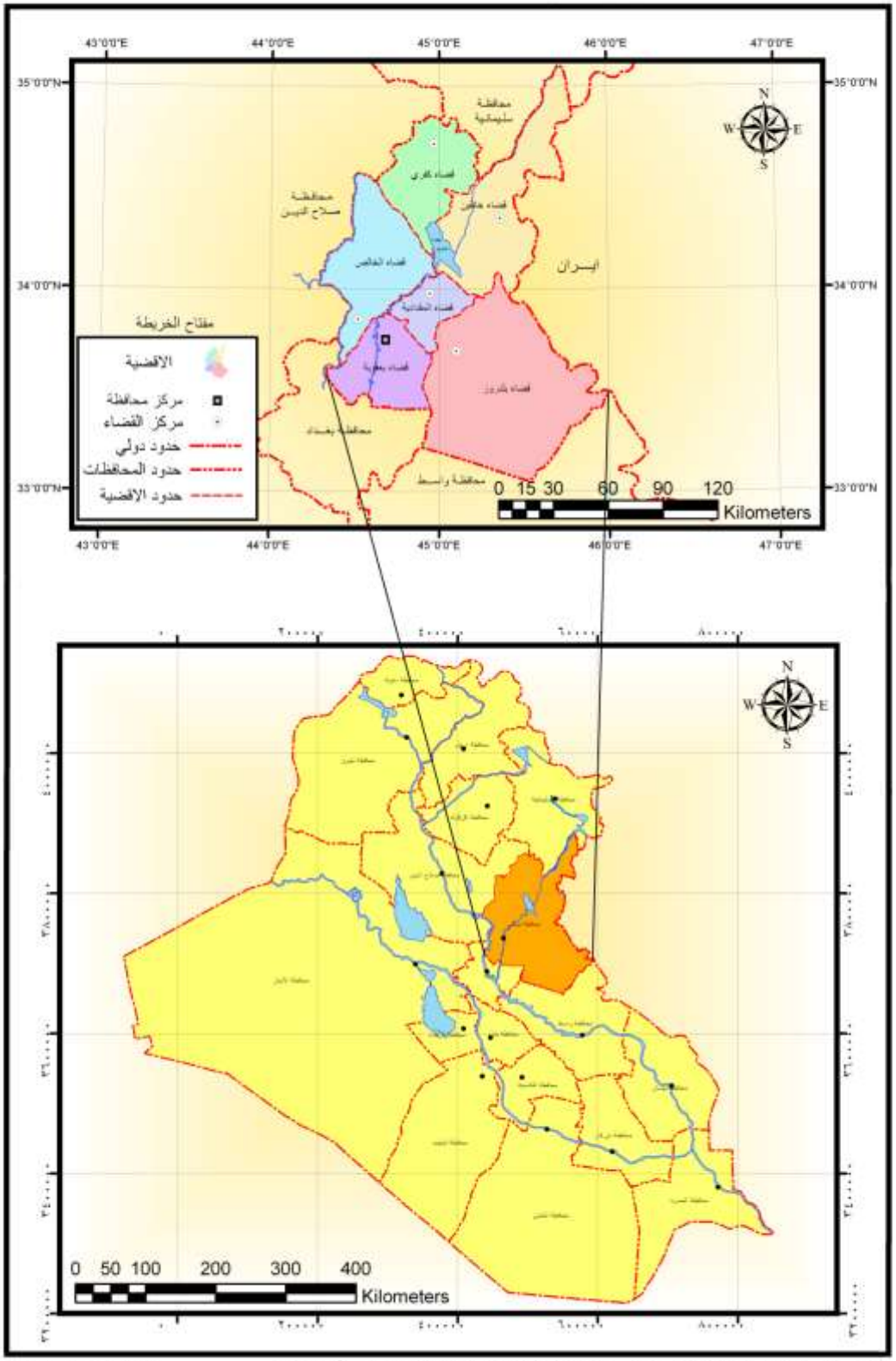

المصدر : الهيئة العامة للمساحة ، خارطة العراق الإدارية ، مقياس الرسم ١ : ١٠٠٠،٠٠٠، بغداد ، ٢٠٠٧ .

خريطة (2) الوحدات الادارية في منطقة الدراسة

المصدر : الهيئة العامة للمساحة،اطلس محافظة ديالى،خارطة الوحدات الادارية لعام٢٠٠٧،مقياس الرسم ١:٢٥٠٠٠٠

رابعا : مفاهيم ومصطلحات الدراسة

١- **الانتخابات :** الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من جانب آخر[١].

٢- **دورية الانتخابات :** تعني سمة الدورية تطبيق القواعد والإجراءات الانتخابية ذاتها - والمحددة مسبقا - على جميع الناخبين والمرشحين بشكل دوري(Periodic) ومنتظم (Regular) وغير متحيز إلى فئة أو جماعة معينة[٢].

٣- **الاقتراع :** هو الانتخاب والتصويت أي إدلاء الناخب بصوته لصالح كيان سياسي أو مرشح وقد يتم الاقتراع بوضع ورقة بيضاء أو علامة الشطب للدلالة على انه شارك في الاقتراع ولكنه لم يقترع أي كيان أو مرشح معين فلقد أبدى رأيه[٣].

٤- **دوائر انتخابية :** مناطق جغرافية ينتخب داخلها ممثل لعضوية الهيئة التشريعية ، ويمكن أن تمثل الدوائر بنائب واحد (الدوائر ذات المقعد الواحد) أو بنواب عدة (الدوائر المتعددة المقاعد)[٤] .

٥- **الناخب المؤهل :** الشخص الذي تتوفر فيه الشروط القانونية للمواطنة والأهلية للتصويت في الانتخابات[٥].

٦- **محطة الاقتراع :** وهي أصغر مكان في السلسلة الانتخابية يتم فيها الاقتراع وعملية الفرز وتعداد الأصوات بعد انتهاء عملية الاقتراع ، وترتبط كل مجموعة من المحطات الانتخابية بمركز انتخابي وترتبط كل مجموعة من المراكز الانتخابية بدائرة انتخابية " محافظة "[٦].

٧- **المقاعد الشاغرة :** المقاعد التي تبقى شاغرة في الدوائر الانتخابية بعد توزيع المقاعد على الكيانات الفائزة وفق القاسم الانتخابي .

٨- **القائمة المفردة :** نقصد به قائمة كيان سياسي لمرشح منفرد[٧].

---

(١)عبد الغني بسيوني ، أنظمة الانتخابات في مصر والعالم ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٩٠ ، ص٧ .

(٢) احمد الديين وآخرون ، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٥٦ .

(٣) طارق حرب ، دليل انتخابات المحافظات، سلسلة جمعية الثقافة القانونية العراقية (٥)، مكتبة الحنش ، بغداد، ٢٠٠٩ ، ص٨.

(٤) معجم المصطلحات الانتخابية ، شبكة الانترنت : lebanon.orgWWW.ICPS-

(٥) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نظام رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ .

(٦) طارق حرب ،المرشد في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠ ، سلسلة جمعية الثقافة القانونية العراقية (٧) ، مكتبة الحنش ، بغداد ،٢٠١٠ . ص٩.

(٧) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نظام توزيع المقاعد رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ .

٩- **الائتلاف** : عبارة عن تحالف مؤقت بين عدد من الأحزاب السياسية للوصول إلى هدف أو أهداف مشتركة ويحصل هذا النوع من الائتلافات في البلدان ذات النظام البرلماني المتعددة الأحزاب _ مثل العراق _ حيث لا يستطيع حزب واحد الفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان أو انتخابات المجالس المحلية.

١٠- **مركز تسجيل الناخبين** : مكان تحدده وتديره المفوضية العليا للانتخابات يستطيع الناخب من خلال مراجعته التأكد من صحة بياناته الشخصية في سجل الناخبين وأجراء التعديلات عليها (الإضافة ، الحذف ، التصحيح ، التغيير ، تسجيل المهجرين)[١].

١١- **سجل الناخبين (Voter List)**: قائمة مرتبة أبجدياً بأسماء الأشخاص الذين تم تسجيلهم بصفتهم مؤهلين للاشتراك في الانتخابات كناخبين في منطقة معينة [٢]. ويعد تسجيل الناخبين جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتخابية التي يتم تحديد هوية الأشخاص ذوي الأهلية الانتخابية ، وتساعد عملية تسجيل الناخبين على انجاز العديد من الوظائف الحيوية منها : إشراك الناخبين في عملية التصويت ، المساواة في التصويت ، منع الأشخاص غير المؤهلين من التصويت ، يوفر معلومات حول عدد الأشخاص المؤهلين للتصويت وتوزيعهم جغرافيا في البلاد[٣].

١٢- "**الحد**" : الحد الأدنى للأصوات الصالحة والسليمة الضرورية للحصول على مقعد في مجلس النواب .

١٣- "**الحكومة العراقية المؤقتة**": الحكومة التي تولت كافة سلطات الحكم في ٣٠/حزيران/٢٠٠٤ ، واحتفظت بالسلطة لغاية تشكيل الحكومة العراقية الانتقالية .

١٤- "**الحكومة العراقية الانتقالية**" : الحكومة التي تم تشكيلها بعد أجراء الانتخابات العامة في ٢٠٠٥/١٢/١٥[٤] .

١٥- **الحركة السكانية** : وهم الناخبين الذين انتقلوا من محافظة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى داخل المحافظة الواحدة بعد عام ٢٠٠٧ ولم يتمكنوا من تسجيل أسمائهم في سجل الناخبين، بمعنى ورد أسماءهم في قاعدة بيانات وزارة التجارة ولم ترد أسماءهم في قاعدة بيانات المفوضية ، لذا قامت مفوضية الانتخابات بفتح مراكز انتخابية خاصة بهم سميت

---

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نظام تحديث سجل الناخبين لانتخاب مجلس النواب ٢٠١٠ ، رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ .

(٢) وليد كاصد الزيدي ، المرشد إلى المصطلحات الانتخابية الحديثة ، مطبعة دار الكوثر ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٦ .

(٣) ريتشارد ل . كلاين و باتريك مرلو ، بناء الثقة في تسجيل الناخبين ، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية(NDI) ، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص٣-١١ .

(٤) قوانين الانتخاب في الدول العربية ، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي ، لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص١٩٤ .

" مراكز اقتراع الحركة السكانية " .

١٦- **القاسم الانتخابي** : ناتج قسمة مجموع عدد الأصوات الصحيحة (مطروحاً منه الأصوات الصحيحة التي تم الإدلاء بها للمكونات) على عدد المقاعد العامة لكل دائرة انتخابية .[١]

١٧- **وكيل الكيان السياسي** : وكيل يتم تسميته من قبل الكيان السياسي لمراقبة نزاهة عملية تحديث سجل الناخبين والاستفتاءات والانتخابات ، ويعتمد لدى المفوضية وفق الإجراءات المنصوص عليها .[٢]

١٨- **الحملات الانتخابية** : وهي وسيلة إعلامية تستخدم لدعم أو تأييد المرشحين خلال فترة الدعاية الانتخابية ، ويلجأ البعض الى ممارسة أساليب الدعاية المبتكرة خلال هذه المرحلة بقصد التأثير النهائي على الناخبين[٣].

١٩- **طريقة الباقي الاقوى** : وهي الطريقة التي تؤدي إلى منح المقاعد الباقية للحزب الحاصل على اكبر عدد من الأصوات غير المستغلة ، وتمنح هذه الطريقة فرصة كبيرة للأحزاب الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على القاسم الانتخابي في الدائرة الانتخابية ، ولكنها تجمع عدد لا بأس به من الأصوات [٤].

٢٠- **المشاركة السياسية** (Political Participation): حق المواطن من أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية [٥].

---

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نظام توزيع المقاعد لانتخابات مجلس النواب رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ ، القسم الأول (المصطلحات) ، ص١ .

(٢)المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، نظام رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٩ (وكلاء الكيانات السياسية)، القسم الأول، ص١.

(٣) زكريا بن الصغير ، الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها وأساليبها ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ٢٠٠٤ ، ص٥٧ .

(٤) سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص١٦٠ .

(٥) رعد سامي التميمي ، الانتخابات كأداة للمشاركة السياسية في العراق ، المؤتمر العلمي الأول ((الانتخابات العراقية ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ الواقع والتحديات)) ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، اربيل ، نيسان ٢٠١١ .

المبحث الثاني

مناهج البحث ، أهمية الدراسة ، أسباب الدراسة وأهدافها ، الدراسات السابقة .

أولا : مناهج البحث في جغرافية الانتخابات

المنهج : هو طريقة لتنظيم البيانات والأفكار المتعلقة بإحدى الظواهر، ومنها العملية الانتخابية للمساعدة في فهم هذه الظاهرة . وإنّ معالجة أي قضية انتخابية تقتضي بالضرورة استخدام أكثر من منهج علمي لتحليل الاختلافات في أنماط التصويت ، ونتائج الانتخابات بين الأقاليم .[١] ويمكن حصر الطرق المتبعة في دراسة الجغرافية الانتخابية بمنهجين:

الأول : المنهج المساحي Areal Approach

وهو يركز على تحليل السلوك الانتخابي للفرد، حيث اعتمد لأول مرة من قبل الجغرافي الفرنسي " سيجفريد " عندما درس التصويت في إقليم اردیش غرب فرنسا 1913 [٢] ، ووصف العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف في التصويت مع ربط تلك بالمتغيرات (الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية) ، موضحاً ذلك بالخرائط والأشكال البيانية .[٣] ويقسم هذا المنهج إلى فرعين هما :

الفرع الأول : المنهج التركيبي Areal - Structural

ويركز هذا المنهج على فحص نمط التوزيع المكاني للتصويت الانتخابي من خلال بيانات نتائج الانتخابات ، وخاصة معرفة حجم الناخبين في كل دائرة انتخابية ونسبة التصويت، والقوائم الفائزة في الانتخابات فضلاً عن عدد الأصوات الباطلة ومناطق الدعم لكل حزب أو مرشح[٤]. ويعرف هذا المنهج في بعض المصادر بالمنهج التقليدي أو الكارتوكرافي، نظراً لاعتماده على الخرائط في إجراء تحليلات العلاقات الجغرافية [٥] ، وبذلك نستطيع من خلال رسم خريطة لنتائج لنتائج المشاركة الانتخابية ومقارنتها مع عدة خرائط للظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لتوضيح المناطق ذات التوجهات السياسية المتميزة.

الفرع الثاني : المنهج البيئي Areal - Ecological

يسعى هذا المنهج إلى تفسير أنماط التصويت من خلال دراسة أثر البيئة المحلية على

---

(١) محمد محمد الزغبي ، خريطة الدوائر الانتخابية في مصر دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2004 ، ص٧ . (غير منشورة)

(٢) محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٢ ، ص٧٦٦ .

(٣) محمد مناف السوداني ، مصدر سابق ، ص١٤ .

(4) Ramesh Dutta Dikshit , political geography , Acontem porary perspective , Tata Mc Graw Hill publishing company , New Delhi , 1982 , p. 242.

(5) فؤاد حمه خورشيد ، جغرافية الانتخابات في الهند ، مجلة الجغرافية العراقية ، العدد(٤٦) ، ٢٠٠٠ ، ص٣٣٨ .

سلوك الناخب ، بمعنى الربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين أو مرشح معين[١]. وينطلق هذا المنهج من فكرة (المثير والاستجابة): فالبيئة الجغرافية هي المثير والإنسان يمثل الاستجابة ، والتي أخذها من علم النفس.[٢]

وقد افترض كل من(سيجفريد ، وكرهييل) أن الناخبين سيصوتون لتلك الأحزاب أو المرشحين ، وفقا لما يرونه مناسبا لمصالحهم ، وذلك لان تباين الدوائر الانتخابية في تركيبها الاجتماعي والاقتصادي والقبلي والديني هي عوامل أساسية تؤخذ بنظر الاعتبار في حساب المصالح [٣]. يستطيع الجغرافي السياسي من خلال دراسة هذا المنهج الكشف عن خصائص الناخبين التي أثرت في عملية التصويت ، ومن ثم يتضح الصالح العام لهذا الحزب أو ذاك ، ولقد وجهت الكثير من الانتقادات لهذا المنهج لان البيانات العامة حول الدوائر الانتخابية ككل لا تستطيع أن تعكس الصورة الحقيقية للسلوك ألتصويتي في هذه الدوائر، واعتماد دراساتها على التعميم [٤]، كذلك يقف هذا النموذج عاجزا أمام تفسير طبيعة التفاعل بين المرشح والناخب ، وبين الناخب والبرامج الانتخابية .

الثاني : المنهج السلوكي المكاني Spatial Behavioural Approach

سمي هذا المنهج بالمكاني لأن الناخب في الدائرة الانتخابية (المنطقة) يختار المرشح الأقرب إليه من الناحية الجغرافية ، حيث يفترض أنه الأقدر على الإحساس بمصالحه ، كالفقر، والبطالة ، وغيرها ، ويقل تأثير الحزب أو المرشح جغرافياً مع الابتعاد عن مركز الحزب أو موطن المرشح . وقد وضع هذا المنهج انطوني دونز (Anthony Downs) عام ١٩٥٧ ، حيث يعطي وزناً أكبر للناخب في التعبير عن آرائه و تطلعاته.[٥]

وتعد الدراسات الحديثة في جغرافية الانتخابات من قبل الجغرافيين (كوكس ، رينولدز، جونستون ، وآخرون) تمثل تحولاً هاماً في التركيز من التحليل المساحي Areal إلى التحليل المكاني Spatial .[٦]

---

(١) جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، المجلد السادس عشر، العدد (٣) ، الكويت ، ١٩٨٨ . ص٨٦ .

(٢) محمد أزهر السماك ، الجغرافية السياسية الحديثة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ . ص٣٢ .

(٣) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، جغرافية الانتخابات في اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٢ ، ص١٩ . (غير منشورة)

(٤) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص ٧٦٩ – ٧٧٠ .

(٥) قاسم بن محمد الدويكات ، دور الانتماءات العشائرية في الانتخابات النيابية الأردنية : دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية ، المجلد السادس عشر، العدد (٢) ، الرياض ، ٢٠٠٤ ، ص١٨٠.

(٦) Ramesh Dutta, Dikshit , op. cit ,pp. 247-248.

وقد أوضح " كوكس" من خلال دراسته النموذجية التي نشرها عام ١٩٦٩ عن السلوك الانتخابي والذي اتبع المنهج السلوكي المكاني ، أن هناك أربعة أنواع من العلاقات المؤثرة على قرار الناخب هي[١]:

١- علاقات المسافة الجغرافية .

٢- دائرة التعرف أو الاطلاع الشخصي للناخب .

٣- مجال القوى المتحكمة في نتيجة التصويت drawing power .

4- علاقة التبادلية reciprocity ، ويعني بها تشابه مواقف الأشخاص الذين بينهم علاقات متبادلة .

فمن منطلق ما تقدم سيعتمد الباحث على كل من المنهجين المساحي والمكاني في دراسة جغرافية الانتخابات في محافظة ديالى لما للمنهجين من أهمية في دراسة السلوك الانتخابي للسكان ، وأثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية على سلوكهم الانتخابي.

ثانيا : أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية الدراسة بجملة من النقاط :-

- تنبع أهمية الدراسة من كونها من أول الدراسات الشاملة على مستوى محافظة ديالى تعالج موضوع الانتخابات للمدة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ من وجهة نظر الجغرافية السياسية .
- إشاعة ثقافة الانتخاب في المجتمع في ظل تجربة انتخابية متقدمة أظهرت شكل نظام الحكم الجديد في العراق.
- التعرف على الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة في محافظة ديالى ومدى تأثيرها على السلوك التصويتي للمواطن .
- معرفة نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ ومقارنتها مع الانتخابات الثانية في عام ٢٠١٠ والتعرف على توزيع ثقل الكيانات السياسية في المحافظة .

ثالثا : أسباب الدراسة وأهدافها

هناك عدة أسباب لاختيار مجال الدراسة وأهدافها ومن أهمها :-

1- الكشف عن دور العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية في تباين السلوك الانتخابي للمواطن في محافظة ديالى .

(1) Cox, K.R. : The Voting Decision in a Spatial Context, Progress in Geography, 1969 , pp. 81-114.

٢- تمثل دراسة جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية ، باعتبار أن النظام الديمقراطي وسيلة للمشاركة في الحكم واتخاذ القرار،ومن منطلق إن العملية الانتخابية أفرزت لنا ممثلين الشعب في السلطة التشريعية ، لذا يأتي اختيار مجال هذه الدراسة هدفا في حد ذاته.

٣- التعرف على التقسيمات الخاصة بالمراكز الانتخابية والعوامل المؤثرة في التقسيم .

رابعا : الدراسات السابقة

لقد تأخر الاهتمام بموضوع جغرافية الانتخابات ولم يأخذ أبعاده الحقيقية اللازمة في دراسات وأبحاث الجغرافيين السياسيين العرب، على الرغم من ظهور أولى الدراسات في حقل جغرافية الانتخابات على يد الجغرافي الفرنسي " **اندريه سيجفريد - Siegfried Andre** " عام ١٩١٣ .[١] ويمكن إرجاع قلة الدراسات العربية في هذا الموضوع إلى قلة الممارسات الديمقراطية ، وحساسية الموضوع والخوف من التطرق إليه لأسباب ترتبط بنظام الحكم ذاته ، إضافة إلى قلة البيانات حول النتائج الحقيقية للانتخابات .

أولا : الدراسات العربية : ويمكن تصنيف أهم الدراسات الجغرافية العربية التي تناولت الانتخابات بالدراسة من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي :

الرسائل الجامعية :

١. دراسة " **جميل فريد شحادة** " (١٩٩٦) بعنوان " **توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن**"[٢] استعرض فيها الباحث الملامح التاريخية لتجربة الأردن البرلمانية ، وتناولت دراسة مقارنة لبعض النظم الانتخابية في العالم ، كما درس الخارطة النيابية للأردن وتوزيع النواب على الدوائر الانتخابية ، وأخيرا درس الخارطة الانتخابية المقترحة للأردن .

٢. دراسة "**عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي** " (٢٠٠٢) بعنوان " **جغرافية الانتخابات في اليمن**"[٣]، تناول العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في الانتخابات ، واستخدم طرق التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في والانتخابات ، وقام بتحديد الدوائر الانتخابية وتوزيعها الجغرافي ، وتناول التطور التاريخي للمجالس البرلمانية في اليمن حتى عام ١٩٩٠ .

٣. دراسة "**السيد محمد الزغبي**" (٢٠٠٤) بعنوان " **خريطة الدوائر الانتخابية في مصر**" [٤] درس ماهية جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها ومناهج دراستها ، وتناول عرض موجز للنظام النيابي وتطوره في مصر للفترة من ١٧٩٨ حتى عام ٢٠٠٠ ، ودرس تحديد الدوائر الانتخابية

---

(١) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص٦ .

(٢) جميل فريد شحادة ، توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا ، ١٩٩٦ ، ص٤٤-٩٩ . (غير منشورة)

(٣) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص١٧ - ١٤٤ .

(٤) محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص٩٦ - ٢١٥ .

وشروط الترشيح والانتخاب ، وسلط الضوء على التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية ومعايير تقسيمها والتوزيع الجغرافي للناخبين ، كما وتناول السلوك التصويتي والعوامل المؤثرة في المشاركة في التصويت .

٤. دراسة " **شاكر ظاهر الزبيدي** "(٢٠٠٧) بعنوان" **جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥** "[١] تناول الباحث التعريف بجغرافية الانتخابات وأهميتها وعلاقتها بالجغرافية السياسية ، وسلط الضوء على العوامل المؤثرة على الانتخابات في العراق ، ودرس التوزيع الجغرافي للناخبين وتوزيع الدوائر الانتخابية واهم المعايير المعتمدة في تحديده ، فضلاً عن تحليل نتائج الانتخابات التي جرت في العراق عام ٢٠٠٥ .

٥. دراسة " **حسن زاير الكعبي** " (٢٠٠٧) بعنوان " **جغرافية الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية** "[٢]، بحث نشأت وتطور جغرافية الانتخابات والعلاقة بين جغرافية الانتخابات والجغرافية السياسية ، وتناول الباحث الخصائص الجغرافية لمحافظتي بابل وديالى ، والعوامل المؤثرة في السلوك ألتصويتي ، كما تناولت الدراسة تحليل ومقارنة الخارطة السياسية لحجم المشاركة السياسية بين المحافظتين .

٦. دراسة " **محمد عبد الله عبد الجادر** " (٢٠٠٧) بعنوان " **جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت ١٩٧٢ – ١٩٩٩** "[٣]، وقد تناول تطور المؤسسات السياسية في الكويت منذ عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٦٢ ، وتطور الخريطة الانتخابية للمجلس البلدي (١٩٦٢– ١٩٧٢– ١٩٨١)، كما درس الخصائص الطبيعية والبشرية للدوائر الانتخابية ، وتناول التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية منذ عام ١٩٣٣ وحتى عام ١٩٩٩ ، واستخدم الباحث طريقة الاستبيان لجمع المعلومات ، كما درس الباحث تحليل العوامل المكانية المؤثرة على الناخب .

٧. دراسة " **احمد محمد أبو عجيزه** " (٢٠٠٩) ، بعنوان " **الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية دراسة تطبيقية في الجغرافية السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.**[٤] تناول الباحث تطور النظم الانتخابية في مصر، ودرس تطور تقسيم الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية للمدة من عام ١٩٦٤ حتى عام ٢٠٠٥ ، وسلط الضوء على التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية

---

(١) شاكر ظاهر الزيدي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥ : دراسة في جغرافية السياسة ، رسالة ماجستير جامعة بغداد ، كلية الاداب، ٢٠٠٧ ، ص١٦ – ١١٤ . (غير منشورة)

(٢) حسن عبد زاير الكعبي ، جغرافية الانتخابات في محافظتي بابل وديالى : دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، ٢٠٠٧ ، ص٢١ – ١٦١ . (غير منشورة)

(٣) محمد عبد الله عبد الجادر ، جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت ١٩٧٢– ١٩٩٩ ، رسالة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب ، ٢٠٠٧ ، ص١٥ – ١٢٩ . (غير منشورة)

(٤) احمد محمد أبو عجيزه ، الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافي (GIS) ، رسالة دكتوراه ، جامعة كفر الشيخ ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢–١٧٠ . (غير منشورة)

وللناخبين في المحافظة والعوامل المؤثرة في تقسيم الدوائر الانتخابية ، وأخيرا تناول بالتفصيل دراسة تطبيقية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ ، متناولاً دراسة حالة (دائرة أول المحلة الكبرى الانتخابية) بمحافظة الغربية مستخدماً طريقة الاستبيان .

البحوث العلمية :

١. بحث " **جاسم محمد كرم** " (١٩٨٨) بعنوان "**جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية** "[١] درس تطور جغرافية الانتخابات واهم المعايير المتبعة في دراستها ، وأشار إلى ظاهرتي " Gerrymandering[*] و Malapportionment[**]" وكيفية الكشف عنهما ، وأشار إلى إمكانية الجغرافيين دراسة هاتين الظاهرتين لما لهما من أهمية في العملية الانتخابية ، وتطرق الباحث إلى المناهج التي تفسر أنماط التصويت ، وسلط الباحث الضوء على العملية الانتخابية في الكويت ومصر، وبين العوامل المؤثرة على سلوك الناخب وأهم القوانين المؤثرة على النمط الانتخابي فيهما .

٢. بحث " **جاسم كرم وجاسم العلي** " (١٩٩٩) بعنوان "**تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية : دراسة في جغرافية الانتخابات** "[٢] تناول الباحث دراسة وتحليل خريطة الدوائر الانتخابية للتحقق من وجود تحيز في تقسيم هذه الدوائر أم لا، كما وتناول تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الدوائر الانتخابية وكيفية قياس ظاهرة عدم المساواة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية في الكويت ، وخلص الباحث من دراسته: ضرورة تعديل قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس حجم السكان والامتداد الجغرافي والتي لم يتم مراعاتها سابقا.

٣. بحث " **قاسم بن محمد الدويكات** "(٢٠٠٤) بعنوان " **دور الانتماءات العشائرية في الانتخابات النيابية الأردنية : دراسة في الجغرافية السياسية** "[٣] حيث قام الباحث بأخذ عينه الدراسة رغبة منه للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولية ، كما تطرق إلى أهم الدراسات التي تناولت بالتحليل نتائج الانتخابات النيابية في الأردن ، وركز الباحث على دور العشائر والأحزاب في الحياة السياسية الأردنية ، وحلل الباحث نتائج مجال دراسته إحصائيا على ضوء المستوى التعليمي والعمر والمهنة والدين والإقليم الجغرافي .

---

(١) جاسم محمد كرم ، مصدر سابق ، ص٧٥-٩٢ .

(*) ظاهرة الجريماندرينج : وتعني التلاعب في رسم الدوائر الانتخابية .

(**) ظاهرة الملابورشنمنت : وتعني سوء توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية .

(٢) جاسم كرم وجاسم العلي ، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية دراسة في جغرافية الانتخابات ، جمعية الجغرافية الكويتية ، العدد(٢٢٤) ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٩ ، ص٨ – ٤٣ .

(٣) قاسم بن محمد الدويكات ، مصدر سابق ، ص١٨٥ – ٢١٨ .

٤. بحث "**غالب ناصر السعدون**" (٢٠٠٧) بعنوان " **جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية نظرية وتطبيق** "[١] تناول الباحث النظم الانتخابية المتبعة في العالم ، مشيرا إلى أهمية تركيز الجغرافي السياسي عند دراسة النظام الانتخابي على نوع النظام وطريقة تطبيقه، وركز بالتحليل نتائج البرلمانية في العراق والتي جرت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥، مبينا أعداد الناخبين حسب المحافظات وعدد المقاعد البرلمانية المخصصة لكل محافظة .

٥. بحث " **مناف محمد السوداني**" (٢٠٠٩)، بعنوان" **التباين المكاني للكيانات الفائزة في مجالس المحافظات العراقية لسنة ٢٠٠٩** "[٢] تناول الباحث واقع التحول الديمقراطي في العراق بعد أحداث ٢٠٠٣ ، ودرس أعداد الناخبين والمرشحين في كل محافظة، والكيانات الفائزة في الانتخابات وأعداد مقاعدها ، وتناول في بحثه مراكز الدعم ألتصويتي للكيانات الفائزة في الانتخابات العراقية لعام ٢٠٠٩

٦. بحث " **غالب ناصر السعدون** " (٢٠١٠) بعنوان" **الخريطة الجغرافية السياسية للانتخابات الإسرائيلية وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية**" [٣] درس التحليل السياسي للانتخابات البرلمانية الإسرائيلية وأشار إلى النظام الانتخابي فيها ، وسلط الضوء على التركيب الديموغرافي والاثني للمجتمع الإسرائيلي، وسمات الأحزاب السياسية الإسرائيلية المشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٩ ، وحلل نتائج الانتخابات الإسرائيلية ، مبينا مدى تأثر الموقف الفلسطيني بها . وكانت هذه الدراسات خير عون للباحث في بحثه .

---

(١) غالب ناصرالسعدون ، جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية نظرية وتطبيق ، مجلة الأستاذ ، جامعة بغداد ، كلية التربية(ابن رشد) ، العدد (٦٣) ، ٢٠٠٧ . ص٩٢٢ – ٩٥٠ .

(٢) مناف محمد السوداني ، التباين المكاني للكيانات الفائزة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية ٢٠٠٩ ، مركز العراق للابحاث ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢ – ٨٦ .

(٣) غالب ناصر السعدون وإنعام سالم ناجي ، الخريطة الجغرافية السياسية للانتخابات الإسرائيلية وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (١) ، العدد (٦١) ، ٢٠١٠ ، ص١٦٣ – ٢٤

الفصل الثاني : نشأة جغرافية الانتخابات وتطورهـــا

المبحث الأول: ماهية جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها.

المبحث الثاني: جغرافية الأنظمة الانتخابية المعاصرة والنظام الانتخابي في العراق .

المبحث الثالث: الواقع الجغرافي السياسي للعراق المعاصر وانعكاساته على منطقة الدراسة .

الفصـل الثانــي

نشأة وتطور جغرافية الانتخابات

لم تعد الدراسات الجغرافية السياسية في الوقت الحاضر أسيرة لدراسة الدولة كونها كياناً سياسياً ، إلا أنها اتجهت بخطى متسارعة نحو دراسات أكثر عمقاً وتحليلاً ترتبط بالمتغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على الساحة السياسية العالمية خلال أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين ، إذ انتشرت مصطلحات ومفاهيم جديدة : كالعولمة والمقرطة (إشاعة الديمقراطية) وكذلك ظهرت العديد من الدراسات الخاصة بسلوك الأفراد والجماعات تجاه بعض الظواهر مثل : دراسة السلوك ألتصويتي للأفراد وتأثره بالظروف الجغرافية (جغرافية الانتخابات) Electoral geography.[١] لذلك فأن هذا المبحث سيتناول، ماهية جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها ومجالاتها .

المبحث الأول : ماهية جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها

أولا : ماهية جغرافية الانتخابات

تعد دراسة جغرافية الانتخابات إحدى الطرق المعاصرة التي يمكن عن طريقها الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التي تؤثر في السلوك الانتخابي ، والنتائج الجغرافية المترتبة على هذا السلوك التصويتي ، بمعنى انه يدرس النشاط الانتخابي داخل الدولة من حيث التباين المكاني في التصويت ، والحملات الانتخابية للمرشحين ، ودراسة السلوك الانتخابي للأفراد والجماعات من خلال تفسير وتقييم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل الرأي العام للمصوتين .

ومن وجه نظر الجغرافية هناك العديد من التعاريف لجغرافية الانتخابات ، عرفها " **جاسم محمد كرم** ": بأنها طريقة تفسير الاختلاف في الأنماط الانتخابية السائدة من مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك الإنساني من مكان لآخر وأسباب هذا التغير.[٢] " كما عرفها : "**محمد محمود الديب** " بأنها : العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم [٣]. وعرفها "**محمد عبدالله عبد الجادر**" بأنها : احد الموضوعات التي تهتم بها الجغرافية السياسية المعاصرة والتي تعالج كيفية بناء مناطق صنع القرار سواء على المستوى الوطني والمحلي.[٤]

---

(١) محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص٢ .

(٢) جاسم محمد كرم ، جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها ، مصدر سابق ، ص٧٥ .

(٣) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٦٦ .

(٤) محمد عبد الله عبد الجادر ، مصدر سابق ، ص٨ .

أما " **قاسم دويكات** " فعرفها بأنها : هي احد مجالات الدراسة في الجغرافية السياسية ، وتدرس العلاقة القائمة بين الانتخابات والظروف الجغرافية .[١]

ولذلك يمكن القول أن **جغرافية الانتخابات** : تعني بدراسة العوامل والمؤثرات الجغرافية في سلوك الناخبين وتحليل نتائج الانتخابات وتمثيلها على خرائط مكانية لإظهار التباين الجغرافي لتلك النتائج للوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي. وأخيرا كما يقول" **ليمان**" الكاتب الأمريكي المعروف عن الانتخاب : انه يقوم ألان مقام الثورة في الزمن القديم ، فالانتخاب في نظره عبارة عن ثورة مقنعة تستعمل بها أوراق التصويت بدلا من رصاص البنادق .

ثانيا : نشأة وتطور جغرافية الانتخابات

برزت دراسة الانتخابات كموضوع في إطار الجغرافية السياسية مع بداية القرن العشرين وتزامن ذلك مع ظهور الجغرافية السياسية كونها علما مستقلا ذا منهج محدد ومنظم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حيث نشر عالم الجغرافية البشرية الألماني "فردريك راتزل F. Ratzel كتابه الشهير تحت عنوان "الجغرافية السياسية" عام ١٨٧٩ .[٢]

واقترن أول اهتمام جغرافي بالانتخابات بدراسة " اندريه سيجفريد " للوضع السياسي في غربي فرنسا والتي نشرت عام ١٩١٣ ، وواصل سيجفريد اشرافه على دراسات عن الانتخابات في فرنسا حتى انه اعتبر " أب لجغرافية الانتخابات " واخرج كتابه المتميز سنة ١٩٤٩ عن جغرافية الانتخابات في إقليم Ardeche بفرنسا .[٣] كما بين أنماط التصويت على انها نتاج مجموعة من الظروف الطبيعية .[٤] وتوصل من خلال الدراسة إن الخريطة الانتخابية هي انعكاس للأحداث السياسية التي تشكلت نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية واختلاف الأنشطة الإنتاجية سواء كانت أنشطة صناعية أو زراعية وهي انعكاس لاختلاف طبوغرافية المنطقة .[٥] وكان الأمريكي "فردريك جاكسون" : أول من بحث العلاقة بين المكان الجغرافي وأنماط التصويت فقد حلل دور الأقاليم الجغرافية في التأثير على أنماط التصويت في الولايات المتحدة عام ١٩٠٨ .[٦] تلي ذلك ، الدراسة التي قدمها " Krehbiel " عام ١٩١٦ حيث درس المؤثرات الجغرافية في تحليل نتائج الانتخابات البريطانية بين عامي ١٨٨٥– ١٩١٠ .[٧] ودرس ساور "Sauer" سنة ١٩١٨

---

(١) قاسم الدويكات ، الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠٠٢ . ص٣٢٣ .

(٢) فايز محمد العيسوي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص١٨ .

(٣) صلاح عبد الجابر عيسى ، أسس الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٩.

(٤) جاسم محمد كرم ، مصدر سابق ، ص٧٩ – ٨٠ .

(٥) بيتر تيلور وكولن فلنت ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رمضان واسحاق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٣) ، الكويت ،٢٠٠٢ ، ص٨ .

(٦) محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص٤ .

(٧) قاسم الدويكات ، دور الانتماءات العشائرية في الانتخابات النيابية الأردنية ، مصدر سابق ، ص١٧٨.

ظاهرة رسم الدوائر الانتخابية الأمريكية ودرس " رايت Wright " السلوك الانتخابي في الولايات المتحدة [١] .

وبعد هذه الدراسات أهملت جغرافية الانتخابات (عدا الدراسات الفرنسية) ، بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وبحلول الستينات من القرن الماضي ظهرت" الثورة الكمية " في الجغرافية وكان من نتاجها دراسة التفاعل الاجتماعي والتجاوب مع مشكلات الناس والتي تم التعبير عنها من خلال " جغرافية الانتخابات "،[٢] ومع بداية السبعينيات تصاعد نجم جغرافية الانتخابات مع التقدم في استخدام الأساليب الكمية من جانب ، ومع تزايد دور الانتخابات في تأكيد الممارسات الديمقراطية الصحيحة في كثير من الدول الحديثة التي تتعدد فيها الأحزاب السياسية من جانب آخر[٣] ، حيث توسع الاهتمام بدراسة جغرافية الانتخابات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والهند وايطاليا وفرنسا وبريطانيا واليابان، وذلك لان عملية الانتخابات تمارس بشكلها الصحيح بهذه الدول والتي تأخذ بنظام الديمقراطية الليبرالية ، وعقب انتهاء الحرب الباردة خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وخاصة مع انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي اكتسب موضوع الانتخابات طابعا جديدا حيث أصبحت الديمقراطية ، مطلبا عالميا تهدف إليه كل شعوب العالم ، وبالأخص الشعوب التي كانت تحت وطأة الأنظمة الاستبدادية ، حتى أن البعض أطلق على القرن العشرين " عصر الثورات الديمقراطية " .

كما وأضحت الانتخابات آلية من آليات بقاء أنظمة الحكم في دول العالم الثالث بدلا من أن تكون وسيلة لاختيار الحكام والتنافس السلمي للسلطة ، لذا فان هذه الظروف تستدعي تطوير هذا الفرع الجغرافي التطبيقي ليقف أمام نزعات توريث السلطة و الديكتاتورية التي ظهرت لدى هذه الدول .

ثالثا : مجالات دراسة جغرافية الانتخابات

ظلت الجغرافية السياسية حتى عام ١٩٦٠ بعيدة عن التيار الرئيسي لعلم الجغرافية ، ومع ظهور الثورة الكمية "Quantitative " بدأت الدراسات الجغرافية تأخذ طابع أكثر وضوحا وتطبيقا من الأول خاصة في مجال جغرافية الانتخابات[٤] . أن الدراسات الكمية في جغرافية الانتخابات، تمر بمراحل عدة منها: الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات وما يلزم ذلك من إجراءات ، والحملة الانتخابية للمرشحين والبرامج الاقتصادية– الاجتماعية – السياسة الانتخابية للأحزاب المتنافسة ،

---

(١) جاسم محمد كرم ، مصدر سابق ، ص٧٩ – ٨٠ .

(٢) خليل حسين ، الجغرافيا السياسية ، دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٤٥-٤٩.

(٣) صلاح عبد الجابر عيسى ، مصدر سابق ، ص١٤٩ .

(٤) خليل حسين ، مصدر سابق ، ص٤٤ .

والتصويت في الانتخابات ، ونتائج الانتخابات ، والتصويت في المجالس النيابية . ولكل مرحلة منها مغزى جغرافي تهتم بدراسته جغرافية الانتخابات[١]. ومن مجالات دراسات الجغرافية الانتخابية :-

١- جغرافية التصويت

تركز هذه الطريقة على التوزيع الجغرافي للأصوات، لدورة انتخابية واحدة أو عدة دورات انتخابية، حيث يتم تحليل نتائج الانتخابات و تمثيلها بخرائط توضح أماكن الدعم ألتصويتي. وتعد هذه الطريقة احد أساليب التحليل الجغرافي للتصويت ، وقد تم تطويره بإتباع المعادلات الإحصائية[٢] واستخدم "سيجفريد" هذه الطريقة في تفسير أنماط التصويت.[٣]

٢- التأثير الجغرافي في التصويت

تحول التركيز من وصف نتائج الانتخابات ، والتوزيع الجغرافي للنتائج ، إلى دراسة السلوك الانتخابي للسكان ، وهناك أربع أشكال أساسية من شانها أن تؤثر في اتخاذ القرار وقت الاقتراع[٤]:

أ- تأثير الجوار الجغرافي.

ب- التصويت للمرشح بحكم الصداقة في العمل والجيرة في السكن .

ج- تأثير الحملات الانتخابية على سلوك المقترع.

د- بروز قضية معينة في المنطقة الانتخابية تؤثر على سلوك المصوتين .

٣- التحليل الجغرافي للدوائر الانتخابية

تمثل "الدوائر الانتخابية" إحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع ، فهي تقسيمات إدارية يقصد بها تعيين حدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية داخل إقليم الدولة بصورة واضحة حتى يتسنى تمثيل كافة قطاعات السكان في المجالس النيابية بعدد من النواب يتناسب وحجم القوة التصويتية لكل منطقة [٥]، ويعد التنظيم المكاني للمنطقة الانتخابية على جانب كبير من الخطورة والأهمية لأنه يؤثر على نتائج الانتخابات ، ويعتبر الجغرافي الأمريكي" كارل سور" أول من وضع أسس لرسم حدود الدوائر الانتخابية.[٦] ومن أهم المعايير الجغرافية لتقسيم الدوائر الدوائر الانتخابية :[٧]

---

(1) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٤٧ .

(٢) حسن عبد زاير الكعبي ، مصدر سابق ، ص٣٢ .

(٣) جاسم محمد كرم ، مصدر سابق ، ص٧٩ .

(٤) بيتر تيلور وكولن فلنت ، مصدر سابق ، ص٨٣ - ٨٤ .

(٥) احمد محمد ابو عجيزة ، مصدر سابق ، ص٢٠ .

(٦) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٤٣ .

(٧) احمد محمد ابو عجيزة ، مصدر سابق ، ص٨٦ .

أ- مراعاة التقسيمات الإدارية الظروف الجغرافية وعدم تقسيم الوحدة المحلية الواحدة .

ب- ضرورة المساواة بين أعداد السكان والناخبين في كل دائرة .

ج- اشتراط الجوار الجغرافي في المناطق التي يراد نزعها لإضافتها إلى دائرة أخرى .

د- ضرورة مراعاة وضع اللجان العامة والفرعية في مواقع آمنة وسهل الوصول إليها .

وفضلا عن الدراسات الانفة الذكر في جغرافية الانتخابات ظهرت دراسات أخرى، تمثلت بنموذج تيلور "Taylor's Model" كما موضحة بالشكل (١) والذي طبق في جغرافية الانتخابات ، فكان النمط التوزيعي للتصويت ، والعوامل الجغرافية المؤثرة في التصويت تعد بمثابة مدخلان input لذلك الموديل ، وكان توزيع التمثيل الانتخابي هو مسار المدخلات في النظام ، وكانت الآثار الجغرافية لنتائج التشريعية والتنفيذية للانتخابات بمثابة مخرجات out put .

شكل (١) يمثل نموذج تيلور لجغرافية الانتخابات

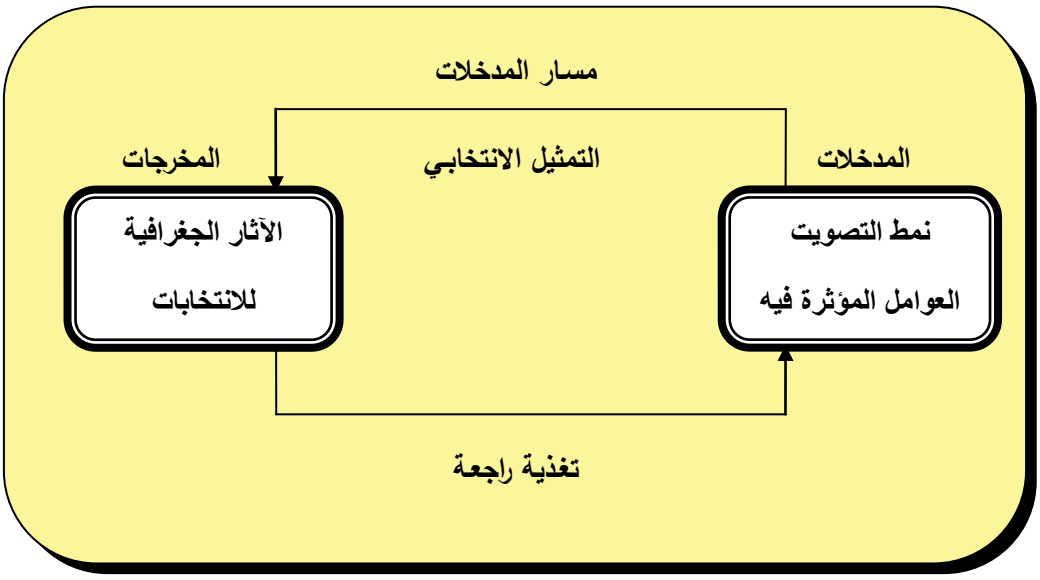

المصدر : صلاح عبد الجابر عيسى ، أسس الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص١٥٦ .

وقد لاحظ **تيلور** فيما بعد أن هناك عمليتان تؤثران على سير العملية الانتخابية ونتائجها، تتضمن الأولى : علاقة الدولة مع الدول الأخرى ، وهذا ما أطلق عليه بسياسة القوة "Politics of power" . أما العملية الثانية : فتركز على الإجراءات الداخلية بالدولة وهي ما أطلق عليها بسياسة الدعم والتأييد " Politics of support " ، وبما أن الأحزاب السياسية تلعب دورا مهما في هاتين العمليتين السياسيتين أثناء الانتخابات لضمان أكبر عدد من أصوات الناخبين ، من خلال تشجيع الناخبين للمشاركة فيهما [1]، فان هذا الدور يمكن أن يتمخض عن نوعين من جغرافية الانتخابات هما :

النوع الأول : جغرافية القوة Geography of power

وهي التي تمارسها جماعات الضغط[*] سرا أو علنا في دعمها لأحزاب سياسية معينة ، كونها تدافع عن مصالحها الاقتصادية ، وهذا ما يعبر عنه "بسياسة التراكم المالي" والتي تقوم به تلك الجماعات لتمويل أحزاب سياسية معينة لكسب الانتخابات ، وان المادة العلمية عن سياسة القوة هي محدودة للغاية كونها تميل إلى السرية والكتمان. وخير مثال على ذلك سلوك

شكل (٢) نموذج تيلور المعدل لجغرافيا الانتخابات

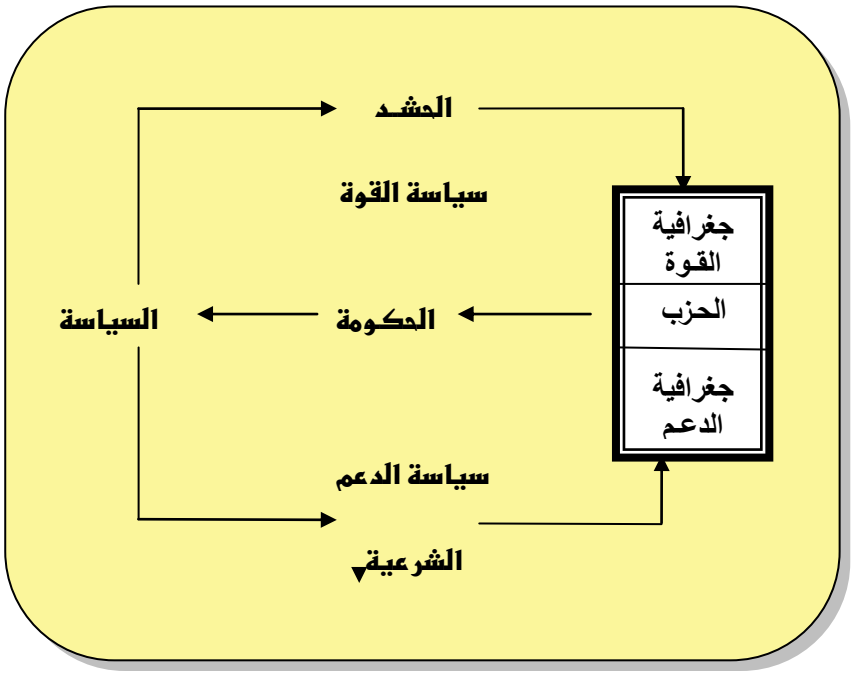

المصدر : بيتر تيلور وكولن فلنت ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة عبد السلام رمضان واسحاق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٣) ، الكويت ، ٢٠٠٢ ، ص١١٥ .

(١) المصدر نفسه ، ص١٥٨ .

(*) تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة ، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطاً على السلطات العامة ، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة . – ينظر – سعاد الشرقاوي ، مصدر سابق ، ص٢٤٣ .

وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) في دعمها لأحزاب "أجنبية صديقة " أو في سلوكها لزعزعة حكومات أجنبية " غير صديقة " لأمريكا .

النوع الثاني : جغرافية الدعم والتأييد Geography of support[1]

وهي ما يطلق عليه جغرافية التصويت Geography of voting والتي تهتم بتحليل نتائج الانتخابات ، وتمثيلها في خرائط موضوعية تبين أنماط التوزيع المكاني للأصوات ، ومقارنتها مع خرائط الظروف الجغرافية السائدة في المناطق نفسها ، وانصب اهتمام الباحثين بجغرافية الدعم في السنوات الأخيرة لوفرة البيانات والمعلومات عن نتائج الانتخابات على مستوى الدوائر والمراكز الانتخابية [2].

وتأسيساً على ما سبق قام تيلور بتعديل نموذجه السابق إلى نموذج معدل لتوضيح جغرافيتي القوة والدعم في العملية الانتخابية (شكل ٢) ويلاحظ أن هناك انفصال بين هذين النوعين من جغرافية الانتخابات ، الأولى تدعمها سياسة القوة ، وتدعم الثانية شرعية النظام (التأييد) .

المبحث الثاني

(1) المصدر نفسه ، ص١١٤-١١٥ .

(2) قاسم الدويكات ، الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٣٢٩ .

جغرافية الأنظمة الانتخابية المعاصرة والنظام الانتخابي في العراق

أولا : النظام الانتخابي

المقصود بالنظام الانتخابي كل القوانين التي تنظم العملية الانتخابية من قانون الأحزاب إلى طريقة ترجمة الأصوات إلى المقاعد النيابية وشكل بطاقة الاقتراع . والعملية الانتخابية في كل دول العالم بحاجة إلى تأقلم وتنظيم قانوني يصدر بصيغة نظام انتخابي.[١]

إنّ التغيرات العالمية نحو الديمقراطية منذ الثمانينيات ، والتسعينيات خلقت حاجة للبحث عن نماذج لمؤسسات تمثيلية مناسبة ، وشهدت التسعينات من القرن الماضي تفجرا في التجديد والإصلاح في النظم الانتخابية خاصة في الديمقراطيات الجديدة في آسيا وأوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، باعتبار النظام الانتخابي حلقة واحدة ضمن سلسلة متراصة تتعلق بنظم الحكم ، وقواعد الوصول إلى السلطة وكذلك يعد مدخلاً أساسياً للديمقراطية[٢]، وعند دراسة الجغرافي لأي نظام انتخابي في العالم، يجب عليه أن يوضح الدوافع الجغرافية لاختيار هذا النظام بعينه دون غيره ، فالكثير من الحكومات لها أغراض سياسية في بقاء أو تغيير نظامها الانتخابي[٣]، فعلى سبيل المثال قد ترغب بعض الحكومات في منع ظاهرة انشقاق الأحزاب ، أو تمنع تمثيل الأقليات لذا فهي تتجنب التمثيل النسبي ، على العكس من ذلك قد ترغب حكومة أخرى في تمثيل الأقليات وهكذا.

ثانيا : أنواع النظم الانتخابية

تتنوع النظم الانتخابية بموجب الاختلافات البيئية في بنية الدولة السياسية والاجتماعية والثقافية إلى ثلاثة نظم أساسية : (انظر الشكل رقم ٣)

١- نظام الأغلبية/ التعددية [٤]

٢- نظام التمثيل النسبي .[٥]

٣- النظام المختلط [٦] .

ولفهم ماهية هذه الأنظمة ستحلل الدراسة خصائص كل نظام :

---

(١) مؤيد جبير الفلوجي ، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢١ .(غير منشورة)

(٢) اندرو رينولدز واخرون، أنواع النظم الانتخابية ، الطبعة الأولى ، ترجمة كرستنا خوشابا بتو ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص٧ .

(٣) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص ٧٧٨ .

(٤) اندرو رينولدز واخرون، ، مصدر سابق ، ص٥٩ .

(٥) احمد الديين وآخرون ، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٥٥ .

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها ، المعهد اللبناني للدراسات ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٢٦ .

١- نظام الأغلبية التعددية :

يعد من أقدم الأنظمة الانتخابية ، وكان هو النظام الوحيد المعمول به ، ولا يزال يحظى بتفضيل لدى أكثر من ٨٠ بلداً في العالم ، استناداً إلى دراسة للاتحاد البرلماني العالمي لعام١٩٩٣ [١]، وفي ظل هذا النظام يفوز المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات ، حيث يقسم البلد إلى دوائر انتخابية ، وتخصص المقاعد للدوائر الواحدة بحيث تتناسب مع عدد سكان الدائرة [٢]، ومن أهم الانتقادات التي توجه لهذا النظام أنه لا يعكس بشكل حقيقي الإرادة الشعبية إذ قد يغيّب الكثير من أصوات الناخبين كما انه يؤدي إلى حرمان الأحزاب الصغيرة والأقليات والمرأة من التمثيل في الهيئات التشريعية إلا أن من ايجابيات هذا النظام انه يؤدي إلى خلق حكومة قوية متماسكة [٣] ، وهناك أربع أشكال للتصويت بنظام الأغلبية :

أ- **نظام الفائز الأول** : ويتم وفق هذا التصويت انتخاب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين بالمقارنة بالأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون ، كما هو الحال في (المملكة المتحدة والهند واليمن).[٤]

ب- **نظام الجولتين** : السمة البارزة في نظام الجولتين كما يوحي الاسم: بأنه ليس انتخاباً لمرة واحدة ولكن يتم في جولتين ، وتجري الجولة الأولى على غرار الجولة الانتخابية الواحدة التعددية والأغلبية وتفصل بين الجولتين أسبوع أو أسبوعان، بمعنى أذا لم يحصل المرشحين على نصف الأصوات كحد أدنى (٥٠ +1%) فتجري أدارة الانتخابات بجولة ثانية، ويتم إعلان الفائز في الجولة الثانية باعتباره منتخباً ، وتنتشر هذا النوع من النظم في (مصر وفرنسا وإيران) .[٥]

ج- **التصويت البديل** : يجمع هذا النوع من التصويت ما يتم في دورتين، التصويت بالأغلبية المطلقة في دورة واحدة، إذ يصوت المقترعين لمرشح واحد، ولكنهم يشيرون إلى أفضليتهم بالنسبة إلى المرشحين الآخرين بترتيب تنازلي أي استبعاد المرشح الذي لم يحصل على أقل رقم تفضيلي أولا من العد ، وتتكرر هذه العملية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة ويستخدم هذا النظام في(استراليا).[٦]

---

(١) احمد الديين وآخرون ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الأقطار العربية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣٥ .

(٢) اندرو رينولدز وآخرون، مصدر سابق، ص ٧١ .

(٣) علي محمد علوان ، اثر النظام الانتخابي في أداء البرلمان العراقي ، المؤتمر العلمي الأول ((الانتخابات العراقية ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ الواقع والتحديات)) ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، اربيل ، نيسان ٢٠١١ .

(٤) سعاد الشرقاوي ، مصدر سالق ، ١٥٣-١٥٤ .

(٥) اندرو رينولدز وآخرون ، مصدر سابق ، ص٩٨ .

(١) احمد الديين وآخرون ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الأقطار العربية ، مصدر سابق ، ص٢٣٦ .

د- تصويت الكتلة الحزبية : ويتم تجميع الناخبين المرشحين ضمن قائمة حزبية ويختار الناخبون بين قوائم مرشحي الأحزاب بدلاً من الأفراد ، والحزب الذي يحصل على عدد أكبر من الأصوات يأخذ كل المقاعد في المنطقة ، حيث يتم انتخاب قائمة المرشحين بصورة كاملة، ويستخدم هذا النظام كنظام وحيد في أربع دول هي : (الكاميرون و تشاد و جيبوتي وسنغافورة) [١].

٢- نظام التمثيل النسبي

التمثيل النسبي هو إعطاء كل حزب ، أو تجمع يمثل رأياً أو اتجاهاً معيناً عدداً من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية ، ويكون التصويت على أساس القائمة وان تكون الدائرة الانتخابية كبيرة لانتخاب عدة نواب منها.[٢] فلو فاز حزب كبير بما نسبته ٤٠% من الأصوات ، يجب أن يحصل على نفس النسبة تقريبا من مقاعد البرلمان ، وإنّ اللجوء إلى اعتماد القوائم الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسبية في التمثيل.[٣] وتم تطبيق هذا النظام لأول مرة في بلجيكا عام ١٨٨٩ ، وحالياً يطبق في أكثر من ٧٠ بلدا في العالم .[٤] ومن أهم مميزات هذا النظام أنه أنه أكثر ملائمة لانتخاب المرأة عن طريق(نظام الكوتا) من نظم التعددية، ويسهل حصول أحزاب الأقلية على تمثيل في البرلمان ، ومن سلبياته عدم استقرار الائتلافات الحكومية ، وتجزئة الأحزاب .

وهناك نموذجان أساسيان في التمثيل النسبي :-

النموذج الأول : قائمة التمثيل النسبي : أن المبدأ الأساسي لهذا النظام هو أن كل حزب يضع قائمة بأسماء المرشحين في كل دائرة انتخابية ، ويتم توزيع المقاعد الفائزة على القوائم الانتخابية الفائزة بحيث تتناسب أعداد المقاعد مع حجم الأصوات التي حصل عليها في الدائرة الانتخابية ، ويكون التصويت للقوائم الحزبية بدلا من المرشحين.[٥] ويعمل به في (الجزائر والنمسا وهندوراس وهندوراس وناميبيا).

وهناك عدة أنواع من قوائم التمثيل النسبي :

---

(٢) اندرو رينولدز وآخرون ، مصدر سابق ، ٨٩ - ٩٠ .

(٣) صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد ، ١٩٩١، ص٤٧-٤٨ .

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها ، مصدر سابق ،ص٢٨ .

(٥) احمد الديين وآخرون ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الأقطار العربية ، مصدر سابق ، ص٢٣٨ .

(6)David M. Farrell , Electoral systems : A comparative Introduction , New York , 2001 ,pp68-69.

أ- القائمة المغلقة : وتعني إن ترتيب المرشحين المنتخبين من القائمة يتحدد من الحزب نفسه وان الناخبين يقومون باختيار القائمة بكاملها [1]، أي أن الناخبين لا يستطيعون التعبير عن تفضيلا تهم لمرشح معين . اتبع هذا النظام في العراق في انتخابات الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات في ٢٠٠٥/١/٣٠ ، وانتخابات مجلس النواب في ١٥/ كانون الأول/ ٢٠٠٥ الذي سيتم توضيحه لاحقا.

ب- القائمة المفتوحة : هي القائمة التي تحتوي على أسماء المرشحين ويكون للناخب الحق في انتخاب أحدهم أو انتخاب القائمة (التأشير عليها) ، أي انه يكون اختيارياً[2]. وهي المعتمدة في انتخابات مجلس النواب العراقي في ٧/ آذار/ ٢٠١٠ والذي سيتم توضيحه لاحقا.

النموذج الثاني : نظام الصوت الواحد المتحول : في ظل هذا النظام يقوم الناخبين بترتيب المرشحين طبقا للأفضلية ، ولكنهم غير ملزمين بترتيب الجميع ، ويستخدم هذا النظام في المناطق المتعددة العضوية[3]، واستخدم مبادئ هذا النظام في القرن التاسع عشر من قبل " **توماس هاري** " في بريطانيا **و** " **كارل اندريه** " في الدنمارك[4] ، ويعتمد في كل من جمهورية ايرلندا من عام ١٩٢١ ومالطا منذ عام ١٩٤٧.

٣- النظام المختلط : يجمع هذا النظام الانتخابي بين النظامين السالفي الذكر وذلك لتلافي عيوب كل منهما قدر الإمكان ، إلا أن هذا النظام جاء ميالاً إلى نظام الأغلبية ، وفي أحيان أخرى تأخذ بنظام التمثيل النسبي ، وتكون متوازية في أحيان أخرى ، وأن الأصوات المدلى بها من قبل الناخبين تساهم في انتخاب ممثليهم في مجلس النواب في ظل كلا النظامين ، وهناك نوعان من أشكال النظم المختلطة : نظام العضوية المختلطة والنظام المتوازي .[5]

نظام العضوية المختلطة: هو نظام مختلط ، حيث يتم استعمال الخيارات التي عبر عنها الناخبون لاختيار مرشحيهم من خلال نظامين مختلفين ، حيث تمنح مقاعد التمثيل النسبي للتعويض عن أي عدم تناسب تنتجها نتائج مقعد الدائرة الانتخابية .على سبيل المثال ، إذا فاز أحد الحزبين بنسبة ١٠% من الأصوات على الصعيد ولكن بدون مقاعد الدائرة ، فانه سيتم

شكل (٣) : عائلات النظم الانتخابية

---

(١) أنور سعيد الحيدري ، النظم الانتخابية في العراق (قراءة نقدية)، المؤتمر العلمي الأول ((الانتخابات العراقية 2005 – ٢٠١٠ الواقع والتحديات)) ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، اربيل ، نيسان ٢٠١١ .

(2) طارق حرب ، مصدر سابق ، ص٢٧ .

(3) فريدة غلام إسماعيل ، بوابة المرأة ، النظم الانتخابية التبعات والاعتبارات الخاصة . شبكة الانترنت : http://www.Womengateway.com

(4) اندرو رينولدز وآخرون ، مصدر سابق ، ص١٣٢-١٣٣ .

(5) صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، مصدر سابق ، ص٥٧ .

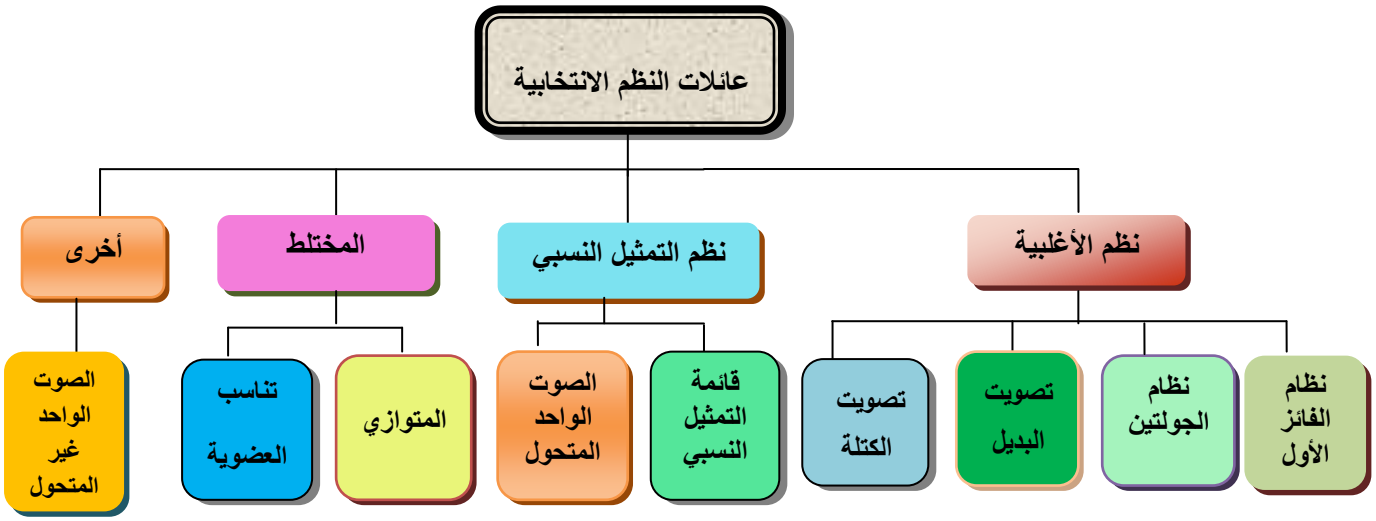

المصدر : اندرو رينولدز واخرون ، أنواع النظم الانتخابية ، الطبعة الأولى ، ترجمة كرستنا خوشابا بتو ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص٥٨ .

منح مقاعد كافية من التمثيل النسبي ليصل إلى ١٠% من المقاعد في المجلس التشريعي[١]. كما هو الحال في ألمانيا ونيوزيلندا.

أما **النظام المتوازي:** فيعرف على انه النظام الذي يقوم على استخدام أصوات الناخبين لانتخاب ممثلين بموجب كلا النظامين (التمثيل النسبي والأغلبية) ، حيث يتم انتخاب نصف النواب عن طريق نظام الأغلبية وبجولة واحد في المناطق الانتخابية الصغيرة ويتم انتخاب النصف الآخر من النواب باعتماد نظام التمثيل النسبي على مستوى المقاطعة (الولاية)[٢]. وهو ما يعمل به في (كوريا الجنوبية وباكستان واليابان ومصر) .

ثالثا : الأنظمة الانتخابية في بعض دول العالم

تعد مسالة انتقاء النظم الانتخابية من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، ففي كثير من الأحيان يترتب على اختيار نظام انتخابي معين تبعات كثيرة على مستقبل العملية السياسية في البلد المعني فيأتي هذا الاختيار نتيجة مجموعة من الظروف الغير الاعتيادية أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ أو تأثير عامل المحيط البيئي كعوامل بالغة التأثير. كثير من الأحيان الأزمات السياسية الحاصلة في النظم الديمقراطية تؤدي إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد، ويعمل الاصلاحيون على وضع مسالة تغيير النظام الانتخابي في مقدمة أجندتهم السياسية في

(1) المصدر نفسه ، ص ١٦٥.

(2) صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، مصدر سابق ، ص٥٩ .

بلد ما ، ونلاحظ ذلك جلياً بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة في العديد من الدول العربية ولربما يعزى ذلك إلى عاملين أساسيين هما:

١- افتقاد القوى السياسية للدراية الكافية حول النظم الانتخابية ، مما ينتج عنه غياب الوعي حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل ذلك .

٢- معرفة القوى السياسية بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظام يرون انه يتلاءم بشكل جيد مع مصالحهم الحزبية .

ومن خلال جدول (١) والذي يوضح لنا بعض الأنظمة الانتخابية المعتمدة في بعض الدول الأجنبية يتضح لنا أن هناك ثلاث أنماط من الأنظمة الانتخابية للدول هي :

النمط الأول : وتتمثل بالدول التي اعتمدت نظام التمثيل النسبي وهي : (فلندا ، تركيا ، جنوب أفريقيا ، البرازيل ، جمهورية ايرلندا) حيث نلاحظ إن عدد أعضاء البرلمان في الدول لا يتجاوز ٧٠ عضو ، وهذا دليل إلى أن هذه الدول تتميز بصغر البرلمان بشكل غير معتاد ، يصبح بإمكان أي حزب يحصل على نسبة بسيطة من أصوات الناخبين الحصول على تمثيل له في البرلمان ، وغالبا ما تكون الحكومات وفق هذا النمط ائتلافية .

النمط الثاني : ويشمل الدول التي أخذت بنظام الأغلبية وهي : (بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، استراليا ، اليابان) وغالبا ما ينتشر في الديمقراطيات الراسخة .

النمط الثالث : ويضم الدول التي عملت بالنظام المختلط وهي : (ألمانيا ، فنزويلا ، روسيا الاتحادية ، كوريا الجنوبية ، المكسيك)

رابعا : النظم الانتخابية في بعض الدول العربية

أن النظام الانتخابي لأي بلد هو نتاج مجموعة من الظروف (التاريخية والسياسية والاجتماعية) ، وبالتالي فالنظام الانتخابي الأمثل لبلد ما ليس بالضرورة أن يعمل بنفس الطريقة في بلدان مختلفة ، وكذلك فان القانون الانتخابي الأمثل لمجتمع ما في فترة معينة قد لا يكون مناسبا لهذا المجتمع في مرحلة تاريخية لاحقة [١] ، ولو نظرنا إلى الجدول (٢) نلاحظ التباين في الأنظمة المعتمدة في بعض البلدان العربية :

١- مصر: أخذت مصر بنظام الانتخاب غير المباشر سنة ١٩٢٣ ، وعلى هذا الأساس تم انتخاب أول مجلس نيابي مصري عام ١٩٢٤، غير إن سرعان ما عدل عنه ، وغير إلى نظام الانتخاب الفردي المباشر نظراً لسهوله تطبيقه وملائمته مع طبيعة الناخب المصري.[٢] وهناك توصيات لإصلاح النظام الانتخابي المصري ليتحول من الفردي إلى القائمة النسبية .

---

(١) محمد المصالحة ، الانتخابات آلية الديمقراطية : الحالة الأردنية انتخابات عام ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات البرلمانية (داميا) ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص٣٩.

(2) سعاد الشرقاوي ، مصدر سابق ، ص ١٥٢.

٢- **موريتانيا :** توسع مقاعد البرلمان الموريتاني من ٨١ مقعدا الى ٩٥ مقعد في ظل حكومة انتقالية ، وجاءت انتخابات ٢٠٠٦ ،والتي قسمت البلاد إلى ١٣ دائرة انتخابية ، وأعطت نسبة التمثيل للنساء ما لا يقل عن ٢٠% في الهيئات التشريعية والمجالس البلدية ، حيث نظام الجولتين في الانتخابات .[١]

جدول (١) الأنظمة الانتخابية المتبعة في بعض الدول الأجنبية [١]

ت	الدولة	النظام الانتخابي	عائلة النظم الانتخابية	عدد الدوائر الانتخابية	عدد مقاعد البرلمان[٢]
١	فلندا	القائمة النسبية	النسبية	١٥	٢٠٠
٢	تركيا	القائمة النسبية	النسبية	٦٧	٥٥٠
٣	جنوب أفريقيا	القائمة النسبية	النسبية	٦٩	٤٠٠
٤	بريطانيا[٣]	الفائز الأول	الأغلبية	٦٥٠	٦٥٩
٥	البرازيل	القائمة النسبية	النسبية	٢٧	٥١٣
٦	فرنسا	الجولتين	الأغلبية	٤٩١	٥٧٧
٧	ايرلندا	الصوت الواحد المتحول	النسبية	٤٠	١٦٦
٨	ألمانيا[٤]	النسبية المختلطة	المختلط	٢٩٩	٥٩٨
٩	فنزويلا	النسبية المختلطة	المختلط	٢٣	١٦٥
١٠	روسيا الاتحادية[٥]	المتوازي	المختلط	٢٢٤	٤٥٠
١١	كوريا الجنوبية	المتوازي	المختلط	١٦	٢٩٩
١٢	الولايات المتحدة	الفائز الأول	الأغلبية	٤٣٥	٤٣٥
١٣	استراليا	الصوت البديل	الأغلبية	١٢٤	١٥٠
١٤	اليابان	المتوازي	الأغلبية	١٣٠	٤٨٠
١٥	المكسيك	النسبة المختلطة	المختلط	٢٠٣	٥٠٠

المصدر :

(١) اندرو رينولدز واخرون ، أنواع النظم الانتخابية ، الطبعة الأولى ، ترجمة كرستنا خوشابا بتو ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص٢٧٣-٢٨٦ .

(٢) جميل فريد شحادة ، توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن دراسة في الجغرافية السياسية ، مصدر سابق ، ص٥٤.

(٣) ويكبيديا الموسوعة الحرة ، شبكة الانترنت : http://ar.wikipedia.org

(٤) أكاديمية ويتشه فيله الألمانية ، شبكة الانترنت : http://www.dw-world.de

(٥) وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، شبكة الإنترنت : http://www.kuna.net.kw

(١) احمد الديين ، وآخرون ، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية ، مصدر سابق ، ص٢٢٢-٢٢٤ .

جدول (٢) الأنظمة الانتخابية في بعض البلدان العربية[١]

ت	الدول	النظام الانتخابي	عائلة النظم الانتخابية	عدد الدوائر الانتخابية	عدد مقاعد البرلمان
١	سوريا[٢]	نظام الجولتين	الأغلبية	15	٢٥٠
٢	لبنان	تصويت الكتلة	الأغلبية	٢٦	١٢٨
٣	البحرين[٣]	نظام الجولتين	الأغلبية	٤٠	٤٠
٤	الأردن[٤]	الصوت الواحد غير المتحول	أخرى	45	١١٠
٥	الجزائر[٥]	التمثيل النسبي	النسبي	١٨٨	٣٨٩
٦	العراق	التمثيل النسبي	النسبي	١٨	٣٢٥
٧	موريتانيا	نظام الجولتين	الأغلبية	١٣	95
٨	مصر[٦]	نظام الجولتين	الأغلبية	٢٥٤	٤٥٤
٩	اليمن	الفائز الأول	الأغلبية	٣٠١	٣٠١
١٠	السودان	الفائز الأول	الأغلبية	٣٦٠	٣٦٠

المصدر :

(١) اندرو رينولدز وآخرون ، أنواع النظم الانتخابية ، الطبعة الأولى ، ترجمة كرستنا خوشابا بتو ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٧٣-٢٨٦ .

(٢) مؤسسة ثروة ، قانون نظام الانتخابات التشريعية في سوريا . شبكة الانترنت : http://syrianelector.com

(٣) وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، مصدر سابق .

(٤) محمد المصالحة ، مصدر سابق ، ٢٠٠٤ ، ص٥٨-٧٤ .

(٥) احمد الديين وآخرون ، النزاهة الانتخابية البرلمانية : مقوماتها والياتها ، مصدر سابق ، ص٣٥٢- ٣٥٨ .

(٦) محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص٢٢٢-٢٣٠ .

٣- **لبنان :** المقاعد النيابية ١٢٨ مقسمة مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وبشكل نسبي ، وهذا معمول به منذ ١٩٩٠ ونظام الأكثرية البسيطة هو المهيمن على جميع الدورات الانتخابية، في غياب كامل للنظام النسبي ، على الرغم من هناك مشروع قانون منذ عام ٢٠٠٥ لتغيير النظام الانتخابي إلى المختلط والذي يتلاءم مع التنوع اللبناني .[١]

٤- **الأردن :** اعتمد الأردن نظام القائمة المفتوحة (التمثيل النسبي) منذ صدور قانون الانتخاب المؤقت لعام ١٩٨٦ ، وفي عام ١٩٩٣ استغني عن النظام الانتخابي السابق لصالح نظام الصوت الواحد ، وجاء القانون الانتخابي لسنة ٢٠٠١ ليؤكد على مبدأ الصوت الواحد ، حيث يكون للدائرة الانتخابية أكثر من مقعد وللناخب صوت واحد فقط ، وعمل هذا القانون على رفع عدد المقاعد النيابية إلى (١١٠) خصص منها (٦) مقاعد للنساء في الانتخابات النيابية الرابع عشر التي أجريت عام ٢٠٠٣ .[٢]

(١) احمد الديين وآخرون ، النزاهة الانتخابية البرلمانية ، مصدر سابق ، ص١٩٩ - ٢٠٦ .

(٢) محمد المصالحة ، مصدر سابق ، ص٤٣ - ٥٨ .

خامسا : تطور النظام الانتخابي في العراق

تعد الحياة النيابية ركناً أساسياً من الأركان التي تقوم عليها نظم الحكم الديمقراطية الحديثة ، والتي تستمد شرعيتها من خلال الانتخابات الحرة . وقد عرف العراق النظام الانتخابي منذ أكثر من ١٣٠ عاما ، أي في أواخر العهد العثماني عام ١٨٧٦ ، حينما صدر أول قانون للانتخابات في العراق عام ١٩٠٨ .

وسوف يتناول هذا المبحث موضوع تطور النظم الانتخابية في العراق خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٧٦ – ٢٠١٠ وذلك وفقا للتقسيم التالي:-

١- المرحلة الأولية للنشأة (بين عامي ١٨٧٦- ١٩٢١)

٢- مرحلة العهد الملكي (بين عامي ١٩٢١- ١٩٥٨)

٣- مرحلة العهد الجمهوري (بين عامي ١٩٥٨- ٢٠٠٣)

٤- مرحلة العهد الجديد (بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٠)

١- المرحلة الأولية للنشأة (بين عامي ١٨٧٦-١٩٢١)

لم يعرف العراقيون الانتخابات النيابية إلا في أواخر العهد العثماني بعد أن أعلن الدستور العثماني عام ١٨٧٦ ، والذي كان بموجبه مجلس الأمة يتكون من هيئتين تسمى الأولى: هيئة الأعيان والذي يعين أعضائها مدى الحياة ، والثانية : تسمى مجلس المبعوثان وينتخب أعضائها من بين جماهير الشعب وبالاقتراع السري.[١] وأول قانون انتخابي طبق في العراق هو قانون انتخابات مجلس المبعوثان (النواب) العثماني الصادر في ١٩٠٨/٧/٢٠ وقت كان العراق جزءاً من الدولة العثمانية وبموجبه تم أجراء أول عملية انتخابية في تاريخ العراق في ذلك العام ، والذي اتخذ من كل محافظة دائرة انتخابية ، ومن كل قضاء شعبة انتخابية واعتمد النظام الانتخابي غير المباشر (على دورتين) إذ يتولى كل (٥٠٠) شخص انتخاب مرشح واحد يكون ناخبا ثانويا يتولى انتخاب نائب مجلس المبعوثان[٢]، كما أجريت الانتخابات الرابعة لمجلس المبعوثان أواخر عام ١٩١٣ ، وكانت هذه آخر انتخابات برلمانية مارسها العراقيون في العهد العثماني[٣]. يمكن القول إن بداية النظام الانتخابي في العراق كان غير سليم بالمعنى القانوني ، حيث كانت الإحصائيات غير دقيقة بخصوص أعداد السكان، ولم يكون للمرأة حق التصويت ، كما كانت هذه المجالس مقيدة السلطات ويسيطر عليها كبار الملاك والأعيان.

٢- مرحلة العهد الملكي (بين عامي ١٩٢١- ١٩٥٨)

---

(١) محمد مظهرالادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٧٢ ، ص٥- ٣٥. (غير منشورة)

(٢) طارق حرب ، المرشد في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٥-٦ .

(٣) حسن راضي ، مسيرة الحياة النيابية في العراق ، جريدة الصباح ، العدد (٢٥٦٢) ، ٤ /كانون الثاني /٢٠١٠ .

يعد العراق من أوائل بلدان الشرق الأوسط الذي نشأ وترعرع فيها النظام البرلماني، ففي سنة ١٩٢١ تأسست الدولة العراقية الحديثة ، وتوّج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق، وفي ١٩/تشرين الثاني/١٩٢٢ تشكل المجلس التأسيسي العراقي وصدر أول قانون انتخابات في تاريخ العراق الحديث[١]، الذي أخذ أيضاً بالانتخاب غير المباشر والذي اخذ بنظام (الكوتا) للعشائر وقسم العراق إلى ثلاث دوائر انتخابية[٢]. وجرى أول انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي في سنة ١٩٢٤، ونصت المادة الثامنة والعشرون من القانون الأساسي العراقي (الدستور الملكي)لعام ١٩٢٥: مجلس الأمة يتألف من مجلسي الأعيان والنواب. كما نصت المادة الحادية والثلاثون : يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضوا يعينهم الملك ، ويتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل (عشرين ألف) نسمة من الذكور، أي أن النساء لا يحق لهم التصويت مع مراعاة حق الأقليات غير المسلمة في التمثيل[٣].

جرت أول دورة انتخابية لمجلس النواب عام ١٩٢٥ واعتمد نظام الدائرة الانتخابية الكبيرة ، وقسم العراق إلى ١٤ دائرة انتخابية (حسب الألوية) وتم انتخاب ٨٨ نائبا لتمثيل البرلمان ، كانت حصة العاصمة بغداد ١٣ نائبا[٤]. افتتح أول مجلس نيابي منتخب في ١٦/تموز/١٩٢٥ ، وظهر حزبان سياسيان لأول مرة في المجلس هما: حزب (التقدم) الموالي للنظام الملكي ، وحزب (الشعب) المعارض ، ويجدر بنا أن نقول إن المجلس التأسيسي العراقي ، قد وضع قاعدة أول حياة نيابية في العراق.[٥]

شهد العراق في العهد الملكي فترة تشريعية امتدت من عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٥٨، جرى فيها ست عشرة دورة انتخابية ، بلغ عدد النواب في الدورة السادسة (١٩٣٥) ،١٠٧ عضوا ، والدورة التاسعة (١٩٣٩) ، ١١٥ عضوا ، والدورة الحادية عشر ١٤٠ عضوا ، والدورة الثانية عشر (١٩٤٨) ١٣٥ عضوا ، والدورة الرابعة عشر(١٩٥٤) ١٣٥ عضوا ، وبلغ عدد أعضاء آخر مجلس تشريعي (١٩٥٨) ١٤٤ عضوا[٦]. أخذ قانون الانتخاب النواب العراقي لسنة ١٩٥٢

---

(١) عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٧ ، ص١٩. (غير منشورة)

(٢) طارق حرب ، دليل انتخابات المحافظات ، مصدر سابق ، ص٢٩-٣٠ .

(٣) محمد شريف بسيوني ، الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، الطبعة الأولى ، المعهد الدولي لحقوق الإنسان ، جامعة دي بول ، ٢٠٠٥ ، ص١٣-١٥ .

(٤) حسن راضي ، مصدر سابق ، ص٤.

(٥) عبد الزهرة الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ ، دراسة تاريخية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ٢٠٠٤ ، ص١٥ .

(١) إبراهيم فتاح صابر ، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية (العراق كحالة للدراسة) ، رسالة ماجستير ، جامعة صلاح الدين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨ ، ص٦٧ . (غير منشورة)

بنظام الأغلبية النسبية ولكنه حددها بـ (٤٠%) ، بعد أن كانت تعتمد نظام الأغلبية المطلقة في قانون الانتخاب العراقي لسنة ١٩٢٤ وكذلك قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٤٦.[١]

ما نلاحظه من خلال الدورات الانتخابية إن أعداد النواب في تزايد باستثناء الدورة الثانية عشر عام ١٩٤٨ ، والدورة الرابعة عشر (١٩٥٤) بسبب التدخل الحكومي في مجريات الانتخاب من أجل إنجاح ممثليهم ، والأزمة الاقتصادية وتعاظم الإرهاب ضد القوى الوطنية والمعارضة ، وتدهور الوضع الأمني ، مما أدى بالكثير من الكتل السياسية إلى مقاطعة الانتخابات .

مما تقدم فأن هناك الكثير من المآخذ على النظام البرلماني في العهد الملكي نجيز منها :

أ- تفشي الأمية بين صفوف الناخبين مما أدى إلى تزوير اختيارات الناخبين في اختيار مرشحيهم .

ب- إعلان الإحكام العرفية أثناء الانتخابات النيابية ، فقد جرت أربعة انتخابات نيابية في ظل الأحكام العرفية وهذا ينافي أبسط حقوق الإنسان.

ج- منح رؤساء الوحدات الإدارية صلاحيات واسعة في حال حدوث حالات شغب أو فوضى، وقد استغل هذا القانون بتهديد المرشحين والناخبين . وبالرغم من هذه المآخذ إلا أن هذه المرحلة التاريخية ١٩٢١- ١٩٥٨ تعد أولى المراحل الديمقراطية تأسيساً ووضوحاً رغم حداثة عهد العراق الديمقراطية .

٣- مرحلة العهد الجمهوري (بين عامي ١٩٥٨- ٢٠٠٣)

بعد انهيار النظام الملكي صبيحة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، فان العراق دخل مرحلة النظام الجمهوري والذي غير النظام السياسي بشكل أساسي . ولكن لم يغير القوانين الانتخابية في العهد الملكي حتى عام ١٩٦٧ ، حينما صدر(قانون انتخاب مجلس الأمة) رقم(٧) لسنة ١٩٦٧ والذي حدد سن الرشد السياسي ثمانية عشر عاما فقط ، بعد أن كان (٢٠) عاما في ظل الانتخابات الملكية . ولم يمارس نصف المجتمع (النساء) دورهن في الانتخابات حتى عام ١٩٦٧ ، إذ أعطيت المرأة ولأول مرة حق التصويت ، فنصت المادة الأولى من(قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة) العراقي رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ : أن لكل ذكر وأنثى حق انتخاب عضو مجلس الأمة ، وبما أنها لم تمارسه في ظل ذلك القانون فقد حصلت على مساواتها مع الرجل في الحياة العامة بعد عام ١٩٦٨ .[٢]

---

(٢) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٩-٤٠ .

لم يشهد العراق خلال فترات الحكم الجمهوري مابين ١٩٥٨ – ١٩٨٠ أجراء أي انتخابات برلمانية ، حتى صدور قانون المجلس الوطني المرقم (٥٥) لسنة ١٩٨٠ ، والذي بموجبه تم أول انتخابات برلمانية للمجلس الوطني يوم ٢٠/حزيران/١٩٨٠ وجرت الدورة الثانية عام ١٩٨٤ ، والثالثة عام ١٩٨٨ ، والرابعة عام ١٩٩٩ .[١]

وبموجب قانون المجلس الوطني رقم(٥٥) لسنة ١٩٨٠ قسم العراق إلى مناطق متعددة المقاعد ، إذ يقوم الناخبين بالتصويت لمرشح واحد أو أكثر ضمن نظام الأغلبية ذو الجولتين[٢]، كما نص قانون المجلس الوطني رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٥ تقسيم المحافظات العراقية إلى مناطق انتخابية بشرط أن لا يقل عدد سكان كل منطقة انتخابية عن خمسة إضعاف عدد الذين يمثلهم كل عضو من أعضاء المجلس ، فإذا قل العدد عن ذلك تعد المحافظة منطقة انتخابية واحدة وإذا زاد عن ذلك قسمت المحافظة إلى منطقتين أو أكثر ويكون لكل منطقة قائمة انتخابية واحدة يتم انتخاب المرشحين من بينها.[٣] ونصت المادة الثالثة والعشرون من مشروع دستور العراق لسنة ١٩٩٠ : يتكون المجلس الوطني من (٢٥٠) عضواً يجري انتخابهم عن طريق الانتخاب الحر المباشر وبالاقتراع السري.[٤]

ومن خلال استقراء العملية الانتخابية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ ، يتضح أن العراقيون قد شاركوا في العملية الانتخابية في الحكم الملكي ما يقارب ثلاثة وثلاثون عاما منذ عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٥٨ ، بينما اقتصرت مشاركتهم في الحكم الجمهوري قرابة أكثر من اثنان وعشرون عاما منذ عام ١٩٨٠ ولغاية عام ٢٠٠٠. بمعنى آخر أن عمر المشاركات السياسية في العهد الملكي هو أطول من عمرها في العهد الجمهوري[٥] .

٤- مرحلة العهد الجديد (بعد عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٠)

(٢) سحر كامل خليل ، المؤسسات البرلمانية العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦٨. (غير منشورة)

(٣)جريدة الوقائع العراقية ، الانتخابات البرلمانية في العراق ١٩٥٨-٢٠٠٣، جريدة الصباح، العدد ٤٩٥ في٩/آذار/٢٠٠٧، ص٧.

(٤) سحر كامل خليل ، مصدر سابق ، ص١٧١ .

(٥) محمد شريف بسيوني ، مصدر سابق ، ص٤٦ .

(٦) حازم الشمري ، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق (٢٨ / ٦ / ٢٠٠٤ – ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥) ومواقف القوى السياسية الحزبية منه ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، العدد (٣٢) ، شباط ٢٠٠٦ ، ص ٩٦ -٩٧ .

على مدى (٤٤) عاماً كانت القوانين الانتخابية في العراق تأخذ بنظام التصويت غير المباشر (على مرحلتين) ، أي منذ صدور أول قانون انتخابات سنة ١٩٠٨ أيام كان العراق جزء من الدولة العثمانية حتى عام ١٩٥٢ ، ثم أصبحت بعد ذلك التاريخ تجري بشكل مباشر (بمرحلة واحدة) ، أي أعطى الناخبين الحق في اختيار ممثليهم مباشرة ومن دون وسيط .[١]

أما حقبة ما بعد ٢٠٠٣/٤/٩ فقد صدر قانون الانتخابات العراقية رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ زمن سلطة الائتلاف المؤقتة والذي على وفقه تم أجراء انتخابات الدورة الأولى لمجالس المحافظات في ٢٠٠٥/١/٣٠ ، واعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة .[٢] ونظرا للتنوع العرقي والمذهبي والديني الذي يمتاز به النسيج العراقي ، وإيمانا من مشاركة كافة القوى السياسية في العملية السياسية وعدم استئثار أي جهة بالسلطة لوحدها فقد تم اعتماد نظام التمثيل النسبي(القائمة المغلقة)[٣] ، والذي يقصد به أن الناخب يصوت لصالح القائمة ككل وليس على المرشحين كأفراد داخل القائمة ، حيث ينال كل كيان سياسي على نسبة من المقاعد بقدر عدد الأصوات التي يحصل عليها عموم الدائرة الانتخابية [٤].

بعد ذلك جرت انتخابات الدورة الأولى لمجلس النواب العراقي في ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ ، ووفقا لقانون الانتخابات المرقم (١٦) لعام ٢٠٠٥ اعتبر العراق(ثمان عشرة) دائرة انتخابية موازية لعدد المحافظات ، وتم اعتماد نظام التمثيل النسبي الذي كان سائدا في انتخابات مجالس المحافظات في ٢٠٠٥ /١/٣٠ [٥].

أما انتخابات الدورة الثانية لمجالس المحافظات فقد جرت في ٢٠٠٩/1/٣١ ، ونصت المادة (٢٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ تكون كل محافظة وفقا للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس المحافظات، ووفقا للمادة (٨ و ١٢ ثالثا) من القانون أعلاه تم اعتماد نظام القائمة المفتوحة في انتخابات مجالس المحافظات في٢٠٠٩/١/٣١ والتي سمح لأول مرة في التاريخ الانتخابي للعراق بالتصويت للقائمة المفتوحة أو لأحد المرشحين من القوائم المفتوحة المطروحة ضمن دائرته الانتخابية[٦]. هذا وقد الغي العمل بالمادة (٩) من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ والتي نصت على إن الترشيح يكون بطريقة القائمة المغلقة ، وحلت محلها المادة (٣ أولاً) وفقاً

(١) سحر كامل خليل ، مصدر سابق ، ص ٩٠- ٩٣ .
(٢) طارق حرب ، المرشد في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٦ .
(٣) حازم الشمري ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ .
(٤) مؤيد جبير الفلوجي ، مصدر سابق ، ص٢٢٤ .
(٥) احمد الديين وآخرون ، النزاهة الانتخابية البرلمانية : مقوماتها والياتها في الأقطار العربية ، مصدر سابق، ص١٨٩- ١٩١.
(٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠٩١) في ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ .

لقرار مجلس النواب المرقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٩ قانون تعديل قانون الانتخابات رقم(١٦) لسنة ٢٠٠٥ [١]. وبقي نظام القائمة المفتوحة معمول به في الدورة الثانية لانتخابات مجلس النواب العراقي في٧/٣/ ٢٠١٠ ، إضافة إلى الدوائر ألـ ثمانية عشر التي بقي معتمدا عليها.

ولبيان **المغزى الجغرافي السياسي للنظام الانتخابي في العراق** سوف يتناول هذا الجزء من المبحث القوانين الانتخابية الخاصة بكيفية توزيع المقاعد وتمثيل الأقليات والكوتا النسائية وطريقة التصويت العام والتصويت الخاص و تصويت المهجرين :

١- النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد البرلمانية

انتخابات ٢٠٠٥ : بعد سقوط النظام السابق أجريت أول انتخابات برلمانية بتاريخ ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ، ووفقاً للنظام الانتخابي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ ، تم توزيع مقاعد الدورة الأولى لمجلس النواب ، بواقع ٢٣٠ مقعدا للمحافظات من أصل ٢٧٥ مقعدا مخصصا لمجلس النواب، وتوزيع (٤٥) مقعداً والتي تسمى بالمقاعد التعويضية والتي تخصص للكيانات التي لم تحصل على أية مقاعد في المحافظات بشرط حصولها على الحد الوطني[٢]، ففي حال حصول الكيانات السياسية على مقعد واحد يجب أن يكون مجموع أصواتها في جميع الدوائر مساوياً للحد الوطني (الذي يمثل مجموع الأصوات المدلى بها في العراق مقسوم على مقاعد مجلس النواب (٢٧٥) . ويمكن استخراج المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية(المحافظة) من خلال المعادلة الرياضية الآتية:

$$\text{عدد مقاعد المحافظة} = \frac{\text{مجموع الناخبين المسجلين في المحافظة}}{\text{الحصة الوطنية}}$$

$$\text{الحصة الوطنية} = \frac{\text{عدد الكلي للناخبين المسجلين في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥}}{\text{عدد مقاعد المحافظات (٢٣٠)}}$$

$$= \frac{١٥,٥٦٨,٧٠٢}{٢٣٠} = ٦٧٦٩٠$$

ولمعرفة عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة نقسم عدد الناخبين المسجلين في كل محافظة على الحصة الوطنية. ولتحديد عدد المقاعد التي تخصص لكل كيان سياسي يقسم عدد

(١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤١٤٠) في ٢٨ / ١٢ / ٢٠٠٩ .

(٢) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ ، ص٢.

الأصوات التي حصل عليه الكيان على القاسم الانتخابي : وهو عدد من الأصوات المطلوبة لفوز المرشح بالانتخابات وحصوله على مقعد في الانتخاب . ويتم استخراجه وفق الطريقة الآتية :

القاسم الانتخابي = عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية[1] / عدد مقاعد الدائرة الانتخابية

مثال: القاسم الانتخابي لمحافظة ديالى لانتخابات ١٥/ كانون الأول/ ٢٠٠٥

$$= \frac{٥٣١٨٣٠}{١٠} = ٥٣.١٨٥$$

بمعنى أن أي كيان سياسي في محافظة ديالى لكي يحصل على مقعد واحد يحتاج إلى (٥٣.١٨٥) ألف صوت . أما كيفية توزيع المقاعد التعويضية فتتم بالصيغة التالية :

المقعد التعويضي = مجموع الأصوات التي حصل عليها كل كيان / الحد الوطني

وفي حال عدم حصول الكيانات السياسية المشتركة في دائرة انتخابية معينة وبقاء مقاعد شاغرة فيصار إلى أكمالها عن طريق احتساب الباقي الأقوى للكيانات السياسية الفائزة بمقعد أو أكثر في تلك المحافظة ، والتي تفيد الأحزاب الصغيرة .

يتضح لنا من خلال هذا التوزيع أن هناك إشكالية في احتساب المقاعد ، وذلك لعدم دقة المعلومات حول عدد السكان ، حيث بلغ عدد مقاعد محافظة ديالى (١٠) مقاعد في مجلس النواب على ضوء احتساب سكان المحافظة من دون مراعاة الأعداد الحقيقية لسكانها ، مما أدى إلى إسقاط عدد من المقاعد الممنوحة لها وفق نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ .

انتخابات ٢٠١٠ : جرت انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب العراقي في٧/ آذار/٢٠١٠ بعد مخاض عسير لتعديل قانون الانتخابات ، وبتاريخ ١٣/كانون الأول/٢٠٠٩ صادق مجلس الرئاسة على قرار مجلس النواب رقم(٢٤) لسنة ٢٠٠٩ والمتضمن تعديلات عدة أبرزها زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى(٣٢٥) مقعداً بعد أن كان المجلس يتكون من(٢٧٥) مقعدًا[2]. وتم تخصيص (٣١٠) مقاعد للمحافظات العراقية ألـ(١٨) ، في حين خصص (١٥) مقعداً تعويضياً

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نظام رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ ، مصدر سابق ، ص٣-٤ .

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نشرة البرلمانات العربية ، العدد(٥) آذار ٢٠١٠ ، ص٨ .

منها (٨) للأقليات ، كما أكد التعديل على تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب . واشترط التعديل اعتماد قوائم الإحصاء السكاني الذي احتسب في انتخابات عام ٢٠٠٥ والمستند إلى الحصص التموينية على أن تضاف إليها نسبة النمو السكاني بمعدل ٢.٨% لكل محافظة سنويا[١]، وادخل القانون الجديد نظام القائمة المفتوحة ونظام الدوائر المتعددة بحيث قسم العراق إلى دوائر مختلفة بعدد المحافظات كما اقر القانون تصويت العراقيين في الخارج .

في هذه الدورة الانتخابية اختلفت آلية توزيع المقاعد الشاغرة لصالح الأحزاب القوية في المحافظات وفق نظام توزيع المقاعد لانتخابات مجلس النواب رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ ، فلو قمنا بتطبيق هذا النظام سوف يكون توزيع المقاعد الشاغرة في محافظة ديالى كما يلي :[٢]

- القاسم الانتخابي لمحافظة ديالى = عدد الأصوات الصحيحة / عدد المقاعد
- القاسم الانتخابي لمحافظة ديالى = ٥٠٢٨٩٦ / ١٣ = ٣٨٦٨٤.٣

١. العراقية حصلت على (٢٤٥٠٢٥) صوتاً / ٣٨٦٨٤.٣ = ٦.٣٣٣ ويساوي (٦) مقاعد.
٢. الائتلاف الوطني العراقي(٨٥٨٢١) صوتاً / ٣٨٦٨٤.٣ = ٢.٢١٨ ويساوي(٢) مقعدًا.
٣. ائتلاف دولة القانون (٦٣٩٦٩) / ٣٨٦٨٤.٣ = ١.٦٥٣ = (١) مقعد واحد .
٤. التحالف الكوردستانى (٤٧٧٤٩) / ٣٨٦٨٤.٣ = ١.٢٣٤ = (١) مقعد واحد .

عند جمع المقاعد الأساسية نرى أن مجموعه يساوي (١٠) مقاعد . إذاً لدينا (٣) مقاعد شاغرة ، لذا نلجأ إلى قانون ملئ المقاعد الشاغرة وهي :

عدد أصوات الكيان الفائز/مجموع عدد أصوات الكيانات الفائزة(مضروباً بعدد المقاعد الشاغرة)

- مجموع أصوات الكيانات الفائزة = (٤٤٢٥٦٥) صوتاً

ـ ثم نطبق القانون على الكيانات الفائزة بدءاً من اكبر كيان:

١- **العراقية** : (٢٤٥٠٢٥) صوتاً / ٤٤٢٥٦٥ مضروبا بـ (٣) = ١.٦٦ ، تأخذ العراقية مقعداً واحداً ويبقى لديها (٠.٦٦) فتأخذ مقعداً آخر لأن الكيان الذي يليها (الائتلاف الوطني العراقي) حصل فقط على (٠.٥٨) ، وبذلك تحصل العراقية على مقعدين من المقاعد الشاغرة الثلاثة ويصبح مجموع مقاعدها (٨) مقاعد .

٢- **الائتلاف الوطني العراقي:** (٨٥٨٢١) صوتاً / ٤٤٢٥٦٥ مضروبا بـ (٣) = ٥٨.٠ يأخذ الائتلاف الوطني المقعد الثالث ضمن المقاعد الشاغرة لأن نسبته اكبر من الكيانين الآخرين (دولة القانون والتحالف الكوردستاني) وبذلك نكون قد وزعنا المقاعد الشاغرة الثلاثة.

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نظام توزيع المقاعد لانتخابات مجلس النواب رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ ، ص٢ .
(٢) مكتب انتخابات ديالى ، نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠ .

٣- ائتلاف دولة القانون: (٦٣٩٦٩) صوتاً / ٤٤٢٥٦٥ مضروبا بـ (٣) = ٠.٤٣

في النهاية يصبح النتيجة كالآتي : القائمة العراقية(٨) مقاعد ، الائتلاف الوطني (٣) مقاعد ، ومقعد واحد لكل من دولة القانون والتحالف الكوردستاني.

من مأخذ هذا النظام أنه قام بتوزيع باقي الأصوات في المحافظة على الكيانات التي حصلت على أكثر الأصوات ، وليس على الكيانات التي حصلت على الحد الوطني والذي طبق في انتخابات ٢٠٠٥ ، يضاف إلى ذلك أن آلية استحقاق القوائم للمقاعد العامة (٣١٠) تم من خلال إحراز القائمة للقاسم الانتخابي في الدائرة الانتخابية، وبالتالي فان القائمة التي تعجز عن بلوغ القاسم الانتخابي فأنها تعد قائمة أو كيان مستبعد ، الأمر الذي نراه همش عدد غير قليل من الكيانات السياسية ، والتي بلا شك أنها قد حظيت بتأييد شعبي واسع ، وان لم تبلغ كل منها على انفراد لبلوغ القاسم الانتخابي، الأمر الذي يوصم نظامنا الانتخابي بسلبية تظهر عدم تمثيله للجماهير الشعبية حق تمثيل ، لذا فان تشريع أي قانون يجب أن يضمن حرية الناخبين ويحقق خطوة جديدة نحو ازدهار الديمقراطية البرلمانية .

٢- النظام الانتخابي وطريقة التصويت

انتخابات ٢٠٠٥ : لم تأخذ النظم الانتخابية السابقة في العراق بنظام الانتخاب بالقائمة ولا نظام التمثيل النسبي الجديد ابتداءا من نظام الانتخاب العثماني الصادر سنة ١٩٠٨ وانتهاءا بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٥ ، ووفقا لقانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ ، اعتمد نظام التمثيل النسبي مع أسلوب التصويت بالقائمة المغلقة ، والحقيقة أن نظام التمثيل النسبي كما بينا سابقا يرتبط بالدوائر الانتخابية الكبيرة وبالتصويت على أساس القائمة ، وبما أن القانون قد اخذ في المادة (٩) منه بـ (القائمة المغلقة) ، فإن الأخذ بالقائمة المغلقة لم يسلم من النقد كون أسلوب التصويت هذا لا يعبر بشكل حقيقي عن أرادة الناخب في اختيار ممثليه حيث أنها تفرز وصول مرشحين لم يرغب الناخب اختيارهم . ويعزز نظام التمثيل النسبي قادة الحزب، الذين يقررون من يدخل القائمة من المرشحين ومدى قربهم من القمة ، بالإضافة إلى أنها ساهمت في زيادة حدة الاصطفافات الطائفية والعرقية بين الكتل السياسية في العراق عامة ومحافظة ديالى خاصة .

انتخابات ٢٠١٠ : تولدت الضغوط وبرز الميل الشعبي باتجاه تغيير قانون الانتخابات ٢٠٠٥ (القائمة المغلقة) ، حينما أفرزت نتائجه وصول عدد كبير من الشخصيات إلى البرلمان لم تكن لديهم أي قدرات قيادية وإدارية لإدارة شتى مفاصل الدولة، ولأنها تخدم وبشكل كبير الأحزاب التي لا تملك الشخصيات المقبولة اجتماعياً أو ذات الخبرات المرموقة ما عرضها للخسارة .

وبناءا على كل ذلك ، تم الأخذ بمبدأ القائمة المفتوحة في انتخابات ٢٠١٠ طبقاً لنظام الاقتراع والعد والفرز رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٩ (القسم الرابع ٢) الذي ينص على " يكون التصويت وفق نظام القائمة المفتوحة حيث يكون للناخب خياران : أما أن يصوت للقائمة فقط بوضع إشارة في المربع المخصص لذلك أو التصويت لأحد المرشحين بوضع أشارة أخرى في المربع الذي يشير إلى رقم المرشح "[١] ، أن التصويت بموجب القائمة المفتوحة يتيح للناخب الحق في اختيار مرشح ما لأنه يضمن تصويت المقترع للمرشحين الذين يرغب بترشيحهم ضمن قائمة الكيان مع استبعاد الأشخاص الذين لا يرغب في ترشيحهم . في حين أن التصويت بموجب القائمة المغلقة كانت الاختيارات متروكة للقائمة ذاتها وعلى وفق التسلسل الذي حدده الكيان السياسي ، لذا نستطيع القول أن هذا النظام جمع بين القائمة المفتوحة في الانتخاب والنظام الفردي ونقول نظام فردي لأنه اعطى للناخب حق اختيار مرشح واحد عندما يؤشر على رقم القائمة ورقم المرشح معا .

٣- النظام الانتخابي والكوتا النسائية[*] .

انتخابات ٢٠٠٥ : نصت المادة (٤٩) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب . حيث وصلت ٨٧ امرأة إلى قبة البرلمان في انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠، أي بنحو (٣١.٦%) من مجموع المقاعد ، وقد فرض قانون الانتخابات على القوائم الانتخابية بضرورة درج اسم امرأة من بين ثلاثة أسماء في القائمة على الأقل لتصبح عدد النساء (٧١) نائبة ، كانت من بينهن (نائبة واحدة) من محافظة ديالى في انتخابات مجلس النواب في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ من حصة المحافظة البالغة (١٠) مقاعد. واستطاع العراق تحقيق نسبة (٣١%) من تمثيل المرأة مقارنة بنسبة (٠%) في العديد من الدول الأخرى، حيث جاء العراق في الترتيب (٣٢) حسب تصنيف الاتحاد البرلماني الدولي لسنة ٢٠٠٨ [٢].

انتخابات ٢٠١٠ : ترشحت ١٨١٥ امرأة لانتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ وفازت بـ (٨٢) مقعداً في جميع الدوائر الانتخابية في العراق بما يعادل (٢٥.٢%) من مقاعد مجلس النواب البالغة (٣٢٥) مقعداً ، حصدت مرشحات محافظة ديالى على (٣) مقاعد.

---

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، نظام الاقتراع والعد والفرز لسنة ٢٠٠٩ ، ص٣ .

(*) هو نظام يفرض حصصاً معينة للمرأة في المجالس النيابية دون التقييد بعدد الأصوات التي تحصل عليها ، ومفهوم الكوتا بالغة الانكليزية quota تعني نصيب أو حصة نسبية .

(٢) مي الدباغ ولانا نسيبة ، التجربة البرلمانية للمرأة الإماراتية ، كلية دبي للإدارة الحكومية ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩ ، ص١٧.

أن الكثرة الملحوظة من النساء المرشحات في الانتخابات البرلمانية مقارنة مع انتخابات العام ٢٠٠٥ هو دليل على وعي المرأة العراقية ونضجها السياسي بعد تجارب خاضتها كناخبة ومرشحة منذ عام ٢٠٠٣ ، كما أن إصدار قانون الانتخابات حقق الشراكة السياسية في العراق الجديد بعد تمثيل المرأة بنسبة (٢٥%) من قوائم الكيانات . ومع ذلك فان هناك الكثير من المآخذ على هذا النظام حيث أن حصول النساء على مقاعد في البرلمان جاء على أساس القوائم الحزبية ، إضافة إلى عدم توفر المواصفات القيادية في الكثير من المرشحات والتي تضمن وصولها إلى مراكز القرار.

٥- النظام الانتخابي و تصويت المهجرين(*)

برز عنوان المهجرين كأحد العناوين المهمة بعد عام ٢٠٠٥ بسبب الأحداث الطائفية التي اندلعت في العراق سابقاً والتي أثرت بالنسيج الاجتماعي والحياة الاقتصادية والوضع الأمني في العراق عامة ومحافظة ديالى خاصة . صوت مجلس النواب العراقي في ٢٠٠٨/١٠/٨ على تعديل القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ وحدد في الفقرة رابعا من المادة ٤ : تكون طريقة تصويت المهجرين وفق أحدث إحصائية رسمية تُزَوَدْ بها المفوضية العليا للانتخابات من وزارتي الهجرة والمهجرين والتجارة وبموجبها يحق للمُهَجَرْ التصويت للدائرة التي هُجِرَ منها ما لم يكن قد نقل بطاقته التموينية إلى المحافظة التي هُجِرَ إليها [١] .

وحسب بيانات وزارة الهجرة والمهجرين للفترة بين شباط ٢٠٠٦ لغاية تشرين الثاني/٢٠٠٧ ، بلغ عدد العوائل النازحة من محافظة ديالى (١٢٧٩٦) عائلة ، ٣٣.١٤% منها نزحت الى محافظات أخرى ، و (٦٦.١٩%) نزحت إلى داخل المحافظة وخاصة المناطق الشرقية منها(خانقين ومندلي وقزانية) ذلك لاستتباب الوضع الأمني فيها . هذا وسجلت محافظة ديالى ما نسبته (٨%) من مجموع النازحين في عموم العراق.[٢] أدى هذا النزوح إلى اختلاف في الخريطة الانتخابية لمحافظة ديالى مما حدا بالمفوضية العليا للانتخابات في محافظة ديالى بفتح (٧) مراكز اقتراع موزعة على الاقضية لتسجيل (١٣٦٢١) مهجر داخل المحافظة للإدلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠[٣].

(*) الناخب المهجر: هو العراقي الذي تم تهجيره قسرا من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ لأي سبب كان .

(١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠٩١) في ٢٠٠٨/١٠/١٣ .

(٢) وزارة الهجرة والمهجرين ، خلاصة تسجيل النازحين شباط/٢٠٠٦ لغاية تشرين الثاني /٢٠٠٧ ، الإصدار الخامس ، دائرة المعلومات ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٤- ١٠. (بيانات منشورة)

(٣) مكتب انتخابات ديالى ، بيانات مراكز الاقتراع للمهجرين لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ .

٦- النظام الانتخابي والتصويت الخاص

نعني **بالتصويت الخاص :** الناخبين من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية والنزلاء والمعتقلين والراقدين في المستشفيات من الإدلاء بأصواتهم حسب قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ ، الذي منع أعضاء القوات المسلحة من الترشح في الانتخابات البرلمانية . بينما لم تعطي القوانين الانتخابية قبل ٢٠٠٣ الحق لمنتسبي قوى الأمن (الشرطة والجيش) عدا الضباط من الإدلاء بأصواتهم[١]. جرى التصويت لأفراد القوات الأمنية لانتخابات مجلس النواب يوم ١٢/ كانون الأول/٢٠٠٥ ، أي قبل ثلاثة أيام من بدا الانتخابات ، شارك فيها (٢٠٣٨٥٦) مصوتاً ، شملت لأول مرة السجناء ونزلاء المستشفيات من المرضى.[٢]

أن النظم الانتخابية تطرح بصيغ متعددة طبقا لمعايير ومواصفات الوحدة السياسية (الدولة) من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأي كان نوعها فهناك حسنات وسيئات لكل نظام ، وعلى هذا الأساس لم يتم اعتماد نظام انتخابي واحد في العراق خلال الانتخابات التي جرت من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ ، حيث تم اعتماد نظام التمثيل النسبي (القائمة المغلقة) في انتخابات ٢٠٠٥ ورغم أنها مثلت جميع أطياف المجتمع العراقي سواء كانت أغلبية أو أقلية إلا أن الناخب العراقي صوت وفق الانتماء القومي والعشائري والمذهبي بحكم الإرث الشمولي الذي عاشه طيلة الفترة الماضية ، وكان التمثيل الجغرافي ضعيف ، وتعدد الأحزاب المشاركة في العملية السياسية ، الأمر الذي أدى إلى تفتيت مقاعد البرلمان بين عدد كبير من الكتل السياسية مما دفع إلى تشكيل حكومة ائتلافية ضعيفة تضم أعضاء ذات توجهات وأفكار مختلفة عرفت بـ (حكومة الوحدة الوطنية).

أما في **انتخابات ٢٠١٠ :** فقد تغيرت الخريطة السياسية العراقية بعد اعتماد نظام القائمة المفتوحة ، فقد أخفقت الكثير من الشخصيات السياسية للوصول إلى قبة البرلمان ، وكانت جبهة التوافق أكثر الكتل الخاسرة حيث لم تحصل سوى على(٦) مقاعد في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد أن كانت تشغل (٤٤) مقعدا في انتخابات ٢٠٠٥ . واعتمد نظام الدوائر المتعددة في هذه الانتخابات وهو الأقرب في التعبير عن إرادة الناخب ، فالمرشح في هذا النوع من الأنظمة الانتخابية ، كان من ذات المحيط الجغرافي الذي منحه الناخب صوته للتعبير عن إرادة هذه الدائرة .

---

(١) سحر كامل خليل ، مصدر سابق ، ص٩١ .

(٢) سحر حربي عبد الأمير ، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨ ، ص٢٦٢ . (غير منشورة)

المبحث الثالث

الواقع الجغرافي السياسي للعراق المعاصر وانعكاساته على منطقة الدراسة

خلال تاريخ العراق المعاصر نشأت تعددية الأحزاب السياسية لتعكس رغبات الجماهير العراقية الطامحة بتبني ثقافة الحرية وعدم الإقصاء السياسي ، لكن هذه التعددية لم تحتل مكانها التي تستحق خلال العقود الماضية ولم يكن لها تأثير واضح في الخارطة السياسية العراقية آنذاك ، خاصة بعد ظهور نظام الحزب الواحد ، الذي كان غير قادر على تبني وتسيير نظام تعدد الأحزاب بسلام ، وبشكل يفيد المجتمع .

حيث حرم الشعب العراقي وقواه السياسية طيلة أكثر من ثلاثة عقود (في ظل النظم السياسية الشمولية) ، من العيش في ظل نظام ديمقراطي ، وأدى الإقصاء السياسي الذي مارسته الأنظمة الحاكمة إلى هيمنة نظام الحزب الواحد على الدولة والحكومة في آن واحد .

أولا : الحكومات المتعاقبة على العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

يعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ بداية التحول الديمقراطي في تاريخ العراق السياسي ، حيث تراجعت نظم الحكم السلطوي بكافة أشكالها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الانتخابات النزيهة كوسيلة للوصول الى السلطة . ومن الحكومات التي تشكلت بعد ٩/نيسان/٢٠٠٣ :

١- حكومة الشراكة الأولى

عقب سقوط النظام السابق عين (بول بريمر) رئيساً لسلطة الائتلاف المؤقتة في ١٢/آيار/٢٠٠٣ والذي قام بحل كافة المؤسسات الأمنية في البلاد ، وبدأ مشاورات بين سلطة الائتلاف المؤقتة والقادة السياسيين من ممثلي الكتل السياسية ، أعلن من خلالها تشكيل مجلس الحكم في العراق في ١٣/تموز/٢٠٠٣ كهيئة استشارية تعمل مع سلطة الائتلاف لإدارة شؤون العراق وكان رئاسة هذا المجلس دوريا وحسب الحروف لأسماء أعضائه (الخمسة والعشرين)، كانت تشكيلتها على أساس المحاصصة الطائفية ، إذ قسم المجلس إلى (١٣) عضوا للأحزاب الشيعية و (٥) أعضاء للأحزاب السنية و (٥) أعضاء للأحزاب الكردية و (٢) من الأقليات بواقع تركماني واحد وآشوري واحد [١]. أن هذه التقسيمات عمق الطائفية وأسس لها سياسيا ، بإدخالها إلى مؤسسات الدولة السياسية ، إذ أصبح المعيار الطائفي هو الأكثر قبولا في عملية بناء العراق الجديد . وبموجب الأمر الإداري المرقم (٩٢) والصادر في ٣١/آيار/٢٠٠٤ والموقع

(١) ، المصدر نفسه ، ص٧٨-٨٠ .

من قبل مدير سلطة الائتلاف المؤقت (بول بريمر) ، تم تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأنيطت أدارتها إلى مجلس المفوضين المؤلفة من ٩ أعضاء [١] .

٢- الحكومة الثانية (الحكومة العراقية المؤقتة)

انبثق عن مجلس الحكم العراقي تشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة أياد علاوي في ٢٨/حزيران/٢٠٠٤ ، حيث تسلمت السيادة وإدارة الدولة العراقية من سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي بموجب قرار الأمم المتحدة الرقم (١٥٤٦)[٢]. خلال هذه المرحلة أجريت أول انتخابات تعددية في العراق منذ أكثر من خمسين عاما قاطعها السنة بملء أرادتهم وهو ما قلل من تمثيلهم في الجمعية الوطنية العراقية ، وقد أفرزت الانتخابات حالة غير مألوفة وهي خسارة ائتلاف أياد علاوي الذي كان يقود الحكومة[٣]، وفاز فيه المكون الشيعي بالأغلبية الساحقة في عضوية البرلمان العراقي يليهم الأكراد وسمي لاحقا (الجمعية الوطنية العراقية) ومن واجباتها الرئيسية فضلاً عن مهامها الأخرى ،أعداد مسودة الدستور تمهيداً لإقراره بعد أجراء الاستفتاء العام حوله في ١٥/تشرين الأول ٢٠٠٥ استمرت هذه الحكومة في مسؤولياتها لغاية ٣/آذار/٢٠٠٥ حيث حلت محلها الحكومة الثالثة (الحكومة العراقية الانتقالية).

٣- الحكومة الثالثة (الحكومة العراقية الانتقالية)

وهي أول حكومة تشكل من قبل برلمان منتخب من قبل الشعب في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥، فازفيها الائتلاف العراقي الموحد بأغلبية المقاعد (١٢٨) مقعدا ، استطاع تنصيب إبراهيم الجعفري رئيسا للوزراء ، وما أن أعلنت نتيجة ترشيح الجعفري لشغل منصب رئيس الوزراء للحكومة العراقية القادمة ، حتى تعالت أصوات الكتل السياسية مطالبة بتغيير ترشيح الجعفري إلى مرشح اخرمن داخل الائتلاف العراقي الموحد، استمرت هذه الخلافات حتى نيسان /٢٠٠٦ ، أي بعد أربعة أشهر على الانتخابات، وزاد خلالها تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية عقب تفجيرات سامراء في ٢٢/شباط/٢٠٠٦ والتي أشعلت الفتنة الطائفية في جميع أنحاء العراق ، ذلك أدى إلى تنحي الجعفري عن رئاسة الحكومة في ٢٢/ نيسان ، وتكليف نوري المالكي بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة من قبل جلال الطالباني رئيس جمهورية العراق المنتخب في جلسة مجلس النواب في ٢٢/ نيسان/٢٠٠٦.[٤] شهدت هذه الحكومة فترة عصيبة تميزت

---

(١) احمد الديين وآخرون ، النزاهة الانتخابية البرلمانية : مقوماتها والياتها في الأقطار العربية ، مصدر سابق ، ص١٩٠ .

(٢) السفير بول بريمر ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٤٨١.

(٣) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٦٩٩) في ١٥ /١٠/ ٢٠٠٥ .

(٤) سحر حربي عبد الاميرالاسدي ، مصدر سابق ، ص٢٥٩-٢٧٤ .

بالفوضى وعدم الاستقرار، نتيجة الانقسامات الطائفية وهشاشة مؤسساتها وضعف السلطة الوطنية . ويعد الافتقار إلى الإجماع أو التوافق على المشروع الوطني الواعي واحدا من أكبر المخاطر التي واجهت مرحلة ما بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣ .

وسميت هذه الحكومة بالحكومة الانتقالية بسبب عملها على الانتقال التدريجي بالعراق إلى أعداد دستور دائم حل محل قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، والذي تم التصويت عليه في ١٥/تشرين الأول/ ٢٠٠٥ ، بنسبة قبول (٧٨.٥٩%) على الصعيد الوطني، وتم بموجب هذا الدستور أنشاء برلمان منتخب ودائم سمى بـ (مجلس النواب العراقي) حل محل الجمعية الوطنية العراقية التي شكلت بموجب الانتخابات الأولى في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ .

٤- الحكومة الرابعة

جرت انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب العراق في ٧/آذار/٢٠١٠ ، وبعد تسعة أشهر من الحراك السياسي بين الكتل السياسية ، أعلن تشكيل الحكومة العراقية والتي جاءت توافقية على غرار الحكومات السابقة ، ضمت الكتل الفائزة في الانتخابات : التحالف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون ، والقائمة العراقية وتحالف القوى الكردستانية، في جلسة مجلس النواب ٢٠١٠/١١/١٣ كلف نوري المالكي بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية [١]، أن إشكالية بناء الثقة بين الكتل السياسية كان من أهم أسباب تأخر تشكيل الحكومة . وهذه الإشكالية جدية بين المكونات الاجتماعية والسياسية في ماضي العراق وحاضره [٢]. واستنادا لذلك فإذا ما أريد لهذه الحكومة والتي رفعت شعار الوحدة الوطنية أو ما يسمى بـ (حكومة التوافق) أن تنجح ، عليها أن تبتعد كليا عن أخطاء الماضي التي كانت السبب في تعثر الحكومات السابقة، والتي تتلخص في : غياب الإرادة الوطنية وتكريس الطائفية وترويجها بما يخدم المصالح الحزبية والفئوية الضيقة .

ثانيا : انعكاسات الواقع الجغرافي السياسي للعراق على محافظة ديالى

انعكست الأحداث السياسية والأمنية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير على محافظة ديالى ، فمن الناحية السياسية عزف المكون السني من المشاركة في انتخابات٢٠٠٥/١/٣٠ مما أدى إلى اختلال الخريطة السياسية في المحافظة ، وتصدر المشهد السياسي القوائم ذات الطابع الديني ، حيث تم تقسيم المناصب الحكومية على أساس طائفي، ووصول أشخاص غير أكفاء إلى مواقع صنع القرار والتي لم تؤدي إلى حصول تغيير ملموس

(١) جريدة الوقائع العراقية ، محضر جلسة مجلس النواب رقم (٢) في ٢٠١٠/١١/١٣ .

(٢) إبراهيم فتاح صابر ، مصدر سابق ، ص١١٠ .

في الوضع الأمني والاقتصادي ، بل بالعكس فقد تدهور الوضع الأمني في المحافظة بعد عام ٢٠٠٦ بسبب العنف الطائفي الذي سبب في هجرة (١٢٧٩٦) عائلة إلى خارج مناطقهم الأصلية . كما كان للتدهور الأمني اثر كبير على الحالة الاقتصادية بسبب توقف الكثير من مفاصل الحياة في المحافظة الذي انعكست نتائجها بانخفاض المستوى ألمعاشي للفرد ، وتدهور الزراعة التي تعد أهم الموارد الاقتصادية في المحافظة بسبب انتشار الأوبئة التي أصابت بساتين النخيل والحمضيات وعدم القدرة على مكافحتها ، لتوقف مشروع مكافحة الحشرات .

تفاعل الناخب في المحافظة بشكل كبير مع انتخابات ٢٠١٠ حيث كانت لها خصوصية اكبر من الانتخابات السابقة ولعدة عوامل منها: العامل الأمني الذي شهد تحسناً ملحوظاً عن السابق من خلال تعاون أهالي المحافظة مع الأجهزة الأمنية، ورجوع الكثير من العوائل المهجرة إلى ديارهم الأصلية، فضلا عن زيادة وعي الناخب في المحافظة مما أدى إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات والتي غيرت في الخارطة السياسية في محافظة ديالى والذي دل عليه أن القوائم التي حصلت على نسبة عالية من المقاعد في الانتخابات السابقة لم تحصل على النسبة نفسها في هذه الانتخابات.

ثالثا : مفهوم الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

إذا كانت الديمقراطية كما يعرفها "**روبرت دال**" هي ((نظام حكم الكثرة ، وذلك بعد أن لاحظ أن الممارسة الديمقراطية في الدول التي استقرت فيها نظم ديمقراطية ، لم تبلغ بعد حكم الشعب ولا هي وفرت بعد المصادر التي تمكن كافة طبقات الشعب من ممارسة حقوقها الرسمية والقانونية في المشاركة السياسية)) [١]. فأن كيفية معاملة الأقليات تبقى من أهم مشكلاتها (ولا نعني بتعبير الأقليات الناس الذين صوتوا ضد الحزب الفائز أو الجهة الفائزة في الانتخابات بل أولئك الذين يختلفون بصورة جلية عن الأكثرية بسبب العرق أو الدين أو الأصل ألاثني). ولهذا حاول الممارسون السياسيون إيجاد حل لهذه المعضلة في اتجاهين **الأول:** استخدام الفدرالية أو مناطق الحكم الذاتي لضمان حقوق الأقليات، وهو استلهام للتجربة الفدرالية الأمريكية – الألمانية ، التي برزت بدافع الحد من غلواء سلطة المركز، وذلك بتقسيم السلطات على أساس جغرافي ، بين المركز والأطراف ، أو استلهام **الاتجاه الثاني** : وهو التجربة التوافقية التي نشأت عمليا بعد الحرب العالمية الثانية اعترافا بقصور النظام الديمقراطي الأكثري المألوف[٢].

وهكذا شكلت الديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية [*]، فهي خلافاً للديمقراطية التمثيلية لا تستند إلى عناصر التنافس في

(١) الفن توفلر ، حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة الشيخ قاسم ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ١٩٩٠ ، ص٤٦٠ .

(٢) شاكر الانباري ، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونموذجها ، ط١، معهد الدراسات الإستراتيجية ، العراق، ٢٠٠٧ ، ص٧-٨.

البرامج والاستراتيجيات ، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة ، والاعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب ، بل تعتمد أساسا على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله من دون الخضوع لسلطة الأغلبية[١]. وتتميز الديمقراطية التوافقية وفقا لـ " **ارنت ليبهارت** " بأربع خصائص هي كما يلي :

١- الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة من المجتمع التعددي .

٢- الفيتو المتبادل أو حكم (الأغلبية المتراضية)، التي تستعمل كحماية أضافية لمصالح الأقلية الحيوية .

٣- النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي ، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة .

٤- درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في أدارة شؤونه الداخلية الخاصة [٢].

وعليه فان الديمقراطية التوافقية تقوم على خلفية واقع التباين أو التجزئة بين أبناء الشعب الواحد ، بحيث يتوزع هذا الشعب على قوى سياسية ، لكل منها خلفيتها وخصوصيتها التي تجعلها مختلفة أو متمايزة عن غيرها ، ويتم اللجوء إلى التوافق ، في حال انعدمت الثقة المتبادلة بين هذه القوى الخائفة من بعضها البعض ، أو في حال عجزت هذه القوى المتنافسة عن تحديد الغايات والآمال المشتركة التي تكفل عادة جمع المواطنين وصهرهم ببوتقة وحدة وطنية صلبة ومتماسكة ، لذا فأن الديمقراطية التوافقية أفرزته الحاجة لها في بعض البلدان التي تتسم بظروف طائفية ومذهبية وأثنية كما في الشأن العراقي ، لان مفهومها يبنى على أستراتيجية لإدارة النزاع من خلال التعاون والوفاق بين مختلف الأطراف السياسية ، بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية .

أخذ مفهوم الديمقراطية في العراق بالتداول بعد التغيير في ٩/ نيسان/٢٠٠٣ ، وكمفهوم رافقها الكثير من الغموض بين النظرية والتطبيق من قبل النخب السياسية العراقية ، كونها

(*) كما هو الحال في سويسرا وبلجيكا والتي لجأت الى تشكيل حكومات ائتلافية تمثل فيها الطوائف المختلفة بحسب نسبها الى مجموع السكان – انظر- علي الدين هلال ونيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٤٤٠ .

(١) عبد الأمير الحيالي وجمال علي طه ، بيان اثر التكيف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث ، مجلة ديالى للبحوث التربوية والنفسية ، العدد(٤٢) ، ٢٠١٠ ، ص١٢٠ .

(٢) ارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينه ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، العراق ، ٢٠٠٦ ، ص٢٧ .

ممارسة جديدة في الحياة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية . فبعد انتخابات ٢٠٠٥ تشكلت الحكومة العراقية على طريقة الديمقراطية التوافقية ، والتي في ظلها لم يكن بمقدور أي كتلة سياسية من الانفراد بالحكم وتهميش الكتل الأخرى ، مهما كان الطرف المنتصر انتخابيا كبيرا ، وبالتالي لم يستطع أي من الأطراف الفائزة تشكيل الحكومة بسبب اعتماد المحاصصة الطائفية والاثنية أساساً في العملية السياسية . لذا وعلى الرغم من امتلاك العراق شروط الأغلبية البرلمانية ألا أن التوافقات السياسية طغت على الاستحقاق الانتخابي والذي يعد المعيار الحقيقي للديمقراطية ، وهذه إحدى المشكلات التي واجهتها الحكومات العراقية بعد تحولها من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التوافقية والتي أفرزت (حكومة الوحدة الوطنية الضعيفة).

هنالك جملة من العوامل التي ساعدت في قيام الديمقراطية التوافقية في العراق :

١- الأغلبية والأقلية في العراق ثابتة وغير متغيرة على أُسس طائفية ومذهبية وقومية وحتى جغرافية ، نقول جغرافية ، لان شمال العراق يقطنه غالبية كوردية ، والوسط والجنوب غالبية شيعية ، وغرب العراق غالبية سنية ، وان واقع هذه الانقسامات وبناء العراق الجديد يستدعي الأخذ بهذا اللون من الديمقراطية.

٢- أن صناع القرار السياسي في العراق يرون إن من الضروري اعتماد هذا الشكل من الديمقراطية ، لأنها هي الكفيلة لتوحد الأطراف المتنازعة في داخل العراق .

٣- وجود أكثر من ثلاث أو أربع فئات تمثل الأطراف الرئيسية في المشهد السياسي العراقي، يؤدي إلى تقارب هذه الفئات بحيث تشعر كل فئة من هذه الفئات بصعوبة التفرد والاستئثار بالسلطة .

هذا وقبل انتخابات ٢٠١٠ تباينت المطالبات السياسية باعتماد الاستحقاق الانتخابي بدلاً من الديمقراطية التوافقية ، وجاء ذلك خلال تصريح رئيس الوزراء نوري المالكي : الذي اعتبر الديمقراطية التوافقية أحد أسباب مشاكل العراق، مبيناً أن النظام الرئاسي أفضل من البرلماني في حال كان وفق الاستحقاق الانتخابي. وقال أؤيد مبدأ الديمقراطية الذي يمنح الأكثرية الانتخابية حق تشكيل الحكومة . من جانب آخر قال الرئيس العراقي جلال طالباني أن الديمقراطية التوافقية ما تزال مطلوبة، وأضاف : أن ترسيخ التوافق الوطني وسيلة ناجحة لتوحيد صفوف الأطياف المتنوعة في البلاد ، فالعراق لا يحكم بالأغلبية فالوضع ما يزال يتطلب التوافق .

لذا وبعد مرور أكثر من خمسة أعوام على أول ممارسة انتخابية ، يتضح أن الديمقراطية مازالت في العراق محكومة بقدر من التوافق فهي ديمقراطية توافقية ، وليست مثالية ، من خلال التوافقات السياسية التي كان هي المعيار الأساس في العملية السياسية ، والتي ظهرت من

الطريقة التي تشكلت فيها الحكومة العراقية التي أعقبت انتخابات ٢٠١٠ ، والتي كان من المؤمل أن تفرز سلطة قوية ومعارضة قوية ، لكن حصل العكس فقد تشكلت (حكومة الوحدة الوطنية) والتي عملت على منع تشكيل معارضة نيابية قوية والتي من أولوياتها مراقبة عمل الحكومة مثل ما حدث في الانتخابات السابقة .

الفصل الثالث : التنظيم المكاني للانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى .

المبحث الأول : التوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة ديالى .

المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابي في محافظة ديالى .

المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة ديالى .

المبحث الأول

التوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة ديالى

من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى قدرة السكان على التفاعل السياسي وخاصة التفاعل مع العملية الانتخابية هي أنماط التوزيع الجغرافي للناخبين ، كالتوزيع الجغرافي للناخبين على المراكز الانتخابية وتحليل أنماط ذلك التوزيع من خلال نسبة المسجلين العامة والكثافة الانتخابية ، وقياس مدى ما يحققه هذا التوزيع من عدالة والتي يجب أن تتمتع بها العملية الانتخابية كي توصف بالنزيهة . بلغ عدد الناخبين المسجلين في العراق في انتخابات ١٥ /كانون الأول/ ٢٠٠٥ نحو (١٥,٥٦٨,٧٠٢) ناخب ، ذلك حسب بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما نسبته (٥٥.٤٠%) من إجمالي سكان العراق البالغ (٢٨,١٠٢,٢١٣) نسمة ، وبلغ عدد المسجلين في محافظة ديالى (٧٤٢٨٦٢) بما نسبته (٤.٧٧%) من مجموع المسجلين في العراق .

أولا : التوزيع الجغرافي من حيث عدد المسجلين من سكان الاقضية في انتخابات١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ .

يتباين توزيع أعداد المسجلين (١٨ سنة فأكثر) ، الذين يحق لهم الانتخاب بين الوحدات الإدارية (الاقضية) في محافظة ديالى ، فبلغت أعلى نسبة في قضاء خانقين (64.9%) من سكان القضاء ، في حين انخفضت هذه النسبة في قضاء بعقوبة حيث بلغت (48.2%). ويمكن تقسيم الوحدات الإدارية في محافظة ديالى حسب النسبة التي يشكلها السكان الذين يحق لهم الانتخاب من مجموع سكان الوحدة الإدارية إلى فئتين رئيسيتين هما كالتالي:انظر الجدول (٣)

الفئة الأولى: (الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة عدد المسجلين عن المعدل العام البالغ ٥٠.٧%)

وتشمل هذه الفئة كل من قضاء (خانقين ٦٤.٩% ، كفري٥١.٩%) وبلغ عدد المسجلين في هاذين القضائين (١٣٣٩٧٩) شخص بما نسبته (١٨%) من مجموع المسجلين في المحافظة والبالغ (٧٤٢٨٦٢) ناخب ، ويتضح لنا من خلال ذلك إن أغلبية المسجلين في قضائي خانقين وكفري قد شاركوا فعلاً في الانتخابات ، ويعود السبب في ذلك إلى حشد الأحزاب السياسية الكردية في هذه الاقضية كافة قواها لدفع آلاف الناخبين لإضافة أسماءهم في فترة تحديث سجل الناخبين ، ذلك للحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين، وذلك كونها من المناطق المتنازع عليها حسب المادة (١٤٠) من الدستور العراقي[١] .

(١) دستور جمهورية العراق ، المادة (١٤٠) ، ص٥٢ .

الفئة الثانية : (الاقضية التي انخفضت فيها نسبة عدد المسجلين من المعدل العام البالغ ٥٠.٧%) وتشمل هذه الفئة كل من قضاء (، المقدادية ٥٠.٢% ، بلدروز ٤٩.٧% ، الخالص ٤٨.٣% ، بعقوبة ٤٨.٢%) وبلغ عدد المسجلين في هذه الاقضية (٦٠٨٨٨٣) بما نسبته(٨٢%) من مجموع المسجلين في المحافظة والبالغ (٧٤٢٨٦٢) ، وعند مقارنة مدى تأثير نسبة المسجلين في هذه الاقضية على نتائج الانتخابات في المحافظة ، يتضح أنه من الممكن أن يكون تأثيرها ضعيفاً مقارنة بقضاء خانقين ، وذلك لان عدد المسجلين مقارنة إلى عدد السكان لم يزد عن المعدل العام في هذه الاقضية ، كما هو الحال في قضاء خانقين الذي ازداد فيه عدد المسجلين بصورة كبيرة ، فبلغ نسبة الفرق في قضاء (المقدادية -٠.٥% ، بلدروز -١% ، الخالص -٢.٤% ، بعقوبة -٢.٥%).

جدول(٣) نسبة المسجلين في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ إلى عدد سكان الاقضية .

ت	الاقضيـــة	تقديرات السكان لشهر كانون الأول ٢٠٠٥[١]	عدد المسجلين [٢]	النسبة%	الفرق عن المعدل %
١	بعقوبة	٥٨٩١٣٣	283945	48.2	-٢.٥
٢	المقدادية	٢٣٣١٧٨	117032	50.2	-٠.٥
٣	الخالص	٢٩٩٢٩٧	144712	48.3	-٢.٤
٤	بلدروز	١٢٦٩٨٤	63194	49.7	-١
٥	خانقين[*]	١٦٨٢٩٠	109253	64.9	١٤.٢
٦	كفري (جبارة+قرة تبة)[**]	٤٧٥٥٥	24726	51.9	١.٢
٧	المجموع	١٤٦٤٤٣٧	[***]742862	٥0.7	-

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على

١- بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ ، ص٩ .

٢- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى .

(*) يتكون قضاء خانقين من الوحدات الإدارية التالية :(مركز القضاء وناحية السعدية وجلولاء وميدان وقورتو) تقع ناحيتي السعدية وجلولاء تحت أدارة الحكومة الاتحادية ضمن محافظة ديالى (منطقة الدراسة) ، أما بالنسبة لناحيتي (ميدان وقورتو) فأنهما تقعان تحت أدارة حكومة إقليم كردستان ضمن (محافظة السليمانية) منذ عام ١٩٩١ ، ونصت المادة (٥٣ أ) من قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والتي استمر العمل بها وفق المادة (١٣٨) من دستور جمهورية العراق:- (يعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ١٩ آذار ٢٠٠٣ الواقعة في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى) - انظر - دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، ص٥٢ .

(**) يتكون قضاء كفري من الوحدات الإدارية التالية: (مركز كفري وناحية سر قلعة وناحية جبارة وناحية قرة تبة) تقع ناحيتي جبارة وقرة تبة تحت أدارة الحكومة الاتحادية ضمن محافظة ديالى(منطقة الدراسة) ،أما بالنسبة لمركز قضاء كفري وناحية سر قلعة فأنهما تقعان تحت أدارة حكومة إقليم كردستان ضمن (محافظة السليمانية) منذ عام ١٩٩١.

(***) يمثل هذا الرقم حاصل جمع ناخبي التصويت العام و ناخبي التصويت الخاص البالغ (٨٠٥٥) ناخب .

ومن خلال قراءة المجموع الكلي للمسجلين في المحافظة والتي تشكل نسبة (٥٠.٧%) من مجموع سكان المحافظة البالغ (١,٤٦٤,٤٣٧) نسمة ، تظهر حقيقة مفادها أن ما يقرب من نصف سكان منطقة الدراسة لا يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية طبقا لقانون الانتخابات والتي حددت سن الانتخاب بثمانية عشرة سنة ميلادية .

ثانيا: التوزيع الجغرافي من حيث عدد المسجلين من سكان الاقضية في انتخابات ٧ /آذار/ ٢٠١٠ .

ازداد أعدد المسجلين في انتخابات ٧/آذار/ ٢٠١٠ في محافظة ديالى إلى (٨٢٢٠٥٢) ناخباً ، بما نسبته (٤.٤٠%) من مجموع الناخبين المسجلين في العراق والبالغ (١٨,٦٦٥,٥٤٥) ناخباً[١]، وقد بلغت نسبة المسجلين في المحافظة (٤٨.٢٢%) من مجموع سكان المحافظة والبالغ (١,٧٠٤,٦٤٩)[*] نسمة توزعوا على الوحدات الإدارية في المحافظة، سجل قضاء خانقين للمرة الثانية أعلى نسبة تسجيل للناخبين بلغت (٦٦.٣%) من سكان القضاء بعد أن كانت نسبة تسجيل الناخبين فيها (64.9%) في انتخابات ٢٠٠٥، بينما سجل قضاء بعقوبة أدنى نسبة تسجيل للناخبين بلغت (٤٠.١%) بعد أن كانت نسبة المسجلين فيه (48.2%) في انتخابات ٢٠٠٥ أي بانخفاض قدره (٨.١%) . ومن خلال الجدول (٤) يمكن أن نقسم أقضية محافظة ديالى حسب نسبة المسجلين فيها إلى فئتين رئيسيتين هما كالتالي:

الفئة الأولى (الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام ٤٨.٢%) :

وتشمل هذه الفئة كل من قضاء خانقين بنسبة (٦٦.٣%) أي بزيادة قدرها (١٨.١%) ، كفري بنسبة(٥٣.١%) أي بنسبة زيادة عن المعدل العام بلغت (٤.٩%)، الخالص بنسبة (٥١.٠%) أي بزيادة قدرها (٢.٨%)، المقدادية نسبة (٥٠.٢%) بزيادة قدرها(٢%)، بلدروز بنسبة (٥٠.١%) أي بزيادة عن المعدل العام بلغت (١.٩%)، وبلغ مجموع الناخبين في هذه

---

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، دائرة العمليات ، قسم سجل الناخبين .

(*) اعتمد الباحث على الإسقاطات السكانية لعام (٢٠٠٥ و ٢٠٠٧) الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لاستخراج أعداد سكان الاقضية في محافظة ديالى لعام ٢٠١٠ بعد معالجتها بالطريقة الإحصائية الآتية :

١- طرح عدد سكان القضاء لسنة ٢٠٠٥ من عدد سكان القضاء لسنة ٢٠٠٧ (ينتج الفرق لمدة سنتين) .

٢- قسمة ناتج الخطوة الأولى على الرقم (٢) (ينتج حصة سنة واحدة) .

٣- ضرب ناتج الخطوة الثانية × الرقم (٥) (ينتج حصة خمسة سنوات) .

٤- جمع عدد سكان القضاء لسنة ٢٠٠٥ + ناتج الخطوة الثالثة (ينتج منها عدد سكان القضاء لسنة ٢٠١٠) .

الاقضية (٥٤٧٤٨٣) ناخب بما نسبته (٦٦.٦٠%) من المجموع الكلي للمسجلين في المحافظة البالغ (٨٢٢٠٥٢) ناخب .

ومن خلال قراءة نسبة المسجلين في قضاء خانقين يلاحظ الارتفاع الكبير لهذه النسبة عن المعدل العام للمحافظة الذي بلغ (٤٨.٢%) ممن يحق لهم الانتخاب ، ويرجع ذلك الى الأسباب المذكورة سابقا.

الفئة الثانية (الاقضية التي انخفضت فيها نسبة المسجلين عن المعدل العام ٤٨.٢%) :

وتشمل هذه الفئة قضاء بعقوبة بنسبة (٤٠.١%) والتي هي اقل من المعدل العام بنسبة (-٨.١%) ، وبلغ مجموع المسجلين في هذا القضاء (٢٧٤٥٦٩) ناخب بما نسبته (٣٣.٤٠%) من المجموع الكلي للمسجلين في المحافظة البالغ (٨٢٢٠٥٢) ناخب .

جدول(٤) نسبة المسجلين في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ إلى عدد سكان الاقضية .

ت	الاقضية	عدد السكان (١)	عدد المسجلين (٢)	النسبة %	الفرق عن المعدل %
١	بعقوبة	٦٨٥٠٢٣	274569	٤٠.1	-8.1
٢	المقدادية	٢٧١٦٧١	136314	٥0.2	2
٣	الخالص	٣٤٩١٣٥	177956	51.0	2.8
٤	بلدروز	١٤٧٧٥٢	74021	50.1	1.9
٥	خانقين	١٩٥٥٤٣	129716	٦6.3	١٨.١
٦	كفري	٥٥٥٢٥	29476	٥3.1	4.9
٧	المجموع	١٧٠٤٦٤٩	822052	48.2	-

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على

١- البيانات الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى(٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) بعد معالجتها بطريقة إحصائية .

٢- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، قسم تسجيل الناخبين .

ثالثا: مقارنة أعداد المسجلين بالوحدات الإدارية لانتخابات (٢٠٠٥ و ٢٠١٠) .

تطور أعداد المسجلين بمنطقة الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ بصورة واضحة نحو الزيادة ، حيث بلغت جملة أعداد المسجلين بالمحافظة لعام ٢٠١٠ نحو (٨٢٢٠٥٢) ناخباً بنسبة تغير بلغت نحو(١٠.٦%) بالمقارنة مع انتخابات ٢٠٠٥ والتي سجل أعداد الناخبين بها نحو(742862)ألف ناخب ، أي أن أعداد الناخبين بالمحافظة ازداد خلال الخمس سنوات

الماضية ، ويرجع ذلك بصورة عامة إلى معدلات النمو الطبيعية في أعداد السكان وبالتالي النمو في أعداد السكان ممن لهم الحق في الانتخاب ، مما كان له الأثر الواضح في زيادة أعداد الناخبين بمنطقة الدراسة .

وعند مقارنة أعداد المسجلين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٠٠٥ مع المسجلين في انتخابات ٢٠١٠ ومن تتبع وتحليل أرقام الجدول (٥) والشكل (٤) يلاحظ ما يلي :

١- ارتفاع أعداد المسجلين الذين يحق لهم الانتخاب في انتخابات ٢٠١٠ بزيادة بلغت(٨٨٥٦٦) ، توزعت هذه الزيادة على أقضية المحافظة بنسب مختلفة ، باستثناء قضاء بعقوبة الذي انخفض فيه عدد المسجلين في انتخابات ٢٠١٠ بفارق (٩٣٧٦) شخصاً ، والسبب في هذا الانخفاض هو أن هناك أعداد كبيرة ممن يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية غير مسجلين في سجل الناخبين بسبب عامل التهجير.

٢- حصلت اكبر زيادة في أعداد المسجلين في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ في قضاء الخالص(٣٣٢٤٤) شخصاً بما نسبته (٣٧.٥٤%) من مجموع الزيادة البالغة (٨٨٥٦٦) ، وسبب هذه الزيادة هو لانخفاض أعداد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ ، لذا وعلى الرغم من أن نسبة التغير في أعداد المسجلين مرتفع جدا ألا انه يعد أمراً طبيعياً ، لان مجموع المسجلين في قضاء الخالص والبالغ (١٧٧٩٥٦) ناخباً في انتخابات ٢٠١٠ يمثل ،بما نسبته (50.9%) من مجموع سكان القضاء البالغ (٣٤٩١٣٥) نسمة وهذه النسبة اقرب إلى المعدل العام .

جدول(٥) يمثل الفرق بين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠١٠ .

ت	الاقضية	عدد المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥	عدد المسجلين في انتخابات ٢٠١٠	الفرق	نسبة الفرق %
١	بعقوبة	283945	274569	-٩٣٧٦	100
٢	المقدادية	117032	136314	١٩٢٨٢	٢١.٧٧
٣	الخالص	144712	177956	٣٣٢٤٤	٣٧.٥٤
٤	بلدروز	63194	74021	١٠٨٢٧	١٢.٢٣
٥	خانقين	109253	129716	٢٠٤٦٣	٢٣.١٠
٦	كفري	24726	29476	٤٧٥٠	٥.٣٦
٧	المجموع	742862	٨٢٢٠٥٢	88566 (*)	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

١- مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .

(*) يمثل هذا الرقم حاصل جمع الأرقام الموجبة فقط ، أما الأرقام السالبة في قضاء بعقوبة فقد بلغت (٩٣٧٦) ناخب .

٢- بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

شكل (٤) يمثل الفرق بين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠١٠ .

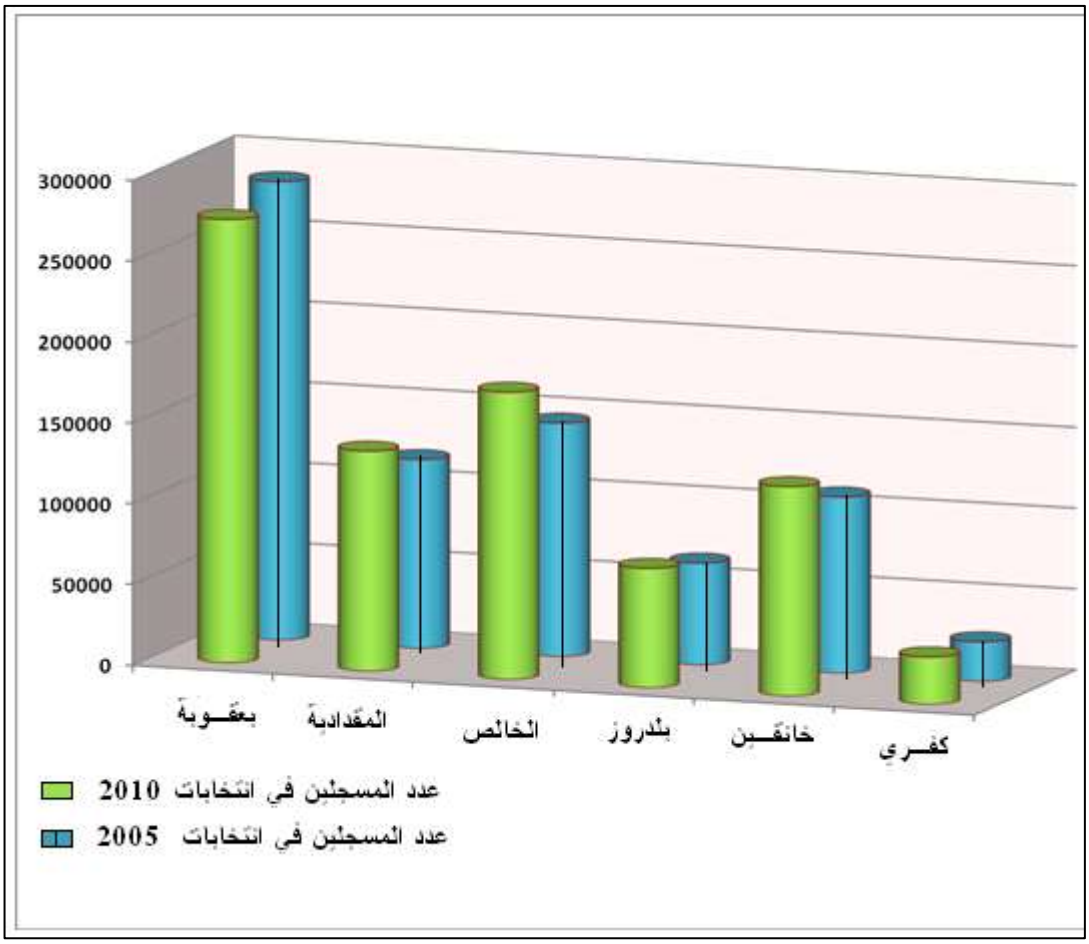

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على الجدول (٥) .

٣- جاء قضاء خانقين بالمرتبة الثانية في نسبة المسجلين من (64.9%) في الانتخابات ٢٠٠٥ إلى (٦٦.٣%) في انتخابات ٢٠١٠ ، ويعود السبب في ذلك كما اوضحناه سابقا .

٤- جاء قضاء المقدادية بالمرتبة الثالثة في زيادة أعداد المسجلين (١٩٢٨٢) شخصا بما نسبته (٢١.٧٧%) من مجموع الزيادة البالغة (٨٨٥٦٦) واتت هذه الزيادة نتيجة لانخفاض أعداد المسجلين فيها في انتخابات ٢٠٠٥ .

٥- سجل كل من قضاء بلدروز وكفري أقل نسبة زيادة لأعداد المسجلين في انتخابات ٢٠١٠ وهي على التوالي (١٠٨٢٧) شخصاً بما نسبته (١٢.٢٣%) و (٤٧٥٠) شخص بما نسبته (٥.٣٦%) من مجموع الزيادة ، وتعد هذه الزيادة الضئيلة حالة طبيعية لان نسبة عدد سكان هذه الاقضية مقارنة إلى عدد سكان المحافظة لعام ٢٠١٠ هي (٨.٦%) في بلدروز ، (٣.٢%) في كفري .

رابعا : التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث الكثافة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥.

من المؤشرات التي توضح صورة التوزيع الجغرافي للسكان وعلاقته بالنطاق المكاني الذي يشغله هو مقياس الكثافة السكانية العامة ، وهو حصيلة قسمة إجمالي سكان منطقة ما على المساحة الإجمالية للمنطقة [١]. وهنا كان ضروريا إجراء بعض التعديل على هذا المقياس ليتلاءم وطبيعة الدراسة في محافظة ديالى ، حيث أن هناك قطاع كبير من السكان غير مشمولين بالدراسة وهم فئة السكان ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة والذين لم يشملهم القانون بالحق الانتخابي ، لذا كان من الضروري تعديل هذا المقياس ليصبح قسمة السكان في سن المشاركة (١٨ سنة فأكثر) على المساحة الإجمالية للقضاء التي يشغلونها ، وعلى هذا الأساس يمكن أن يطلق على هذا المؤشر مقياس (الكثافة الانتخابية العامة) والذي يوضح الصورة العامة للتوزيع الجغرافي لمن هم في سن المشاركة الانتخابية وعلاقتهم بالنطاق المكاني المتمثل في القضاء .

وللحصول على مؤشر أكثر دقة يتلاءم مع الواقع الفعلي للعملية الانتخابية فانه يتعين استخراج حصيلة قسمة أعداد الناخبين المصوتين في القضاء على إجمالي مساحة القضاء نفسه، والذي يمكن أن يطلق عليه مقياس (الكثافة التصويتية) ، إذ أن هناك ناخبين لم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع ولا يدلوا بأصواتهم ولم يمارسون العملية الانتخابية وبالتالي فان كل مصوت (ناخب) وليس كل ناخب مصوتاً أو مقترعاً ، وبمعنى آخر انه ليس كل من هم في سن الانتخاب شاركوا فعلياً في العملية الانتخابية .

وبتطبيق مؤشر الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية على واقع حال أقضية (منطقة الدراسة) تظهر صورة التوزيع الجغرافي لمن هم في سن المشاركة والناخبين المصوتين فعليا في انتخابات ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ وذلك من الجدول (٦) والخريطة (٤،3) حيث يلاحظ ما يلي :

١- بلغ ناتج مقياس **الكثافة الانتخابية** العامة على واقع حال المحافظة نحو (46.5) شخص في سن المشاركة / كم^{٢} ، وقد تباينت قيم هذا المقياس على مستوى أقضية منطقة الدراسة ، ويمكن توضيح الصورة العامة للتوزيع الجغرافي لمن هم في سن الانتخاب باعتبارهم الفئة الداعمة للعملية الانتخابية من تقسيم نتائج مؤشر الكثافة الانتخابية العامة إلى الفئات التالية :

(١) احمد محمد ابو عجيزه ، مصدر سابق ، ص٦٦ .

- **الفئة الأولى (مناطق ذات كثافة انتخابية عامة مرتفعة):**

وهي الفئة التي تزيد فيها الكثافة الانتخابية العامة عن ٨٠ نسمة في سن الانتخاب/ كم^{٢} ، وتضم هذه الفئة كل من قضاء (بعقوبة بواقع ١٧٤.٢ ناخباً في سن المشاركة / كم^{٢} ، المقدادية بواقع ١١٣.٣ ناخب في سن المشاركة / كم^{٢}) ويغلب على سكان هذه الاقضية الطابع الحضري وخاصة في مركز القضاء ، ويرجع ذلك الارتفاع الملحوظ في معدلات الكثافة الانتخابية العامة بهذين القضائين إلى الارتفاع النسبي للسكان في سن المشاركة الانتخابية مقارنة بمساحة القضاء ، حيث يظهر إن كلا القضائيين يمثلان نسبة (٣٨.٢٢% ، ١٥.٧٥%) على التوالي من إجمالي السكان في سن المشاركة بالمحافظة ، في حين يمثلان نسبة (10.2% 6.47%) على التوالي من إجمالي مساحة المحافظة .

- **الفئة الثانية (مناطق ذات كثافة انتخابية عامة متوسطة) :**

وهي الفئة التي تتراوح بها الكثافة الانتخابية العامة بين (٤٠ – ٨٠) نسمة في سن الانتخاب / كم^{٢} وتضم هذه الفئة قضائي (الخالص بواقع ٤٨.٣ ، خانقين بواقع ٤٤.٣) نسمة في سن الانتخاب/ كم^{٢} . وتمثل هذه الفئة المناطق التي تقاربت فيها نسب من هم في سن الانتخاب من السكان ونسب ما تشغله هذه المناطق من مساحة ، حيث بلغت نسب السكان في سن الانتخاب نحو (١٩.٤٨% ، ١٤.٧١%) على التوالي من إجمالي سكان أقضية المحافظة في سن الانتخاب ، في حين بلغت نسب المساحة فيها نحو (١٨.٧٦% ، ١٥.٤٥%) على التوالي من إجمالي مساحة أقضية المحافظة .

- **الفئة الثالثة (مناطق ذات كثافة انتخابية عامة منخفضة) :**

وهي الفئة التي تقل فيها الكثافة الانتخابية العامة عن ٤٠ نسمة في سن الانتخاب / كم^{٢} وتضم هذه الفئة قضائي (كفري ١٥.٩% ، بلدروز ١٠.٠%) ويرجع السبب في هذا الانخفاض في معدلات الكثافة الانتخابية العامة نتيجة الاتساع النسبي لمساحات هذه الاقضية مقارنة بنسب سكانها ممن هم في سن المشاركة ، حيث بلغت نسبة ما تشغله هذه الاقضية من إجمالي مساحة منطقة الدراسة نحو(٩.٧٦% في كفري ، ٣٩.٣٦% في بلدروز) ، بينما تراوحت نسبة من يقطن هذه المناطق من إجمالي سكان منطقة الدراسة في سن الانتخاب نحو (٣.٣٣% ، ٨.٥١%) على التوالي .

جدول (٦) التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والسكان في سن المشاركة والمشاركين والكثافة الانتخابية العامة والتصويتية في أقضية محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥ .

الاقضية	المساحة		السكان في سن المشاركة		المشاركين		الكثافة الانتخابية ناخب /كم٢	الكثافة التصويتية ناخب / كم٢
	كم٢	%	ناخب	%	ناخب	%		
بعقوبة	١٦٣٠	١٠.٢	283945	٣٨.٢٢	180876	٣٣.6	١٧٤.٢	١١1.٠
المقدادية	١٠٣٣	٦.٤٧	117032	١٥.٧٥	93262	١٧.3	113.3	90.3
الخالص	٢٩٩٤	١٨.٧٦	144712	١٩.٤٨	122478	٢٢.8	٤٨.٣	٤٠.9
بلدروز	٦٢٨٠	٣٩.٣٦	63194	٨.٥١	37775	٧.0	١٠.٠	٦.٠
خانقين	٢٤٦٦(*)	١٥.٤٥	109253	١٤.٧١	85331	١٥.9	44.3	34.6
كفري	١٥٥٨(**)	٩.٧٦	24726	٣.٣٣	18418	٣.4	15.9	11.8
المحافظة	١٥٩٦١(***)	١٠٠	742862	١٠٠	٥٣٨١٤٠	١٠٠	٤6.5	٣3.7

المصدر : من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات :

١- مكتب انتخابات ديالى . (بيانات غير منشورة)

٢- المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لسنة ٢٠٠٥ .

(*) تبلغ مساحة قضاء خانقين (٣٥١٢) كم٢ ، منها (٢٤٦٦) كم٢ تقع تحت أدارة محافظة ديالى (منطقة الدراسة)وتضم (مركز القضاء وناحيتي السعدية وجلولاء) ، أما المساحة الباقية فهي (١٠٤٦) كم٢ حيث تقع تحت أدارة محافظة السليمانية منذ عام ١٩٩١ وكما اوضحناه سابقا ، وتضم ناحيتي (ميدان وقورتو) والذي لم يدرسهما الباحث كون أعداد ناخبي الناحيتين ليس ضمن منطقة الدراسة .

(**) تبلغ مساحة قضاء كفري (٢٢٣٦) كم٢ ، منها (١٥٥٨) كم٢ تقع تحت أدارة محافظة ديالى (منطقة الدراسة)وتضم ناحيتي قرة تبة وجبار، أما المساحة الباقية(خارج منطقة الدراسة) فهي (٦٧٨) كم٢ حيث تقع تحت أدارة محافظة السليمانية منذ عام١٩٩١ وتضم مركز قضاء كفري وناحية سر قلعة والذي لم يدرسهما الباحث كون أعداد ناخبي الناحيتين ليس ضمن منطقة الدراسة .

(***) تبلغ إجمالي مساحة المحافظة (١٧٦٨٥) كم٢ ، المساحة المشمولة بالدراسة (١٥٩٦١) كم٢ ، أما المساحة الغير مشمولة بالدراسة فتبلغ (١٧٢٤) كم٢ وذلك كون أعداد ناخبيها ليس ضمن منطقة الدراسة .

- تم حساب الكثافة الانتخابية العامة والتصويتية عن طريق المعادلات الآتية :

$$\text{الكثافة الانتخابية العامة} = \frac{\text{عدد الناخبين في سن المشاركة في القضاء}}{\text{مساحة القضاء}}$$

$$\text{الكثافة الانتخابية التصويتية} = \frac{\text{عدد المشاركين في القضاء}}{\text{مساحة القضاء}}$$

خريطة (3) التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

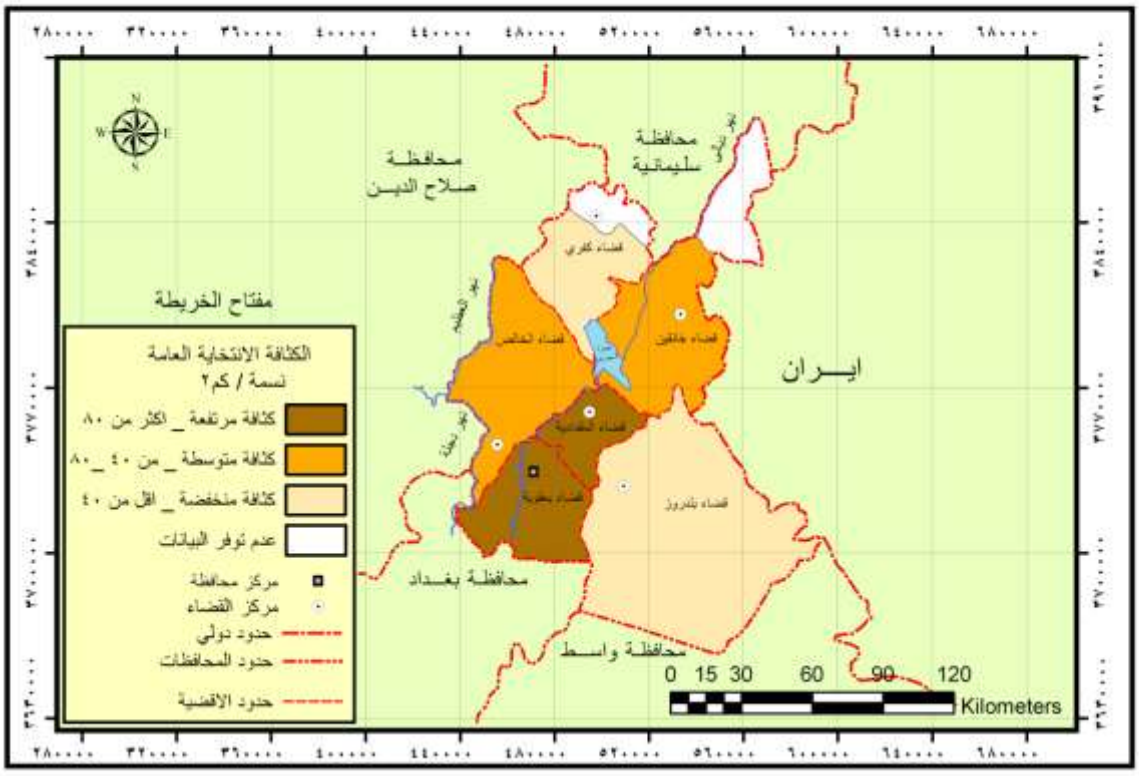

خريطة (4) التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية التصويتية في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

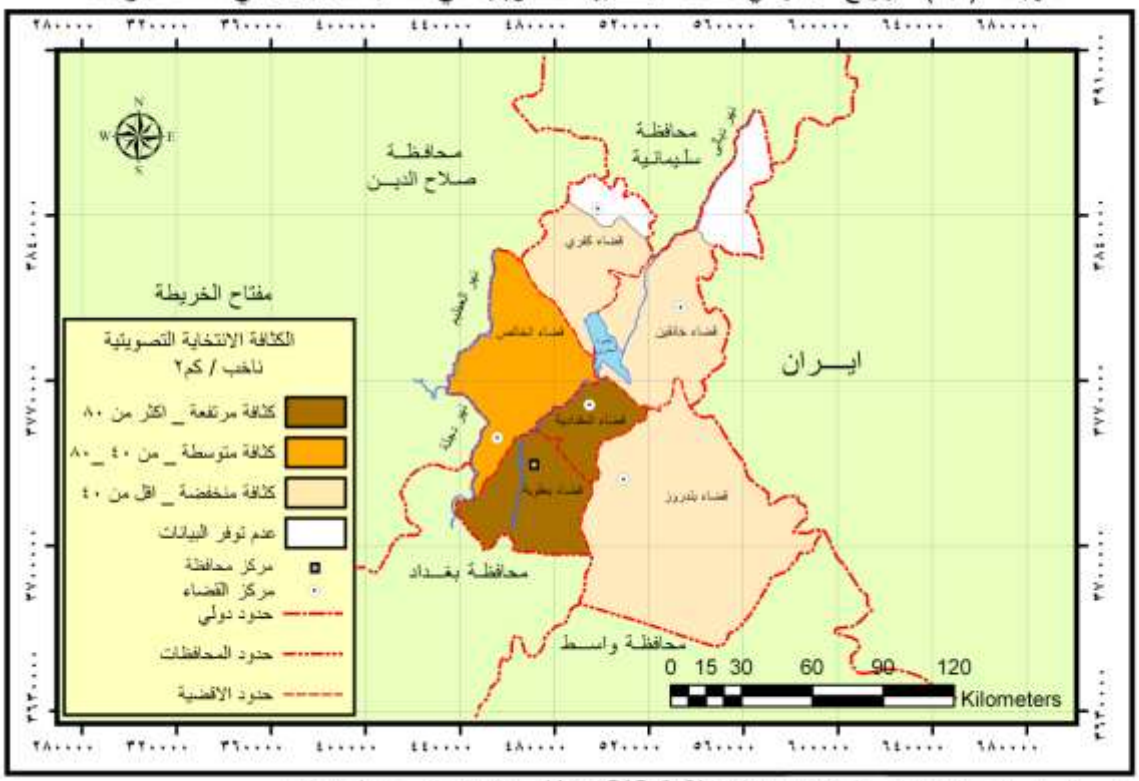

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (6) .

٢- بلغ مؤشر **الكثافة التصويتية** بمنطقة الدراسة نحو (٣٣.٧) ناخب / كم٢ ،بانخفاض عام بلغ نحو (١٢.٨) ناخب / كم٢ عن مؤشر الكثافة الانتخابية العامة للمحافظة ، ويعد هذا المؤشر أكثر دقة للتعرف على نمط التوزيع الجغرافي للفئة الفعلية المشاركة في الانتخابات ، وعلى ذلك يلاحظ أن توزيع الناخبين على أقضية المحافظة حسب الكثافة الانتخابية التصويتية (الفعلية) إلى الفئات الآتية :

- **الفئة الأولى (مناطق ذات كثافة انتخابية فعلية مرتفعة):**

وهي الفئة التي تزيد فيها الكثافة الانتخابية التصويتية عن ٨٠ نسمة في سن الانتخاب/ كم٢ ، وتضم هذه الفئة كل من قضائي بعقوبة بواقع (١١١) ناخب/ كم٢ ، والمقدادية (٩٠.٣) ناخب/ كم٢ . ويعزى الارتفاع الملحوظ في الكثافة الانتخابية التصويتية بهذين القضائين لصغر مساحتهما مقارنة بأعداد ناخبيها . حيث أن القضائين تشغلان على التوالي نحو (١٠.٢% ، ٦.٤٧%) من إجمالي مساحة المحافظة ، في حين تشغلان على الترتيب نحو (٣٣.٦% ، ١٧.٣%) من إجمالي عدد المشاركين في المحافظة .

- **الفئة الثانية (مناطق ذات كثافة انتخابية فعلية متوسطة) :**

وتضم هذه الفئة المناطق التي تتراوح بها الكثافة الانتخابية التصويتية بين٤٠ – ٨٠ ناخب / كم٢ ، وتشمل هذه الفئة قضاء الخالص بواقع ٤٠.٩ ناخب / كم٢ ، ويعزى الارتفاع في الكثافة الانتخابية التصويتية في القضاء نتيجة التقارب النسبي بين أعداد المصوتين ومساحة القضاء .

- **الفئة الثالثة (مناطق ذات كثافة انتخابية فعلية منخفضة) :**

وتشمل هذه الفئة المناطق التي تقل فيها أعداد المشاركين عن ٤٠ ناخب/ كم٢، وتضم هذه الفئة الغالبية العظمى من أقضية المحافظة، حيث تحتوي على (٣) أقضية، جاء على رأس هذه الفئة قضاء بلدروز بأدنى كثافة تصويتية بواقع ٦.٠ ناخب/ كم٢، تلي ذلك في الترتيب تصاعدياً كل من قضاء (كفري ١١.٨ ناخب ، خانقين ٣٤.٦ ناخب) ، ويرجع السبب في انخفاض معدلات الكثافة التصويتية بتلك الاقضية إلى الاتساع النسبي لمساحات بعض تلك الاقضية مقارنة بنسبة ما تشغله هذه الاقضية من أعداد المشاركين من جهة، وضعف المشاركة الانتخابية من جهة أخرى.

٣- بمقارنة خارطة (٣ ، ٤) يلاحظ أن التوزيع الجغرافي للناخبين في أقضية المحافظة في انتخابات ٢٠٠٥ حسب الكثافة الانتخابية العامة والكثافة الانتخابية التصويتية قد انقسم إلى مجموعتين هما :

- **المجموعة الاولى :**

أقضية تتناسب كثافتها الانتخابية التصويتية مع كثافتها الانتخابية العامة ، ويتمثل ذلك في كل من قضاء (بعقوبة ، المقدادية) اللذين يقعان ضمن فئة الكثافة الانتخابية العامة والتصويتية المرتفعة (أكثر من ٨٠ نسمة – ناخب/ كم^{٢})، بالإضافة إلى قضاء الخالص الذي يقع ضمن فئة الكثافة الانتخابية العامة والتصويتية المتوسطة (من ٤٠ – ٨٠ نسمة – ناخب/ كم^{٢})، وكل من قضائي (بلدروز ، كفري) اللذين يقعان ضمن فئة الكثافة الانتخابية العامة والتصويتية المنخفضة (اقل من ٤٠ نسمة – ناخب/ كم^{٢}) وبذلك تتناسب غالبية أقضية منطقة الدراسة من حيث الكثافة الانتخابية التصويتية مع كثافتها الانتخابية العامة بنسبة بلغت نحو (٨٣.٣%) من مجموع أقضية محافظة ديالى .

- **المجموعة الثانية :**

أقضية لا تتناسب كثافتها الانتخابية التصويتية مع كثافتها الانتخابية العامة ، كما في قضاء خانقين والذي يقع من حيث الكثافة الانتخابية العامة ضمن الفئة متوسطة الكثافة ، أما من حيث الكثافة الانتخابية التصويتية (الفعلية) فهو ضمن الفئة منخفضة الكثافة .

خامسا : التوزيع الجغرافي للناخبين من حيث الكثافة الانتخابية في انتخابات ٧/آذار/ ٢٠١٠.

زاد ناتج مقياس الكثافة الانتخابية العامة في المحافظة إلى نحو (٥١.٥) ناخب في سن المشاركة / كم^{٢} في انتخابات ٢٠١٠، بعد أن كان (٤٦.٥) ناخباً في سن المشاركة /كم^{٢} في انتخابات ٢٠٠٥ بارتفاع مقداره (5) عن انتخابات ٢٠٠٥ ذلك لزيادة أعداد السكان ممن هم في سن المشاركة الانتخابية ، وقد تباينت قيم هذا المقياس على مستوى أقضية منطقة الدراسة، ومن خلال الجدول (٧) والخريطة (٥) تتوضيح الصورة العامة لتوزيع الناخبين على أقضية محافظة ديالى حسب **الكثافة الانتخابية العامة** في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ والتي توزعت على الفئات الاتية :

- **الفئة الأولى (مناطق ذات كثافة انتخابية عامة مرتفعة) :**

وهي الفئة التي تزيد فيها الكثافة الانتخابية العامة عن ٨٠ نسمة في سن الانتخاب/ كم^{٢} ، وتشمل هذه الفئة في كل من قضائي (بعقوبة بواقع ١٦٨.٤ ، والمقدادية ١٣٢ نسمة في سن الانتخاب/ كم^{٢}) ، ويعد هذين القضائين مراكز

جدول (٧) التوزيع الكمي والنسبي للمساحة والسكان في سن المشاركة والمشاركين والكثافة الانتخابية العامة والتصويتية في أقضية محافظة ديالى في انتخابات ٢٠١٠ .

الاقضية	المساحة		السكان في سن المشاركة		المشاركين		الكثافة الانتخابية (ناخب/كم٢)	الكثافة التصويتية (ناخب/ كم٢)
	كم٢	%	ناخب	%	ناخب	%		
بعقوبة	١٦٣٠	١٠.٢	274569	٣٣.٤٠	١٤٣٩٤٦	٣٠.٧٦	168.4	٨٨.٣
المقدادية	١٠٣٣	٦.٤٧	136314	١٦.٥٨	٧٨٢٠١	١٦.٧١	132.0	٧٥.٧
الخالص	٢٩٩٤	١٨.٧٦	177956	٢١.٦٥	١١٧٨٤٣	٢٥.١٨	59.4	٣٩.٤
بلدروز	٦٢٨٠	٣٩.٣٦	74021	٩.٠٠	٣٥٦٦٢	٧.٦٢	11.8	٥.٧
خانقين	٢٤٦٦	١٥.٤٥	129716	١٥.٧٨	٧٥٧٩١	١٦.١٩	52.6	30.7
كفري	١٥٥٨	٩.٧٦	29476	٣.٥٩	١٦٥٨٠	٣.٥٤	19.0	10.6
المحافظة	١٥٩٦١	١٠٠	٨٢٢٠٥٢	١٠٠	٤٦٨٠٢٣(*)	١٠٠	51.5	٢٩.3

المصدر : من أعداد الباحث اعتماداً على بيانات :

١- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب ديالى .

٢- المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لسنة ٢٠٠٥ .

حضرية تستقطب أعداد كبيرة من السكان ، نتيجة لخصوبة الأراضي الزراعية ووجود مشاريع زراعية كبرى إضافة إلى قرب المحافظة من العاصمة بغداد ، وهذا أدى إلى الارتفاع النسبي للسكان في سن الانتخاب مقارنة بمساحة القضاء ، حيث يلاحظ أن القضائين يمثلان على الترتيب نسبة (٣٣.٤٠% ، ١٦.٥٨%) من إجمالي السكان في سن المشاركة الانتخابية ، في حين يمثلان على التوالي نسبة (١٠.٢% ، ٦.٤٧%) من إجمالي مساحة المحافظة .

- **الفئة الثانية (مناطق ذات كثافة انتخابية عامة متوسطة) :**

وهي الفئة التي تتراوح بها الكثافة الانتخابية العامة بين(٤٠ – ٨٠) نسمة في سن الانتخاب/ كم٢ ، وتضم هذه الفئة كل من قضائي (الخالص ٥٩.٤ ، خانقين ٥٢.٦ نسمة في سن الانتخاب / كم٢) وتمثل هذه الفئة المناطق التي تناسبت فيها أعداد من هم في سن الانتخاب من السكان ونسب ما تشغله هذه المناطق من مساحة ، حيث بلغت نسب السكان في سن الانتخاب فيها نحو (٢١.٦٥% ، ١٥.٧٨%) على التوالي

(*) بلغ إجمالي أصوات المحافظة (٥٠٢٨٩٦) صوتاً ، منها (٤٦٨٠٢٣) للتصويت العام و (٦٣٥٧) لتصويت الخارج ، أما التصويت الخاص والبالغ (٢٨٥١٦) صوتاً فتم حساب أصواتهم على مستوى المحافظة وليس على مستوى المراكز الانتخابية المنتشرة في أقضية المحافظة .

من إجمالي سكان أقضية المحافظة في سن الانتخاب ، في حين بلغت نسب المساحة فيها نحو (١٨.٧٦% ، ١٥.٤٥%) على التوالي من إجمالي مساحة أقضية المحافظة.

- **الفئة الثانية (مناطق ذات كثافة انتخابية عامة منخفضة) :**

وهي الفئة التي تقل فيها الكثافة الانتخابية العامة عن ٤٠ نسمة في سن الانتخاب / كم^{٢} وتضم هذه الفئة قضائي (كفري ١٩% ، بلدروز ١١.٨%) نسمة في سن الانتخاب / كم^{٢} ويرجع السبب في هذا الانخفاض في معدلات الكثافة الانتخابية العامة نتيجة الاتساع النسبي لمساحات هذه الاقضية مقارنة بنسب سكانها ممن هم في سن المشاركة ، حيث بلغت نسبة ما تشغله هذه الاقضية من إجمالي مساحة منطقة الدراسة نحو ٩.٧٦% في كفري ، ٣٩.٣٦% في بلدروز) ، بينما تراوحت نسبة من يقطن هذه المناطق من إجمالي سكان منطقة الدراسة في سن الانتخاب نحو (٣.٥٩%، ٩%) على التوالي .

– أما مؤشر **الكثافة التصويتية** بمنطقة الدراسة في انتخابات ٢٠١٠ فبلغ نحو (٢٩.٣) ناخب/ كم^{٢} ، بانخفاض عام بلغ نحو (22.2) ناخب/ كم^{٢} عن مؤشر الكثافة الانتخابية العامة للمحافظة ، ويعزى الى انخفاض نسبة المشاركين في الانتخابات الثانية ، وبصورة عامة يمكن تقسيم أقضية المحافظة حسب مؤشر الكثافة التصويتية في انتخابات ٢٠١٠ إلى ثلاث فئات رئيسية هي كالتالي : (خريطة ٦)

- **الفئة الأولى (مناطق ذات كثافة انتخابية فعلية مرتفعة):**

وهي الفئة التي تزيد فيها الكثافة الانتخابية التصويتية عن ٨٠ ناخب/ كم^{٢} ، وتتمثل هذه الفئة في قضاء بعقوبة بواقع (٨٨.٣) ناخب/ كم^{٢} ، بانخفاض مقداره (٢٢.٧ ناخب/ كم^{٢} الواحد) عن انتخابات ٢٠٠٥ ، ورغم انخفاض الكثافة التصويتية في قضاء بعقوبة والذي يرجع الى ضعف المشاركة الانتخابية مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ ، إلا انه يتصدر أقضية المحافظة في ارتفاع الكثافة التصويتية ، نتيجة لصغر مساحة القضاء مقارنة بأعداد ناخبيه ، حيث يشغل نحو (16.67%) من إجمالي مساحة المحافظة ، في حين يمثل (٤٧.٤٧%) من إجمالي عدد المشاركين في المحافظة .

خريطة (5) التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

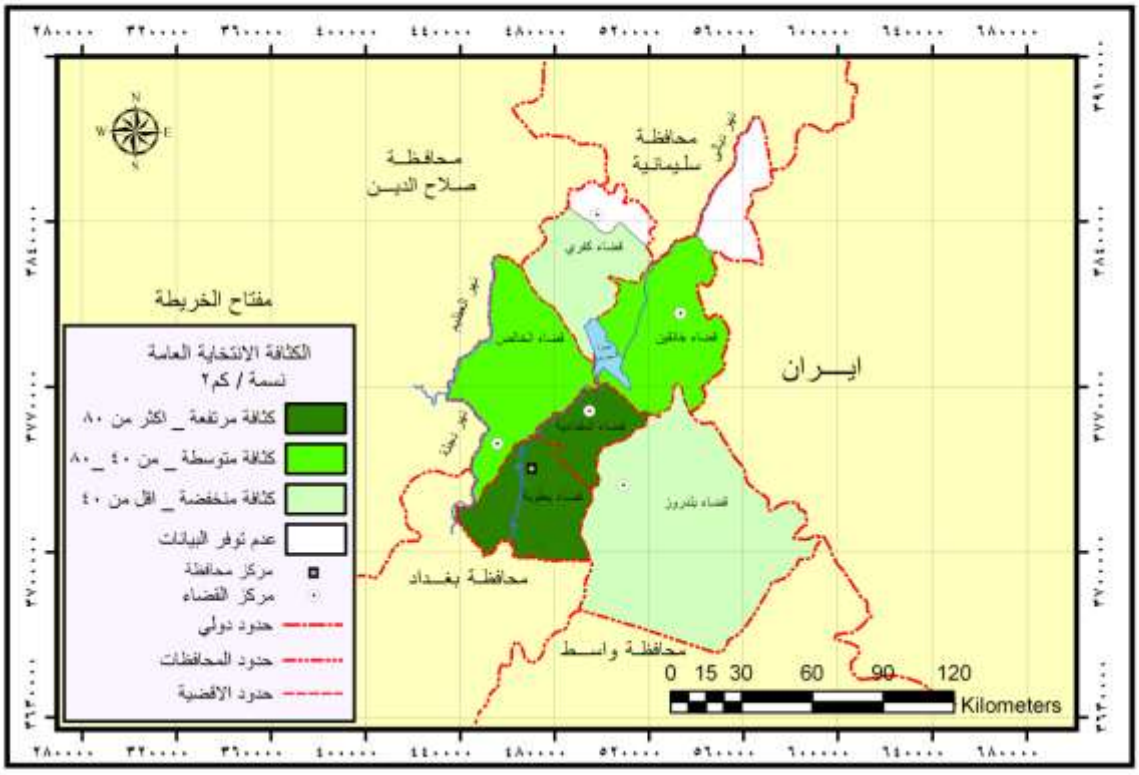

خريطة (6) التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية التصويتية في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

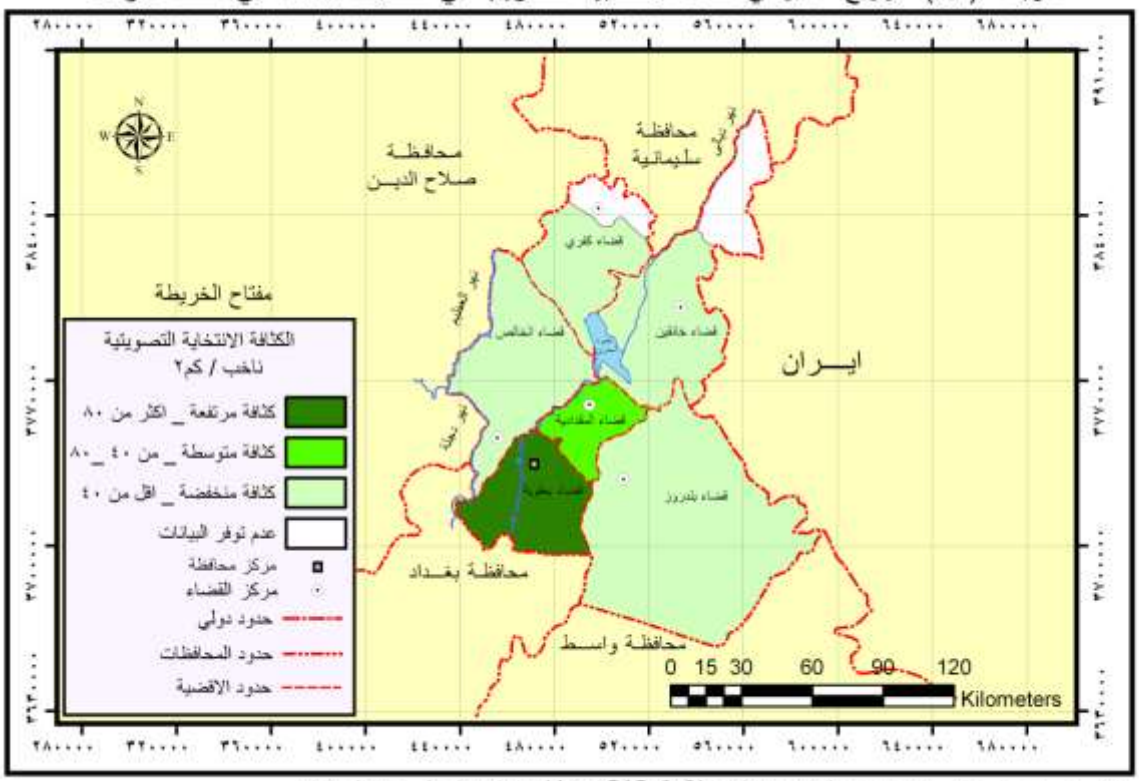

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (7) .

- **الفئة الثانية (مناطق ذات كثافة انتخابية فعلية متوسطة) :**

وتضم هذه الفئة الاقضية التي تتراوح بها الكثافة الانتخابية التصويتية بين(٤٠-٨٠) ناخب/كم^{٢}، وتتمثل في قضاء المقدادية بواقع (٧٥.٧) ناخب/ كم^{٢} ، ويعزى سبب هذا الارتفاع في الكثافة التصويتية نتيجة لارتفاع نسبة المشاركة مقارنة بصغر مساحة القضاء ، حيث أن القضاء يمثل (٦.٤٧%) من إجمالي مساحة المحافظة ، في حين يمثل (١٦.٧١%) من مجموع المصوتين في المحافظة .

- **الفئة الثالثة (مناطق ذات كثافة انتخابية فعلية منخفضة) :**

وتشمل هذه الفئة المناطق التي تقل فيها أعداد المشاركين عن (٤٠) ناخب/ كم^{٢} الواحد ، وتضم هذه الفئة االغلبية العظمى من أقضية منطقة الدراسة ، حيث تحتوى على (٤) أقضية (الخالص ٣٩.٤ ، خانقين ٣٠.٧ ، كفري ١٠.٤ ، بلدروز ٥.٧) وبلغ مجموع المشاركين في هذه الاقضية (٢٤٥٨٦٧) ناخب بما نسبته (٥٢.٥%) من إجمالي المحافظة ، ويعني هذا أن ما يقرب من نصف أعداد المشاركين في المحافظة يقعون ضمن فئة الكثافة الانتخابية التصويتية لمنخفضة ، ويعود سبب ذلك الى الاتساع النسبي لمساحات هذه الاقضية والتي تبلغ مجتمعةً (٨٣.٣٣%) من إجمالي مساحة منطقة الدراسة البالغة (١٥٩٦١ كم^{٢}) ، يضاف إلى ذلك انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ .

ولدى مقارنة التوزيع الجغرافي للناخبين باقضية المحافظة حسب الكثافة الانتخابية العامة والكثافة التصويتية الفعلية في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ مع مثيلاتها في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ يلاحظ الآتي :

١- ارتفاع المعدل العام للكثافة الانتخابية العامة في انتخابات٢٠١٠ إلى (٥١.٥) ناخب في سن المشاركة / كم^{٢} بعد أن كانت (٤٦.٥) ناخب في انتخابات ٢٠٠٥ وذلك نتيجة ارتفاع نسبة المسجلين (ممن هم في سن المشاركة) في كافة أقضية المحافظة .

٢- تبوء قضاء بعقوبة المرتبة الأولى من حيث الكثافة الانتخابية العامة بواقع (١٦٨.٤)ناخب/ كم^{٢} في انتخابات ٢٠١٠ بعد أن كانت (١٧٤.٢) في انتخابات ٢٠٠٥ وذلك نتيجة ارتفاع نسبة السكان ممن هم في سن المشاركة الانتخابية مقارنة بمساحة القضاء والبالغة (١٦٣٠) كم^{٢} بما نسبته (١٠.٢%) من إجمالي مساحة المحافظة والبالغة١٥٩٦١كم^{٢}.

٣- انخفاض المعدل العام للكثافة التصويتية في انتخابات ٧ /آذار/٢٠١٠ إلى (٢٩.٣) ناخب/كم^{٢} ، بعد أن كانت (٣٣.٧) في انتخابات ٢٠٠٥ ، وفي عموم أقضية المحافظة .

٤- سجل قضائي(كفري و بلدروز) أدنى كثافة انتخابية في الانتخابات الأولى والثانية حيث أن كبر مساحة قضاء بلدروز وتباعد مستقراته السكنية (لطبيعته الصحراوية) مقارنة بأعداد ناخبيه كان له الأثر في انخفاض الكثافة الانتخابية فيه .

وبناءا على ما سبق ، يمكن القول أن مؤشر الكثافة الانتخابية تعد إحدى الأنماط المهمة في توزيع الناخبين وعلاقة هذا التوزيع بالمساحة الجغرافية التي تشغلها الاقضية ، حيث اظهر نمط التوزيع الجغرافي بمنطقة الدراسة حسب الكثافة الانتخابية أن لعامل المساحة (النطاق المكاني) دور كبير في تباين مقياس الكثافة الانتخابية العامة والتصويتية في منطقة الدراسة .

المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى

تمثل الدوائر الانتخابية إحدى صور التنظيم المكاني في أي مجتمع ، فهي تقسيمات إدارية يقصد بها تحديد حدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية لغايات انتخابية داخل الدولة بصورة واضحة ، حتى يتسنى تمثيل كافة الناخبين في المجالس النيابية بعدد من النواب يتناسب مع حجم الناخبين لكل من منطقة .[١]

فالدائرة الانتخابية : هي عبارة عن الحيز المكاني (الجغرافي) الذي تحوي عدد معين من الناخبين ، يتنافس فيها المرشحين في تمثيله بالبرلمان مستخدمين هذا الحيز لممارسة الحملات الانتخابية فيه لكسب عدد اكبر من أصوات الناخبين.[٢] وقد تقسم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تحاكي حزبا ما ، ولو رسمت حدود الدوائر الانتخابية بطريقة متحيزة ، فان هذا يعد تزويرا مسبقا لنتائج الانتخابات وإساءة لإرادة الناخبين في التعبير عن اختيارهم السياسي .[٣] لذا يجب أن تقسم البلد إلى دوائر يتساوى فيها حجم السكان أو تقسيمها على أساس التماثل والتشابه من حيث الصفات السكانية والاجتماعية وللجغرافي دور بارز في حل مشاكل ترسيم حدود الدوائر الانتخابية في أي بلد .[٤]

تعد الدوائر الانتخابية أهم آليات النظام الانتخابي في أي بلد وهي أداة تمكن الناخبين من الاختيار الأمثل بين المرشحين ، الأمر الذي يكون بالغ الصعوبة في الحالة التي تكون فيها الدولة دائرة انتخابية واحدة [*] مما يعيق الناخبين التعرف الجيد على المرشحين ، وما ينجم عنه من صعوبة في الحكم على ما يتمتع به كل منهم من كفاءة وقدرة على التمثيل البرلماني .

أولا : أهم المعايير الجغرافية المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية

يلزم لأجراء عملية الانتخابات في أي دولة ، تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية ، وكذلك تحديد مواقع المراكز الانتخابية في داخل الدائرة .[٥] ويختلف حجم الدوائر الانتخابية وعددها تبعا للنظام الانتخابي ، ففي نظام الانتخاب بالقائمة الذي يقوم الناخب باختيار عدة نواب يمثلون دائرته في البرلمان يتناسب مع عدد الناخبين في الدائرة ، غالبا ما تكون الدوائر

---

(1) Hebetr Jacob : The conscequenses of Malapportionment, A, Not of caution, Social force, Vol 43 , 1964 , p . 266.

(٢) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص٩٩ .

(٣) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٤٣ .

(4) Prescott, J.R.V. : the Function and methods of Electoral Geography, Annals of Association of American Geography, Vol, 49, No 3, September, 1959, p. 81.

(*) تجد الإشارة إلى أن قرار(مجلس الحكم رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٤) يقضي بعدم تقسيم العراق إلى عدد من الدوائر الانتخابية ، حيث اعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة ، ويقوم الناخبون في جميع أنحاء العراق باختيار (٢٧٥) نائب في البرلمان.

(٥) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص ٧٤٣ .

الانتخابية كبيرة (المحافظات) ، وتكون كل محافظة دائرة انتخابية واحدة ، وأحيانا تقسم المحافظة الواحدة الكبيرة إلى عدد من الدوائر الانتخابية ، بسبب اتساع النطاق الجغرافي للدائرة الانتخابية الواحدة ، وبالتالي تقل عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدائرة .[١] وتزداد أهمية تقسيم الدوائر الانتخابية في الدول التي تعتمد نظام الدوائر المتعددة ذات المقعد الواحد، كونها بحاجة إلى أعادة رسم حدود هذه الدوائر بشكل دوري بسبب التغيرات الديموغرافية التي تطرأ في الدولة ، والتي غالبا ما تكون موضع خلاف بين الكيانات السياسية .[٢]

لذا يجب على السلطات المختصة بالتقسيم تحقيق مبدأ العدالة في تمثيل كافة سكان الإقليم الجغرافي أو الوحدة الإدارية تمثيلا يتناسب مع أحجامهم الفعلية .[٣] **ويمكن توضيح أهم المعايير الجغرافية التي يتعين تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع المراكز الانتخابية على أساسها كما يلي :-**

١- **العامل القانوني**: أن عملية تقسيم البلاد إلى مناطق (دوائر) انتخابية وتوزيع المراكز الانتخابية على هذه الدوائر ، يقوم بها مشرعو الدولة وترتبط بنوع النظام الانتخابي المتبع في تلك الدولة ، ففي حال اعتماد نظام الأغلبية ، فان الدوائر تكون صغيرة بينما تكون الدوائر الانتخابية كبيرة في حالة نظام التمثيل النسبي .[٤]

ففي العراق اعتمد نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجلس النواب ١٥/ ١٢ / ٢٠٠٥ ، ونصت المادة (١٥ أولاً وثانياً) ، من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ على أن يتألف مجلس النواب من (٢٧٥) مقعدا ، منها (٢٣٠) مقعد توزع على الدوائر ألثمان عشرة (المحافظات) . يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين ضمن (البطاقة التموينية)[٥] وعلى هذا الأساس كان حصة محافظة ديالى (١٠) مقاعد من المجموع الكلي لمقاعد البرلمان .

في حين جاء في قانون انتخابات مجلس النواب في ٧/آذار/٢٠١٠، نظام (توزيع المقاعد لانتخابات مجلس النواب) رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ القسم الثاني (أولا) على أن يتألف مجلس النواب من (٣٢٥) مقعد، يتم توزيع (٣١٨) مقعد على المحافظات[٦]. وخصص لكل دائرة انتخابية (محافظة) عدد من المقاعد ، وفقا لأحكام قانون انتخاب مجلس النواب رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل والتي نصت المادة (١ أولاً): يتألف مجلس النواب من عدد من المقاعد بنسبة مقعد واحد لكل (مائة ألف) نسمة وفقا لإحصائيات وزارة التجارة للمحافظات لعام ٢٠٠٥ ،

---

(١) محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص٤٤ .

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مصدر سابق ، ص٢ .

(3) Hebetr Jacob : Op. Cit, P. 257 .

(٤) صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني ، مصدر سابق ، ص٤٣ .

(٥) قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ .

(٦) قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل .

تضاف إليها نسبة النمو السكاني بمعدل (٢.٨%) لكل محافظة سنويا ، وعلى هذا الأساس كانت حصة محافظة ديالى (١٣) مقعد .

٢- **العامل الإداري:** ويقصد به أن تكون الدوائر الانتخابية متوافقة مع تقسيمات الدولة الإدارية، بحيث يتم الربط بين التقسيم الإداري للدولة مع دوائرها الانتخابية ، ويعتمد هذا المعيار في كلا من الدول الآتية (نيجيريا ، سيراليون ، كينيا ، تنزانيا ، الجزائر، واليمن)[١].

اعتمد الحدود الإدارية للمحافظات كمعيار أساس في تحديد الدوائر الانتخابية في العراق، وجاء اعتماد هذا المعيار بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ولصعوبة تقسيم العراق إلى دوائر انتخابية مرضية للجميع ، خصوصا في تلك الفترة التي شهدت محاصصات قومية وعرقية ومذهبية ، لذا اعتمد التقسيم الإداري ليقطع الطريق أمام كافة الاعتبارات السابقة .

ونصت المادة (٢) من قانون الانتخابات المعدل رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، تكون كل محافظة وفقا للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة لها حصة من المقاعد يتناسب مع عدد سكان المحافظة ، والذي تم اعتماد (نظام البطاقة التموينية) حسب انتخابات ٣٠ /كانون الثاني / ٢٠٠٥ ، وبموجب هذا النظام تم تقسيم كل محافظة إلى مراكز تموينية يشمل معظم سكان الاقضية والنواحي ، وتوزع أكثر المراكز التموينية في مركز المحافظة . وبما أن سجل الناخبين هو العمود الفقري لأي عملية انتخابية في أي بلد ديمقراطي ، فقد اعتمدت المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق على قاعدة بيانات وزارة التجارة المعروفة بالبطاقة التموينية كأساس لهذا السجل كونها قاعدة البيانات الوحيدة المتوفرة في العراق ، لعدم أجراء إحصاء دقيق منذ عام ١٩٧٧ . وعلى الرغم من نجاح البطاقة التموينية في هذا المجال ألا انه لا يخلو من عيوب ، حيث إن كثير من الناخبين قاموا بنقل بطاقاتهم التموينية إلى مناطق سكناهم الأصلية بين عامي ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٩ دون أن يتم أضافتهم إلى سجل الناخبين ، وان هناك الكثير من أسماء الناخبين تكرر في سجل الناخبين ، بالإضافة إلى عدم ورود أسماء الكثير من الناخبين ضمن المركز الانتخابي الذي يحق له الإدلاء فيه ، هذا أدى إلى سلب أرادة الناخب في التصويت .

يتبين لنا من كل ما سبق أن اعتماد بيانات البطاقة التموينية في الانتخابات السابقة قد أعطى انطباعا لا باس به عن عدد وتواجد السكان العراقيين ، ولكن هذا لا يعني عدم الحاجة إلى أجراء إحصاء سكاني دقيق يتم من خلاله تحديد أعداد الناخبين وأماكن تواجدهم .

(١) محمد عبد الله عبد الجادر ، مصدر سابق ، ص٧٠ .

٣- حجم السكان والناخبين ونسب التمثيل النيابي(*): يعد التمثيل العددي للسكان في أي بلد من البلدان هو من أكثر العوامل الجغرافية استخداما لتحديد الدوائر الانتخابية ، بحيث يجب أن يكون متماشيا مع الكثافة السكانية في كل دائرة .(١) فمن هذا المنطلق يرى بعض الباحثين أن التمثيل العددي للسكان في أي بلد من البلدان هو الأساس المنطقي لتحديد الدوائر الانتخابية ، بحيث يكون لكل عدد من السكان ممثل في مجلس النواب(٢) .

وعلى عكس ذلك يرى البعض الآخر إن عدد السكان في كل دائرة انتخابية يعد أمرا مضللا ، فالسكان يختلفون من منطقة إلى أخرى ، وهم يزيدون بالمواليد وينقصون بالوفيات ، وكذلك يتأثر بعامل الهجرة الداخلية التي تزيد العدد وتنقصه تبعا لوفود السكان إلى الدائرة الانتخابية أو النزوح منها فيختل تبعا لذلك عدد الناخبين من دائرة إلى أخرى ، مما يعني عدم تحقق مبدأ العدالة في توزيع الدوائر تبعا لمعيار عدد السكان .(٣) لذا يعد عدد الناخبين هو المعيار الأمثل في تقسيم الدوائر الانتخابية بشرط أن يكون عادلا ، فمن الضروري إن يتساوى عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية أو تقليل التفاوت الكبير بينهما في هذه الناحية ، ذلك عن طريق القاسم الانتخابي الذي توزع على أساسه الدوائر(٤) ، لذا يعد تمثيل السكان مسألة رئيسية لمفهوم الديمقراطية من خلال المساواة في قوة التصويت .(٥)

وعلى عكس البلدان التي اعتمدت نظام الدوائر المتعددة ذات المقعد الواحد والتي تزداد أهمية التقسيم فيها بسبب التغيرات الديموغرافية ، فقد تبنى العراق نظام الدوائر ذات المقاعد المتعددة في ظل قائمة التمثيل النسبي الذي يضعف تأثير الفارق في حجم الناخبين بين دائرة وأخرى ولا يحتاج إلى أعادة رسم حدود الدوائر بشكل دوري ، أما بالنسبة للحجم السكاني في العراق ، فقد اظهر تأثيره على الدوائر الانتخابية من خلال حصة كل دائرة انتخابية (محافظة) من المقاعد النيابية ، والتي تم تخصيصها وفقا لما تحويه كل دائرة من عدد الناخبين .

(*) نسبة التمثيل النيابي هي نسبة عدد النواب المخصص لهم مقاعد في البرلمان إلى أعداد السكان أو الناخبين ، ويتباين هذا المعيار من دولة إلى أخرى حسب ما تعتمد عليه أسس تقسيم الدوائر الانتخابية بالدولة سواء كان حجم سكانها أو حجم الناخبين، فهو في فرنسا المملكة المتحدة البريطانية ١ : ٧٥٠,٠٠٠ نسمة ، وفي بلجيكا ١ : ٤٠,٠٠٠ ناخب ، وفي الهند يتراوح بين ١ : ٥٠٠,٠٠٠ ، ١ : ٧٥٠,٠٠٠ نسمة وفي فرنسا ١ : ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، أما في مصر ١ : ١٣٥,٠٠٠ ناخب.

نقلا عن احمد ابو عجيزة ، مصدر سابق ص ٩١ .

(١) جميل فريد شحادة ، مصدر سابق ، ص ٦٤-٦٧ .

(٢) احمد ابو عجيزة ، مصدر سابق ، ص٩١ .

(٣) محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص ٤٦-٤٧ .

(٤) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٤٥ .

(٥) جاي س جودوين _ جيل ، الانتخابات الحرة والديمقراطية ، ترجمة احمد منيب و فايزة حكيم ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العدد(٢) ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١٩ .

ثانيا : توزيع المراكز الانتخابية في محافظة ديالى .

تعد دراسة التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية من احد الأمور المهمة في دراسات جغرافية الانتخابات ، وذلك لما لها من دور في أظهار درجة التماثل والتباين في هذا التوزيع، مما يعطي صورة واضحة عن مدى ما تحققه تلك المراكز من عدالة وتكافئ الفرص سواء للسكان والناخبين .

نقصد **بالمركز الانتخابي :** هو المكان الذي تعينه المفوضية ضمن الدائرة الانتخابية لأجراء عملية الانتخاب فيه ، وتحتوي على مجموعة من المحطات الانتخابية ، وترتبط كل مجموعة من المراكز الانتخابية بدائرة انتخابية (محافظة) . تم توزيع المراكز الانتخابية في المحافظة اعتمادا على درجة التمركز الجغرافي لسكان المركز الانتخابي ، ذلك لسهولة وصول الناخبين إليها . حيث قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتوزيع الناخبين على المراكز الانتخابية اعتمادا على وكلاء الحصة التموينية الذين يتواجدون ضمن النطاق الجغرافي للمراكز الانتخابية ، وقد تم اعتماد المؤسسات الحكومية (المدارس) كمراكز انتخابية في كافة محافظات القطر. وبلغ أجمالي المراكز الانتخابية داخل العراق (٦٢٦٤) مركز انتخابي في انتخابات ٢٠٠٥ ، حصلت محافظة ديالى منها على (٢٦٨) مركزا بما نسبته (٤.٢٨%) ، أما مراكز تسجيل الناخبين فبلغ (٢٢) مركز تسجيل في عموم المحافظة .

من أهم الصعوبات التي واجهت مكتب المفوضية في محافظة ديالى فيما يخص توزيع الناخبين على المراكز الانتخابية والتي اعتمد فيها على وكلاء الحصة التموينية ، هو أن مناطق تواجد الكثير من الناخبين الذين ينتمون إلى (الوكيل الفلاني) لم يكونوا ضمن رقعة جغرافية واحدة ، لذا اعتمدت المفوضية بتوزيع الناخبين جغرافيا على المراكز الانتخابية حسب أغلبية تواجدهم ، بمعنى آخر إذا كان ناخبي وكيل الحصة التموينية يسكنون بنسبة (٧٠%) في منطقة (س) و (٣٠%) منهم يسكن في منطقة (ص) ، فان جميع الناخبين سوف يدلون بأصواتهم في المركز الانتخابي الذي يقع ضمن منطقة (س) ، مما أعاق مشاركة الكثير من الناخبين في العملية الانتخابية بسبب البعد الجغرافي للمراكز الانتخابية ، خاصة وان أغلبية المراكز الانتخابية تمركزت داخل المدن .

١- التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .

بلغ عدد الناخبين في محافظة ديالى (742862) ناخب في (٢٦٨) مركز انتخابي، من مجموع المراكز الانتخابية داخل العراق والبالغة (٦٢٦٤) مركزاً انتخابياً . توزعت على جميع أنحاء المحافظة بمتوسط عام نحو (٢٧٨٤) ناخب/مركز، وبتحليل جدول(٨) والخارطة (٧) يلاحظ تباين التوزيع الجغرافي لهذه المراكز من حيث توزيعها ، لأنها لم تتوزع بصورة دقيقة على

أساس حصة كل قضاء من المراكز الانتخابية بقدر حجم السكان المسجلين فيها ، مما أدى إلى ظهور تباينات في عملية توزيع المراكز الانتخابية ، والذي يمكن توضيحه كما يلي :

أ- حصل قضاء بعقوبة على أكثر من ثلث المراكز الانتخابية والتي بلغت (١٠٠) مركزاً ، ما نسبته (٣٧.٣١%) من المراكز الانتخابية في المحافظة ، حيث تصدرت نسبة المسجلين فيها نحو (٣٨.٢٢%) ، ويلاحظ أن حصتها من المراكز الانتخابية مقاربة إلى حصتها من عدد المسجلين ، وجاءت زيادة عدد المراكز فيها لوقوع قضاء بعقوبة (مركز المحافظة) فيه ، الذي يشغل سكانه (٤٠.٢٢%) من مجموع سكان المحافظة ، لتوافر الخدمات الاقتصادية الاجتماعية والصحية والثقافية ، وطرق النقل السريعة ، وتميز تربته بخصوبة عالية واتساع رقعة أراضيه المزروعة نسبيا ، ووفرة مياهه .

ب- تبوأ قضاء الخالص المرتبة الثانية (٥٦) مركز اقتراع ما نسبته(٢٠.٩٠%)، وبلغ نسبة المسجلين فيها(١٩.٤٨%) كونه يمثل ثاني اكبر وحدة إدارية من حيث عدد السكان (٢٩٩٢٩٧)نسمة،بنسبة (٢٠.٤٣%) من مجموع سكان المحافظة. إذ ساعد انتشار الأنهار والجداول التي تمر بها وخصوبة التربة في معظم مناطق القضاء على استمرارية زراعتها مما جعل السكان ينتشرون في معظم أرجائه وتبعا لهذا الانتشار السكاني توزعت المراكز الانتخابية .

ج- بلغ عدد المراكز الانتخابية في قضاء المقدادية (٤٧) مركزاً ما نسبته (١٧.٥٤%) من المجموع الكلي للمراكز في المحافظة ، مقارنة بالمسجلين فيها والذي بلغ (١٥.٧٥%) أي إن هناك انخفاض بعدد المسجلين في كل مركز انتخابي ، وعلى رغم انخفاض متوسط عدد المسجلين فيها عن المتوسط العام ، إلا أنها حصلت على أكثر من حصتها بـ (٦) مراكز ، وهذا يعني سوء توزيع جغرافي للمراكز الانتخابية .

د- بلغت عدد المراكز الانتخابية في قضاء خانقين(٣٢) مركزاً بما نسبته (١١.٩٤%) ، ويلاحظ أن عدد المراكز المخصصة فيها لا يتلاءم مع أعداد المسجلين الذين يحق لهم الانتخاب (109253) شخص بما نسبته (١٤.٧١%) ، والذي أدى إلى ارتفاع متوسط عدد الناخبين (٣٤١٤) بكل مركز انتخابي عن المتوسط العام والذي بلغ (٢٧٨٤) ناخب/مركز، لذا كان من المقرر أن يكون حصة القضاء ٤٠ مركزا .

و- جاءت حصة كل من قضاء بلدروز وكفري من المراكز الانتخابية مقاربة إلى حصتها من المسجلين وهي(٢٤) مركز انتخابي في بلدروز بما نسبته (٨.٩٥%) من مجموع المراكز في المحافظة ، وعدد المسجلين فيها (63194) بما نسبته (٨.٥١%) من مجموع المسجلين في

جدول (٨) التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥ .

الاقضية	عدد المسجلين	النسبة %	عدد المراكز الانتخابية	النسبة %	متوسط ناخب/مركز	العدد المقرر للمراكز

بعقوبة	283945	٣٨.٢٢	١٠٠	٣٧.٣١	٢٨٣٩	١٠٢
المقدادية	117032	١٥.٧٥	٤٧	١٧.٥٤	٢٤٩٠	٤٢
الخالص	144712	١٩.٤٨	٥٦	٢٠.٩٠	٢٥٨٤	٥٢
بلدروز	63194	٨.٥١	٢٤	٨.٩٥	٢٦٣٣	٢٣
خانقين	109253	١٤.٧١	٣٢	١١.٩٤	٣٤١٤	٤٠
كفري	24726	٣.٣٣	٩	٣.٣٦	٢٧٤٧	٩
المجموع	742862	١٠٠	٢٦٨	١٠٠	٢٧٨٤	٢٦٨

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى .

- تم حساب مؤشر متوسط أعداد الناخبين بالمراكز الانتخابية (ناخب / مركز) عن طريق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{أعداد الناخبين في القضاء}}{\text{أعداد المراكز الانتخابية بنفس القضاء}}$$

- تم حساب العدد المقررة للمراكز الانتخابية في القضاء عن طرق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{أعداد الناخبين في القضاء}}{\text{المتوسط العام (٢٧٨٤)}}$$

المحافظة . ولعل سعة مساحتها التي لا تتناسب وعدد السكان ، فضلا عن انتشار مساحات صحراوية مهملة كانت السبب في قلة الاستيطان البشري فيها ، وبالتالي قلة أعداد المراكز الانتخابية . وفي كفري حيث سجل أدنى نسبة من المراكز الانتخابية (٣.٣٦%) ما مجموعه (٩) مراكز ، بينما بلغ مجموع المسجلين فيه (24726) شخص بما نسبته (٣.٣٣%)، ويعود السبب في هذا الانخفاض في قضاء كفري إلى عامل الهجرة ، والتهجير الإجباري الذي فرض من قبل الحكومة سابقاً ، فضلاً عن ضم بعض أجزاء قضاء كفري إلى مناطق الحكم الذاتي خلال فترة التسعينيات[١] ، إضافة إلى أسباب أخرى ذكرناها سابقا .

ومما سبق يلاحظ أن هناك ثمة تباينا واضحا في توزيع المراكز الانتخابية في المحافظة على مستوى الاقضية ، ويمكن توضيح ذلك التباين من خلال تصنيف هذا التوزيع إلى ثلاث

(١) دانيال محسن بشار عبد خطاوي ، تغير سكان محافظة ديالى للمدة (١٩٧٧ – ١٩٩٧) ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد) ، ٢٠٠٤ ، ص١٣ . (غير منشورة)

خريطة (7) التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

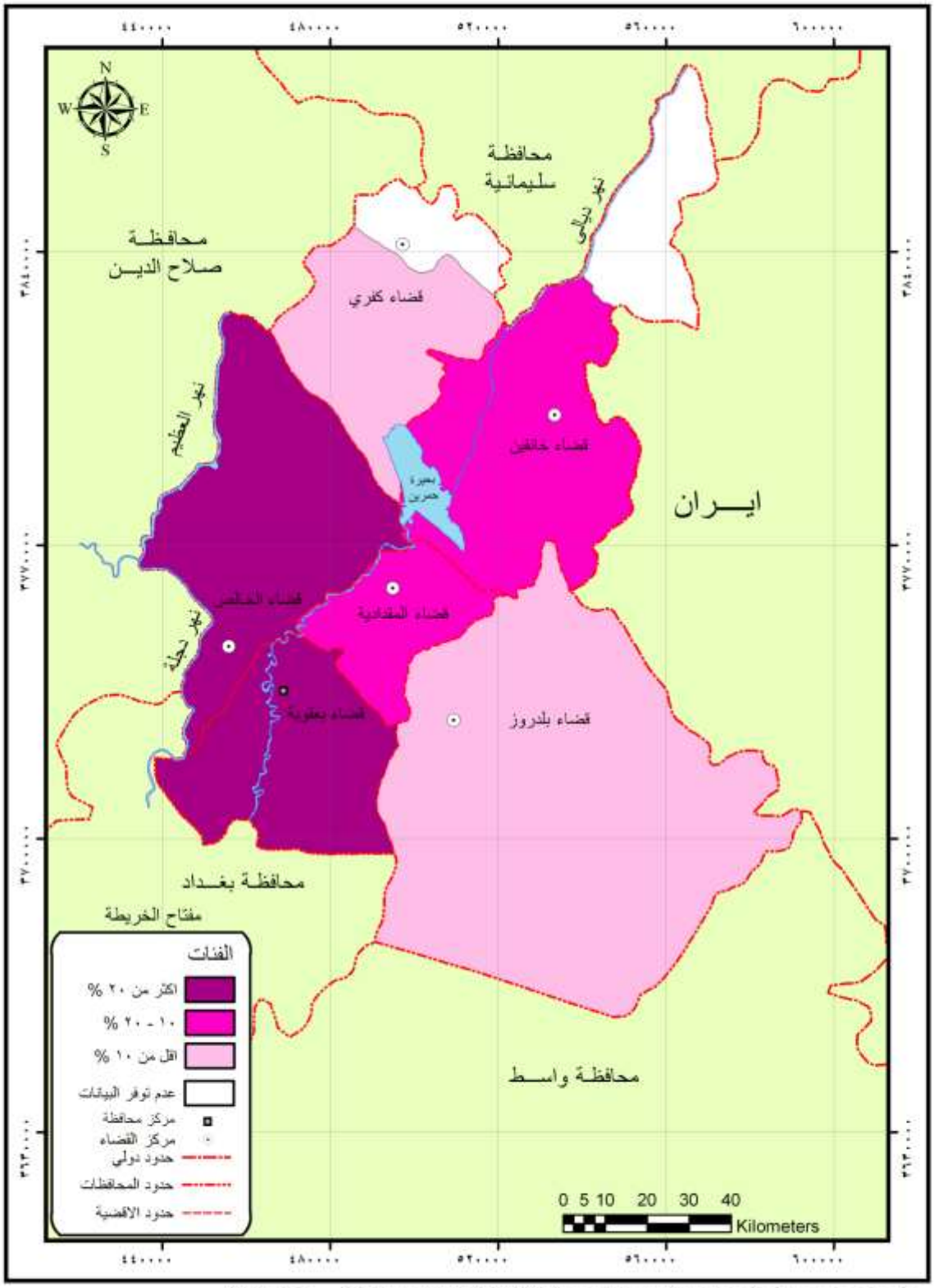

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتماداًعلى جدول (8) .

فئات حسب نسبة توزيع المراكز الانتخابية في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ وهي :

- **الفئة الأولى (أقضية يزيد فيها نسبة المراكز الانتخابية عن ٢٠%):**

وتضم هذه الفئة كل من قضاء(بعقوبة ٣٧.٣١% ، الخالص ٢٠.٩٠%) وبلغ مجموع المراكز الانتخابية في هذه الاقضية (١٥٦) مركز انتخابي بما نسبته (٥٨.٢٠%) بينما بلغ عدد المسجلين في هذه الاقضية (428657) بما نسبته (٥٧.٧٠%) ونلاحظ أن هناك ارتفاع ضئيل في نسبة المراكز الانتخابية في قضاء بعقوبة مقارنة بالمسجلين الذين يحق لهم الاقتراع فيها والذي بلغ (٠.٩١%)، أما في قضاء الخالص فارتفع نسبة الفارق إلى (١.٤٢%) .

- **الفئة الثانية(أقضية تتراوح فيها نسبة المراكز الانتخابية بين ١٠% – ٢٠%):**

وتشمل هذه الفئة كل من (المقدادية ١٧.٥٤% ، خانقين ١١.٩٤%) وبلغ عدد المراكز الانتخابية في هذه الاقضية (٧٩) مركزاً انتخابياً بما نسبته (٢٩.٤٧%) بينما بلغ مجموع المسجلين في هذه الاقضية (٢٢٦٢٨٥) بما نسبته (٣٠.٤٦%) وما يلاحظ أن هناك فارق ضئيل بين نسبة المراكز الانتخابية وعدد المسجلين(٠.٩٩%) .

- **الفئة الثالثة (أقضية يقل فيها نسبة المراكز الانتخابية عن ١٠%):**

وتشمل قضاء (بلدروز ٨.٩٥% ، كفري ٣.٣٦%) وبلغ مجموع المراكز الانتخابية في هذه الاقضية (٣٣) مركزاً انتخابياً بما نسبته (١٢.٣١%) بينما بلغ عدد المسجلين الذين يحق لهم الاقتراع في هذه الاقضية (٨٧٩٢٠) بما نسبته (١١.٨٣%) من مجموع المسجلين في المحافظة .

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن هناك تفاوت في التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية بمحافظة ديالى وذلك تبعا لعدد من المحددات والمعايير الجغرافية منها كثافة السكان وأعداد المسجلين الذين يحق لهم الانتخاب في كل قضاء ، شبكات النقل وسهولة الوصول ، وطبيعة السطح ، فضلا عن العامل الأمني الذي أعاق فتح العديد من المراكز الانتخابية في مناطق عدة من المحافظة في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .

٢- التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٧ /آذار/ ٢٠١٠

ارتفع عدد المراكز الانتخابية في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ إلى (٣٨٢) مركز انتخابي ، من إجمالي المراكز الانتخابية في داخل العراق والبالغة (٧٥٧٥) مركزاً انتخابياً، توزعت على أقضية المحافظة الستة وبنسب متباينة ، بعد أن كان عددها (٢٦٨) مركز في انتخابات ٢٠٠٥ ، وبزيادة قدرها (١١٤) مركزاً انتخابياً ، كذلك ارتفع عدد مراكز تسجيل الناخبين إلى (٤١) في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد أن كان (٢٢) في انتخابات ٢٠٠٥ ، بزيادة قدرها (١٩) مركز تسجيل عن انتخابات ٢٠٠٥ . ونتيجة لزيادة عدد المراكز الانتخابية أنخفض متوسط عدد الناخبين بكل مركز انتخابي ، فأصبح (٢١٦٣) ناخباً/مركزاً بعد أن كان (٢٧٨٤) ناخباً/مركز في انتخابات ٢٠٠٥ .

وعند مقارنة التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ مع نظيراتها في انتخابات ٢٠١٠ ومن خلال قراءة الجدول(٩) والخارطة (٨) نلاحظ ما يلي :

أ- ارتفع عدد المسجلين في المحافظة من (742862) شخص في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٨٢٢٠٥٢) شخص في انتخابات ٢٠١٠ بنسبة زيادة بلغت (١٠.٦%) ، بينما ارتفع عدد المراكز الانتخابية من (٢٦٨) مركز في الانتخابات الأولى إلى (٣٨٢) مركز في الانتخابات الثانية بنسبة زيادة بلغت (٤٢.٥٣%) ، وبالمقابل انخفض المعدل العام لعدد الناخبين في كل مركز انتخابي من (٢٧٨٤) ناخبا في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ إلى (٢١٦٣) ناخب في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ ، وكان لهذا الارتفاع في عدد المراكز أثر في تخفيف زخم الناخبين على هذه المراكز ، إضافة إلى ذلك كلما ينخفض متوسط عدد الناخبين بكل مركز انتخابي تقل المسافة بين المركز والناخبين ، وبالتالي تزداد نسبة المشاركة الانتخابية .

ب- تباين نسبة المراكز الانتخابية ونسبة المسجلين بسبب ارتفاع أعداد المراكز الانتخابية في أقضية (المقدادية ، الخالص ، خانقين) ، فبعد إن كانت نسبة المسجلين في قضاء المقدادية (١٥.٧٥%) في الانتخابات الأولى ارتفعت إلى (١٦.٥٨%) في الانتخابات الثانية أي بنسبة زيادة بلغت (٠.٨٣%) ، مقارنة بنسبة المراكز الانتخابية والتي كانت (١٧.٥٤%) في الانتخابات الأولى ارتفعت إلى (١٩.١١%) في الانتخابات الثانية بنسبة زيادة بلغت (١.٥٧%) وجاءت هذه الزيادة بسبب فتح مراكز انتخابية جديدة في انتخابات ٢٠١٠ في مناطق عديدة نتيجة لتحسن الوضع الأمني فيها . أما في قضاء الخالص ارتفعت نسبة المسجلين من (١٩.٤٨%) في الانتخابات الأولى إلى (٢١.٦٥%) في الانتخابات الثانية ، أي بزيادة قدرها (٢.١٧%) مقارنة بنسبة عدد المراكز الانتخابية والتي كانت (٢٠.٩٠%) في الانتخابات الأولى والتي ارتفعت إلى (٢٢.٧٧%) أي بنسبة زيادة قدرها (١.٨٧%) ويعزى هذا إلى

جدول (٩) التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى في انتخابات ٧ /آذار/ ٢٠١٠ .

ت	الاقضية	عدد المسجلين	النسبة %	عدد المراكز الانتخابية	النسبة %	متوسط مسجل/مركز	العدد المقرر للمراكز
١	بعقوبة	274569	٣٣.٤٠	١٢٤	٣٢.٤٦	2222	127
٢	المقدادية	136314	١٦.٥٨	٧٣	١٩.١١	1914	65
٣	الخالص	177956	٢١.٦٥	٨٧	٢٢.٧٧	2091	84
٤	بلدروز	74021	٩.٠٠	٣٢	٨.٣٨	2282	34
٥	خانقين	129716	١٥.٧٨	٥١	١٣.٣٥	2502	59
٦	كفري	29476	٣.٥٩	١٥	٣.٩٣	1891	13
7	المجموع	٨٢٢٠٥٢	١٠٠	٣٨٢	١٠٠	2163	382

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، قسم تسجيل الناخبين .

استقرار الوضع الأمني في القضاء مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ ، في قضاء خانقين ارتفعت نسبة المسجلين من (١٤.٧١%) في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (١٥.٧٨%) في انتخابات ٢٠١٠ أي بزيادة (١.٠٧%) ، مقارنة بنسبة المراكز الانتخابية التي كانت (١١.٩٤%) في انتخابات ٢٠٠٥ والتي ارتفعت إلى (١٣.٣٥%) في انتخابات ٢٠١٠ أي بنسبة زيادة بلغت (١.٤١%) ورغم ارتفاع عدد المراكز الانتخابية في خانقين إلا أن العدد المقرر لها من المراكز هو (٥٩) وليس (٥١) ، أي أن هناك عدم توازن بين ما موجود فيها من مراكز مع نسبة المسجلين فيها.

ج- اختلف الأمر في قضاء كفري ، حيث ارتفعت نسبة المراكز الانتخابية و نسبة عدد المسجلين فيه ولكن بنسب ضئيلة ، ففي انتخابات ٢٠٠٥ بلغ نسبة عدد المراكز الانتخابية (٣.٣٦%) من مجموع نسب مراكز المحافظة ، ارتفعت إلى (٣.٩٣%) في انتخابات ٢٠١٠ أي بفارق (٠.٥٧%)، أما نسبة المسجلين في انتخابات ٢٠٠٥ فبلغت (٣.٣٣%) ارتفعت إلى (٣.٥٩%) في انتخابات ٢٠١٠ أي بفارق قدره (٠.٢٦%) ، في قضاء بلدروز كانت نسبة الانخفاض ضئيلة جدا في عدد المراكز الانتخابية (٨.٩٥%) في انتخابات ٢٠٠٥ انخفضت إلى (٨.٣٨%) في انتخابات ٢٠١٠ . أما نسبة عدد المسجلين فيها فعلى العكس بلغت (٨.٥١%) في انتخابات ٢٠٠٥ إلا أنها ارتفعت إلى (٩%) في انتخابات ٢٠١٠ .

د- تراجع نسبة المراكز الانتخابية ونسبة المسجلين في قضاء بعقوبة ، فبعد أن كانت نسبة المراكز الانتخابية نحو(٣٧.٣%) في انتخابات ٢٠٠٥ انخفضت إلى (٣٢.٤٦%) في انتخابات ٢٠١٠، أي بنسبة انخفاض بلغت(٤.٨%)، وبعد أن ارتفعت نسبة المسجلين في القضاء

خريطة (8) التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

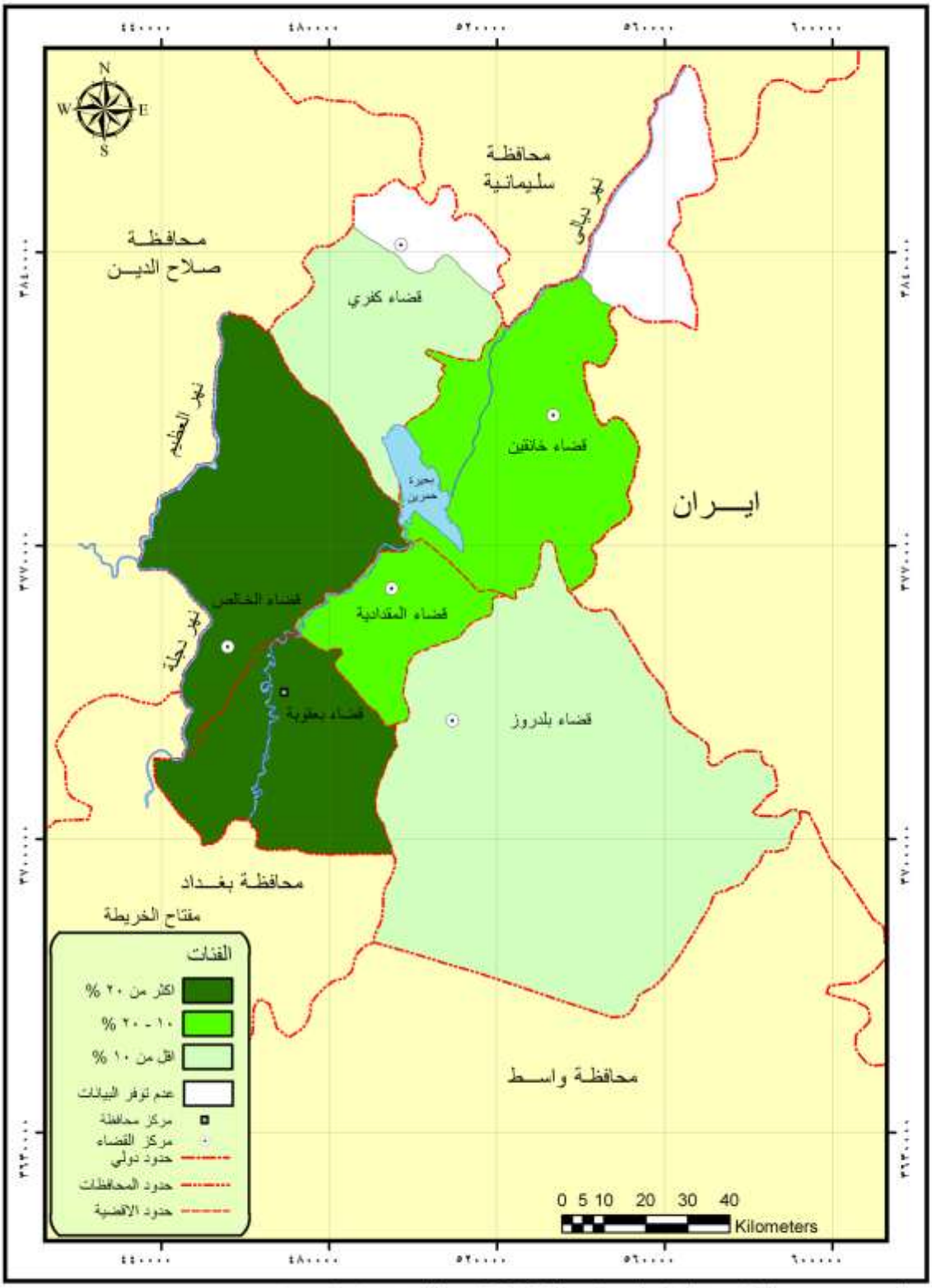

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (9) .

نحو(٣٨.٢٢%) في انتخابات٢٠٠٥ انخفضت إلى نحو(٣٣.٤٠%) في انتخابات ٢٠١٠ أي بنسبة انخفاض بلغت (٤.٨٢%) .

واستنادا لما سبق يمكن تصنيف الاقضية إلى ثلاث فئات حسب نسبة توزيع المراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠١٠ وهي :

- **الفئة الأولى(أقضية يزيد فيها نسبة المراكز الانتخابية عن ٢٠%):**

وتضم كل من (بعقوبة ٣٢.٤٦% ، الخالص ٢٢.٧٧%) وبلغ مجموع المراكز الانتخابية فيها (٢١١) مركز انتخابي بما نسبته (٥٥.٢٣%) ، بينما بلغ عدد المسجلين فيها (٤٥٢٥٢٥) بما نسبته (٥٥.٠٥%) من مجموع المسجلين في المحافظة . ويلاحظ أن هناك تقارب بين نسبة المراكز الانتخابية وعدد المسجلين، وهذا يعني أن التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠١٠ كان أكثر تماثلا من توزيع المراكز في انتخابات ٢٠٠٥ .

- **الفئة الثانية(اقضية تتراوح فيها نسبة المراكز الانتخابية بين ١٠% – ٢٠%):**

وتشمل هذه الفئة كل من (المقدادية ١٩.١١% ، خانقين ١٣.٣٥%) وبلغ عدد المراكز الانتخابية فيها (١٢٤) مركز انتخابي بما نسبته (٣٢.٤٦%) ، بينما بلغ عدد المسجلين في هذه الاقضية (٢٦٦٠٣٠) ناخب بما نسبته (٣٢.٣٦%) وعلى الرغم من تقارب النسب بين عدد المراكز الانتخابية وعدد المسجلين إلا أن هناك عدم تناسب في توزيع المراكز الانتخابية بين القضائيين مقارنة بعدد المسجلين في كل منهما .

- **الفئة الثالثة(أقضية يقل فيها نسبة المراكز الانتخابية عن ١٠%):**

وتضم هذه الفئة (بلدروز ٨.٣٨% ، كفري ٣.٩٣%) وبلغ عدد المراكز الانتخابية فيهما (٤٧) مركز انتخابي بما نسبته (١٢.٣٠%) بينما بلغ عدد المسجلين فيهما (١٠٣٤٩٧) ناخب بما نسبته (١٢.٥٩%) ويستنتج من ذلك إن هناك تطابق بين نسبة المراكز الانتخابية وعدد المسجلين أي أن توزيع المراكز الانتخابية جرت في هذه الفئة كانت أكثر عدالة من سابقاتها .

ويتضح لنا مما سبق ، أن التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠١٠ كانت أكثر تماثلا مما كان عليه في انتخابات ٢٠٠٥ نتيجة لزيادة أعداد المراكز الانتخابية في المحافظة ذلك لاستقرار الوضع الأمني وعودة العوائل المهجرة إلى مناطقهم الأصلية، فضلاً عن تحديث الكثير ممن هم في سن الانتخاب(١٨ سنة فأكثر) أسماءهم في سجل الناخبين. وبما أن دراسة التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية جزءاً مهماً في

جغرافية الانتخابات ، لذا فان تحديد هذه المراكز في كل دائرة انتخابية يتطلب اختيار الموقع الجغرافي الملائم للاقتراع والكثافة السكانية ومظاهر السطح وسهولة النقل والمواصلات ، ذلك لتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بكل سهولة من دون عوائق مما يساهم في نجاح العملية الانتخابية في المحافظة .

٣- التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للمهجرين غير المسجلين في انتخابات ٢٠١٠ .

شهدَ العراق حالة من العنف والاقتتال الطائفي بعد عام ٢٠٠٦ وفي أكثر من مناطقه الساخنة وخاصة منطقة الدراسة (محافظة ديالى) ، مما أضطر الكثير من العوائل العراقية الهجرة قسراً إلى داخل المحافظة أو إلى المحافظات الآمنة . وإيمانا بعدم حرمان العوائل المهجرة من ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية والتشريعية ، فقد اصدر مجلس النواب العراقي في ٨ /تشرين الثاني /٢٠٠٩ نص قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ تمهيدا لانتخابات ٧ /آذار/٢٠١٠ ، ونصت المادة (رابعاً أ) " تكون طريقة تصويت المهجرين وفق أحدث إحصائية رسمية تُزَوَدْ بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من وزارتي الهجرة والمهجرين والتجارة وبموجبها يحق للمُهَجَرْ التصويت للدائرة التي هُجِرَ منها ما لم يكن قد نقل بطاقته التموينية إلى المحافظة التي هُجِرَ إليها "[١]. لذا قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخاب بإصدار قوائم خاصة بأسماء المهجرين في كل مركز تسجيل ولكل محافظة ، وضمت هذه القوائم جميع المهجرين الذين تم تسجيلهم عن طريق وزارة المهجرين والمهاجرين ، وتم استخدام هذه القوائم للتأكد من وضع المواطن كمهجر ومطابقة البيانات الواردة في هذه الوثائق مع البيانات التي يقدمها المواطن المهجر . وسمحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فتح مراكز للتصويت المشروط للمهجرين من المسجلين في بيانات وزارة الهجرة والمهجرين الذين لم تسمح لهم الظروف بتحديث بياناتهم في سجل الناخبين . وتم فتح مراكز خاصة لهم تتوزع في كافة المحافظات وتشمل الاقضية والنواحي بحسب وجودهم وفق إحصائيات وزارة المهجرين.[٢] لذا تم فتح (٧) مراكز "التصويت المشروط" [*] للمهجرين غير المسجلين لدى مكتب المفوضية للمشاركة في الانتخابات ٢٠١٠ والبالغ عددهم (١٣٦٢١)

---

(١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠٩١) في ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ .

(٢) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مركز أعلام مجلس المفوضين .

(*) تصويت الناخبين المشمولين بعملية الاقتراع الخاص المشروط (المهجرين وقوى الأمن الداخلي) الذين يدلون بأصواتهم وفقا لأظرف أوراق الاقتراع المشروطة والتي تدون عليها معلومات الناخب ، ويتم احتساب صوت الناخب بعد التأكد من صحة المعلومات المثبتة على الظرف المشروط مع سجل الناخبين من قبل مراكز العد والفرز التابعة لمكاتب المحافظات.

جدول (١٠) يوضح التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية للمهجرين غير المسجلين في انتخابات ٢٠١٠

الاقضيـة	رقم المركز الفرعي	اسم المركز الانتخابي	الموقع الجغرافي واقرب نقطة دالة	المهجرين غير المسجلين	عدد مراكز الانتخابية	عدد محطات الاقتراع
الخالص	2493	مدرسة الحوراء	مركز القضاء - منطقة الشرقية	2537	1	7
المقدادية	2494	مدرسة علي بن أبي طالب	حي العصري- مجاور نادي شهربان	1306	1	4
بلدروز	1495	إعدادية صناعة بلدروز	مركز المدينة - قرب السيطرة	1132	1	3
بعقوبة	1511	الإعدادية المركزية	تقاطع البلدة قرب مديرية النجدة	2561	1	7
بعقوبة	1509	ثانوية الحرية المطورة	بعقوبة الجديدة - شارع الطابو	2290	1	6
بعقوبة	1513	مدرسة المجاهدة	بعقوبة - حي المعلمين	2290	1	6
خانقين	1496	مدرسة المنذرية	مركز القضاء- ساحة كرندي	1505	1	4
المجمـوع		_	_	13621	٧	٣٧
العـراق		_	_	183656	١٥٧	٥١٨

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على

١- بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

٢- مكتب مفوضية الانتخابات في محافظة ديالى ، شعبة البيانات .

مهجّراً من المسجلين لدى وزارة الهجرة والمهجرين وغير مسجلين لدى مفوضية ديالى، توزعت مراكز التصويت المشروط في كل من قضاء (بعقوبة ، خانقين ، الخالص ، بلدروز ، والمقدادية) ، والعوائل التي شملت بهذا التصويت لم تنقل بطاقاتها التموينية إلى سجلات المراكز التموينية الخاصة بالمحافظة.[١]

ومن خلال قراءة الجدول (١٠) يتضح لنا أن هناك (١٦٠٢٢) مهجّراً في محافظة ديالى منهم (١٣٦٢١) غير مسجل لدى المفوضية بما نسبته (٧.٤٢%) من إجمالي المهجرين غير المسجلين في العراق والبالغ (١٨٣,٦٥٦) مهجّراً و(٢٤٠١) مهجّراً مسجل لدى مكتب المفوضية، وتم افتتاح (٧) مراكز انتخابية للمهجرين غير المسجلين لدى مكتب المفوضية في المحافظة ضمت (٣٧) محطة اقتراع ، بما نسبته (٤.٤٦%) من إجمالي المراكز في العراق والبالغة(١٥٧) ، توزعت على (٥) أقضية وهي بعقوبة (٣) مراكز، ومركز انتخابي واحد لكل من المقدادية ، الخالص ، بلدروز ، خانقين . أما المهجرين غير المسجلين في المحافظة والبالغ عددهم (١٣٦٢١) فقد توزعوا على المراكز الانتخابية في الاقضية السابقة كالأتي : قضاء

(١) مقابلة شخصية مع مدير مكتب انتخابات ديالى السيد عامر لطيف آل يحيى بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٠ .

بعقوبة (٧١٤١) بما نسبته (٥٢.٤٢%) ، الخالص (٢٥٣٧) بما نسبته (١٨.٦٣%) ، خانقين (١٥٠٥) بما نسبته (١١.٠٤%) ، المقدادية (١٣٠٦) بما نسبته (٩.٦٠%) ، بلدروز (١١٣٢) بما نسبته (٨.٣١%) .

٤- المراكز الانتخابية للحركة السكانية :

اكتشفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن هناك تغيرات في الحركة السكانية في العراق ، تمثلت هذه الحركة بإضافة ناخبين جدد منهم الذين انتقلوا من محافظة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى داخل المحافظة الواحدة وبالتالي لم يتم تسجيل أسماءهم في سجل الناخبين، ولتفادي مشكلة عدم وجود اسم الناخب في سجل الناخبين ، وبناء على توصيه مقدمة من الأمم المتحدة ، تم الأخذ بالذين استحدثت بطاقتهم التموينية وكان عدد الإضافات على السجل (٥٠٠) ألف ناخب ، حيث أنهم لم يكونوا موجودين في سجل الناخبين وقد كانت أسماؤهم موجودة فقط في سجلات وزارة التجارة ، وتمت أضافتهم على السجل باعتبارهم إضافات جديدة .[١] وحسب بيانات مفوضية الانتخابات بلغ عدد ناخبي الحركة السكانية في العراق (٧٩٦,٢٦٦) وعدد مراكز الاقتراع (٣٩٩) مركزا في عموم العراق.

فيما يخص مراكز اقتراع الحركة السكانية في محافظة ديالى فقد تم فتح (٢٩) مركز اقتراع لناخبي الحركة السكانية البالغ عددهم (٤٩٢٢٦) ناخب ، توزعوا على أقضية المحافظة بأعداد ونسب متفاوتة وكالتالي :

١- احتل قضاء خانقين المرتبة الأولى بأعداد ناخبي الحركة السكانية والبالغ عددهم (٢٣٤٥٩) ناخباً بما نسبته (٤٨%) من إجمالي ناخبي المحافظة .

٢- جاء قضاء بعقوبة بالمرتبة الثانية بعد أن بلغ عدد ناخبي الحركة السكانية فيه (١٤٤٤٦) ناخباً بما نسبته (٢٩.٣%) من إجمالي المحافظة .

٣- بلغ أعداد الناخبين في كل من قضاء (الخالص ٣٣٧٧ ، المقدادية ، ٣١٧٨ ، بلدروز ، ٢٩٣٠) ناخب بما نسبته على التوالي (٦.٨ % ، ٦.٤% ، ٦%) من إجمالي ناخبي الحركة السكانية في المحافظة ، بينما سجل قضاء كفري أدنى نسبة بلغت (٣.٧%) ، وبمقدار (١٨٣٦) ناخب . أما عدد المصوتين فقد بلغ (٩٧٦٣) ناخبا بما نسبته (١٩.٨%) من إجمالي ناخبي الحركة السكانية في المحافظة والبالغ (٤٩٢٢٦) ناخبا، [٢]، ويعزى هذا الانخفاض الشديد في نسبة المشاركة نتيجة عدم ثبوت بطاقة سكن الناخبين ، وان الكثير منهم لم يقوموا بجلبها ، فضلاً عن عدم ورود أسماء الكثير منهم في سجل الناخبين .

---

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مركز أعلام مجلس المفوضين ،

(٢) مقابلة شخصية مع مدير مكتب انتخابات ديالى السيد عامر لطيف آل يحيى ، بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٠ .

المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي للمشاركة الانتخابية في محافظة ديالى .

تهتم الجغرافية السياسية بدراسة التباين المكاني لنسبة المشاركين في العملية الانتخابية وذلك من خلال دراسة أجمالي نتائج المشاركة الانتخابية في كل منطقة وظروفها الجغرافية ، حيث يعد التصويت Voting آخر المراحل التي تمر بها العملية الانتخابية وأهمها .

ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢١) على " أن لكل شخص حق المشاركة في أدارة الشؤون العامة لبلده ، أما مباشرة وأما بواسطة ممثلين يختارون في حرية " [١]. فمن خلال الممارسة الانتخابية يتم اختيار ممثلي الشعب في البرلمان والذين يجب أن يكونوا أمناء للناخبين ، يتخذون قراراتهم الخاصة ويصدرون أحكامهم الخاصة بشأن مصالح ناخبيهم وبأفضل سبل خدمتها[٢]، وعلى الرغم من أن عملية التصويت هي عبارة عن مشاركة في الانتخابات ، إلا أن أدلاء الناخب بصوته ليس هو الصورة الوحيدة للمشاركة في الانتخابات ، فهناك صور أخرى للممارسة الانتخابية مثل الانضمام إلى حزب من الأحزاب ومحاولة إقناع الناخبين بالذهاب إلى صناديق الاقتراع [٣].

أولا : التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ١٥ / كانون الأول /٢٠٠٥ .

بلغ عدد المشاركين في الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٥/١٢/١٥ في العراق (١٢,٣٩٦,٦٣١) ناخباً من مجموع الناخبين المسجلين البالغ عددهم (١٥,٥٦٨,٧٠٢) شخصا بما نسبته (٧٩.٦%) ، أما في منطقة الدراسة (محافظة ديالى) فبلغ عدد المشاركين (٥٣٨١٤٠) ناخباً بما نسبته (٤.٣٤%) من العراق . وبلغ عدد الأصوات الصحيحة في العراق (١٢,١٩١,١٣٣) ، أما في محافظة ديالى فبلغ مجموع الأصوات الصحيحة (٥٣١٨٣٠) بما نسبته (٤.٣٦%) من العراق . بينما بلغ مجموع أوراق الاقتراع الخالية وغير الصحيحة في العراق (٢٠٥٤٩٨) ، وبلغت في محافظة ديالى (٦٣١٠) بما نسبته (٣.٠٧%) من العراق .

والذي يهمنا من هذه الصورة هو أبراز التوزيع الجغرافي للمشاركين في محافظة ديالى في انتخابات٢٠٠٥ والبالغ عددهم (٥٣١٨٣٠) ناخب والموزعين على أقضية المحافظة الستة وبأعداد ونسب متفاوتة . ومن خلال قراءة الجدول (١١) والخارطة (٩) يتضح ما يلي :

---

(١) مركز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان والانتخابات ، سلسلة الثقافة الديمقراطية (١) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٣٢ .

(٢) ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية ، الطبعة الأولى ، ترجمة فاضل جتر ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، العراق ، ٢٠٠٦ ، ص١٦٥ .

(٣) محمد محمود الديب ، مصدر سابق ، ص٧٥٥-٧٥٦ .

١- تتفاوت نسبة المشاركة في العملية الانتخابية بين أقضية محافظة ديالى حيت بلغت أعلى معدلاتها في قضاء الخالص(٨٣.٦٨%) بينما انخفضت في قضاء بلدروز إلى (٥٨.٧٨%) من مجموع المسجلين في القضاء.

٢- تبوأت الاقضية التي تقع إلى الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي من المحافظة المرتبة الأولى في نسبة المشاركة ، بينما جاءت الاقضية التي تقع إلى الجنوب والجنوب الشرقي من المحافظة بالمرتبة الثانية من حيث نسبة المشاركة .

٣- بلغت نسبة المشاركة السياسية في المحافظة (٧١.٥٩%) من المسجلين، بينما تغيب عن التصويت (٢٨.٤١%) ، وتعد هذه النسبة مرتفعة أذا ما قورنت بالكثير من المحافظات العراقية ، ويرجع سبب هذا الارتفاع في منطقة الدراسة مقارنة بالعديد من المحافظات العراقية الأخرى إلى جملة من العوامل هي :

- دخول أحزاب سياسية جديدة إلى العملية الانتخابية بعد أن كانت مقاطعة لانتخابات الجمعية الوطنية والتي جرت في ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥ ، ومن هذه القوائم جبهة التوافق العراقية والأحزاب المؤتلفة معها ، والجبهة العراقية للحوار الوطني وكتلة المصالحة والتحرير، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المشاركة .
- شيوع ظاهرة الاصطفاف المذهبي والعرقي بين أبناء الشعب العراقي وخاصة في محافظة ديالى ، حيث تعد من المحافظات التي تتميز بتنوع مكوناتها ، وبغية عدم تضييع أصوات الناخبين في المحافظة دفعت القيادات السياسية ناخبيها وبكل الوسائل نحو المشاركة في الانتخابات والتي أفرزت خريطة سياسية (طائفية) .
- كان للعامل الديني دور كبير في ارتفاع نسبة المشاركة باعتبار إن أبناء المحافظة وبمعظم أطيافه متأثرة برموزه الدينية وبالتالي أثرت على العملية الانتخابية حيث أصبحت الأخيرة ظاهرة دينية أكثر مما هي سياسية .
- والعامل الأهم في كل ذلك كثرة الخروقات الانتخابية التي رافقت العملية الانتخابية وخاصة في المناطق النائية والتي كانت تخضع لسيطرة حزب معين ولعدم تواجد ممثلي الكيانات السياسية الأخرى مما سهل الطريق لحدوث حالات التزوير وفي كافة أقضية المحافظة ، وهذا يرجع إلى ضعف المنافسة الانتخابية بين الأحزاب المشاركة في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ .
- عدم أصدار سجل مستقل بتصويت العسكريين المدونة بياناتهم في وزارتي الدفاع والداخلية ، مما أدى إلى تكرار تصويتهم الخاص في مقراتهم قبل الانتخابات، ومن ثم مشاركتهم يوم الانتخابات العامة مرة ثانية .

– ويمكن تقسيم أقضية محافظة ديالى حسب نسب المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥ إلى ثلاث فئات هي :

- **الفئة الأولى(أقضية بلغت نسبة المشاركة فيها أكثر من ٨٠%):**

وتتمثل هذه الفئة بقضاء (الخالص ٨٣.٦٨%) حيث بلغ مجموع المشاركين في الانتخابات ضمن هذا القضاء (١٢١١٠٠) ناخب ، بما نسبته (٢٢.٧٧%) من إجمالي المشاركين في المحافظة ويرجع هذا الارتفاع إلى المشاركة الكثيفة (للمكون السني) في انتخابات ٢٠١٠ بعد أن قاطعوا انتخابات ٢٠٠٥ ، خاصة في النواحي التابعة لقضاء الخالص (العظيم والمنصورية وهبهب) حيث بلغ المصوتين في هذه النواحي (٩٣٧٨٣) ناخب بما نسبته (٧٧.٤٤%) من مجموع المشاركين في القضاء.

جدول (١١) يوضح نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٥ حسب الاقضية .

ت	الاقضية	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة %
١	بعقوبة	283945	١٧٩١٤٢	٦٣.٠٩
٢	المقدادية	117032	٩٢٣٥٥	٧٨.٩١
٣	الخالص	144712	١٢١١٠٠	٨٣.٦٨
٤	بلدروز	63194	٣٧١٤٩	٥٨.٧٨
٥	خانقين	109253	٨٤٢٧٠	76.22
٦	كفري	24726	17814	٧٢.٠٤
٧	المجموع	742862	٥٣١٨٣٠	٧١.٥٩

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مكتب انتخابات ديالى . (بيانات غير منشورة)

- **الفئة الثانية(أقضية بلغت نسبة المشاركة فيها بين ٧٠% – ٨٠%):**

وتضم هذه الفئة كل من قضاء (المقدادية ٧٨.٩١% ، خانقين ٧٦.٢٢% ، كفري ٧٢.٠٤%) ، حيث بلغ مجموع المشاركين في هذه الاقضية (١٩٤٤٣٩) ناخب بما نسبته (٣٦.٥٦%) من إجمالي المشاركين في المحافظة ، وبلغ معدل نسبة المشاركة في الانتخابات ضمن هذه الاقضية (٧٥.٧٢%) وما نلاحظه في هذه الفئة تقارب نسب المشاركة في الانتخابات. ونتيجة لحالات التلاعب التي حدثت فقد قام مكتب المفوضية في محافظة ديالى بإلغاء أصوات أكثر من أربعة محطات في ناحية قرة تبة التابعة لقضاء كفري والتي بلغ مجموع أصواتها ما يقارب (٤٠٨٠) صوت ،

هذا بالإضافة إلى العديد من الخروقات الانتخابية التي سجلت ومنها اقتراع الناخبين لأكثر من مرة بأصواتهم في أقضية خانقين والمقدادية .[1]

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب انتخابات ديالى ، للمزيد انظر: منظمة تموز لمراقبة انتخابات مجلي النواب ٢٠٠٥.

خريطة (9) التوزيع الجغرافي لحجم المشاركة في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

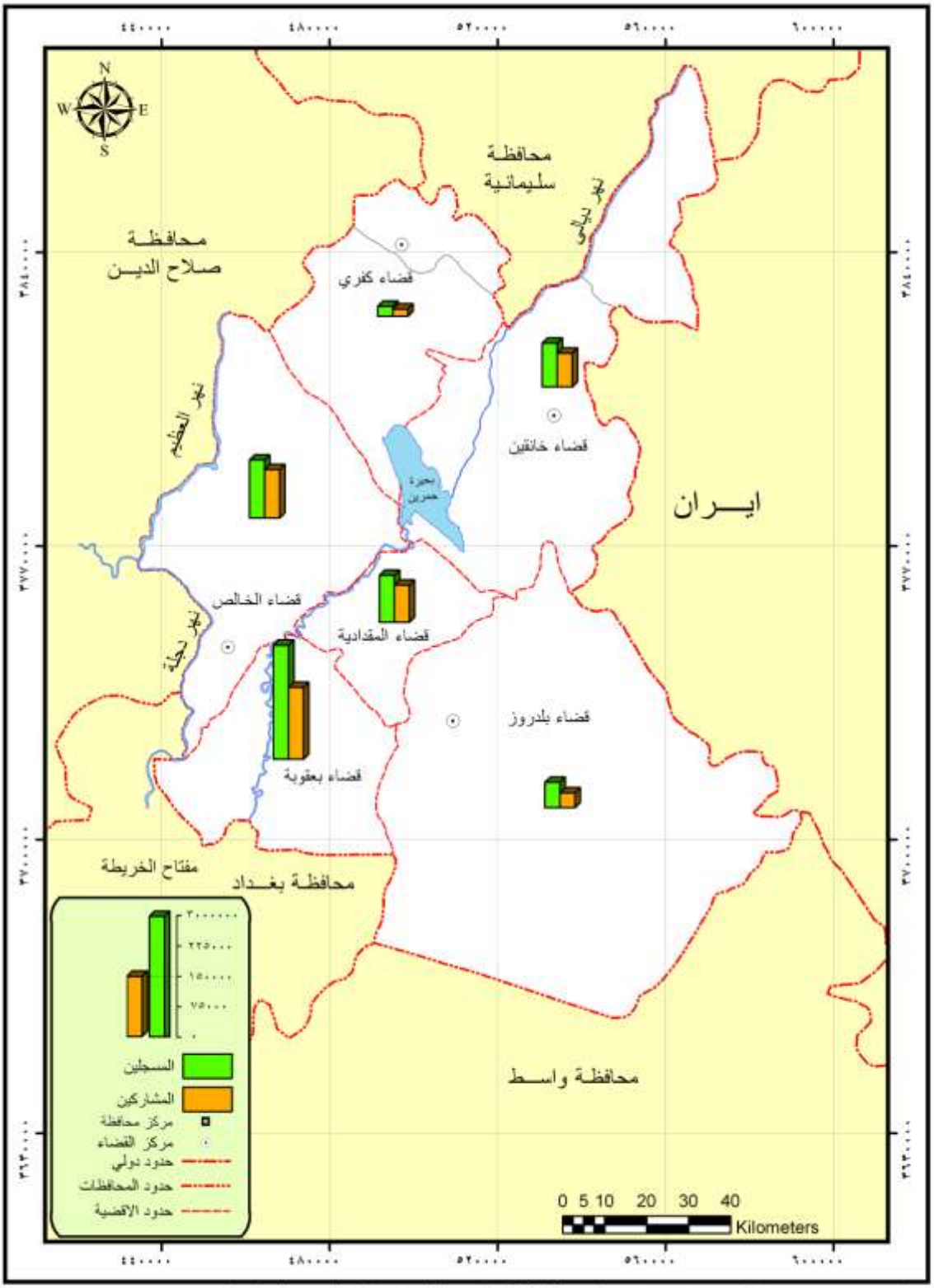

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتماداً على جدول (11) .

- **الفئة الثالثة (أقضية بلغت نسبة المشاركة فيها من أقل ٧٠%):**

وتضم هذه الفئة كل من (بعقوبة ٦٣.٠٩% ، بلدروز ٥٨.٧٨%) حيث بلغ مجموع المشاركين فيهما (٢١٦٢٩١) ناخب بما نسبته (٤٠.٦٧%) من إجمالي المشتركين في المحافظة ، وبلغ معدل نسبة المشاركة ضمن هذه الفئة (٦٠.٩٣%) ، ومما يلاحظ في هذه الفئة هو تراجع نسبة المشاركة في قضاء بلدروز الى المرتبة الأخيرة مقارنة بالاقضية الأخرى ، ويرجع السبب في ذلك كون سكانها ضمن الفئة الهشة بنسبة (٨.٧%) من سكان المحافظة ويعانون من مشاكل معيشية وفقا لمسح الحالة التغذوية للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٥ .[١] مما انعكس على مدى مشاركتهم في الانتخابات ، يضاف الى ذلك ، بعد بعض المراكز الانتخابية عن مناطق سكن المواطنين ومع عدم توفر وسائط النقل الأمر الذي اثر على نسبة المشاركة لان القضاء يشغل مساحة تبلغ (٦٢٨٠) كم^{٢} بما نسبته (٣٥.٥١%) من مساحة المحافظة البالغة (١٧٦٨٥) كم^{٢} .

خلاصة القول انه ورغم كل ما يطرح من ملاحظات حول العملية الانتخابية ووصف الانتخابات التي جرت يوم ٢٠٠٥/١٢/١٥ باعتبارها انتخابات غير مثالية بسبب ما رافقها من تجاوزات وخروقات ، فإنها مع ذلك تبقى استحقاقاً قانونياً وسياسياً مهماً، وتشكل محطة مهمة أخرى من محطات مسيرة الشعب العراقي وهو يتحدى العقبات والصعوبات باتجاه بناء الديمقراطية ومؤسساتها التمثيلية، وبما يفضي إلى بناء دولة ديمقراطية عصرية . وتكمن أهمية هذه الانتخابات مقارنة بما سبقها في أنها تشكل المحطة الأخيرة من محطات المرحلة الانتقالية والتي تفضي في نهاية المطاف إلى انتخاب برلمان دائم وتشكيل حكومة دائمة لمدة أربع سنوات استنادا إلى أول دستور دائم أقره العراقيون في ٢٠٠٥/١٠/١٥ .

ثانيا : التوزيع الجغرافي للمشاركين في انتخابات ٧/ آذار/٢٠١٠ .

بعد أن كان عدد المشتركين في الانتخابات التي جرت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ قد بلغ (٥٣١٨٣٠) ناخباً ، فانه انخفض في الانتخابات التي جرت في ٧ / آذار/ ٢٠١٠ إلى (٥٠٢٨٩٦) ناخباً بما نسبته (٦١.١٨%) من أصل المسجلين البالغ عددهم (٨٢٢٠٥٢) شخصاً. توزع هؤلاء المشاركين بين داخل العراق وخارجه بأعداد ونسب متفاوتة منهم (٤٩٦٥٣٩) ناخب داخل العراق بما نسبته (٩٨.٧٤%) من المشاركين و(٦٣٥٧) ناخباً خارج العراق بما نسبته (١.٢٦%) من المشاركين ، وبلغ إجمالي التصويت الخاص في العراق

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ ، ص٨١ .

(٦٢٥,٦٥٥) ناخب كان نصيب محافظة ديالى منها (٢٨٥١٦) ناخب بما نسبته (٤.٥٦%) ، في حين بلغ إجمالي المصوتين في خارج العراق (٢٧٨٣٥٩) كان حصة(منطقة الدراسة) منها (٦٣٥٧) ناخب بما نسبته (٢.٢٨%) .

ويرجع سبب تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في٢٠١٠ قياساً بمثيلتها لعام ٢٠٠٥ إلى جملة من العوامل هي :

١- ضعف ثقة الناخب بالطبقة السياسية حيت أن الناخب العراقي كانت لديه آمال كثيرة علقها على حكومة ٢٠٠٥ لكن عدم تحقيق هذه الآمال المتمثلة ، بتوفير الخدمات وفرص العمل كل هذه أدت إلى ضعف الثقة بين الناخب والطبقة السياسية وبالتالي انعكس على نسبة المشاركة .

٢- وقوف المرجعية على مسافة واحدة من جميع مكونات الشعب العراقي بعد أن كانت في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ تدعم بهذا الشكل أو ذاك قوائم معينة في حين اكتفت هذه المرة بالدعوة للانتخاب وبقت محايدة .

٣- التراجع النسبي للشعور السياسي – المذهبي نتيجة انحسار المد الطائفي بالمقارنة مع ما كان طاغيا قبل أربع سنوات عندما كانت الاستحقاقات السياسية الكبرى تحسم مذهبيا وأثنيا .

٤-حدوث انقسامات داخل الكتل السياسية التي كانت مشاركة وبقوة في انتخابات٢٠٠٥ والذي يعد دليلا على تراجع ثقة الناخب بالطبقة السياسية التي أدارت الحكم منذ أربع سنوات.

٥- الخطوات والإجراءات الفورية التي اتخذتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للحد من ظاهرة التزوير، والتي رافقت انتخابات ٢٠٠٥/١٢/١٥ ومن هذه الخطوات :

أ- السماح للمراقبين ووكلاء الكيانات السياسية الاطلاع على إجراءات الاقتراع التي تحدث داخل المحطة الانتخابية .

ب- اقتطاع ناخبي التصويت الخاص من فئة الجيش من سجل الناخبين العام وأدراجهم في سجل خاص بهم والسماح لهم بالتصويت قبل يوم الاقتراع لمنع حالات التصويت المتعدد .

ج- وضع إجراءات خاصة بالتصويت الخاص للفئات الأخرى (الراقدين في المستشفيات ، والسجناء) من الفئات التي نص عليها قانون الانتخابات ، فقد اعتمدت المفوضية إجراءات التصويت المشروط لتصويتهم وبها تظهر أهلية الناخب للتصويت .

جدول (١٢) يوضح نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ حسب الاقضية .

ت	الاقضية	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة %
١	بعقوبة	274569	١٤٣٩٤٦	٥٢.٤٣
٢	المقدادية	136314	٧٨٢٠١	٥٧.٣٧
٣	الخالص	177956	١١٧٨٤٣	٦٦.٢٢
٤	بلدروز	74021	٣٥٦٦٢	٤٨.١٨
٥	خانقين	129716	٧٥٧٩١	58.43
٦	كفري	29476	١٦٥٨٠	٥٦.٢٥
٧	التصويت الخاص	----	28516(*)	----
8	تصويت الخارج	----	6357	----
9	المجموع	٨٢٢٠٥٢	502896	٦١.١٨

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

ولدى مقارنة نسب المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ ومن الجدول (١٢) والخارطة (١٠) يلاحظ ما يلي :

١- انخفاض المعدل العام لنسبة المشاركة الفعلية في الانتخابات التي جرت في ٢٠١٠ إلى (٦١.١٨%) بعد أن كانت (٧١.٥٩%) في انتخابات ٢٠٠٥ ، ويرجع السبب في ذلك لانخفاض نسبة المشاركة في عموم أقضية المحافظة . وتجدر الإشارة إلى أن اكبر انخفاض في نسبة المشاركة سجل في قضاء المقدادية ، التي انخفضت نسبة المشاركة فيها من(٧٨.٩١%) في انتخابات٢٠٠٥ إلى (٥٧.٣٧%) في انتخابات ٢٠١٠ ، أي بانخفاض مقداره (١٤١٥٤) ناخب، وقضاء الخالص، الذي انخفضت نسبة المشاركة فيه من (٨٣.٦٨%) في انتخابات ٢٠٠٥ إلى(٦٦.٢٢%) في انتخابات ٢٠١٠ أي بانخفاض مقداره (٣٢٥٧) ناخب وقضاء خانقين، انخفضت فيه نسبة المشاركة من (٧٦.٢٢%) إلى (٥٨.٤٣%) في انتخابات ٢٠١٠ وقضاء كفري، انخفضت النسبة فيه من (٧٢.٠٤%) في الانتخابات الأولى إلى (٥٦.٢٥%) في الانتخابات الثانية وبعقوبة ، التي انخفضت النسبة فيها من (٦٣.٠٩%) إلى (٥٢.٤٣%) في الانتخابات الثانية وقضاء بلدروز، الذي انخفض نسبة المشاركين فيه من (٥٨.٧٨%) إلى (٤٨.١٨%) في انتخابات ٢٠١٠ .

٢- انخفاض الفرق بين أعلى نسبة مشاركة واقل نسبة مشاركة بين أقضية المحافظة في انتخابات ٢٠١٠ ، فبعد أن كان الفرق في انتخابات ٢٠٠٥ بين أعلى نسبة مشاركة والتي

(*) يشمل هذا الرقم الحركة السكانية والمهجرين المسجلين وغير المسجلين والمستشفيات والسجون وأفراد الجيش والشرطة.

خريطة (10) التوزيع الجغرافي لحجم المشاركة في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

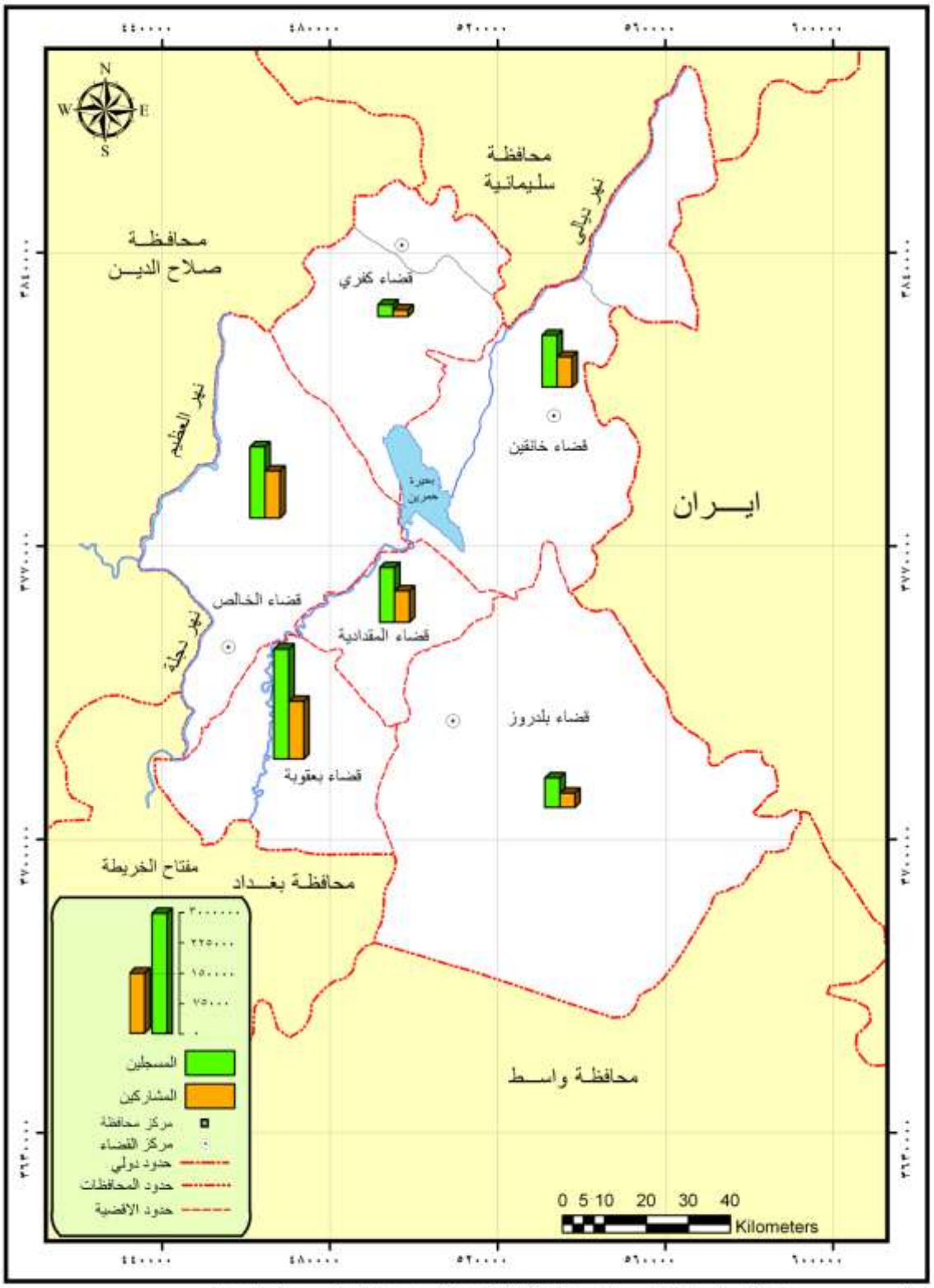

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (12) .

سجلت في قضاء الخالص واقل نسبة مشاركة في قضاء بلدروز هو (٢٤.٩%) انخفض هذا الفرق إلى (١٨.٠٤%) في انتخابات ٢٠١٠ بين أعلى نسبة مشاركة في قضاء الخالص عندما بلغت (٦٦.٢٢%) ، واقل نسبة مشاركة في قضاء بلدروز (٤٨.١٨%) .

٣- فيما يخص التصويت الخاص(أفراد الجيش والشرطة والسجناء والراقدين في المستشفيات والمعتقلين) والمصوتين خارج العراق ، وفي ظل نظام التصويت بالقائمة المغلقة الذي اعتمد في الانتخابات التي جرت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ، وبعد أن تم توزيع (٢٣٠) مقعد من مقاعد البرلمان على المحافظات وتخصيص (٤٥) مقعدا تعويضيا ، قد تم إضافة أصواتهم إلى الأصوات الوطنية واحتساب حصتها من المقاعد التعويضية . أما في الانتخابات التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ وفي ظل نظام التصويت بالقائمة المفتوحة ، فقد تم إضافة أصوات (التصويت الخاص والمصوتين خارج العراق) إلى أصوات محافظاتهم . وجرى اقتراع ناخبي التصويت الخاص يوم ٢٠١٠/٣/٤ ، أي قبل موعد التصويت العام بثلاثة أيام ، وكان التصويت مشروطاً لأفراد(الشرطة والجيش) في هذه الانتخابات على عكس انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ . حيث قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بفتح مراكز ومحطات اقتراع إضافية للتصويت الخاص باستخدام ورقة الاقتراع المشروطة للناخبين من أفراد هذه الفئة الذين لم تظهر أسماؤهم في سجل الناخبين الخاص بالشرطة والجيش لإتاحة الفرصة لهم للإدلاء بأصواتهم . والشروط المطلوب توفرها في الناخب لكي يقوم بالإدلاء بصوته في محطات التصويت الخاص المشروط بالجيش والشرطة هي كالتالي :

أ- تقديم الهوية التعريفية الخاصة بالجيش والشرطة لإثبات انتماءهم إلى تلك المؤسسة .

ب_ وجود اسمه في السجل الخاص بهذه الفئة ليتمكن من الإدلاء بصوته في تلك المحطة[١].

وبصورة عامة يمكن تقسيم أقضية محافظة ديالى حسب نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ إلى ثلاث فئات رئيسية هي كالتالي :

- **الفئة الأولى (أقضية بلغت نسبة المشاركة فيها أكثر من ٦٠%) :**

وتتمثل هذه الفئة بقضاء (الخالص٦٦.٢٢%) حيث بلغ مجموع المشاركين في الانتخابات ضمن هذا القضاء (١١٧٨٤٣) ناخب بما نسبته (٢٣.٤٣%) من المشاركين في المحافظة ، بعد أن كانت عدد المشاركين فيه في انتخابات ٢٠٠٥ قد بلغ (١٢١١٠٠) ناخب، ورغم انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الثانية إلا أن القضاء بقى متبوئاً الصدارة في نسبة المشاركة مقارنة بالاقضية الأخرى .

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، إجراءات التصويت الخاص المشروط للجيش والشرطة ليوم ٢٠١٠/٣/٤ انتخاب مجلس النواب ، دائرة العمليات ، قسم الإجراءات والتدريب .

- **الفئة الثانية (أقضية بلغت نسبة المشاركة فيها بين ٥٠%- ٦٠%) :**

وتضم هذه الفئة كل من قضاء (خانقين ٥٨.٤٣% ، المقدادية ٥٧.٣٧% ، كفري ٥٦.٢٥% ، بعقوبة ٥٢.٤٣%) وبلغ مجموع المشاركين في هذه الاقضية (٣١٤,٥١٨) ناخب بما نسبته (٦٢.٥٤%) من المشاركين في محافظة ديالى ، وبلغ معدل نسبة المشاركة ضمن هذه الاقضية (٥٦.١٦%) . ورغم أن نسبة المشاركة في قضاء كفري بلغت (٣.٣%) من إجمالي المشاركين في المحافظة ، فان القضاء ارتقى إلى الفئة الثانية ويعد هذا الارتقاء حالة طبيعية نتيجة انخفاض عدد المسجلين فيها والبالغ (٢٩٤٧٦) شخص بما نسبته (٣.٦%) من إجمالي المسجلين .

- **الفئة الثالثة (أقضية بلغت نسبة المشاركة فيها اقل من ٥٠%) :**

وشملت هذه الفئة قضاء (بلدروز ٤٨.١٨%) وبلغ مجموع المشاركين في الانتخابات ضمن هذا القضاء (٣٥٦٦٢) ناخب بما نسبته (٧.٠٩%) من مجموع المشاركين في المحافظة .

ولدى قراءة نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ مع مثيلاتها في ٢٠٠٥ يلاحظ ما يلي :

١- مازال قضاء الخالص محافظاً على موقعها ضمن الفئة الأولى(مشاركة عالية) في كلا الانتخابين رغم الانخفاض الذي طرأ في نسبة المشاركة فيه في انتخابات ٢٠١٠ .

٢- ارتقاء قضاء بعقوبة إلى الفئة الثانية في انتخابات ٢٠١٠ بعد أن كانت ضمن الفئة الثالثة في انتخابات ٢٠٠٥ ، ذلك لتحسن الوضع الأمني في القضاء وعودة العوائل المهجرة الى مناطقهم الأصلية مما زاد من نسبة المشاركة الانتخابية .

٣- مازال قضاء بلدروز ضمن الفئة الثالثة (مشاركة منخفضة) وفي كلا الانتخابين وللأسباب التي بيناها آنفا .

الفصل الرابع : التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ و ٧/آذار/ ٢٠١٠ .

المبحث الأول : التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ٢٠٠٥ .

١- جبهة التوافق العراقية .

٢- الائتلاف العراقي الموحد .

٣- التحالف الكردستاني .

٤- الجبهة العراقية للحوار الوطني .

٥- القائمة العراقية الوطنية .

المبحث الثاني : التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ٢٠١٠.

١- العراقية .

٢- الائتلاف الوطني العراقي .

٣- ائتلاف دولة القانون .

٤- التحالف الكردستاني .

المبحث الأول : التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ١٥/ كانون الأول/ ٢٠٠٥ .

تعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ أول تجربة ديمقراطية استندت في شرعيتها إلى الشعب والدستور الدائم منذ انهيار النظام السابق في ٩ /نيسان/٢٠٠٣ ، حيث شارك فيها جميع أطياف الشعب العراقي في الداخل والخارج ، وتميزت بالتعددية الحزبية والسياسية لمختلف التكوينات الاثنية ، ويمكن اعتبارها بالحدث السياسي الأكبر، حيث أفرزت أول حكومة برلمانية دائمة مثلت جميع مكونات الطيف العراقي ورسمت الخريطة السياسية المستقبلية للعراق.

بلغ عدد الكيانات السياسية التي تنافست على مقاعد مجلس النواب في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ (٣٢٦) كيان سياسي و (١٩) تحالفا سياسيا ، وتنافس (٧٦٥٥) مرشحاً لشغل مقاعد مجلس النواب البالغ (٢٧٥) مقعداً ، والتي استند في توزيعها الى نظام الدوائر الانتخابية المتعددة (Multiple constituencies) والذي بموجبه تم توزيع (٢٣٠) مقعدًا على الدوائر الانتخابية (المحافظات الثمانية عشرة) و(٤٥) مقعدا تعويضيا وذلك حسب عدد سكان كل محافظة . وأشرف على هذه الانتخابات (٣٩٩٣٦٩) مراقباً ، ضم (١٢٦١٢٥) مراقباً محلياً (مجتمع مدني) ، و (٢٧٢٢٩٥) وكيل كيان سياسي في المحافظات الثمانية عشرة و (٩٤٩) مراقباً دوليا . وتوجه نحو (١٢,٣٨٩,٠٠٤) ناخبا للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات من أصل (١٥,٥٦٨,٧٠٢) ناخباً مسجلا في (٦٢٦٤) مركز اقتراع اشتملت على (٣١٨٣٧) محطة اقتراع ، منهم (١١,٨٨٨,٩١١) ناخباً (التصويت العام) بما نسبته (٩٦%) و(٢٩٥٣٧٧) ناخباً للتصويت الخارج(*)، وبلغ عدد ناخبي التصويت الخاص (٢٠٤٧١٦) ناخباً ، بينما بلغت مجموع أوراق الاقتراع الباطلة والفارغة (٢٠٥٤٩٨) بما نسبته ١.٦٦%.

أما بالنسبة لمنطقة الدراسة (محافظة ديالى) فبلغ عدد الكيانات السياسية التي خاضت الانتخابات النيابية في المحافظة (١٠) كيانات سياسية و(٥٦) ائتلافاً سياسيا ، تنافسوا على (١٠) مقاعد نيابية مخصصة لمنطقة الدراسة . واشرف على سير العملية الانتخابية في المحافظة (٥٠٠٠) مراقب مجتمع مدني ، و (٦٣٨٩) وكيل كيان سياسي ، و (٣) مراقبين دوليين . وتوجه إلى صناديق الاقتراع نحو (٥٣٨,١٤٠) ناخباً من مجموع (٧٤٢٨٦٢) ناخبا مسجلا في (٢٦٨) مركز اقتراع ، ضم (١٤٣٢) محطة اقتراع ، بينما بلغت مجموع أوراق الاقتراع الباطلة والفارغة (٦٣١٠) بما نسبته (٣.٠٧%) من العراق، ومن خلال قراءة الجدول

(*) لن تحتسب أصوات المقترعين خارج العراق في العملية الحسابية لمقاعد الكيانات السياسية للمحافظات ، ولكنها أضيفت إلى أصوات المقترعين داخل العراق لتحديد تقسيم المقاعد التعويضية لمجلس النواب بموجب المادة (١٩) من قانون الانتخابات.
- انظر- قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، القسم السادس ٦-٥ ، ص٤ .

(١٣) والشكل (٥) يتضح لنا ما يلي :

١- أسفرت انتخابات مجلس النواب العراقي التي أجريت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ بمحافظة ديالى عن فوز (5) كيانات سياسية شغلت مقاعد البرلمان المخصصة لمحافظة ديالى والبالغ عددها (١٠) مقاعد ، في حين خرج (61) كياناً سياسياً من اللعبة الديمقراطية نتيجة لعدم فاعليتها في المسرح السياسي للمحافظة ، إذ لم تتمكن تلك الكيانات السياسية من شغل مقعد واحد فيها . وقد تباينت عدد الأصوات التي حصلت عليها الكيانات الفائزة في الانتخابات ، بينما تبوأت قائمة جبهة التوافق العراقية التي تزعمها الدكتور عدنان الدليمي المرتبة الأولى بحصولها على (١٩٥٦٠٠) صوتاً ، جاءت القائمة العراقية الوطنية التي ترأسها رئيس الوزراء العراقي السابق الدكتور اياد علاوي بالمرتبة الأخيرة ضمن الكيانات الفائزة ، إذ حصلت على (٥٤٣١٦) صوتاً .

جدول (13) الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ١٥/ كانون الأول / ٢٠٠٥ .

ت	رقم الكيان	اسم الكيـــان	عدد الأصوات الصحيحة	النسبة %	عدد المقاعد	النسبة %
١	٦١٨	جبهة التوافق العراقية	١٩٥٦٠٠	٣٦.٧٨	٤	٤٠
٢	٥٥٥	الائتلاف العراقي الموحد	١١٦٨٣٩	٢١.٩٧	٢	٢٠
٣	٧٣٠	التحالف الكردستاني	64370	١٢.١١	٢	٢٠
٤	٦٦٧	الجبهة العراقية للحوار الوطني	٥٤٤٢٦	١٠.٢٣	١	١٠
٥	٧٣١	القائمة العراقية الوطنية	٥٤٣١٦	١٠.٢١	١	١٠
٦	_	الكيانات غير الفائزة	46279	٨.٧٠	صفر	صفر
٧	_	المجمـــوع	٥٣١٨٣٠	١٠٠	١٠	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى .

٢- جاءت قائمة الائتلاف العراقي الموحد التي يغلب عليها الطابع الديني ، والتي نزعت عنها أية صبغة ليبرالية أو علمانية ، بالمرتبة الثانية بعد حصولها على (١١٦٨٣٩) صوتاً بما نسبته (٢١.٩٧%) وظهرت القوة المكانية لناخبي القائمة في جنوب شرق وشمال غرب منطقة الدراسة فيما مثلت شمال وشمال شرق منطقة الدراسة مركز ضعف انتخابي للقائمة .

٣- حصلت قائمة التحالف الكردستاني على (مقعدين) بما نسبته (٢٠%) من مقاعد المحافظة، وتركز مناطق الدعم الجغرافي للقائمة في شمال وشمال شرق منطقة الدراسة .

شكل (٥) توزيع المقاعد على الكيانات الفائزة في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥

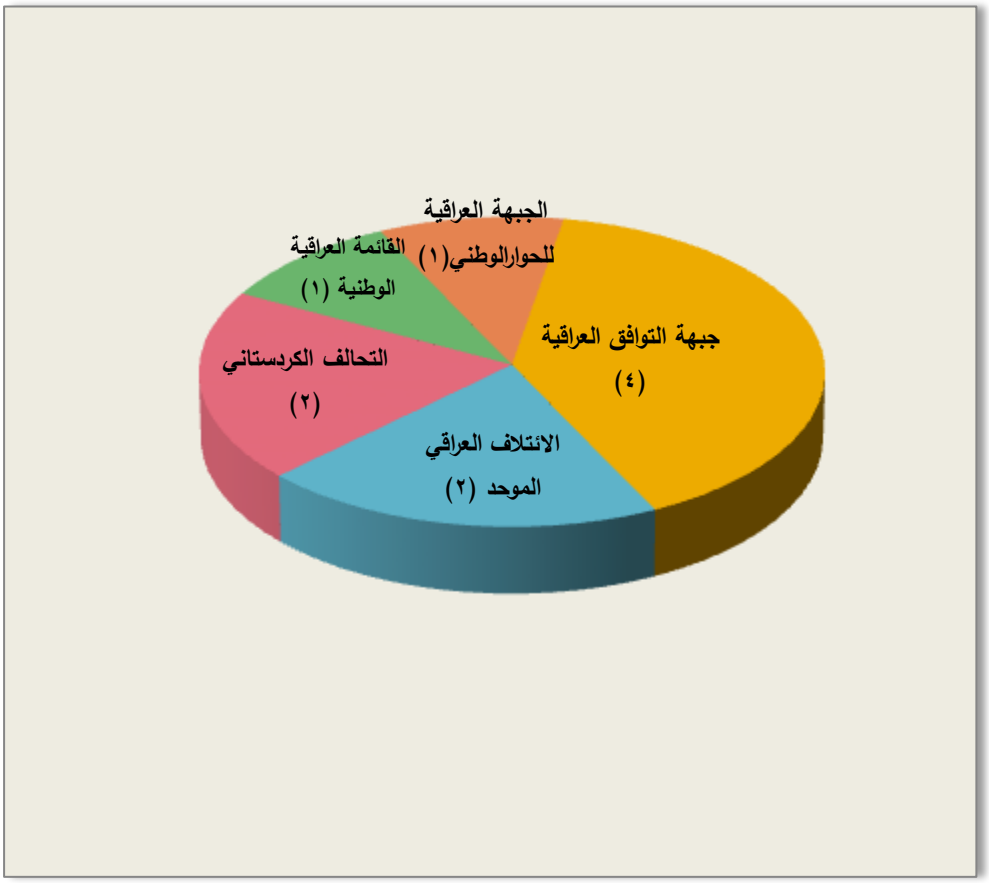

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على الجدول (١٣) .

٤- حازت كل من القائمة العراقية الوطنية والجبهة العراقية للحوار الوطني على مقعد واحد لكل منهما عندما حصلتا مجتمعتين على (١٠٨٧٤٢) صوتاً ، بما نسبته (٢٠.٤٤%) من مجموع أصوات منطقة الدراسة ، وان مركز ثقل مؤيدي القائمتين تقع في قضائي بعقوبة والخالص .

٥- انعكست التركيبة الاثنية والديموغرافية المختلفة لمحافظة ديالى على نتائج الانتخابات ، فقد صوت ناخبي منطقة الدراسة حسب طبيعة انتماءاتهم الاثنية والقومية ، إذ حصدت القوائم ذات الطابع الديني (جبهة التوافق العراقية والائتلاف العراقي الموحد) على (٥٨.٧%) من مجموع أصوات المحافظة ، وحصلت قائمة التحالف الكردستاني ذات الطابع القومي على (١٢.١٠%) .

٦- أن نسبة المقاعد التي حصلت عليها (جبهة التوافق العراقية ، والتحالف الكردستاني) تزيد على نسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمتان، وذلك يرجع إلى طبيعة توزيع المقاعد الشاغرة في المحافظة والتي تم أكمالها عن طريق احتساب الباقي الأقوى للكيانات السياسية الفائزة بمقعد أو أكثر. أما فيما يتعلق بجغرافية الدعم فسوف تحلل الدراسة القوائم الفائزة من حيث الأحزاب

والكتل والشخصيات السياسية المنضوية تحت لوائها في هذه الدورة الانتخابية وجغرافية الدعم التصويتي لهذه القوائم وبالشكل التالي :

أولا : قائمة جبهة التوافق العراقية

تعد جبهة التوافق العراقية اكبر (تكتل سني) يمثل العرب السنة ، تأسست لخوض الانتخابات النيابية التي جرت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ وضمت كافة الأطراف التي قاطعت انتخابات ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥ ، وتتكون القائمة من ثلاثة أحزاب رئيسة[١]:

- **الحزب الإسلامي العراقي :** أحد الأحزاب السياسية العراقية تأسس في عام ١٩٦٠، كممثل لأهل السنة والجماعة في العراق ، وبعد عام جمدت السلطات الأمنية نشاطه فتحول إلى العمل السري منذ ذلك التاريخ . وفي أوائل التسعينيات عاد إلى الظهور العلني من جديد ولكن هذه المرة في بريطانيا وانتخب أياد السامرائي أميناً عاماً له ، وفي يوليو ٢٠٠٤ تولى طارق الهاشمي رئاسة الحزب الإسلامي وفي حزيران ٢٠٠٩ تولى أسامة التكريتي رئاسة الحزب بدلاً من طارق الهاشمي الذي أعلن فيما بعد انسحابه من الحزب وتشكيله قائمة انتخابية سميت " التجديد" وقد التحق به عدد من قيادات الحزب الإسلامي.[٢]
- **مؤتمر أهل العراق :** تأسس بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وكان يسمى في بدايته بـ (مؤتمر أهل السنة) ، شارك في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ كمكون من مكونات جبهة التوافق العراقية وحصل على ثلث المقاعد التي حصلت عليها الجبهة ويرأسه عدنان الدليمي.
- **مجلس الحوار الوطني :** وهو كيان سياسي ائتلافي يضم شخصيات سياسية وعشائرية، تشكل عام ٢٠٠٥ وأمينه العام الشيخ خلف العليان .

حصدت قائمة جبهة التوافق على(١٨٤٠٢١٦) صوتاً داخل وخارج العراق، بما نسبته (١٥.١٠%) من مجموع المصوتين والبالغ (١٢١٨٣٥٠٦) ناخباً ، وبهذا احتلت المرتبة الثالثة على مستوى القطر، إذ حصلت على (٤٤) مقعداً في مجلس النواب بما نسبته (١٦%) . أما على مستوى منطقة الدراسة فاحتلت المرتبة الأولى لحصولها على (١٩٥٦٠٠) صوتاً بما نسبته (٣٦.٧٨%) من مجموع أصوات المحافظة ، وحازت على (٤) مقاعد من أصل (١٠) أي ما نسبته (٤٠%) من مجموع مقاعد المحافظة .

---

(١) مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ، الائتلافات والكيانات المصادق عليها في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥.

(٢) الحزب الإسلامي العراقي ، الموقع على الانترنت : www.iraqiparty.com

جدول (١٤) يمثل عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها قائمة جبهة التوافق العراقية في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥

ت	الاقضيـة	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	179142	84372	٤٧.١٠
٢	المقدادية	٩٢٣٥٥	41497	٤٤.٩٣
٣	الخالص	121100	43007	٣٥.٥١
٤	بلدروز	37149	9337	٢٥.١٣
٥	خانقين	84270	14159	١٦.٨٠
٦	كفري	17814	3228	١٨.١٢
٧	المحافظة	٥٣١٨٣٠	١٩٥٦٠٠	٣٦.٧٨
٨	القطر	١٢١٨٣٥٠٦(*)	١٨٤٠٢١٦	١٥.١٠

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات.

جغرافية الدعم التصويتي لقائمة جبهة التوافق العراقية

يتضح من خلال قراءة الجدول (١٤) والخارطة (11) أن هناك ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة في محافظة ديالى وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٤٠%) وتشمل أقضية (بعقوبة ٤٧.١٠% ، المقدادية ٤٤.٩٣%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هذه الاقضية (١٢٥٨٦٩) ناخبا ، بما نسبته (٦٤.٣٥%) من إجمالي المصوتين للقائمة في المحافظة والبالغ (١٩٥٦٠٠) صوتاً ، ويعزى ارتفاع الدعم التصويتي للقائمة في هذه الاقضية

(*) بلغ العدد الكلي للأصوات في العراق (١٢,٣٨٩,٠٠٤) منها (١٢١٨٣٥٠٦) صوتاً صحيحا ، أما الأصوات غير الصحيحة فبلغت (٢٠٥٤٩٨) صوتاً .

إلى عدة اعتبارات منها تأثير الانتماء الديني والعشائري على رأى الناخب، حيث أن بعض من مرشحي القائمة ينحدرون من قضائي بعقوبة والمقدادية ومن العشائر العربية مثل (العزة والجبور) ، فضلا عن أن قضاء بعقوبة يعد مركز نفوذ ودعم جغرافي للقائمة وخاصة في مناطق الكاطون والعبارة والتحرير ومركز القضاء وناحيتي بهرز وبني سعد ، أما في قضاء المقدادية فيتمثل مراكز الدعم الجغرافي في ناحية الوجيهية ومركز وأطراف القضاء .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح فيها نسبة المصوتين بين (٢٠-٤٠%) وتضم كل من قضائي (الخالص ٣٥.٥١% ، بلدروز ٢٥.١٣%) وبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة في هذين القضائين (٥٢٣٤٤) صوتاً ، ويعد قضاء الخالص منطقة دعم تصويتي جيد للقائمة خصوصا في ناحية المنصورية وهبهب والعظيم ، أما في

خريطة (١١) مناطق الدعم التصويتي لقائمة جبهة التوافق العراقية في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

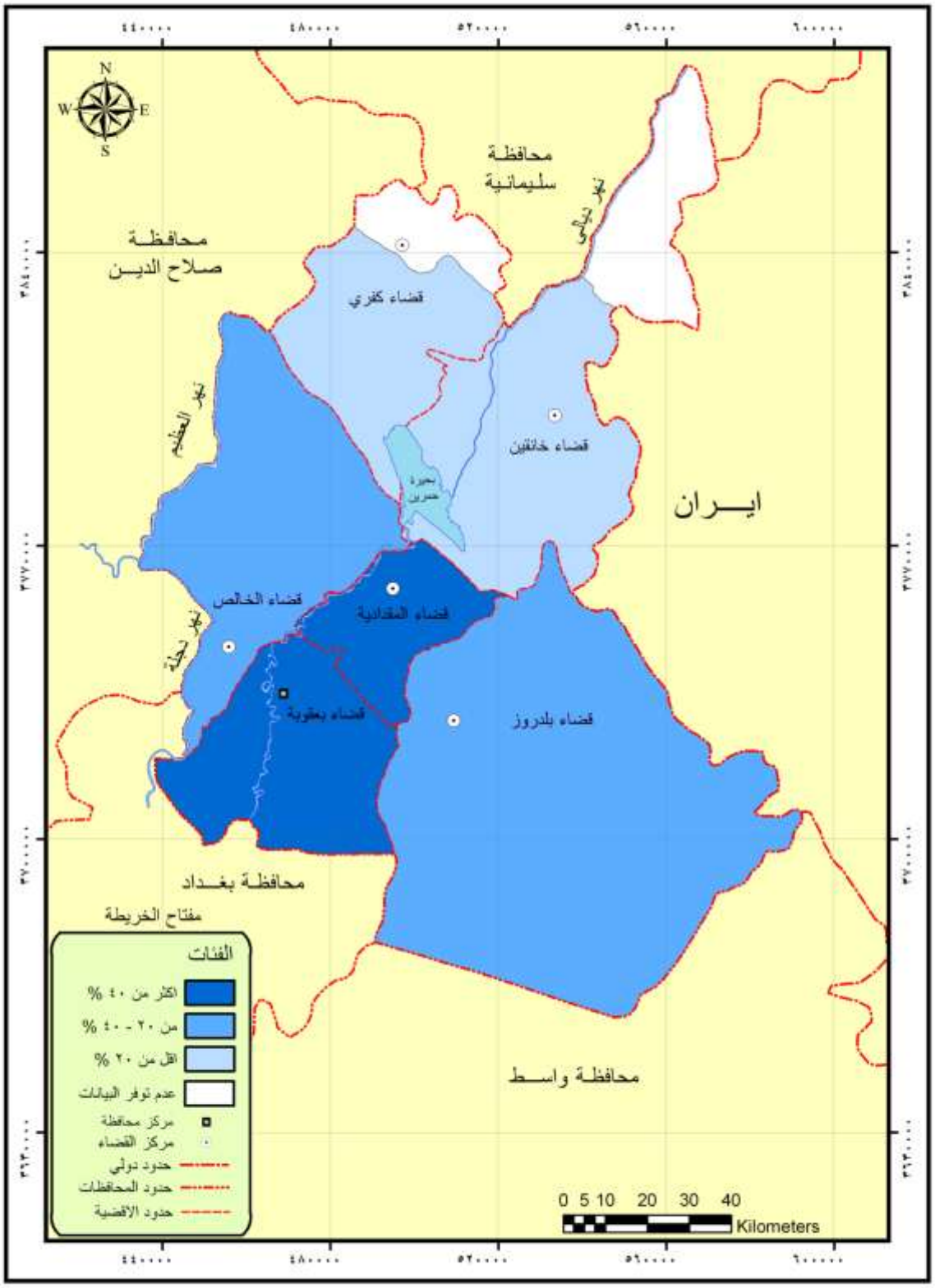

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (14) .

قضاء بلدروز فتمثلت في مركز القضاء وناحية مندلي .

٣- مناطق الدعم المنخفض : وهي التي تقل فيها نسبة ما حصلت عليه القائمة من أصوات عن (٢٠%) وتشمل أقضية (كفري ١٨.١٢% ، خانقين ١٦.٨٠%) وبلغ عدد المصوتين في هذين القضائين (١٧٣٨٧) ناخب ، ويرجع انخفاض الدعم التصويتي للقائمة ضمن هذه المناطق كون هذه المناطق تمثل مراكز دعم قوية لأنصار قائمة التحالف الكردستاني .

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن هناك تبايناً مكانياً واضحاً في حجم الدعم للقائمة بحيث كان هذا الدعم مرتفعا في جنوب غرب المحافظة ، بينما انخفض في شمال وشمال شرق المحافظة .

ثانيا : قائمة الائتلاف العراقي الموحد

الائتلاف العراقي الموحد هو كيان سياسي شيعي يمثل تجمعا لأحزاب وشخصيات عراقية شيعية مدنية ودينية تم تشكيله في نهاية عام ٢٠٠٤ ، دخلت انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ بطابع (الإسلامي الشيعي) . وبلغ عدد الكيانات السياسية المنضوية تحت لوائها (١٤) كيانًا سياسيًا من أبرزها :

- **المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق :** هو أحد الأحزاب السياسية المعارضة للنظام السابق والذي تأسس أثناء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٢ وشهدت ساحة المعارضة الإسلامية للمجلس الأعلى في خارج العراق (إيران) ، ترأس السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق زعامة قائمة الائتلاف العراقي الموحد ، وفي عام ٢٠٠٧ غير المجلس اسمه إلى (المجلس الإسلامي الأعلى العراقي) وبعد وفاة السيد عبد العزيز الحكيم في آب/٢٠٠٩ تولى ابنه السيد عمار الحكيم قيادة المجلس الإسلامي الأعلى العراقي .
- **حزب الدعوة الإسلامية :** تشكل هذا الحزب عام ١٩٥٧ في النجف تحت رعاية المرجع الديني السيد محمد باقر الصدر ، وهو احد الأحزاب السياسية المعارضة للنظام السابق الذي قام بإعدام الكثير من قياداته مما دفع كوادره مغادرة العراق حيث بدأ العمل السري للحزب من داخل إيران وسوريا ، ويعد رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري هو الرجل الأول في الحزب طيلة ثمانية أعوام ، والذي أنشق في منتصف ٢٠٠٨ عن حزب الدعوة أثر قيام الحزب بانتخاب نوري المالكي أميناً عاماً له ، حيث قام الأول بتأسيس تيار سياسي جديد باسم " تيار الإصلاح الوطني" .

- **التيار الصدري** : هو تيار فكري عقائدي يمتلك قاعدة جماهيرية واسعة في الساحة العراقية ويدين بالولاء إلى السيد مقتدى الصدر، خاض التيار انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ضمن قائمة الائتلاف العراقي الموحد وحصل على (٣٠) مقعداً ، خرج التيار من الائتلاف بسبب الصراع الداخلي وخلافاته مع اغلب مكونات الائتلاف ، وانسحب من الحكومة في بداية ٢٠٠٧ .

جدول (١٥) يمثل عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها قائمة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات ٢٠٠٥

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	179142	37827	٢١.١١
٢	المقدادية	٩٢٣٥٥	23659	٢٥.٦٢
٣	الخالص	121100	35935	٢٩.٦٧
٤	بلدروز	37149	15089	٤٠.٦٢
٥	خانقين	84270	٢٠٩٨	٢.٤٩
٦	كفري	17814	2231	١٢.٥٢
٧	المحافظة	٥٣١٨٣٠	١١٦٨٣٩	٢١.٩٧
٨	القطر	١٢١٨٣٥٠٦	٥٠٢١١٣٧	٤١.٢١

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات.

أما في منطقة الدراسة فبلغ عدد الكيانات السياسية المنضوية تحت لواء الائتلاف العراقي الموحد (١٤) كيانًا سياسيًا من أبرزها[١] :

١- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق .
٢- حزب الدعوة الإسلامية .
٣- التيار الصدري .
٤- حزب الفضيلة الإسلامي .
٥- الكرد الفيلية .
٦- مؤسسة شهيد المحراب .
٧- حركة الوفاء التركمانية .
٨- منظمة بدر .

(١) مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ، الائتلافات والكيانات المصادق عليها في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥.

٩- حركة الديمقراطيين العراقيين .

خريطة (12) مناطق الدعم التصويتي لقائمة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

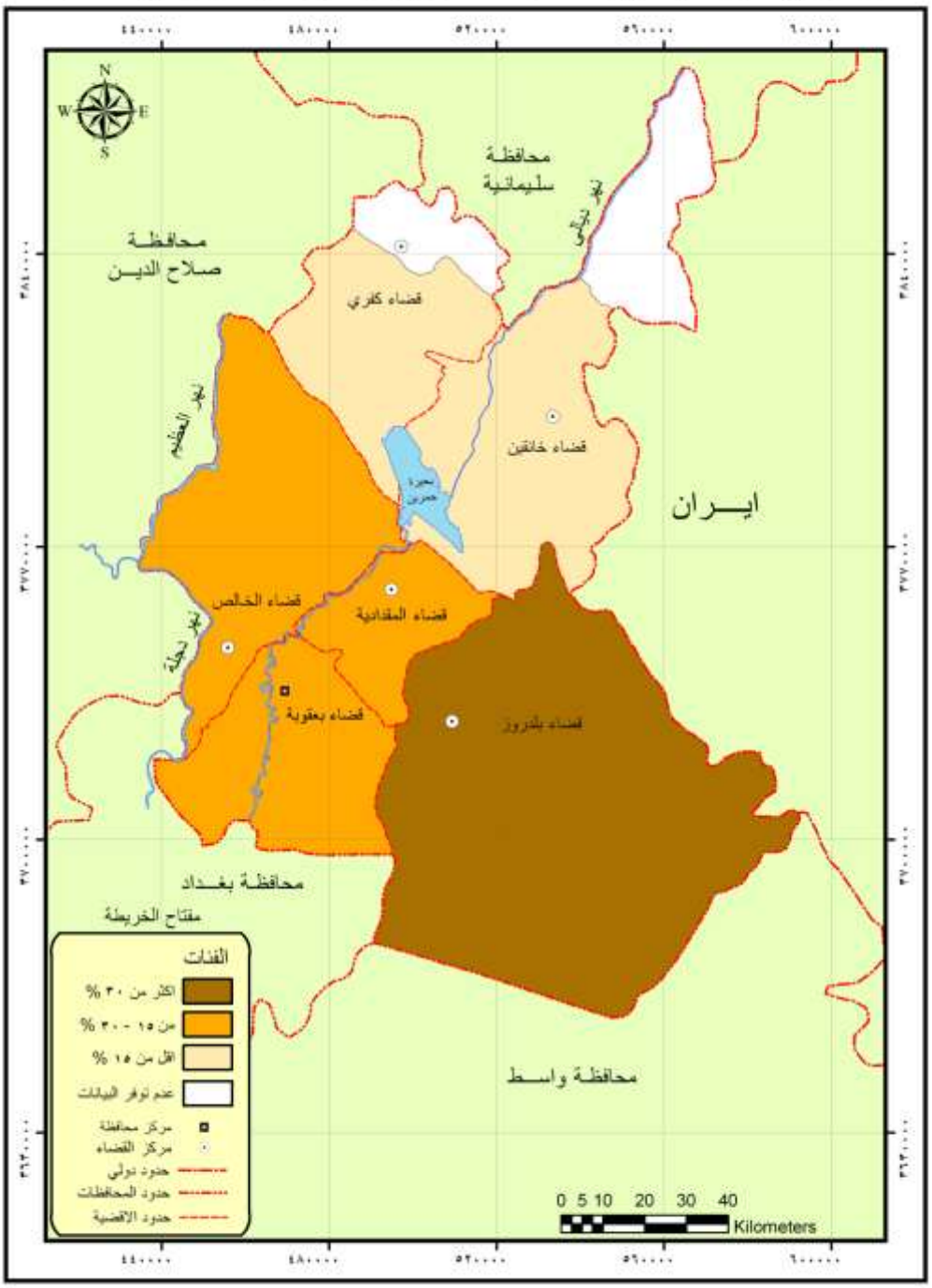

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (15) .

10- حزب الاتحاد الإسلامي التركماني العراقي .
١١- حركة الانتفاضة الشعبانية .
١٢- حركة سيد الشهداء الإسلامية .
١٣- حركة حزب الله .
١٤- حركة التضامن .

لقد شاركت هذه القائمة في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ في العراق وجاءت بالمرتبة الأولى بحصولها (١٢٨) مقعدًا بما نسبته (٤٦.٥٤%) من مقاعد مجلس النواب البالغ (٢٧٥)، إذ حصلت على (٥٠٢١١٣٧) صوتاً بما نسبته (٤١.٢١%) من مجموع المصوتين والبالغ (١٢١٨٣٥٠٦) ،على حين حلت بالمرتبة الثانية في منطقة الدراسة (محافظة ديالى) بحصولها على (مقعدين) بما نسبته (١.٦%) من مجموع مقاعدها على مستوى القطر و (٢٠%) من مقاعد المحافظة . إذ حصلت على(١١٦٨٣٩) صوتاً بما نسبته (٢١.٩٧%) من مجموع أصوات المحافظة .

جغرافية الدعم التصويتي لقائمة الائتلاف العراقي الموحد

يتضح من خلال قراءة الجدول (١٥) والخارطة (١٢) أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة في محافظة ديالى وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٣٠%) وتضم قضاء (بلدروز ٤٠.٦٢%) وحصلت القائمة في هذا القضاء على (١٥٠٨٩) صوتاً أي بنسبة (١٢.٩١%) من مجموع أصوات ناخبي القائمة ، ورغم ارتفاع أعداد المصوتين للقائمة في بعض الاقضية إلا أن قضاء بلدروز جاء بالمرتبة الأولى ، ويعزى لسببين الأول هو انخفاض حجم المصوتين في القضاء مقارنة بالاقضية الأخرى ، والأمر الثاني كون القضاء يمثل منطقة دعم قوية للقائمة حيث انتشار العشائر العربية ذات الطابع الاثني .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح نسب المصوتين فيها بين (١٥ - ٣٠%) وتشمل كل من أقضية (الخالص ٢٩.٦٧% ، المقدادية ٢٥.٦٢% ، بعقوبة ٢١.١١%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هذه الاقضية (٩٧٤٢١) ناخبا بما نسبته (٨٣.٣٨%) من مجموع المصوتين للقائمة ، ويرجع سبب هذا دعم للقائمة لتمركز أنصارها في هذه الاقضية وخاصة في ناحية العبارة وبني سعد وكنعان ضمن قضاء بعقوبة ، وناحيتي الوجيهية وأبو صيدا ضمن قضاء المقدادية ، أما في قضاء الخالص فتمثلت مناطق الدعم للقائمة في مركز القضاء وناحية العظيم .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة** : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٥%) وتضم قضاء (كفري ١٢.٥٢% ، خانقين ٢.٤٩%) حيث حصلت القائمة في هذه الاقضية (٤٣٢٩) صوتاً ، أي بما نسبته (٣.٧٠%) من إجمالي أصوات القائمة ويرجع السبب في تدني نسبة المصوتين كون هذه الاقضية تمثل مركز ثقل مؤيدي التحالف الكردستاني وبما أن منطقة الدراسة تتميز بالتنوع الاثني والقومي فقد صوت الناخبين حسب طبيعة تلك الانتماءات .

وخلاصة لما تقدم يتضح أن مناطق الدعم الجغرافي لقائمة الائتلاف تباينت من منطقة إلى أخرى ، حيث استطاعت القائمة حشد الجماهير لتأييد مرشحيها في الأقسام الجنوبية والغربية من المحافظة والتي تعد مناطق ترجيح للقائمة ، على عكس الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية حيث لا يتمتع مرشحيه بنفوذ كبير.

ثالثا : قائمة التحالف الكردستاني .

تشكلت القائمة بزعامة كل من السيدين جلال الطالباني (رئيس جمهورية العراق الحالي) ومسعود البارزاني (رئيس حكومة إقليم كردستان العراق)، ويغلب على القائمة الطابع القومي_الكردي ، وضمت القائمة ابرز الأحزاب الكردية مثل :

- **الاتحاد الوطني الكردستاني** : هو أحد أبرز الأحزاب السياسية الكردية في العراق والذي تأسس عام ١٩٧٥ بزعامة جلال الطالباني أثر انشقاقه عن (الحزب الديمقراطي الكردستاني) الذي كان يتزعمه الملا مصطفى البارزاني ، كرد فعل لانهيار الحركة الكردية آنذاك ، عقب توقيع اتفاقية الجزائر بين الحكومة العراقية وإيران التي كانت تدعم الحركات المسلحة الكردية .
- **الحزب الديمقراطي الكردستاني** : هو أحد الأحزاب السياسية الكردية في العراق الذي تأسس عام ١٩٤٦ بزعامة الملا مصطفى البارزاني الذي قادة الحركة الكردية طيلة عقود من الزمن تحت شعار (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان)، خلفه في رئاسة الحزب عام ١٩٧٩ نجله مسعود البارزاني ، الذي انتخب في ٢٠٠٥/٥/١٢ من قبل المجلس الوطني لكردستان العراق كأول رئيس لحكومة إقليم كردستان .

ضمت قائمة التحالف الكردستاني في داخلها (٨) كيانات سياسية هي[١] :

١- الاتحاد الوطني الكردستاني .

٢- الحزب الديمقراطي الكردستاني .

٣- الحزب الشيوعي الكردستاني .

---

(١) مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ، الائتلافات والكيانات المصادق عليها في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥.

٤- الحزب الديمقراطي الاشتراكي .
٥- حزب زه حمه تكيشاني كوردستانه (كادحي كوردستان) .
٦- الجماعة الإسلامية الكردستانية .
٧- حزب الآخاء التركماني .
٨- حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني .

حصلت قائمة التحالف الكردستاني على (٥٣) مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة (٢٧٥) مقعدًا ، أي بما نسبته (١٩.٧٢%) ، كما حصلت على (٢٦٤٢١٧٢) صوتاً بما نسبته (٢١.٦٨%) من أجمالي أصوات الناخبين والبالغ عددهم (١٢١٨٣٥٠٦) ناخباً ، وبذلك جاءت بالمرتبة الثانية بعد قائمة الائتلاف العراقي الموحد . أما على مستوى منطقة الدراسة فقد حصلت على (مقعدين) من أصل (١٠) مقاعد ، أي ما نسبته (٢٠%) من مجموع مقاعد المحافظة ، كما وحصدت (٦٤٣٧٠) صوتاً بما نسبته (١٢.١١%) من إجمالي أصوات المحافظة والبالغة (٥٣١٨٣٠) صوتاً .

جغرافية الدعم التصويتي لقائمة التحالف الكردستاني .

ومن خلال تحليل الجدول (١٦) والخارطة (١٣) اللذان يوضحا عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة التحالف الكردستاني وحسب أقضية محافظة ديالى ، يتبين أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي للقائمة وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (50%) وتضم قضاء (خانقين ٦٢.٠٦%) حصلت القائمة في القضاء على (٥٢٣٠٢) صوتاً بما نسبته (٨١.٢٥%) ويعزى هذا الدعم القوي للقائمة الى عدة اعتبارات ، منها إن مركز قضاء خانقين يعد معقل رئيسي لأنصار وكوادر كل من الحزبين الرئيسيين (الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني) وان اغلب المرشحين ينحدرون من القضاء ، يضاف إلى ذلك أن هذه المناطق تقع ضمن نطاق التأثير الجيوسياسي كونها من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان وكما اوضحناه سابقا .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح نسب المصوتين فيها بين (25 – 50%) وتضم قضاء (كفري ٤٠.٥٢%) ونالت القائمة فيه على (٧٢١٨) صوتاً ، أي بنسبة (١١.٢١%) من مجموع أصوات ناخبي القائمة البالغ (٦٤٣٧٠) ، ويعد قضاء كفري مركز دعم جغرافي مباشر للقائمة ويتمثل في مركز ناحيتي قرة تبة وجبارة لتمركز السكان ممن هم من القومية الكردية .

جدول (١٦) يمثل عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها قائمة التحالف الكردستاني في انتخابات ٢٠٠٥

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	179142	1002	٠.٥٦
٢	المقدادية	٩٢٣٥٥	1253	١.٣٦
٣	الخالص	121100	563	٠.٤٦
٤	بلدروز	37149	2032	٥.٤٧
٥	خانقين	84270	52302	٦٢.٠٦
٦	كفري	17814	7218	٤٠.٥٢
٧	المحافظة	٥٣١٨٣٠	64370	١٢.١٠
٨	القطر	١٢١٨٣٥٠٦	2642172	٢١.٦٨

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات.

٣- **مناطق الدعم المنخفضة** : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (25%) وتشمل اقضية (بلدروز ٥.٤٧% ،المقدادية ١.٣٦% ، بعقوبة ٠.٥٦% ، الخالص ٠.٤٦%) وحصلت القائمة في هذه الاقضية على (٤٨٥٠) صوتاً ، بما نسبته (٧.٥٣%) من إجمالي أصوات القائمة ، ويلاحظ في هذه الفئة أن أعلى نسبة تصويت سجل في بلدروز، وذلك لان أجزاء من مركز القضاء وناحيتي مندلي وقزانية حضيت بدعم القائمة لتمركز العشائر الكردية فيها ، وأنها تعد بمثابة مراكز دعم مباشرة للقائمة ، اما السبب في تدني الدعم الجغرافي للتحالف الكردستاني في هذه الفئة كونها تعد مناطق جغرافية داعمة لمرشحي الأحزاب الإسلامية (جبهة التوافق العراقية والائتلاف العراقي الموحد) ، يضاف إلى ذلك قلة تواجد الأكراد في هذه الاقضية .

يستخلص مما سبق تركز قائمة التحالف الكردستاني جغرافياً وبقوة في الأقسام الشمالية من المحافظة ، بينما كان حضورها الانتخابي في الأقسام الوسطى والجنوبية ضعيفا وذلك لعدم تطابق أفكار القائمة مع توجهات الشارع في هذه المناطق ، ويرى الباحث " أن الناخب يصوت للحزب أو للجهة التي تمثل أفكاره ، ولهذا فالتصويت الانتخابي جاء أرضاء للأفكار التي يؤمن بها الناخب.

خريطة (13) مناطق الدعم التصويتي لقائمة التحالف الكردستاني في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

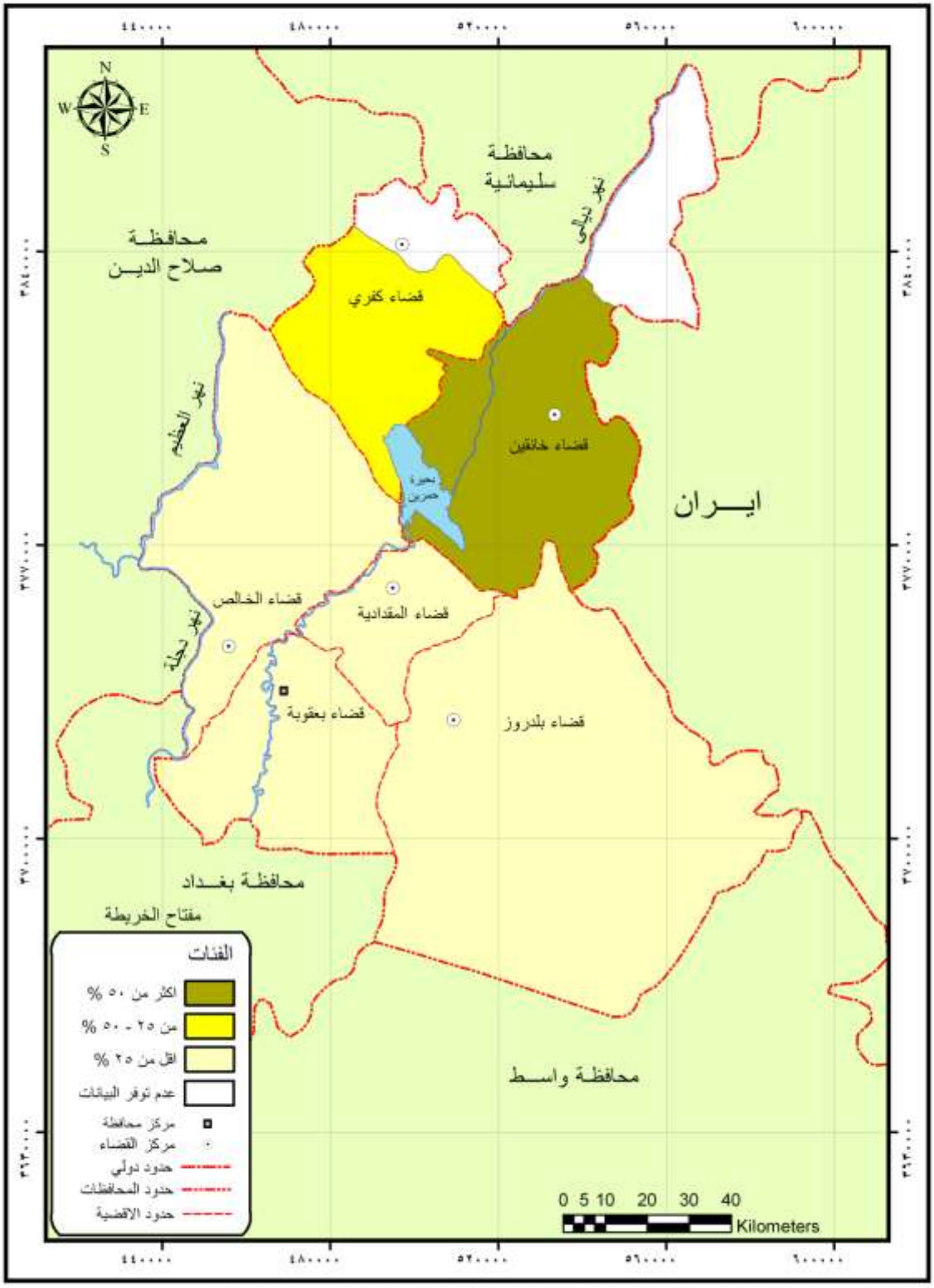

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (16) .

رابعا : الجبهة العراقية للحوار الوطني

جبهة سياسية تشكلت في عام ٢٠٠٥ تضم عددا من الشخصيات والحركات السياسية في العراق يترأسها صالح المطلك ذات التوجه (القومي- الليبرالي) ، رفضت الجبهة الانضمام إلى جبهة التوافق العراقية للمشاركة في الانتخابات التي جرت في ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ككتلة موحدة ، ذلك لأن الحزب الإسلامي العراقي الذي كان جزءا من جبهة التوافق العراقية قد ساند مسودة الدستور العراقي التي رفضتها الجبهة العراقية للحوار الوطني . وتتألف الجبهة من خمسة كيانات سياسية هي[١] :

١- الجبهة الوطنية العراقية .

٢- الجبهة الوطنية لوحدة العراق الحر .

٣- الجبهة الديمقراطية العربية .

٤- حركة أبناء العراق الموحد .

٥- الحزب الديمقراطي المسيحي العراقي .

شغلت الجبهة العراقية للحوار الوطني (١١) مقعداً في مجلس النواب بحصولها على (٤٩٩٩٦٣) صوتاً ، أي بنسبة (٤.١٠%) من إجمالي أصوات الناخبين في العراق .وعلى مستوى منطقة الدراسة فقد حصلت القائمة على (مقعد واحد) من أصل (١٠) مقاعد ، وذلك بحصولها على (٥٤٤٢٦) صوتاً في عموم المحافظة ، بما نسبته (١٠.٢٣%) .

جغرافية الدعم التصويتي للجبهة العراقية للحوار الوطني .

ومن خلال النظر إلى الجدول (١٧) والخارطة (١٤) اللذان يوضحا عدد الأصوات التي حصلت الجبهة العراقية للحوار الوطني حسب أقضية محافظة ديالى ، يتبين لنا أن هناك ثلاث مناطق للدعم التصويتي للجبهة وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية :** وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٢٠%) وتضم قضاء (كفري بنسبة ٢٠.٣٧%) من أصوات القضاء ، ويرجع سبب ارتفاع النسبة في هذا القضاء لقلة أعداد المشاركين في الانتخابات والبالغ (١٧٨١٤) ناخباً ، والتي تعد حالة طبيعية وليس لارتفاع عدد مؤيدي هذه القائمة في القضاء ، حيث بلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها الجبهة هو (٣٦٢٨) صوتاً من مجموع (١٧٨١٤) ناخباً في القضاء ، وتعد الأجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية لناحيتي قرة تبة وجبارة مناطق دعم قوية للقائمة لتمركز العشائر العربية ذات

(١) مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ، الائتلافات والكيانات المصادق عليها في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥.

التوجه القومي _ العربي ، وتمثل ناحيتي العظيم والمنصورية مناطق دعم جغرافي مباشر للقائمة .

جدول (١٧) يمثل عدد والمقاعد التي حصلت عليها الجبهة العراقية للحوار الوطني في انتخابات 2005

ت	القضاء	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	179142	18291	١٠.٢١
٢	المقدادية	٩٢٣٥٥	7394	٨.٠٠
٣	الخالص	121100	15755	١٣.٠١
٤	بلدروز	37149	2952	٧.٩٥
٥	خانقين	84270	6406	٧.٦٠
٦	كفري	17814	3628	٢٠.٣٧
٧	المحافظة	٥٣١٨٣٠	54426	١٠.٢٣
٨	القطر	١٢١٨٣٥٠٦	٤٩٩٩٦٣	٤.١٠

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .

٢- **مناطق الدعم المتوسط:** وهي الاقضية التي تتراوح نسب المصوتين فيها بين(١٠- ٢٠%) وتضم كل من قضائي (الخالص١٣.١% ، بعقوبة ١٠.٢١%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هاذين القضائين (٣٤٠٤٦) بما نسبته(٦٢.٥٥%)من مجموع أصوات ناخبي القائمة، وتعد ناحيتي العظيم والمنصورية التابعتين لقضاء الخالص مناطق دعم جغرافي مباشر للقائمة، وكذلك قضاء بعقوبة حيث يعد مركز دعم جغرافي للقائمة وخاصة في مركز القضاء ومناطق الكاطون والعبارة والتحرير وناحية كنعان.أما في المقدادية فتركز الدعم التصويتي في أطراف القضاء وأجزاء من المركز وناحيتي ابي صيدا والوجيهية .

٣- **مناطق الدعم المنخفض:** وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٠%) وتشمل كل من قضاء (المقدادية ٨% ، بلدروز ٧.٩٥% ، خانقين ٧.٦٠%) حصلت القائمة في هذه الاقضية على (١٦٧٥٢) صوتا أي بنسبه (٣٠.٧٨%) مما حصلت عليه القائمة من أصوات داخل المحافظة . وتمثل مناطق الدعم التصويتي للقائمة في قضاء المقدادية في أطراف

القضاء وأجزاء من المركز وناحيتي ابي صيدا والوجيهية . أما في قضاء بلدروز فتتركز في أجزاء من ناحية مندلي ، بينما تعد ناحية جلولاء التابعة لقضاء خانقين (مركز دعم جغرافي مباشر) للقائمة والتي حصدت اغلب الأصوات فيها ، وناحية السعدية (مركز دعم ثانوي للقائمة).

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن عدد الأصوات التي حصلت عليها الجبهة العراقية للحوار الوطني موزعة على أقضية المحافظة بشكل أكثر انتظاما من أصوات القوائم الأخرى.

خريطة (14) مناطق الدعم التصويتي للجبهة العراقية للحوار الوطني في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

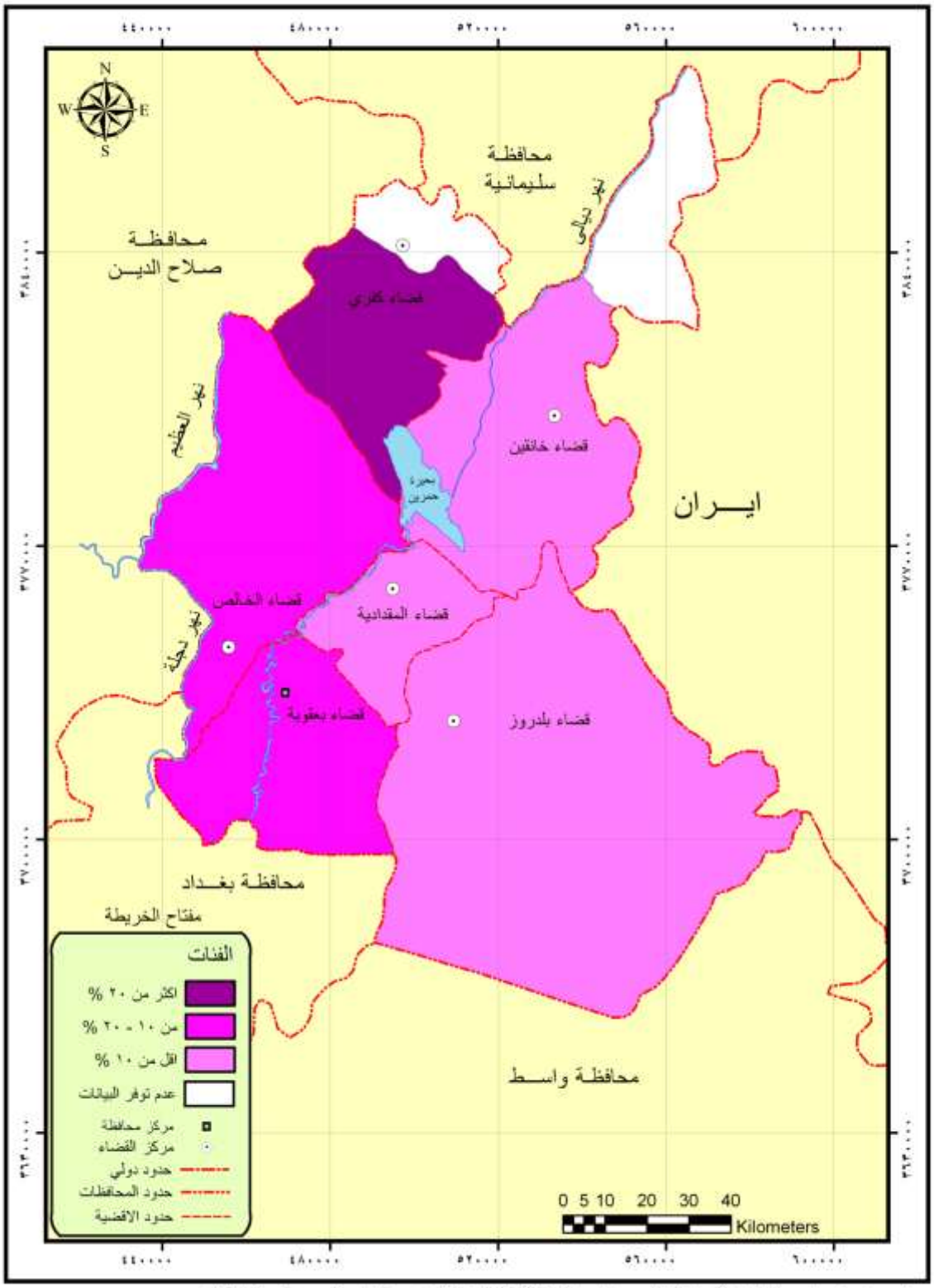

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (17) .

خامسا : القائمة العراقية الوطنية

تحالف سياسي ليبرالي عشائري ، يترأسها رئيس الوزراء السابق اياد علاوي ، تتميز هذه الكتلة بأنها جمعت مختلف شرائح المجتمع العراقي من القومي الى الليبرالي وشيوخ عشائر ، ويغلب على هذا التحالف الطابع (العلماني) ، وتضم تحت لوائها (١٥) كيانًا سياسيًا وهي[١]:

١- الهيئة العراقية المستقلة .
٢- رابطة عشائر واعيان تركمان بغداد .
٣- الحزب الشيوعي العراقي .
٤- حركة الوفاق الوطني .
٥- تجمع الديمقراطيين المستقلين .
٦- حزب الوحدة .
٧- التجمع ألقاسمي الديمقراطي .
٨- تجمع الوفاء للعراق .
٩- أحرار .
١٠- تجمع الفرات الأوسط .
١١- مجلس شيوخ العراق المستقل .
١٢- القائمة الوطنية .
١٣- الحركة الاشتراكية العربية .
١٤- التجمع الجمهوري العراقي .
١٥- عراقيون .

خاضت هذه القائمة انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ وحصلت على (٩٧٧٣٢٥) صوتاً، أي بنسبة (٨.٠٢%) من إجمالي المصوتين والبالغ (١٢١٨٣٥٠٦) ، مما جعلها تشغل (٢٥) مقعداً ، بما نسبته (٩.٠٩%) من إجمالي مقاعد مجلس النواب البالغة (٢٧٥) مقعداً. أما على مستوى منطقة الدراسة فقد حصلت القائمة على (مقعد واحد) ، بما نسبته (١٠%) من إجمالي المقاعد المخصصة لمحافظة ديالى والبالغة (١٠) مقاعد في مجلس النواب ، إذ حصدت القائمة (٥٤٣١٦) صوتاً في عموم المحافظة ، بما نسبته (١٠.٢١%) من مجموع أصوات الناخبين والبالغ (٥٣١٨٣٠) صوتاً.

جغرافية الدعم التصويتي للقائمة العراقية الوطنية .

يتضح من خلال قراءة الجدول (١٨) والخارطة (١٥) أن هناك ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة في محافظة ديالى و هي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (١٢%) وتتمثل في قضاء (بعقوبة ١٥%) حيث حصدت القائمة في هذا القضاء (٢٦٨٧٩) صوتاً ، أي ما نسبته (٤٩.٤٨%) من مجموع أصوات ناخبي القائمة ، وتحضى بعقوبة باهتمام القائمة العراقية كونها تعد مركز المحافظة حيث تنتشر فيها المؤسسات التعليمية والثقافية مما يجعل منها قاعدة لبث أفكار ومبادئ القائمة ، يضاف إلى ذلك أن الكثير من مرشحي القائمة

(١) مكتب انتخابات ديالى ، شعبة الكيانات السياسية ،الائتلافات والكيانات المصادق عليها في انتخابات ١٥/كانون الأول/ ٢٠١٠.

جدول (١٨) يمثل عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها القائمة العراقية الوطنية في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	179142	26879	١٥.٠٠
٢	المقدادية	٩٢٣٥٥	8313	٩.٠٠
٣	الخالص	121100	12549	١٠.٣٦
٤	بلدروز	37149	3532	٩.٥١
٥	خانقين	84270	2697	٣.٢٠
٦	كفري	17814	346	١.٩٤
٧	المحافظة	٥٣١٨٣٠	54316	١٠.٢١
٨	القطر	١٢١٨٣٥٠٦	٩٧٧٣٢٥	٨.٠٢

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على مكتب انتخابات ديالى ، شعبة البيانات .

ينحدرون من القضاء ولهم قاعدة جماهيرية كبيرة .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح نسبة أصوات الناخبين فيها بين (٦-١٢%) وتضم كل من قضاء (الخالص ١٠.٣٦% ، بلدروز ٩.٥١ % ، المقدادية ٩%) وحصلت القائمة في هذه المناطق على (٢٤٣٩٤) صوتاً ، بما نسبته (٤٤.٩١%) من إجمالي أصوات القائمة في المحافظة ، ويعد قضاء بلدروز منطقة تداخل بين كل من(جبهة التوافق العراقية ، والائتلاف العراقي الموحد ، والقائمة العراقية الوطنية ، والتحالف الكردستاني) وذلك لتنوعها الاثني والعشائري والقومي ، ورغم ارتفاع عدد المصوتين للقائمة في قضاء المقدادية مقارنة بقضاء بلدروز ، إلا أن الأخير زادت فيه نسبة المصوتين للقائمة بسبب تباين عدد المصوتين في كلا القضائين .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة** : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٦%) وتشمل قضاء (خانقين ٣.٢٠% ، كفري ١.٩٤%) ، وبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة في هذه الاقضية (٣٠٤٣) صوتاً ، بما نسبته (٥.٦٠%) من مجموع أصوات القائمة ، وجاءت اغلب أصوات القائمة في قضاء خانقين من مؤيديه في ناحيتي السعدية وجلولاء ، أما في مركز قضاء خانقين فكان الدعم التصويتي للقائمة ضئيل جدا ، كون مركز القضاء يعد معقل أنصار قائمة التحالف الكردستاني والأحزاب الكردية الأخرى .

خريطة (15) مناطق الدعم التصويتي للقائمة العراقية الوطنية في انتخابات 2005 في منطقة الدراسة

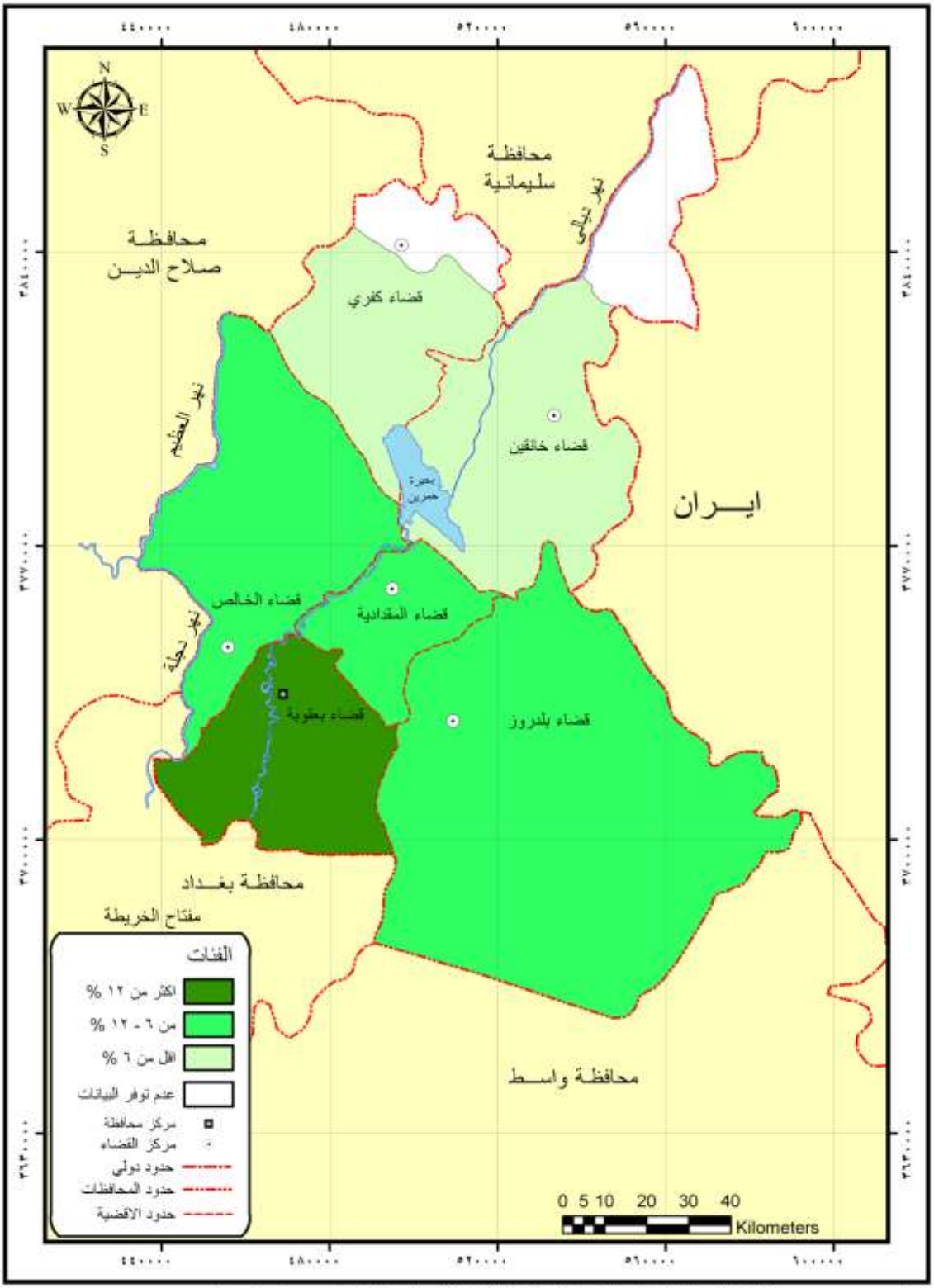

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (18) .

ومما تقدم يظهر هناك تبايناً مكانياً في الدعم التصويتي للقائمة العراقية الوطنية من منطقة لأخرى عكسه واقع التأيد للقائمة ذات التوجه العلماني (الليبرالي) . ويعود تراجع أعداد المصوتين للقائمة مقارنة بالقوائم الرئيسية الأخرى ، كونها كانت بعيدة عن الانقسامات الطائفية والعرقية والتي كانت سائدة في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ، وأن هويتها الليبرالية لم تتبلور بعد ولازالت تفتقد إلى الجماهيرية المطلوبة .

المبحث الثاني : التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠.

جاءت نتائج انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠ بخريطة سياسية جديدة ، بعد الذي أفرزته نتائج انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ من خريطة عكست واقع ما يجري في العراق من صراع طائفي وعرقي . فقد أصبح الطابع السياسي أكثر وضوحا في الانتخابات التي جرت في ٢٠١٠ لانتخاب أعضاء مجلس النواب العراقي الدائم ولمدة أربع سنوات حسب المادة (٥٤ أولا) من الدستور العراقي الدائم .

وجرت هذه العملية الانتخابية بمشاركة (٢٩٧) كياناً سياسياً منها (١٦٧) اتحدت في (١٢) ائتلافاً انتخابياً ، وخاض (٦٢٣٤) مرشحاً الانتخابات لشغل مقاعد مجلس النواب البالغ (٣٢٥) مقعداً ، منهم (٤٤٢٨) ذكور ، و(١٨٠٦) إناث ، واشرف على هذه الانتخابات (٤٧٦٣٦٦) وكيل كيان سياسي ، و (٤٩٢) منظمة (مجتمع مدني) ، و(١١٤٦١٥) مراقباً محلياً ، وبلغ مجموع منظمات المراقبة الدولية (٣٥) منظمة ،و(١٤٤٧) مراقباً دولياً ، في حين بلغ مجموع الإعلاميين المحليين والدوليين (٢٥٠٠) إعلامياً[١]، أدلى (١١٦٢٤٦٨٨) ناخباً بصوته في (٧٥٧٥) مركزاً انتخابياً .

أما على مستوى منطقة الدراسة (محافظة ديالى) فبلغ عدد الكيانات السياسية التي شاركت في هذه الدورة الانتخابية (١٢) كياناً سياسياً و (١٠) ائتلافات انتخابية و(٧) كيانات سياسية للمكون المسيحي[*] ، وتنافس (٢٦١) مرشح لشغل (١٣) مقاعداً نيابياً مخصصة لمنطقة الدراسة منهم (١٨٤) ذكور، و(٧٧) إناث .أشرف على سير العملية الانتخابية في المحافظة (٢٣) منظمة (مجتمع مدني) ، و (٣٩١٩٨) وكيل كيان سياسي ، و(٧٠٨٤) مراقباً محليا ، و(١٣٥) إعلاميا [٢]. وتوجه إلى صناديق الاقتراع نحو (٥٠٢٨٩٦) ناخب من مجموع (٨٢٢٠٥٢) ناخباً مسجلاً في (٣٨٢) مركزاً انتخابياً ضمت (٢٠٨٧) محطة اقتراع ، وبلغ مجموع أصوات محافظة ديالى من ناخبي الخارج (٦٣٥٧) ناخب[٣].

---

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، دائرة الاتصالات الجماهيرية ، لجنة الدعم الميداني ، الموقف النهائي لتسجيل وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين المحليين والدوليين ليوم ٢٠١٠/٣/٦ .

(*) هناك (٧) كيانات سياسية للمكون المسيحي ورد اسمها ورقم اقتراعها في كل أوراق الاقتراع الخاصة بالمحافظات باعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة (للمكون المسيحي فقط) وفقا للمادة (١) من قانون مجلس النواب العراقي المرقم (٢٦) لسنة 2009. – انظر – جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٤١٤٠) في ٢٠٠٩/١٢/٢٨ .

(٢) مكتب انتخابات ديالى ، التقرير الشامل لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ .

(٣) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠ .

جدول(١٩)الكيانات الفائزة وعدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها في انتخابات ٧ / آذار / ٢٠١٠ .

ت	رقم الكيان	اسم الكيـان	عدد الأصوات	نسبتها %	عدد المقاعد	نسبتها %
١	٣٣٣	العراقية	٢٤٥٠٢٥	٤٨.٧٢	٨	٦١.٥٤
٢	٣١٦	الائتلاف الوطني العراقي	٨٥٨٢١	١٧.٠٧	٣	٢٣.٠٧
٣	٣٣٧	ائتلاف دولة القانون	٦٣٩٦٩	١٢.٧٢	١	٧.٧
٤	٣٧٢	التحالف الكردستاني	٤٧٧٤٩	٩.٤٩	١	٧.٧
٥	–	الكيانات غير الفائزة	٦٠٣٣٢	١٢	–	–
٦	-	المجمـوع	٥٠٢٨٩٦	١٠٠	١٣	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى.

ومن خلال النظر إلى الجدول (١٩) والشكل (٦) يتبين ما يلي :

١- أظهرت الممارسة الانتخابية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ تواجد أربعة كيانات سياسية كبيرة على امتداد الرقعة الجغرافية لمحافظة ديالى وهي: القائمة العراقية وحصلت على (٢٤٥٠٢٥) صوتاً ، الائتلاف العراقي الوطني وحصل على (٨٥٨٢١) صوتاً ، ائتلاف دولة القانون وحصل على (٦٣٩٦٩) صوتاً ، التحالف الكردستاني وحصل على (٤٧٧٤٩) صوتاً .

٢- تغير الخارطة السياسية لمحافظة ديالى وذلك بعد دخول القائمة العراقية ذات التوجه الوطني الليبرالي كقوة انتخابية وتبوءها المرتبة الأولى بحصولها على مايقرب من ثلثي مقاعد المحافظة، وابرز الكيانات السياسية التي تحالفت مع القائمة هي (جبهة الحوار الوطني) بزعامة صالح المطلك .

٣- برز ائتلاف دولة القانون كقوة انتخابية على الساحة السياسية باحتلاله المرتبة الثالثة بحصوله على (مقعد واحد) من أصل (١٣) مقعدًا .

٤- تعد جبهة التوافق العراقية أكبر الخاسرين في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ ، إذ لم تحصل على أي مقعد في منطقة الدراسة لعدم حصولها على القاسم الانتخابي البالغ (٣٨٦٨٤.٣) صوت، إذ بلغ مجموع أصواتها (٢٥١٢٥) صوتاً في المحافظة ، بعد أن كانت تحتل الصدارة بـ (١٩٥٦٠٠) صوتاً في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ، يرجع هذا الانخفاض الشديد في عدد الأصوات إلى الانشقاقات التي حصلت داخل الجبهة وانضمام العديد من قياداتها إلى القائمة العراقية التي شكلت ثقلا سياسيا في المحافظة.

شكل(٦) يوضح توزيع المقاعد على الكيانات الفائزة في انتخابات ٢٠١٠ .

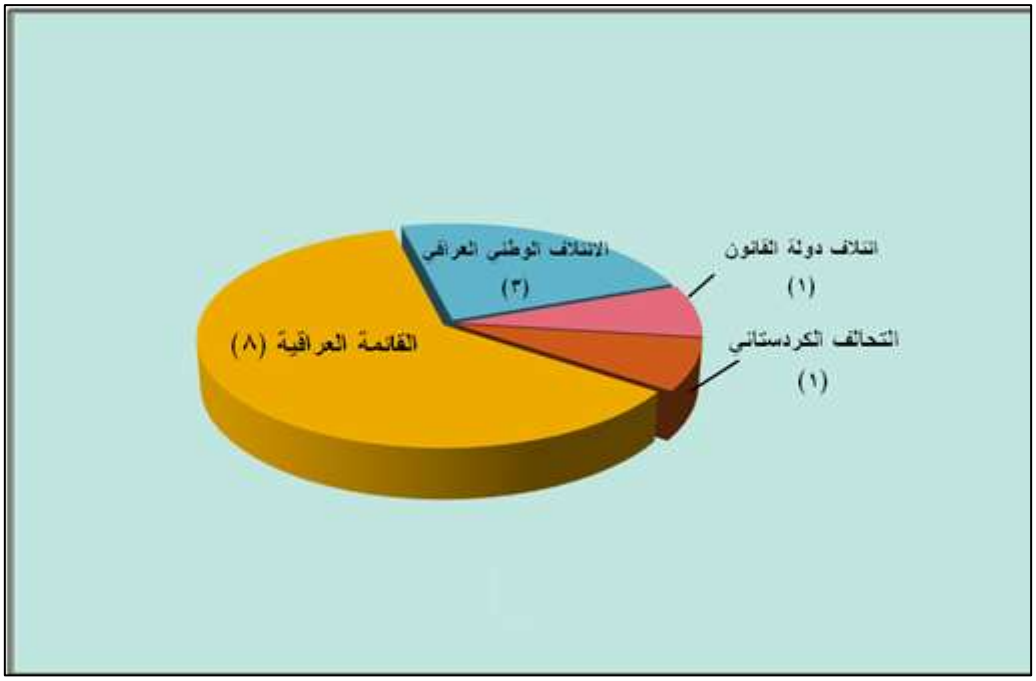

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على الجدول (١٩) .

٥- حافظت قائمة الائتلاف العراقي الوطني (الائتلاف العراقي الموحد سابقاً) على المرتبة الثانية بحصولها على (٣) مقاعد بما نسبته (٢٣.٠٧%) من مجموع مقاعد المحافظة البالغة (١٣) مقعدًا .

٦- تراجع التحالف الكردستاني إلى المرتبة الرابعة بحصوله على (مقعد واحد) بعد أن كان يحتل المرتبة الثالثة في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ ، وذلك بسبب غياب بعض الأحزاب السياسية عن هذا التحالف وسنوضح ذلك لاحقا .

٧- خسرت الكيانات السياسية الباقية مجتمعةً (٦٠٣٣٢) صوتاً ، بما نسبته (١٢%) من إجمالي أصوات المحافظة والتي تؤهلها لشغل مقعد واحد ، وذلك لدخولها الانتخابات بقوائم منفردة أو ائتلافات صغيرة .

٨- اتسمت التحالفات التي جرت في هذه الدورة الانتخابية بأنها سياسية أكثر منها طائفية أو عقائدية ، بعد أن انحسرت ظاهرة الاصطفافات الطائفية ، وشهدت اغلب الائتلافات التي شاركت في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ حالة من الانقسامات والانشقاقات بين مكوناتها أدى بدوره إلى تغير خريطة التحالفات السياسية .

٩- اثبت النظام الانتخابي الجديد (القائمة المفتوحة) فاعليته في التعبير عن أرادة الناخب ، فنحو (٨٦.٤%) من أصوات الناخبين في عموم العراق ذهبت للمرشحين وليس للكيان وفي منطقة الدراسة بلغت النسبة (٨٩%) ، وحيث أن التصويت لشخص أكثر تعقيداً من التصويت

للكيان ولان التصويت للقائمة يحتاج إلى تأشيرة واحدة في حين التصويت للمرشح يحتاج إلى تأشيرتين .

أما فيما يتعلق بجغرافية الدعم فسوف نقوم بدراسة القوائم الفائزة من حيث الأحزاب والكتل والشخصيات السياسية المنضوية تحت لوائها في هذه الدورة الانتخابية وجغرافية الدعم التصويتي لها وعلى الشكل التالي :

أولا : القائمة العراقية : خاضت القائمة الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ عبر تحالفات سياسية جديدة ضمت قيادات سياسية كبيرة(من جبهة التوافق العراقية) ، فضلا عن شخصيات عشائرية وليبرالية من (السنة والشيعة). ضمت القائمة تحت لوائها (٢٠) كياناً سياسياً بعد أن كانت تضم (١٥) كياناً سياسياً في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ . وخرجت من القائمة ستة كيانات سياسية هي (الحزب الشيوعي العراقي ، عراقيون ، تجمع الديمقراطيين المستقلين ، حزب الوحدة ، أحرار ، رابطة عشائر واعيان تركمان بغداد)، في حين أنظمت إليها (١١) كيانًا سياسيًا جديدا هي[١] :

١- قائمة تجديد .
٢- الجبهة العراقية للحوار الوطني .
٣- تجمع عراقيون الوطني .
٤- تجمع المستقبل الوطني .
٥- الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل).
٦- حركة العدل والإصلاح العراقي .
٧- جبهة النهرين الوطنية .
٨- تيار المستقبل .
٩- الجبهة التركمانية العراقية .
١٠- حركة التغيير والشراكة الوطنية .
١١- منظمة العدالة والتنمية الاجتماعية.

ويعد انضمام هذه الكيانات بمثابة قوة سياسية للقائمة ، لما لهذه الكيانات من تأثير على الناخب العراقي عامة ومحافظة ديالى خاصة ، إذ حصدت القائمة على (٢٨٤٢١٥٥) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ ، بما نسبته (٢٤.٤٥%) من إجمالي المصوتين البالغ (١١٦٢٤٦٨٨) ناخبا ، لذا فازت بالانتخابات بعد حصولها على (٩١) مقعد من إجمالي مقاعد البرلمان والبالغة (٣٢٥) مقعد، بعد أن كانت القائمة قد حصلت على (٩٧٧٣٢٥) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ، وحصلت (٢٥) مقعدًا .

أما على مستوى منطقة الدراسة(محافظة ديالى) فقد خاضت القائمة الانتخابات بـ (٦) كيانات سياسية رئيسة هي :

١- تجديد .
٢- الجبهة العراقية للحوار الوطني .

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٠ ، ص٤-٥ .

جدول (٢٠) يمثل عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها العراقية في انتخابات ٧ /آذار / ٢٠١٠ .

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	١٤٣٩٤٦	97701	٦٧.٨٧
٢	المقدادية	٧٨٢٠١	36990	٤٧.٣٠
٣	الخالص	١١٧٨٤٣	49184	٤١.٧٤
٤	بلدروز	٣٥٦٦٢	13835	٣٨.٧٩
٥	خانقين	٧٥٧٩١	26342	٣٤.٧٦
٦	كفري	١٦٥٨٠	7796	٤٧.٠٢
٧	التصويت الخاص	28516	11448	٤٠.١٤
٨	تصويت الخارج(*)	6357	1729	٢٧.٢٠
٩	المحافظة	٥٠٢٨٩٦	245025	٤٨.٧٢
١٠	القطر	11624688	2842155	٢٤.٤٥

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى .

٣- تيار المستقبل .
٤- تجمع عراقيون الوطني .
٥- حركة الوفاق الوطني .
٦- الجبهة التركمانية .

حصلت القائمة في منطقة الدراسة على (٢٤٥٠٢٥) صوتاً ، بما نسبته (٤٨.٧٢) من مجموع أصوات الناخبين والبالغ (٥٠٢٨٩٦) صوتاً ، شغل استحقاقها الانتخابي (٨) مقاعد في مجلس النواب من أصل مقاعد المحافظة والبالغة (١٣) مقعدًا ، أي ما يعادل (٦١.٥٤%) من المقاعد ، بعد أن كانت قد حصلت على (٥٤٣١٦) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ وكان حصتها من المقاعد (مقعد واحد) . ونتيجة لارتفاع نسبة المصوتين للقائمة في أقضية المحافظة مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ ، فإننا سنقوم بتقسيم نسب الدعم الجغرافي للقائمة حسب هذا الارتفاع .

(*) يعامل تصويت الخارج نفس معاملة تصويت الداخل حيث تحسب أصوات المقترعين في خارج العراق للمحافظات التي أدلوا بأصواتهم إليها ، وفقا لنظام انتخاب العراقيين في الخارج لانتخاب مجلس النواب ٢٠١٠ رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠ ، القسم الرابع ، ص٣ .

خريطة (16) مناطق الدعم التصويتي للعراقية في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

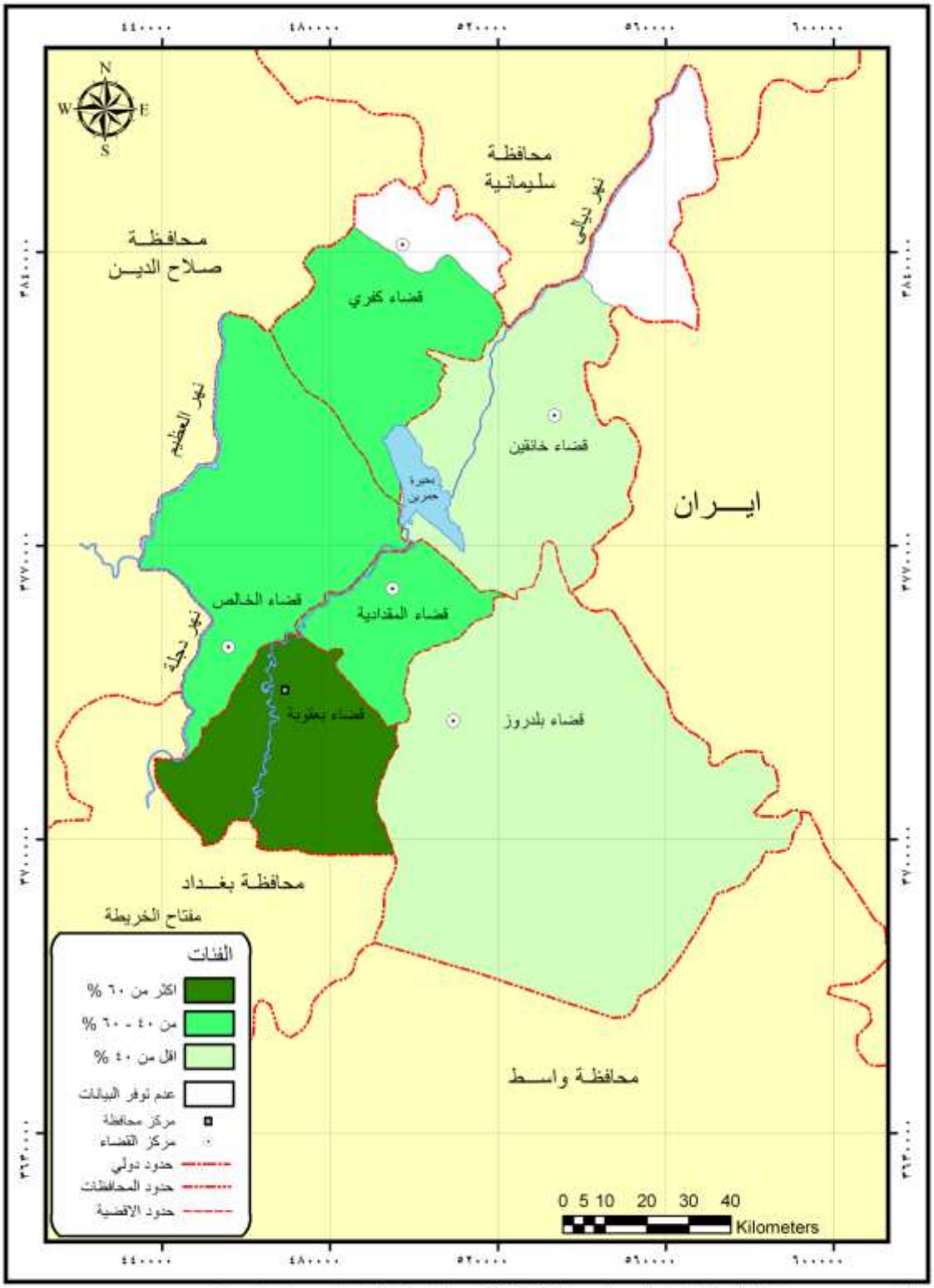

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (20) .

جغرافية الدعم التصويتي للقائمة العراقية .

يتضح لنا من خلال قراءة الجدول (٢٠) والخارطة (١٦) أن هناك ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لهذه القائمة ، توزعت أصوات ناخبيها على أقضية المحافظة بصورة متباينة وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٦٠%) وتضم قضاء (بعقوبة ٦٧.٨٧%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هذا القضاء (٩٧٧٠١) ناخب، بما نسبته (٣٩.٨٧%) من إجمالي المصوتين للقائمة في المحافظة ، وعند مقارنة مناطق الدعم القوية مع نظيراتها في انتخابات ٢٠٠٥ يظهر لنا ما يلي :

أ- انخفاض نسبة المشاركة في قضاء بعقوبة في انتخابات ٢٠١٠ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ .

ب- بقاء قضاء بعقوبة على موقعه ضمن مناطق الدعم القوية للقائمة في كلا الانتخابين . فبعد أن كان عدد المصوتين للقائمة في القضاء (٢٦٨٧٩) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ ارتفع إلى (٩٧٧٠١) ناخب في انتخابات ٢٠١٠ ، ويرجع هذا الارتفاع في الأصوات لاعتبارين هما :

١- دخول الكيانات السياسية الجديدة للقائمة ومن أبرزها (جبهة الحوار الوطني) برئاسة صالح المطلك نائب رئيس الوزراء الحالي والتي حصلت قائمته على (مقعد واحد) في منطقة الدراسة في انتخابات ٢٠١٠ ، (وقائمة تجديد) بزعامة طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية السابق ، حيث يتمتع أعضاء هاتين القائمتين بتأييد واسع من قبل ناخبي القضاء كون الأخيرة تعد معقلاً لكوادرها وأنصارها لذا جاءت هذه الزيادة في الأصوات من هاتين القائمتين .

٢- تغير ولاءات الناخبين في المحافظة بشكل عام وقضاء بعقوبة بشكل خاص لصالح القوائم السياسية فيما القوائم الدينية . فضلاً عن أن أغلب مرشحي القائمة ينحدرون من قضاء بعقوبة ولهم دعم تصويتي كبير.

وحصلت القائمة في قضاء بعقوبة على (٣٧%) من مجموع المقاعد التي حصلت عليها القائمة في المحافظة والبالغ (٨) مقاعد ، وتمثلت مناطق الدعم الجغرافي للقائمة بمناطق(حي المعلمين ، والكاطون ، والتحرير، والرحمة ، ومركز القضاء ، والعبارة ، وناحية كنعان وبهرز وبني سعد) .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح نسبة المصوتين للقائمة فيها بين (٤٠-٦٠%) وتشمل كل من قضاء (المقدادية ٤٧.٣٠% ، كفري ٤٧.٠٢% ، الخالص ٤١.٧٤%) وبلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة في هذه الاقضية (٩٣٩٧٠) صوتاً، بما نسبته (٣٨.٣٥%) من مجموع أصوات القائمة ، ولدى مقارنة مناطق الدعم المتوسطة مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ يلاحظ ما يلي :

أ- مازال كل من قضاء (المقدادية ، والخالص) ضمن مناطق الدعم المتوسط بعد أن كان يشاركهما قضاء بلدروز في انتخابات ٢٠٠٥ .

ب- ارتقاء قضاء كفري من مناطق الدعم المنخفضة إلى مناطق الدعم المتوسطة للقائمة في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد ارتفاع عدد المصوتين للقائمة فيه من (٣٤٦) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٧٧٩٦) ناخب في انتخابات ٢٠١٠ ، ويعزى سبب هذه الزيادة إلى أن الأصوات التي حصلت عليها الجبهة العراقية للحوار الوطني في القضاء والبالغ (٣٦٢٨) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ذهبت إلى القائمة العراقية في انتخابات ٢٠١٠ نتيجة انضمام الأولى إلى القائمة العراقية ، يضاف إلى ذلك أصوات ناخبي جبهة التوافق العراقي في القضاء والبالغ (٣٢٢٨) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ذهبت أيضا إلى القائمة العراقية في انتخابات ٢٠١٠ نتيجة لانضمام أكثر قيادي الجبهة إلى القائمة .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة** : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة عن (٤٠%) وتضم قضائي (بلدروز ٣٨.٧٩% ، خانقين ٣٤.٧٦%) وبلغ عدد المصوتين للقائمة في هذه الاقضية (٤٠١٧٧) ناخباً ، بما نسبته (١٦.٤٠%) من إجمالي المصوتين للقائمة في المحافظة والبالغ (٢٤٥٠٢٥) صوتا ، أي أن القائمة حصلت على (١.٠٤) مقعد في هذين القضائين والتي شكلت (١٣%) من مجموع المقاعد التي حصلت عليها القائمة العراقية في محافظة ديالى في انتخابات ٢٠١٠ والبالغ (٨) مقاعد . وعند مقارنة مناطق الدعم المنخفضة مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ يتضح الآتي :

أ- تراجع قضاء بلدروز إلى مناطق الدعم المنخفضة بعد أن كان ضمن مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠٠٥ رغم زيادة أعداد المصوتين للقائمة فيه ، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض نسبة المشاركة فيه وبروز قوائم منافسة جديدة في القضاء تمثلت بـ (ائتلاف دولة القانون) .

ب- مازال قضاء خانقين في موقعه ضمن مناطق الدعم المنخفضة في انتخابات ٢٠١٠، بعد أن كان يشاركه قضاء كفري في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥، ورغم زيادة أعداد المصوتين للقائمة في قضاء خانقين من (٢٦٩٧) ناخب في الانتخابات الأولى إلى(٢٦٣٤٢) في الانتخابات الثانية إلا انه بقى ضمن مناطق الدعم المنخفضة كون القضاء يعد منطقة دعم جغرافي مباشر للتحالف الكردستاني والأحزاب الكردية الأخرى .

وخلاصة لما تقدم نستطيع القول أن القائمة العراقية استفادت من الجغرافية الانتخابية في المحافظة لانتخابات٢٠٠٥ وذلك في تقسيم مناطق المحافظة في انتخابات ٢٠١٠ وفقاً لقواعدها الجماهيرية وأنصارها والى تشكيل تحالفاتها السياسية الجديدة بشكل منتظم ومؤثر على الشارع مما أدى إلى حصولها على اغلب مقاعد المحافظة، ويلاحظ ارتفاع نسبة الدعم الجغرافي للقائمة

كلما اتجهنا من غرب المحافظة إلى المناطق الجنوبية الغربية ، في حين سجل أدنى نسبة دعم للقائمة في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية .

ثانيا : الائتلاف الوطني العراقي : تحالف سياسي عراقي أعلن عن تشكيله في ٢٤/آب/٢٠٠٩ تمهيدا للمشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ ، ويعد الائتلاف الجديد استمرارية للائتلاف العراقي الموحد ، الذي كان يضم اغلب الأحزاب الشيعية في البلاد، أصبح الائتلاف الذي ترأسه السيد عمار الحكيم يضم في داخله (26) كياناً سياسياً في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد أن كان يضم (14) كياناً سياسياً في انتخابات ٢٠٠٥ ، فقد خرج من الائتلاف (تسعة) كيانات سياسية هي: (حزب الدعوة الإسلامية ، حزب الدعوة الإسلامية/ تنظيم العراق ، حركة الديمقراطيين العراقيين ، الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق ، حركة الوفاء التركمانية ، ملتقى الإصلاح والبناء ، تجمع الشبك الديمقراطي ، حزب تجمع الوسط ، حركة الانتفاضة الشعبانية) ، وكان لخروج هذه الأحزاب السياسية (خاصة حزب الدعوة الإسلامية/ جناح المالكي) تأثير كبير على أعداد المصوتين للائتلاف ، إذ استطاع الأول من تشكيل ائتلاف انتخابي واسع سمي بـ (ائتلاف دولة القانون) والذي خاض الانتخابات كمنافس قوي للائتلاف الوطني العراقي في اغلب محافظات القطر عامة ومحافظة ديالى خاصة ، وضم جميع المكونات السياسية ، يضاف إلى ذلك أن الأحزاب السياسية الجديدة التي انضمت تحت لواء الائتلاف الوطني كان تأثيرها أقل على سلوك الناخب التصويتي من الأحزاب التي خرجت منه ، مما أدى إلى انخفاض نسبة المصوتين للائتلاف الوطني من (٢١.٩٧%) في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (١٧.٠٧%) في انتخابات ٢٠١٠ . وضم الائتلاف الوطني العراقي (٢١) كياناً سياسياً جديدا هي[١] :

١- تيار الإصلاح الوطني .
٢- المجلس العراقي الديمقراطي الموحد .
٣- المؤتمر الوطني العراقي .
٤- حزب الدعوة الإسلامية – تنظيم الداخل.
٥- حزب الدولة .
٦- الحزب الوطني الديمقراطي .
٧- حزب تركمان أيلي .
٨- حزب النقاء والارتقاء العراقي .
٩- مجلس إنقاذ الانبار .
١٠- مجاهدو الاهوار- حزب الله العراق .
١١- الدعاة الأحرار .
١٢- دولة النزاهة والكفاءة .
١٣- حركة نهضة العراق الإسلامي .
١٤- أحرار العراق .
١٥- الحركة الإسلامية في العراق .
١٦- تجمع عراق المستقبل .

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخاب مجلس النواب ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص ٥-٦ .

١٧- حزب الطليعة الإسلامي . ١٨- قائمة د . موفق الربيعي للوسط .

١٩- التيار الإسلامي . ٢٠- منظمة العمل الإسلامي العراقية .

٢١- الحركة الدستورية العراقية الشريف علي بن الحسين .

خاض الائتلاف الوطني العراقي الانتخابات النيابية بـ (١٠) كيانات سياسية في (منطقة الدراسة) من أبرزها (المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، كتلة الأحرار "الكتلة الصدرية" ، منظمة بدر ، تيار الإصلاح الوطني ، المؤتمر الوطني العراقي ، حزب الفضيلة الإسلامي) وحصل على (٨٥٨٢١) صوتاً بما نسبته (١٧.٠٧%) من المصوتين البالغة (٥٠٢٨٩٦) صوتاً وبهذا كان استحقاقه الانتخابي شغل(٣) مقاعد في مجلس النواب من أصل (١٣) مقعدا حصة منطقة الدراسة بعد أن كان قد حصل على (١١٦٨٣٩) صوتاً ، بما نسبته (٢١.٩٧%) من إجمالي المصوتين للائتلاف في انتخابات ٢٠٠٥ وكان حصته (مقعد واحد) .

جغرافية الدعم التصويتي للائتلاف الوطني العراقي .

يتضح من الجدول (٢١) والخارطة (١٧) أن الأصوات التي حصل عليه الائتلاف في محافظة ديالى توزعت بصورة متباينة على أقضية المحافظة إلى ثلاثة مناطق للدعم التصويتي وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية :** وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للائتلاف عن (٢٨%) وتشمل قضاء (المقدادية ٢٩.٧١%) وبلغ عدد المصوتين للائتلاف في هذا القضاء (٢٣٢٣٣) ناخب، بما نسبته (٢٧.٠٧%) من إجمالي المصوتين للائتلاف في المحافظة ، وعند مقارنة هذه المناطق في انتخابات ٢٠١٠ مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ يلاحظ :

أ- ارتقاء قضاء المقدادية من مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠٠٥ إلى مناطق الدعم القوية في انتخابات ٢٠١٠ ، رغم الانخفاض الضئيل في أعداد المصوتين للائتلاف في الانتخابات الثانية ، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض نسبة المشاركة في القضاء من (٧٨.٩١%) في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٥٧.٣٧%) في انتخابات ٢٠١٠ .

ب- تراجع قضاء بلدروز من مناطق الدعم القوية في انتخابات ٢٠٠٥ إلى مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠١٠ ، ويعزى سبب ذلك لدخول (ائتلاف دولة القانون) كمنافس قوي للائتلاف الوطني وحصوله على ما يقرب من نصف أصوات الناخبين في القضاء.

جدول (٢١) يمثل عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها الائتلاف الوطني العراقي في انتخابات ٧/آذار/٢٠١٠

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	١٤٣٩٤٦	11892	٨.٢٦
٢	المقدادية	٧٨٢٠١	23233	٢٩.٧١
٣	الخالص	١١٧٨٤٣	31374	٢٦.٦٢
٤	بلدروز	٣٥٦٦٢	9127	٢٥.٥٩
٥	خانقين	٧٥٧٩١	1151	١.٥٢
٦	كفري	١٦٥٨٠	768	٤.٦٣
٧	التصويت الخاص	28516	8032	٢٨.١٦
٨	تصويت الخارج	6357	٢٤٤	٣.٨٤
٩	المحافظة	٥٠٢٨٩٦	85821	١٧.٠٧
١٠	القطر	11624688	2093284	١٨.٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى.

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح نسبة المصوتين فيها بين (١٤ - ٢٨%) وتضم قضائي (الخالص ٢٦.٦٢% ، بلدروز ٢٥.٥٩%) وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليه الائتلاف في هذين القضائين (٤٠٥٠١) صوتاً ، بما نسبته (٤٧.١٩%) من إجمالي المصوتين للائتلاف في المحافظة . ولدى مقارنة مناطق الدعم المتوسطة مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ نلاحظ ما يلي :

أ- تراجع قضاء بعقوبة إلى مناطق الدعم الضعيفة في انتخابات ٢٠١٠ لحصول الائتلاف على (١١٨٩٢) صوتاً بعد أن كان ضمن مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠٠٥ عندما حصل الائتلاف فيه على (٣٧٨٢٧) صوتاً ، ويعزى سبب هذا الانخفاض الشديد في عدد الأصوات الى تغير سلوك الناخب التصويتي تجاه القوائم الدينية والذي أدى إلى انخفاض الدعم التصويتي لهذه القوائم مقارنة بالقوائم السياسية ، يضاف إلى ذلك دخول القوائم السياسية الجديدة إلى العملية الانتخابية ، والتي يتمتع أعضائها بتأييد واسع في هذا القضاء .

ب- انخفاض أعداد المصوتين للقائمة ضمن هذه المناطق من (٩٧٤٢١) ناخب في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٤٠٥٠١) ناخب في انتخابات ٢٠١٠ .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة** : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للائتلاف عن (١٤%) وتضم كل من قضاء (بعقوبة ٨.٢٦% ، كفري٤.٦٣% ، خانقين ١.٥٢%) وبلغ عدد

خريطة (17) مناطق الدعم التصويتي للأئتلاف الوطني العراقي في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

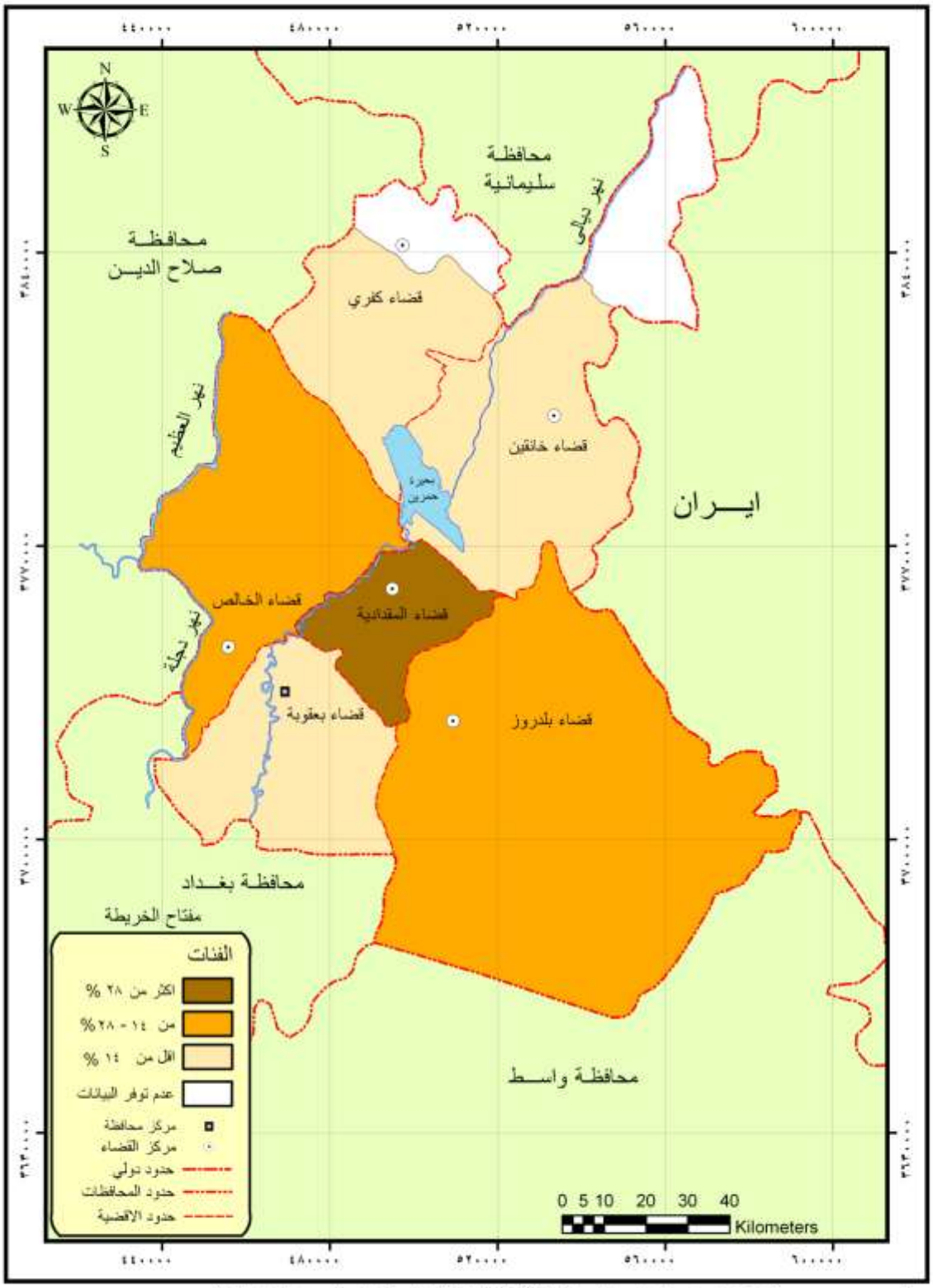

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (21) .

الأصوات التي حصلت عليها الائتلاف في هذه الاقضية (١٣٨١١) صوتاً ، بما نسبته (١٦.٠٩%) من مجموع أصوات الائتلاف ، وعند مقارنة مناطق الدعم المنخفضة مع نظيراتها في انتخابات ٢٠٠٥ يظهر لنا ما يلي :

أ- مازال قضائي (كفري ، وخانقين) يقعان ضمن مناطق الدعم المنخفض في كلا الدورتين ، فبعد أن كان عدد المصوتين للائتلاف في قضائي كفري وخانقين (٤٣٢٩) ناخباً في انتخابات ٢٠٠٥ ، بما نسبته (٣.٧٠%) من إجمالي أصوات الائتلاف انخفض إلى (١٩١٩) ناخباً في انتخابات ٢٠١٠ بما نسبته (٢.٢٤%) ، ويعزى هذا الانخفاض الى :

١- انخفاض نسبة المشاركة في هذه الاقضية في انتخابات ٢٠١٠ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ .

٢- دخول ائتلاف دولة القانون كمنافس قوي للائتلاف الوطني العراقي في هذه الاقضية ، نتج عنه حصول الأول على (٢٧٨٥) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ والتي كانت اغلبها لصالح الائتلاف الوطني في الانتخابات السابقة .

ب- أصبح قضاء بعقوبة يشارك كل من قضائي كفري وخانقين ضمن مناطق الدعم المنخفض في انتخابات ٢٠١٠ بعد أن كان يقع ضمن مناطق الدعم المتوسطة في انتخابات ٢٠٠٥ .

واستقراءا لما سبق يمكن القول أن الانقسامات السياسية داخل الائتلاف ساهمت في تشتيت ولاءات أنصاره في بعض المناطق رغم انضمام العديد من الأحزاب السياسية إليه ، ذلك نتيجة خروج أبرز الكيانات السياسية من الائتلاف وهو (حزب الدعوة الإسلامية) بزعامة نوري المالكي رئيس الوزراء الحالي ، فضلا عن أن الطابع الديني (الشيعي) بقي سائدا على الائتلاف الوطني العراقي في انتخابات ٢٠١٠ ، وتمثل مناطق الدعم الجغرافي للائتلاف على شكل ذراع امتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي .

ثالثا : ائتلاف دولة القانون: تحالف سياسي عراقي أعلن عن تشكيله في تشرين الأول/٢٠٠٩ لخوض الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ بزعامة نوري المالكي رئيس الوزراء الحالي ، الذي انشق عن الائتلاف الوطني العراقي الذي كان يضم كافة القوى الشيعية في المجتمع العراقي ، ويضم ائتلاف دولة القانون عدد كبير من السياسيين والشخصيات المعروفة وزعامات عشائرية سنية وشيعية متنفذة إضافة إلى قوى ليبرالية ، والائتلاف يتمحور حول شخص نوري المالكي ، ويضم (٣٥) حزبا و كياناً سياسياً هي[١] :

١- حزب الدعوة الإسلامية .
٢- تيار العدالة والنهوض .
٣- مستقلون .
٤- تيار العراق المستقل للسيادة الوطنية .

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ،الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٠، مصدر سابق ، ص٣-٢ .

٥- حزب الدعوة الإسلامية/تنظيم العراق
٦- التجمع الوطني لازدهار العراق .
٧- القائمة الوطنية .
٨- الانتفاضة الشعبانية- مجلس الأمناء .
٩- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق .
١٠- الائتلاف الوطني الديمقراطي .
١١- حركة النهوض الوطني .
١٢- تجمع كفاءات العراق المستقل .
١٣- المبادرة العراقية للتطوير .
١٤- كتلة الانتفاضة الشعبانية لعام ١٩٩١ .
١٥- تجمع الوفاء لبلاد الرافدين .
١٦- التيار العربي المستقل .
١٧- التضامن في العراق .
١٨- حركة الوفاء العراقية .
١٩- حركة الإصلاح الوطني .
٢٠- مجلس فرسان العراق .
٢١- حزب الوحدة .
٢٢- قادمون .
٢٣- تحالف بيارق العراق .
٢٤- مجلس الجنوب الموحد .
٢٥- اللقاء الوطني .
٢٦- تجمع السيادة والبناء المستقل .
٢٧- حزب القرار التركماني .
٢٨- الكتلة العراقية المستقلة الموحدة .
٢٩- تجمع البيرق الوطني .
٣٠- تجمع السواعد العراقية .
٣١- تجمع الراية الوطني .
٣٢- المجلس الوطني لشيوخ واعيان العراق.
٣٣- قائمة أعمار نينوى .
٣٤- حركة الدعوة الإسلامية .
٣٥- الائتلاف الوطني لديوان تميم ومحبي العراق .

حضي هذا التحالف السياسي بتأييد واسع من قبل الناخبين في اغلب محافظات العراق ، إذ حصل الائتلاف على (٨٩) مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة (٣٢٥) مقعداً ، أي بما نسبته (٢٧.٣٨%) ، كما حصل على (٢٧٩٧٦٢٤) صوتاً بما نسبته (٢٤.٠٦%) من إجمالي أصوات الناخبين والبالغ (١١٦٢٤٦٨٨) ناخباً ، مما سمح له بتشكيل الحكومة الحالية بعد تحالفها مع (الائتلاف الوطني العراقي) في ائتلاف جديد حمل اسم (التحالف الوطني) وتشكيلهما الكتلة النيابية الأكبر داخل البرلمان العراقي ، أما في منطقة الدراسة فقد شارك الائتلاف في العملية الانتخابية بـ (٨) كيانات سياسية هي :

١- حزب الدعوة الإسلامية .
٢- حزب القرار التركماني .
٣- حزب الدعوة/تنظيم العراق .
٤- الانتفاضة الشعبانية .
٥- الحركة الاشتراكية .
٦- مستقلون .
٧- تجمع كفاءات العراق المستقل .
٨- الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق .

وجاء بالمرتبة الثالثة بحصوله على(٦٣٩٦٩) صوتاً بما نسبته(١٢.٧٢%) من إجمالي أصوات الناخبين والبالغ(٥٠٢٨٩٦) ناخباً، كما حصل على (مقعد واحد) بما نسبته (٧.٧٩%).

جدول (٢٢) يمثل عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها ائتلاف دولة القانون في انتخابات ٢٠١٠

ت	الاقضية	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	١٤٣٩٤٦	17400	12.09
٢	المقدادية	٧٨٢٠١	6867	8.78
٣	الخالص	١١٧٨٤٣	23144	19.64
٤	بلدروز	٣٥٦٦٢	6724	18.85
٥	خانقين	٧٥٧٩١	1456	1.92
٦	كفري	١٦٥٨٠	1329	8.01
٧	التصويت الخاص	28516	6615	23.20
٨	تصويت الخارج	6357	434	6.83
٩	المحافظة	٥٠٢٨٩٦	63969	12.72
١٠	القطر	11624688	2797624	24.06

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى .

جغرافية الدعم التصويتي لائتلاف دولة القانون.

يتضح من خلال الجدول (٢٢) والخارطة (١٨) أن هنالك ثلاثة مناطق جغرافية لهذا الائتلاف هي :

١- **مناطق الدعم القوية** : وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للائتلاف عن (١٨%) وتضم كل من قضاء (الخالص ١٩.٦٤% ، بلدروز ١٨.٨٥%) ، وبلغ عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم في هذه الفئة (٢٩٨٦٨) ناخباً ، بما نسبته (٤٦.٦٩%) من إجمالي ناخبي الائتلاف البالغ عددهم (٦٣٩٦٩) ناخباً ، ويعَدُّ كل من قضائي الخالص وبلدروز مناطق دعم جغرافية مهمة للائتلاف لحصوله على ما يقرب من نصف الأصوات في هذه الاقضية ويرجع سبب ذلك لدخول ائتلاف دولة القانون كقوة انتخابية ومنافسا قويا للائتلاف الوطني العراقي بعد أن كانا ضمن (الائتلاف العراقي الموحد) في انتخابات ٢٠٠٥ والذي حصل في هاذين القضائين على ما نسبته (٤٣.٦٧%) من مجموع أصوات ناخبي القائمة . وتمثلت مناطق الدعم التصويتي لائتلاف دولة القانون في مركز قضاء الخالص وناحية هبهب وأجزاء من ناحية المنصورية ومندلي وبلدروز.

خريطة (18) مناطق الدعم التصويتي لأئتلاف دولة القانون في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

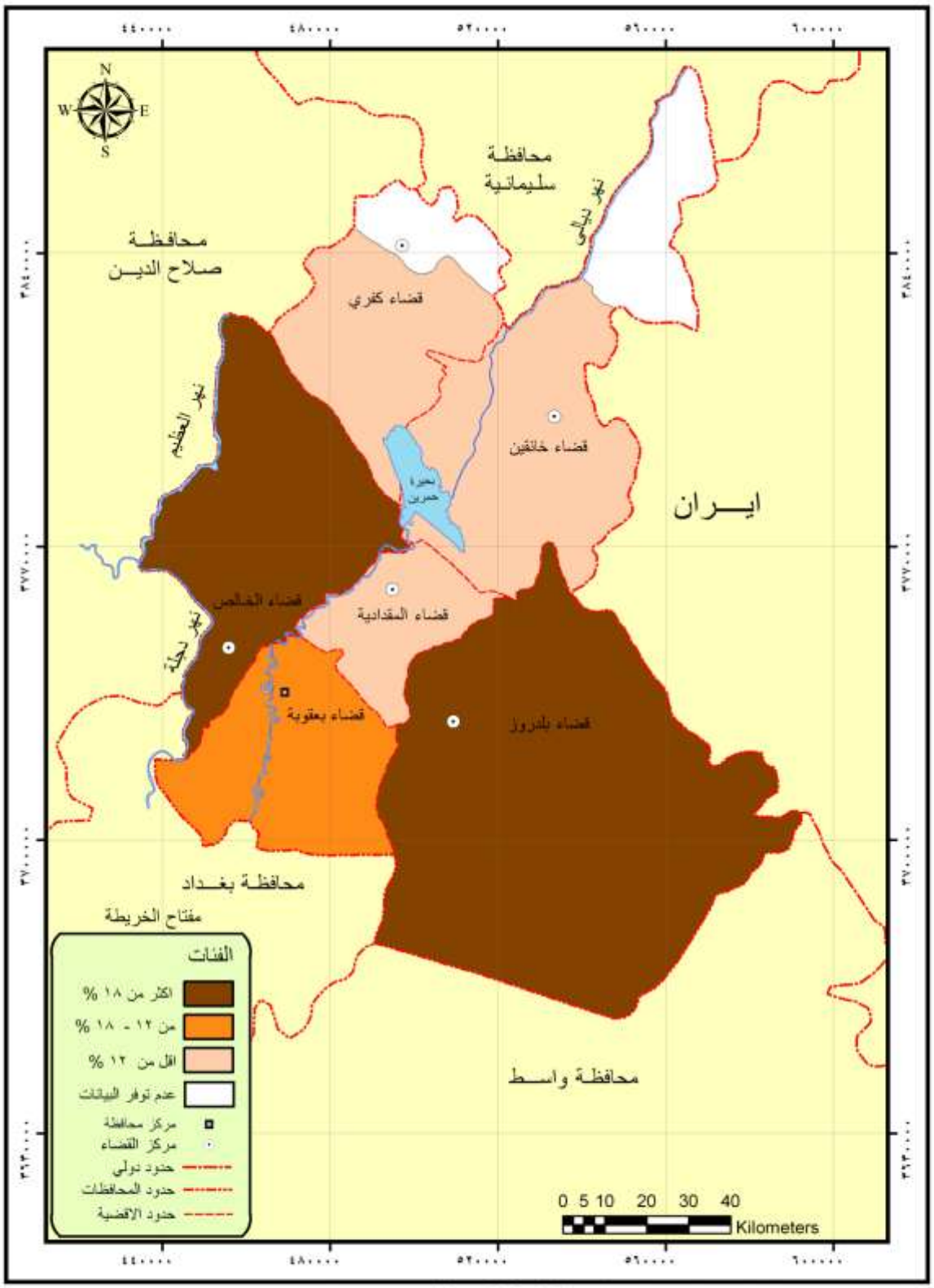

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) و اعتمادا على جدول (22) .

٢- **مناطق الدعم المتوسط** : وهي الاقضية التي تتراوح نسبة المصوتين للائتلاف فيها بين (١٢ - ١٨%) وتتمثل في قضاء بعقوبة ، وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليه في هذه القضاء (١٧٤٠٠) صوتاً ، بما نسبته (٢٧.٢٠%) ، وأن اغلب هذه الأصوات من مناطق (العبارة ، وبعقوبة الجديدة ، وأجزاء من مركز القضاء وناحية بني سعد) إذ تعد مراكز دعم جغرافي مباشر للائتلاف لتركز أنصاره ضمن هذه المناطق .

٣- **مناطق الدعم الضعيفة** : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للائتلاف عن (١٢%) وتضم كل من (المقدادية ٨.٧٨% ، كفري ٨.٠١% ، خانقين ١.٩٢%) وبلغ إجمالي ناخبي الائتلاف في هذه المناطق (٩٦٥٢) ناخباً ، بما نسبته (١٥.٠٩%) من أصل (٦٤٩٦٩) ناخبا ، ويلاحظ على دولة القانون أن حضوره الانتخابي في هذه المناطق كان ضعيفاً (خصوصا في قضاء خانقين) الذي يعد منطقة دعم جغرافي مباشر للتحالف الكردستاني لذلك يصبح من الصعب تغير ولاءات الناخبين لصالح برنامجه الانتخابي ، أما قضاء المقدادية فيعد منطقة تداخل نفوذ القائمة العراقية والائتلاف الوطني العراقي، لذا انخفض الدعم الشعبي لدولة القانون ضمن هذا القضاء .

ومما تقدم يظهر أن ائتلاف دولة القانون استطاع أن ينتشر جغرافيا وانتخابيا على امتداد منطقة الدراسة رغم خوضها أول ممارسة برلمانية ، ويرجع ذلك إلى المكاسب السياسية الذي حققه الائتلاف في انتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠٠٩ والانجازات (الأمنية) التي حققتها الحكومة السابقة برئاسة نوري المالكي (رئيس ائتلاف دولة القانون) والتي انعكست نتائجها لشخص رئيس الائتلاف في انتخابات ٢٠١٠ .

رابعا : التحالف الكردستاني : خاض التحالف الدورة الثانية لانتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ بـ (١٣) كيانا سياسيا ، منها (٦) كيانات سياسية كانت ضمن التحالف في انتخابات ٢٠٠٥ وخروج كيانان سياسيان هما (الجماعة الإسلامية الكردستانية ، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني) في حين انضم الى التحالف (٧) كيانات سياسية جديدة وهي[١]:

١- الحركة الإسلامية في كردستان العراق .
٢- قائمة أربيل التركمانية .
٣- جمعية الليبراليين التركمان .
٤- الحركة الديمقراطية لشعب كردستان .
٥- الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني .
٦- حزب كادحي المستقل .
٧- حزب العمال وكادحي كردستان .

(١) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، الائتلافات السياسية المصادق عليها لانتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٥ .

جدول (٢٣) يمثل عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها التحالف الكردستاني في انتخابات ٧ /آذار / ٢٠١٠

ت	الاقضيــة	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المصوتين للقائمة	نسبتهم %
١	بعقوبة	١٤٣٩٤٦	362	٠.٢٥
٢	المقدادية	٧٨٢٠١	965	١.٢٣
٣	الخالص	١١٧٨٤٣	155	٠.١٣
٤	بلدروز	٣٥٦٦٢	2573	٧.٢١
٥	خانقين	٧٥٧٩١	35596	٤٦.٩٧
٦	كفري	١٦٥٨٠	4370	٢٦.٣٦
٧	التصويت الخاص	28516	2958	١٠.٣٧
٨	تصويت الخارج	6357	770	١٢.١١
٩	المحافظة	٥٠٢٨٩٦	47749	٩.٤٩
١٠	القطر	11624688	1686344	١٤.٥١

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى .

كان لغياب (حركة التغيير[*]، والجماعة الإسلامية) والتي أعلنت عن نفسها كأطراف سياسية معارضة لحكومة إقليم كردستان ودخولها بقوائم منفردة في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ أثر واضح في انخفاض أعداد المصوتين للتحالف الكردستاني ، حيث استطاعت حركة التغيير أن تحصد(٨) مقاعد ، والجماعة الإسلامية (مقعدان) ، والذي أدى بالتالي إلى انخفاض عدد مقاعد التحالف الكردستاني في مجلس النواب إلى (٤٣) مقعدًا ، بعد أن كان (٥٣) في انتخابات ٢٠٠٥ ، وأن دل هذا على شي إنما يدل على أن الكيانات السياسية الـ (٧) والتي انضمت تحت لواء التحالف الكردستاني في انتخابات ٢٠١٠ لم يكن لها دعم جغرافي واضح على عكس الكيانات السياسية التي خرجت من التحالف والتي تحضى بقاعدة جماهيرية واسعة وحصل التحالف الكردستاني على(١٦٨٦٣٤٤) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ ، أي بما نسبته (١٤.٥١%) من إجمالي المصوتين البالغ (١١٦٢٤٦٨٨) ناخباً ، وحصل على (٤٣) مقعدًا في مجلس النواب ، أي بما نسبته (١٣.٢٣%) من مقاعد مجلس النواب .

أما في منطقة الدراسة فقد شارك التحالف الكردستاني في انتخابات ٢٠١٠ بـ (٨) كيانات سياسية هي :

(*) حركة سياسية كردية معارضة أسسها ا (نوشيروان مصطفى) عام ٢٠٠٩ بعد انشقاقه عن الاتحاد الوطني الكردستاني نهاية ٢٠٠٨ والذي كان يشغل موقع نائب أمين عام الاتحاد الوطني الذي يتزعمه الرئيس العراقي جلال الطالباني .

١- الاتحاد الوطني الكردستاني . ٢- الحزب الديمقراطي الكردستاني .
٣- حزب كادحي كردستان . ٤- الحركة الإسلامية الكردستانية .
٥- الحزب الشيوعي العراقي . ٦- حزب الآخاء التركماني .
٧- حزب كادحي المستقل . ٨- الحزب الديمقراطي الاشتراكي .

حصل التحالف الكردستاني على (٤٧٧٤٩) صوتاً ، بما نسبته (٩.٤٩%) من إجمالي أصوات الناخبين والبالغ (٥٠٢٨٩٦) ناخباً ، محققا بذلك المرتبة الرابعة بـ (مقعد واحد) ، وهو بذلك يتراجع بفارق (مقعد واحد) عن الدورة الانتخابية السابقة ، ويدل ذلك على انخفاض الدعم التصويتي للتحالف في منطقة الدراسة عن الدورة الانتخابية السابقة لعام ٢٠٠٥ بفارق (١٦٦٢١) صوتاً ، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل من ضمنها انشقاق حركة التغيير عن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يعد ابرز الأحزاب المؤتلفة ضمن التحالف الكردستاني .

جغرافية الدعم التصويتي للتحالف الكردستاني .

يتضح من خلال قراءة الجدول (٢٣) والخارطة (١٩) أن هناك ثلاثة مناطق للدعم التصويتي لهذا التحالف ، توزعت أصوات ناخبيه على أقضية المحافظة بصورة متباينة ، ونظرا لانخفاض نسبة المصوتين لقائمة التحالف في أقضية المحافظة لذا أصبح لزاما إعادة تقسيم مناطق الدعم وفقا لهذا الانخفاض وهي كالتالي :

١- **مناطق الدعم القوية :** وهي الاقضية التي تزيد فيها نسبة المصوتين للتحالف عن (40%) وتشمل قضاء (خانقين ٤٦.٩٧%) وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليها التحالف في هذا القضاء (٣٥٥٩٦) صوتاً ، بما نسبته (٧٤.٥٥%) من مجموع أصوات التحالف . ولدى مقارنة نتائج التحالف ضمن قضاء خانقين في انتخابات ٢٠١٠ مع نظيراتها في انتخابات ٢٠٠٥ يتبين ما يلي :

أ- مازال التحالف الكردستاني يتركز جغرافيا وانتخابيا في قضاء خانقين الذي حصل فيه على نسبة (٧٤.٥٥%) من الأصوات في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد أن كان قد حصل على (٨١.٢٥%) من إجمالي أصوات التحالف في القضاء في انتخابات ٢٠٠٥ .

ب- تراجع أعداد المصوتين للتحالف في القضاء من (٥٢٣٠٢) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ إلى (٣٥٥٩٦) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ ، أي بفارق (١٦٧٠٦) صوتاً ، ويعزى ذلك إلى عدة اعتبارات من ضمنها خروج (حركة التغيير) من التحالف ، والذي استطاع أن يحصد (٨٩٩٤) صوتاً في منطقة الدراسة في انتخابات ٢٠١٠ .

خريطة (19) مناطق الدعم التصويتي للتحالف الكردستاني في انتخابات 2010 في منطقة الدراسة

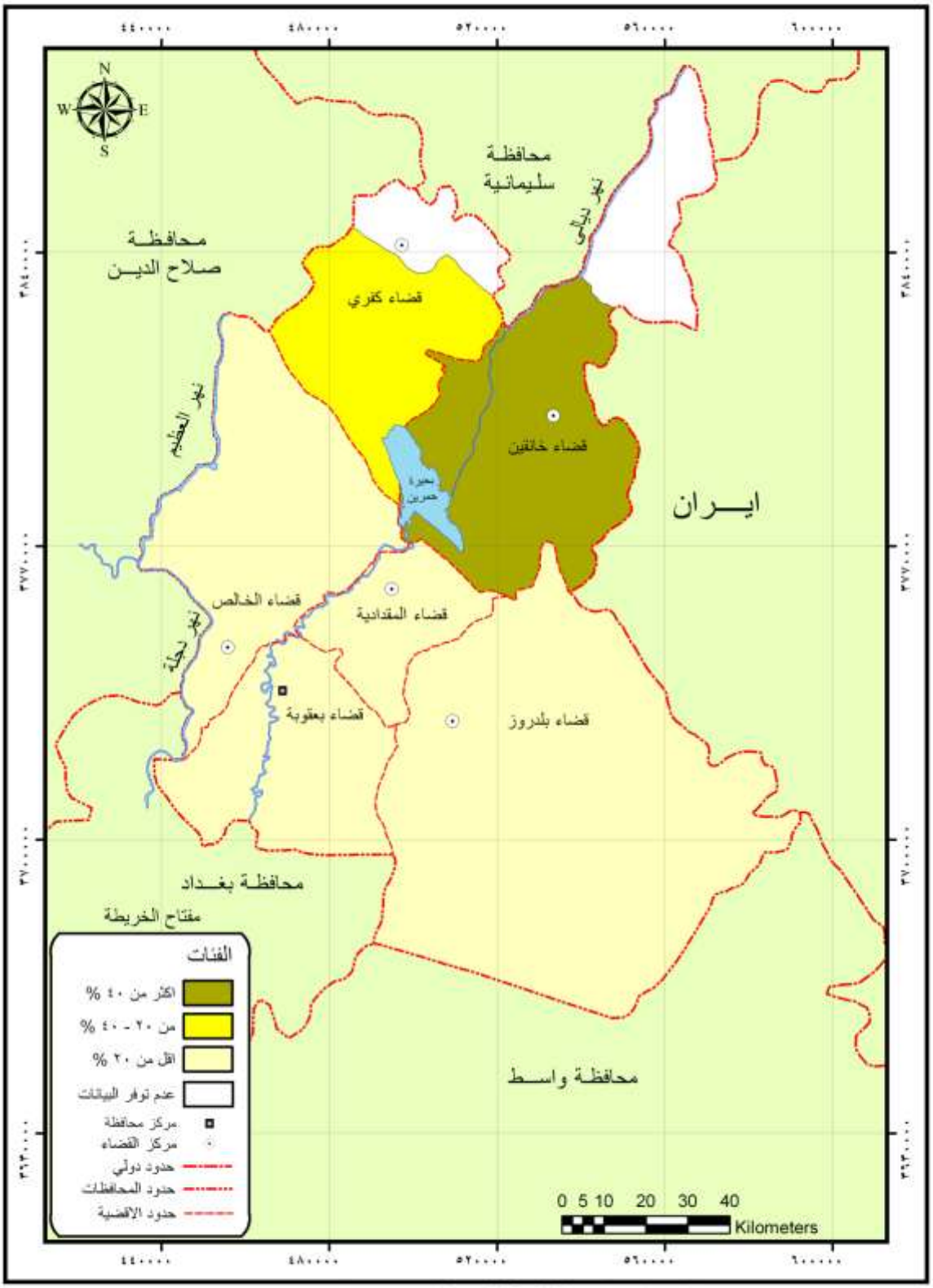

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (23) .

٢- **مناطق الدعم المتوسطة** : وهي الاقضية التي تتراوح نسبة المصوتين للتحالف فيها بين (٢٠- ٤٠%) وتتمثل في قضاء (كفري ٢٦.٣٦%) وبلغ مجموع أصوات التحالف في هذا القضاء (٤٣٧٠) صوتاً ، بما نسبته (٩.١٥%) من إجمالي ناخبي التحالف . وعند مقارنة هذه المناطق مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ تبرز لنا ما يلي :

أ- لا يزال قضاء كفري يمثل مناطق دعم متوسطة للتحالف الكردستاني في كلا الدورتين ، وان اغلب الأصوات التي حصل عليها التحالف تمثلت في ناحيتي قرة تبة وجبارة ، اللتان تعدان مراكز دعم جغرافية مباشرة للتحالف الكردستاني لتركز مؤيديه ضمن هذا القضاء .

ب- انخفاض نسبة الدعم التصويتي للتحالف في هذا القضاء في انتخابات ٢٠١٠ إلى (٢٦.٣٦%) بعد أن كانت (٤٠.٥٢%) في انتخابات ٢٠٠٥، ويعزى سبب ذلك إلى عدة عوامل منها دخول القائمة العراقية إلى العملية الانتخابية بتحالفات جديدة استطاعت أن تحصل على (٧٧٩٦) صوتاً في هذا القضاء في انتخابات ٢٠١٠ بعد أن كانت قد حصلت فيها على (٣٤٦) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ، يضاف إلى ذلك خروج بعض الكيانات السياسية من التحالف والتي من أبرزها (حركة التغيير) التي حصدت (١٤٤٥) صوتاً من هذا القضاء .

٣- **مناطق الدعم المنخفضة** : وهي الاقضية التي تقل فيها نسبة المصوتين للتحالف عن (٢٠%) وتضم كل من قضاء (بلدروز ٧.٢١% ، والمقدادية ١.٢٣% ، وبعقوبة ٠.٢٥% ، الخالص ٠.١٣%) وبلغ عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم للتحالف في هذه لفئة (٤٠٥٥) ناخباً، بما نسبته (٨.٤٩%) من إجمالي ناخبي التحالف البالغ عددهم (٤٧٧٤٩) ناخباً . ولدى مقارنة مناطق الدعم المنخفضة في انتخابات ٢٠١٠ مع مثيلاتها في انتخابات ٢٠٠٥ يلاحظ ما يلي :

أ- مازالت الاقضية التي تمثل مناطق الدعم المنخفضة في انتخابات ٢٠٠٥ هي نفسها تمثل مناطق الدعم المنخفضة في انتخابات ٢٠١٠ ، نتيجة لعدم تطابق توجهات الناخبين في هذه المناطق مع أفكار وبرنامج التحالف الانتخابي .

ب- انخفاض عدد الأصوات التي حصل عليها التحالف في هذه المناطق إلى (٤٠٥٥) صوتاً في انتخابات ٢٠١٠ ، بعد أن كانت (٤٨٥٠) صوتاً في انتخابات ٢٠٠٥ ، وشمل هذا الانخفاض جميع الاقضية باستثناء قضاء بلدروز .

وخلاصة لما تقدم يتضح أن هناك تبايناً مكانياً واضحاً في حجم الدعم للتحالف الكردستاني ، حيث كان مرتفعا في الأقسام الشمالية وذلك لهيمنة الأحزاب الكردية على الساحة السياسية لتلك المناطق ، بينما انخفض الدعم في الأقسام الوسطى والجنوبية كونها تعد مناطق دعم لأحزاب أخرى .

ومن خلال استقراء نتائج انتخابات ٢٠١٠ يظهر الآتي :

١- أظهرت نتائج الانتخابات فوزاً كاسحاً للقائمة العراقية ، إذ حصدت على ما نسبته (٤٩%) من إجمالي أصوات المحافظة والبالغ (٥٠٢٨٩٦) صوتاً .

٢- بروز ظاهرة الانشقاقات داخل الائتلافات السياسية (خصوصا الدينية) أدى إلى تبدد ولاءات مؤيديه لصالح التيارات العلمانية .

٣- لم يستطع التحالف الكردستاني أن ينتشر جغرافيا على امتداد منطقة الدراسة ، نتيجة لتركزثقل مؤيديه في شمال وشمال شرق المحافظة (ذات الأغلبية الكردية) .

٤- أظهرت نتائج العملية الانتخابية هيمنة أربعة كيانات سياسية رئيسة على المسرح الجغرافي السياسي لمنطقة الدراسة ، بعد خسارة (جبهة التوافق العراقية) في المعركة الانتخابية نتيجة لما عانته من انقسامات ، ذلك لخروج اغلب مكوناتها الرئيسية .

الفصل الخامس : العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات .

المبحث الأول : العوامل الطبيعية .

المبحث الثاني : العوامل البشرية .

المبحث الثالث : العوامل الاجتماعية والثقافية .

المبحث الرابع : طرق النقل والمواصلات .

المبحث الخامس : العوامل السياسية والأيديولوجية .

المبحث السادس : العوامل الأمنية .

المبحث السابع : العوامل الاقتصادية .

الفصل الخامس: العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات .

تعد الانتخابات سلوكا ونمطا تنظيميا للنشاط البشري السياسي المتأثر بالعوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) ، وبما أن تأثير هذه العوامل على سلوك الناخب هو احد أهم مجالات البحث في جغرافية الانتخابات ، لذا سوف نستكشف ومن خلال هذا الفصل على ابرز العوامل الجغرافية المؤثرة على رأي الناخب في محافظة ديالى عند ذهابه للإدلاء بصوته الانتخابي ، والتي تتمثل بما يلي :

المبحث الأول : العوامل الطبيعية

يمكن تحليل أثر العوامل الطبيعية في سير العملية الانتخابية وخاصة السلوك التصويتي للناخبين وربط هذا السلوك بالبيئة الجغرافية لمنطقة الدراسة (محافظة ديالى) من خلال العوامل التالية :

أولا : التضاريس

تؤثر التضاريس بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحديد سهولة وصول الناخبين إلى مراكزهم الانتخابية ، فكلما ازداد تضرس السطح تطلب زيادة في عدد المراكز الانتخابية، باعتبار أن سطح الأرض هو الميدان الجغرافي لحركة وتفاعل السكان وهو الذي يؤثر في درجة اتصالهم وتفاعلهم أو عزلتهم وخمولهم.

وتظهر الخريطة الطوبوغرافية لمنطقة الدراسة تبايناً في مظاهر السطح ، إذ يمكن تقسم سطح المحافظة إلى منطقتين رئيسيتين : ينظر الخريطة (٢٠)

أ – المنطقة المتموجة :

تقع هذه المنطقة في الجزء الشمالي الشرقي من محافظة ديالى والمتكونة من بعض التلال القليلة الارتفاع التي تقع ضمن الحوض الأوسط لنهر ديالى مكونة الجزء الجنوبي الشرقي من المنطقة المتموجة في العراق ، وهي منطقة انتقالية بين المنطقة الجبلية والسهل الرسوبي[١]. ومن هذه التلال (تلال حمرين) التي تحادد إقليم الروابي[*] من جهة الجنوب والتي تأخذ اتجاها ممتدا بين الجنوب الشرقي عند مدينة (مندلي) وبين الشمال الغربي عند(ناحية المنصورية) بطول (١٦٠ كم) ويقل ارتفاعها في الشمال الغربي وفي الجنوب الشرقي بحيث يصل قرب نهر ديالى الى نحو (200 م) [٢]. ومن أهم مرتفعات هذه المنطقة هي(قزلرباط

---

(١) كوردن هستد ، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق ، ترجمة جاسم محمد الخلف ، بغداد ، المطبعة العربية ، ١٩٤٨ ، ص٢٥ .

(*) الأراضي المتموجة في العراق .

(٢) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق إطارها الطبيعي– نشاطها الاقتصادي– جانبها البشري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، جامعة بعداد ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٣٠ .

خريطة (20) طوبوغرافية منطقة الدراسة

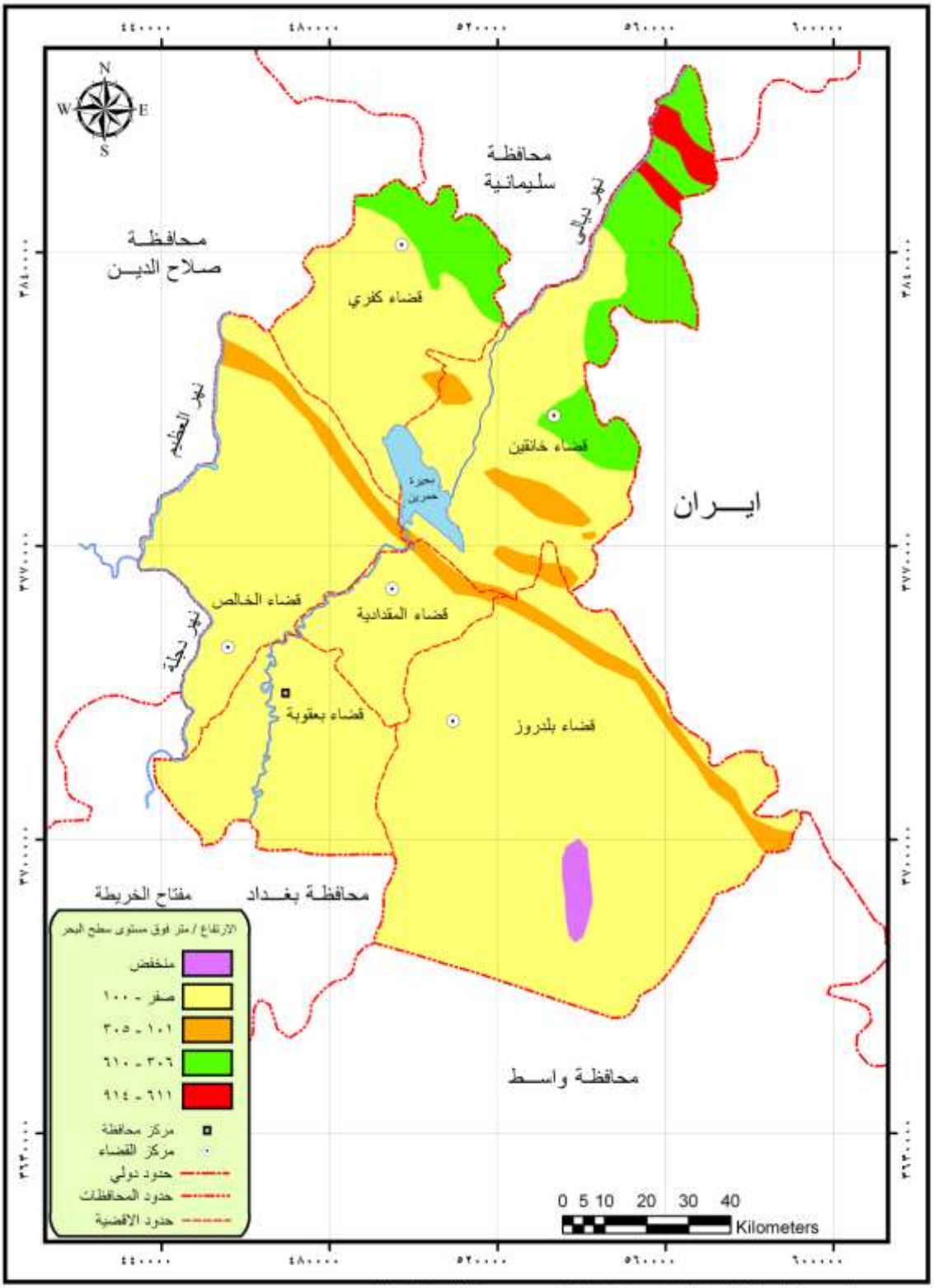

المصدر : المؤسسة العامة للتربة واستصلاح الاراضي ، خارطة ديالى الطوبوغرافية ، 2005.

وديره وشكة) **الأولى** تمتد موازية لسلاسل تلال حمرين ، أما **الثانية** فتقع إلى الشرق من مرتفعات قزلرباط ويصل ارتفاعها عند قمة (جار باغ) إلى (٧٠٠م)[١]. وتلتقي هذه المرتفعات شرق قضاء خانقين لتكون سلسلة متقطعة تصل إلى مرتفعات كردستان ، حيث يصل أقصى ارتفاعا لها (١٧٦٠م) عند قمة جبل(بمو) حيث تمر فيه حدود محافظة ديالى والسليمانية ويشكل الجزء الشرقي لهذا الجبل الحدود السياسية بين العراق وإيران[٢].

نستنتج مما تقدم أن تضاريس (منطقة الدراسة) ليست على درجة من الاختلاف والتعقيد بحيث تعيق انتقال السكان وحركتهم وتوزيع المراكز الانتخابية ، حيث أن عامل الارتفاع عن مستوى سطح البحر والذي لا يتجاوز(٢٠٠ م) كان له دور ايجابي في سير العملية الانتخابية بسهولة ويسر ولم يكن حائلا أمام حركة الناخبين ابتداءا من مرحلة القيد والتسجيل مروراً بالدعاية الانتخابية وانتهاءاً بعملية الاقتراع .

ب- المنطقة السهلية :

تعد هذه المنطقة من احدث أقسام سطح المحافظة تكوينا واهم أجزائها بشريا ، وهي جزء من منطقة السهل الرسوبي وتشغل مساحة قدرها (١٤٩٧٣ كم^{٢}) من المساحة الكلية لمحافظة ديالى ، أي بنسبة (٨٥%) وهي بذلك تشكل القسم الأكبر من مساحة المحافظة ، مما أضفت عليها صفة الانبساط [٣]. أما حدودها الجغرافية فإنها تمتد مابين الحدود الإيرانية شرقًا ونهر دجلة غربًا ، ومابين تلال حمرين شمالا والحدود الإدارية مع محافظة واسط جنوبا . ويتراوح ارتفاعها بين بضعة أمتار الى (١٠٠ م) عن مستوى سطح البحر[٤]. وأسهم نهرا (ديالى ودجلة) فضلا عن الوديان المنحدرة من المرتفعات الشرقية في تكوين سهول هذه المنطقة التي تتميز باستواء سطحها ، وقد أدى ذلك الى انتشار المستقرات البشرية على طول نهر ديالى والجداول الاروائية المتفرعة منه ، مما جعلها من الأماكن الكثيفة بالسكان .

وتعد السهول من البيئات المهمة من حيث النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك إلى سهولة الوصول وسهولة مد خطوط المواصلات كما تسهل فيها العملية الإنتاجية بسبب طبيعتها غير الصعبة ، ومن خلالها يتم بناء السكان اجتماعيا وسياسيا ، وأنها تخلق ترابط وألفة بين سكانها

---

(1) كوردن هستد ، مصدر سابق ، ص٢٥ .

(2) خليل إسماعيل محمد ، قضاء خانقين دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٧٣ ، ص٣٦ . (غير منشورة)

(3) M. Macdonald and parteners "Diyala and Middle Tigris Projects" No25 , (1960) , p.198.

(٤) جاسم محمد الخلف ، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٢٠.

لذلك احتضنت المناطق السهلية اغلب سكان العالم[١]،لانبساط الأرض وسهولة الاتصال ووفرة المياه فيها ، والذي ساعد الإنسان لممارسة نشاطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢].

وبناء على ما سبق يمكن القول أن استواء السطح بشكل عام قد هيأ أمكانية الانتشار السكاني دون إعاقة ، فلا يوجد هناك معوقات طبيعية تعيق حركة المواصلات بين أجزاء المحافظة ، والذي كان له أثره الايجابي على توزيع وانتشار المراكز الانتخابية على أقضية المحافظة بشكل منتظم وسهولة وصول الناخبين إلى هذه المراكز بيسر، مما زاد من حجم المشاركة الانتخابية في المحافظة .

ثانيا : المناخ

يتدخل المناخ بشكل مباشر وغير مباشر في تحديد قيمة الدولة وكيانها السياسي ، فبالرغم من تطور الفكر البشري في العصر الحديث إلا أن الإنسان لم يستطع أن يسيطر على المناخ سيطرة تامة ، بسبب قوى الطبيعة[٣] ، فما لا شك أن تفاوت الظروف المناخية قد أدى منذ وقت مبكر إلى اختلاف نقطة البداية بين المجتمعات الإنسانية للتحرك نحو التطور والتقدم، وارتبطت أقدم المجتمعات السياسية في العالم بالنظم المناخية الأكثر اعتدالاً [٤]. حيث أن للمناخ دخل كبير في توجيه النشاط البشري واستقرار السكان وتوزيع مراكز الثقل والقدرة على التفاعل السياسي[٥]، خاصة في أوقات الانتخابات باعتبار أن العملية الانتخابية هي أحد أنواع الأنشطة البشرية وأن الظروف المناخية هي التي تحدد الأجواء المناسبة لإجراء تلك العملية في أي بلد ، ومدى تفاعل الناخب معها نفسياً .

يعد مناخ المحافظة بأنه جزء من مناخ العراق القاري الذي يتصف بأربع صفات هي[٦]:

١- ارتفاع المدى الحرارة اليومي والسنوي .

٢- قصر الفصول الانتقالية (الربيع والخريف).

٣- قلة الأمطار .

---

(١) عباس عبد فضيح الغريري ، البيئة والجغرافية السياسية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص٦٢ .

(٢) خطاب صكار العاني وإبراهيم المشهداني ، جغرافية الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٧٢ .

(٣) حسين حمزة بندقجي ، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة ، المطبعة الفنية الحديثة ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، ١٩٨١ ، ص٤٤-٤٥ .

(٤) عمر الفاروق سيد رجب ، الجغرافية السياسية ، مطابع مجموعة شركات الهلال ، جامعة عين الشمس ، مصر ، ١٩٨٥ ، ص٨٢ .

(٥) محمد حجازي محمد ، الجغرافية السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص١١٤.

(٦) عباس فاضل السعدي ، مصدر سابق ، ص٦١-٨٢ .

٤- قلة الرطوبة النسبية .

وبحسب تصنيف(كوبن) يمكن تقسيم مناخ منطقة الدراسة إلى إقليمين مناخيين هما :

أ- مناخ منطقة السهوب : ويمثل منطقة شمال حمرين .

ب- مناخ المنطقة الصحراوية : ويمثل منطقة جنوب حمرين .

وتتصف درجات الحرارة في منطقة الدراسة بتباينها بين الصيف والشتاء ، وسعة هذا التباين جعل مناخها يتسم بالصفة القارية، ففي فصل الصيف يزيد معدل الحرارة على (٤٠°م) بكونه أطول من بقية الفصول ، في حين يتسم الشتاء، وهو الفصل الذي تتراوح معدل درجات الحرارة فيه من (٦.١- ١٧.٣°م) بقصره واعتداله . أما الأمطار في منطقة الدراسة فتتباين من حيث كمياتها وتوزيعها الجغرافي، إذ تزداد كمية الأمطار في المناطق المتموجة الشمالية والشمالية الشرقية أكثر مما هي في المناطق السهلية (في الوسط والجنوب) والتي تبدأ بالتساقط في نهاية شهر تشرين الثاني وتستمر بالزيادة حتى تصل ذروتها في شهر كانون الثاني .

ويلعب توقيت الانتخابات دوراً مهماً في مشاركة المواطنين ، ورغم إجراء انتخابات ٢٠٠٥ في فصل الشتاء والذي قد يشجع على السلبية في المشاركة بالإدلاء بالأصوات ، إلا أن اعتدال الجو نسبياً في يوم الاقتراع ساعد على زيادة نسبة المقترعين في المحافظة ، من خلال سهولة وصول الناخبين إلى المراكز الانتخابية، كذلك فان توقيت انتخابات ٢٠١٠ في فصل الربيع (الذي يعد أفضل توقيت انتخابي) ، قد سهل على الناخب فرصة المشاركة .

وصفوة القول نجد أن المناخ كعامل مؤثر في العملية الانتخابية كان تأثيره غير مباشر في عملية المشاركة السياسية ودرجة الإقبال على العملية الانتخابية والتصويت في منطقة الدراسة ، وبصفة عامة كلما كان الجو معتدلا نسبياً ازدادت نسبة المقترعين والعكس صحيح .

ثالثا : الموارد المائية

شكلت المياه في مسيرة الإنسانية مراكز جذب سكاني ، وساهمت إلى درجة كبيرة في نشوء حضارات بشرية هامة ، لما يشكله الماء من حالة استقطاب للأفراد وللجماعات مهدت لإقامة المجتمع وإرساء أسسه وإيجاد اللبنة الأولى لقيامه من خلال إقامة التجمعات السكانية بالقرب من الموارد المائية الطبيعية[١].

ولان نهر ديالى هو الشريان الحيوي في المحافظة ، فقد انتشرت المستقرات السكانية على طول النهر وروافده ، حيث يعتمد معظم سكان المحافظة عليه بالدرجة الأساس في سد احتياجاتهم من مياه هذا النهر ويعد عصب الحياة لاقتصادها . ينظر خارطة (٢١) يتكون نهر

(١) ابراهيم احمد سعيد ، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص٥٧.

ديالى من رافدين رئيسين هما: (آبي سيروان) الذي ينبع من مرتفعات إيران الغربية على ارتفاع (٢٣٦٠م) ، و(آبي تانجرو) الذي ينبع من مرتفعات السليمانية داخل العراق ، ويبلغ طول النهر من منابعه إلى مصبه (٣٨٦كم) ومساحة حوضه (٣١٨٩٦كم٢) ولا يزيد ارتفاع حوضه عن (٢٠٠٠ م)[١]. وقد أقيم على النهر(في منطقة الدراسة) عدد من السدود منها سد حمرين: الذي يقع في ناحية المنصورية ، ويروي مساحة قدرها (١,٢ مليون دونم) من الأراضي الزراعية[٢] ، وسد ديالى: ويقع جنوب سد حمرين ، ويسقي بساتين الحمضيات بمساحة(٧٥٠) ألف دونم، ويعمل هذا السد على حجز مياه النهر في موسم الجفاف وتحويلها الى مجموعة من الجداول وهي (جدول مندلي ، والروز ، والهارونية ، والمقدادية ، وكنعان ، وسارية ، والخالص) والتي تأخذ مياهها من ضفتي النهر في مقدمة السد . ونظراً لكون الماء ضمان عيش السكان ، لذا نجد أن ما يقرب من (٨٠%) من سكان منطقة الدراسة لجأوا للعيش بالقرب من نهر ديالى والجداول المتفرعة منه .

ومن الموارد السطحية الأخرى في منطقة الدراسة : نهر العظيم ويبلغ طوله (٢٣٠ كم)، وتقدر مساحة الأراضي التي يرويها (٢٣٧٥٠ دونم) ولهذا النهر أثر كبير في توفير المياه لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية غرب قضاء الخالص. ويساهم نهر دجلة في تغذية وتوفير المياه السطحية للأقسام الغربية من منطقة الدراسة ، ويبلغ طول النهر ضمن المحافظة (٨٨ كم) ، في حين تقدر مساحة الأراضي المروية من نهر دجلة في المحافظة (٤٠٧٣٢٦ دونم)[٣].

يستنتج مما سبق أن الموارد المائية في منطقة الدراسة لعبت دوراً أساسياً في خلق تجمعات سكانية ، انتشرت على أطراف نهر ديالى وجداوله منذ زمن طويل ، لذا يمكن القول أن هناك علاقة تطابق بين توزيع الموارد المائية والسكان في منطقة الدراسة والعملية الانتخابية . ويتضح ذلك من خلال مقارنة خرائط توزيع الكثافة الانتخابية العامة مع خريطة الموارد المائية .

---

(١) عباس فاضل السعدي ، مصدر سابق ، ص١٢٠-١٢١ .

(٢) حسن محمد حسن ، سد حمرين وأثره في التنمية الريفية في محافظة ديالى ، مجلة ديالى ، العدد (١٦) ، ٢٠٠٣ ، ص١٩ .

(٣) رعد رحيم العزاوي ، التحليل المكاني لأنماط التغير الزراعي وأثاره البيئية في محافظة ديالى (١٩٧٧-١٩٩٧) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٤٥ . (غير منشورة)

خريطة (21) شبكة الري في منطقة الدراسة

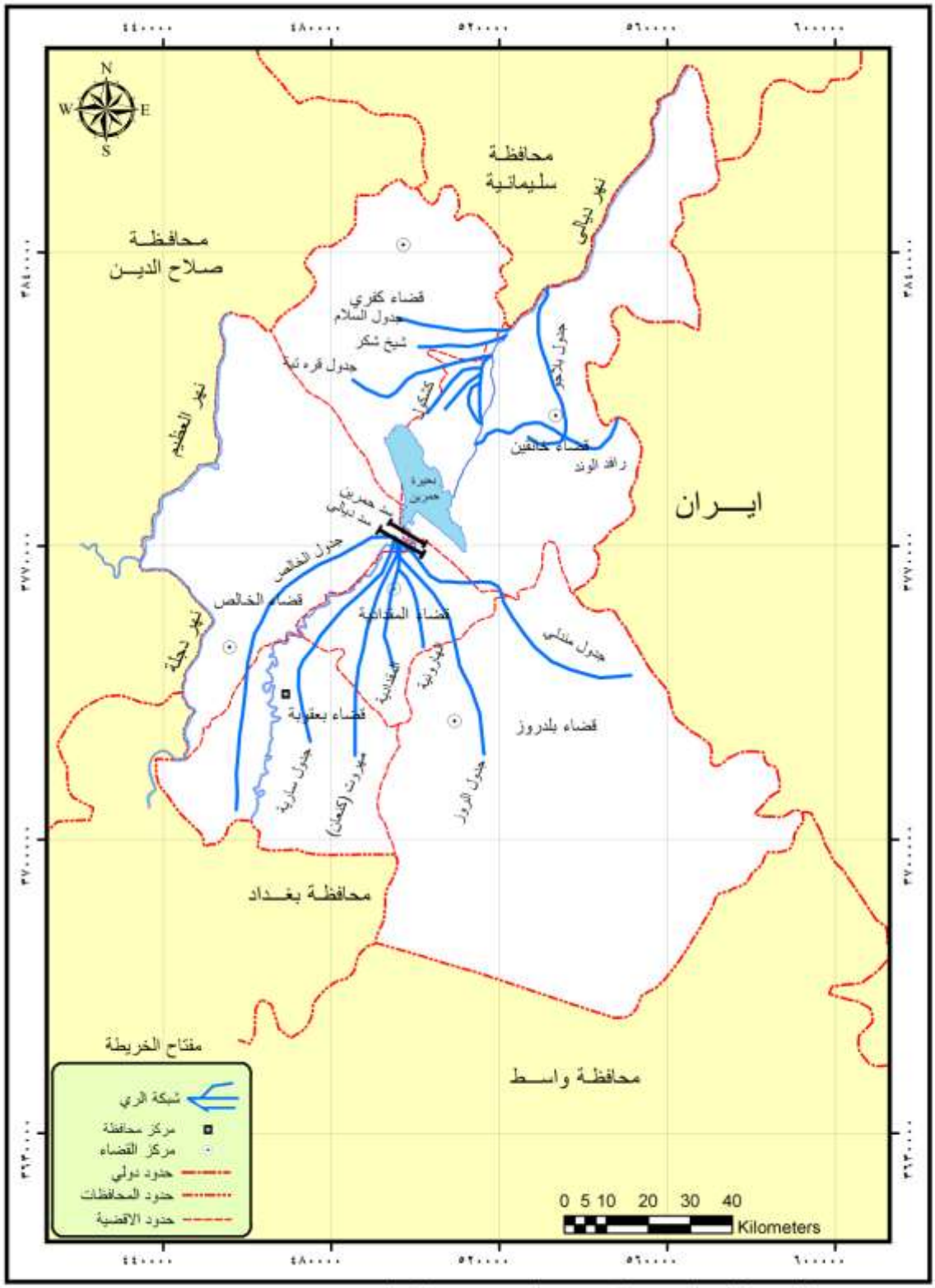

المصدر : مديرية المساحة العامة ، خارطة مشاريع الري في محافظة ديالى ، 2004 .

المبحث الثاني : العوامل البشرية

تعد المقومات البشرية من أهم العوامل التي لها تأثيراً فاعلاً في قوة الدولة ووزنها السياسي ، بل هي التي تعطي الدولة وزنها السياسي وتثبته ، خصوصاً إذا ما عرفنا أن العوامل البشرية أكثر ديناميكية ، وابلغ أثراً ، وتعين الجغرافي السياسي على فهم وتصور مشكلات السكان. وبما أن الانتخابات ظاهرة سياسية بشرية المنشأ ، ذلك أن السلوك السياسي يحسب في الأصل للإنسان ، ولان السكان يعتبر عنصراً تكوينياً من عناصر الدولة ومن أهم مصادر قوتها ، وتستهدفهم قراراتها السياسية ، لذا يتعين على الجغرافي السياسي تقويم خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والثقافية وربطها بنتائج التصويت ومن ثم الكشف عن الخصائص التي أثرت على الانتخابات . ومن أهم العوامل البشرية المؤثرة على العملية الانتخابية في محافظة ديالى :

أولا : حجم السكان

يعد حجم السكان ذات دلالات هامة في التوجهات السياسية للدولة ، وبخاصة إذا ما ربط هذا الحجم بالموارد الاقتصادية في الدولة [1]. إذ أن دراسة حجم السكان مسألة هامة في مجال تقييم الوحدة السياسية ، ويجب الإشارة إلى أن الأمر لا يتصل بالحجم المطلق للسكان ، بل تتناول النوع وحجم القوى العاملة ومستوى التعليم ومدى استغلال الموارد المتاحة في الوحدة السياسية [2]، ودرجة إيمانهم بالعملية السياسية من خلال حجم المشاركة في الانتخابات ، وبالتالي صناعة القرار السياسي .

بلغ عدد سكان محافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥ حوالي (١٤٦٤٤٣٧) مليون نسمة، كان عدد المسجلين فيه(٧٤٢٨٦٢) ناخباً، أما في انتخابات ٢٠١٠ فقد أصبح حجم السكان حوالي (١٧٠٤٦٤٩) مليون نسمة، منهم (٨٢٢٠٥٢) مسجل، وقد واكب هذا التطور في حجم السكان زيادة في أعداد الناخبين ممن هم في سن الانتخاب (١٨ فأكثر)، وكذلك زيادة عدد المراكز الانتخابية من (٢٦٨) إلى (٣٨٢) في انتخابات ٢٠١٠ نتيجة لنمو السكان وحركتهم، ويتوقع أن يصل عدد سكان منطقة الدراسة في انتخابات ٢٠١٤ (وهو العام المحدد لأجراء الدورة الانتخابية البرلمانية الثالثة) إلى حوالي (١,٩٠٣,٧٣٩) مليون نسمة، على أساس معدل نمو سنوي (٢.٨%) ، وهذا يتطلب إيجاد قاعدة بيانات معتمدة لغرض إعداد سجل انتخابي مكتمل ومتفق حوله ، بهدف تحديد عدد المقاعد التشريعية لكل دائرة انتخابية ، فضلا عن أهمية هذه الأعداد

(١) فايز محمد العيسوي ، مصدر سابق ، ص٩١ .

(٢) صلاح الدين علي الشامي ، دراسات في الجغرافية السياسية ، الطبعة الرابعة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص١٢٣ .

بالنسبة لكل من الأحزاب السياسية من خلال جذب أغلبية شعبية، ومن ثم نيابية ، تصل بها إلى السلطة التشريعية والتنفيذية في الدولة .

ثانيا : التركيب السكاني

ويعني الخصائص الكمية Quantitative للسكان ، التي يمكن التعرف عليها من بيانات التعداد، وأهم هذه الخصائص التركيب العمري والنوعي للسكان[١]. ولدراسة هذه الخصائص دور كبير في تحديد القيمة الفعلية لسكان الدولة من وجهة نظر الجغرافية السياسية [٢]، فالتركيب النوعي والعمري يكاد يكون من أهم العوامل المؤثرة في الفعاليات السياسية والاقتصادية للدولة ، والتي يمكن تصنيفها إلى فئات تبعا لأعمارهم، وتصور هذه الحالة بشكل هرم سكاني تمثل قاعدة الهرم فئات صغار السن والفئات الوسطى هي فئة الشباب ، وقمة الهرم تمثل كبار السن[٣]، ومن خلال الجمع بين التركيبين العمري والنوعي نستطيع تلمس حالة السكان في محافظة ديالى ، وتحديد حجم الفئة العمرية المشاركة في الانتخابات . ونظراً لأهمية التركيب العمري والنوعي في تحديد مدى فاعلية السكان في العملية الانتخابية ، فإننا سوف نسلط الضوء على هاذين التركيبين وكما يلي :

١ : **التركيب العمري** : ونقصد به تقسيم السكان إلى فئات حسب أعمارهم لما له من أهمية في تحديد حجم السكان ممن هم في سن المشاركة السياسية ومعرفة حجم المسجلين والمشاركين الفعليين في الانتخابات.

وفي الدراسات الجغرافية الانتخابية يتم تقسيم أعمار السكان إلى فئتين ، تمثل **الفئة الأولى** : السكان الذين يحق لهم المشاركة السياسية والذين هم في سن الانتخاب (١٨ فأكثر) ، وتشمل **الفئة الثانية** : السكان الذين لا يحق لهم المشاركة السياسية والذين هم دون سن (١٨ سنة). أن لأهمية طبيعة التركيب العمري لأي مجتمع سكاني، ولما له من تأثيرات متعددة على جميع النواحي الحياتية للسكان بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، يتوجب البحث في آثارها على المجتمع ، فمع أي تغير لصالح من هم في سن الانتخاب(١٨ فأكثر) ، ستصبح فئة حاكمة ، بحكم كونها تمثل الأغلبية ، وسيكون لها تأثير مباشر في الممارسة الديمقراطية والسياسية، لان هذا التغير سيؤثر حتماً على العملية الانتخابية ومن ثمة في عملية اتخاذ القرار والمشاركة فيه .

---

(١) طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٥٧١ .

(٢) صلاح عبدالجابر عيسى ، مصدر سابق ، ص١٠٢ .

(٣) عبد المنعم عبد الوهاب وصبري فارس الهيتي ، الجغرافية السياسية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٨٣ .

أما بالنسبة لصورة الهرم السكاني في محافظة ديالى حسب الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ فيظهر لنا من الشكل رقم (٧ ، ٨) أن قاعدة الهرم متسعة وعريضة وتضم السكان دون سن الانتخاب والذين يشكلون ما نسبته (٥١.٥٤%) ، أما الفئة الوسطى والأخيرة من الهرم فتمثل من هم في سن الانتخاب والذين بلغت نسبتهم (٤٨.٤٦%) ، وهذا يعكس لنا حقيقة مفادها فتوة مجتمع منطقة الدراسة وحيويته وسرعة تجدده .

وبصورة عامة ترتفع نسبة المشاركة مع التقدم في السن ثم تعود لتنخفض مع الشيخوخة وهو ما أطلق عليه نموذج دورة الحياة Life Cycle Model رغم أن بعض الباحثين يرفضون مثل هذا الانخفاض Drop - off في المشاركة مع الشيخوخة [1]، وزيادة على ذلك فقد أثبتت الإحصائيات أن نسبة المشاركة تبلغ ذروتها في الشريحة العمرية التي تدور حول الثلاثينات والأربعينيات من العمر ثم تعود وتنخفض المشاركة بعد سن الستين .

جدول(٢٤) يوضح التركيب العمري لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥

الفئة العمرية	الحالة	عدد الذكور	النسبة %	عدد الإناث	النسبة %	المجموع	النسبة %
١ – ١٧ سنة	لا يحق لهم المشاركة	٣٨٥٤٨٠	٥١.٠٧	٣٦٩٣٠٣	٤٨.٩٣	754783	51.54
+ ١٨ سنة	يحق لهم المشاركة	348966	٤٩.١٧	٣٦٠٦٨٨	٥٠.٨٣	709654	٤٨.٤٦
الإجمالي		٧٣٤٤٤٦	٥٠.١٥	٧٢٩٩٩١	٤٩.٨٥	١٤٦٤٤٣٧	١٠٠

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ .

ويمكن تصنيف سكان محافظة ديالى حسب الأعمار وفقا للدراسات جغرافية الانتخابات إلى فئتين هما :

الفئة الأولى : التي لا يحق لها المشاركة في الانتخابات (١–١٧ سنة)

وهي الفئة العمرية التي تدفع سنوياً بأعداد كبيرة من السكان إلى سن الانتخاب ، ورغم كونها غير فعالة في سنة الانتخابات ، إلا أنها تمثل القاعدة الأساسية التي تدفع بطاقات شابة متجددة إلى الفئات العمرية اللاحقة . ومن الجدول(٢٤) يتبين أن عدد السكان ممن هم دون سن الانتخاب ضمن هذه الفئة بلغ (٧٥٤٧٨٣) نسمة ، أي بما نسبته (٥١.٥٤%) من إجمالي سكان محافظة ديالى البالغ (١٤٦٤٤٣٧) نسمة ، وهذا يعني أن نصف سكان منطقة الدراسة لا يحق لهم المشاركة في الانتخابات لعدم بلوغهم السن القانوني للانتخاب البالغ (١٨) سنة .

(1) M. Kent Jennings "A nother look at the life cycle and political participation" American journal of political science, vol. 73,1979, pp. 755 –760.

شكل رقم (7) الهرم السكاني لمحافظة ديالى عام ٢٠٠٥

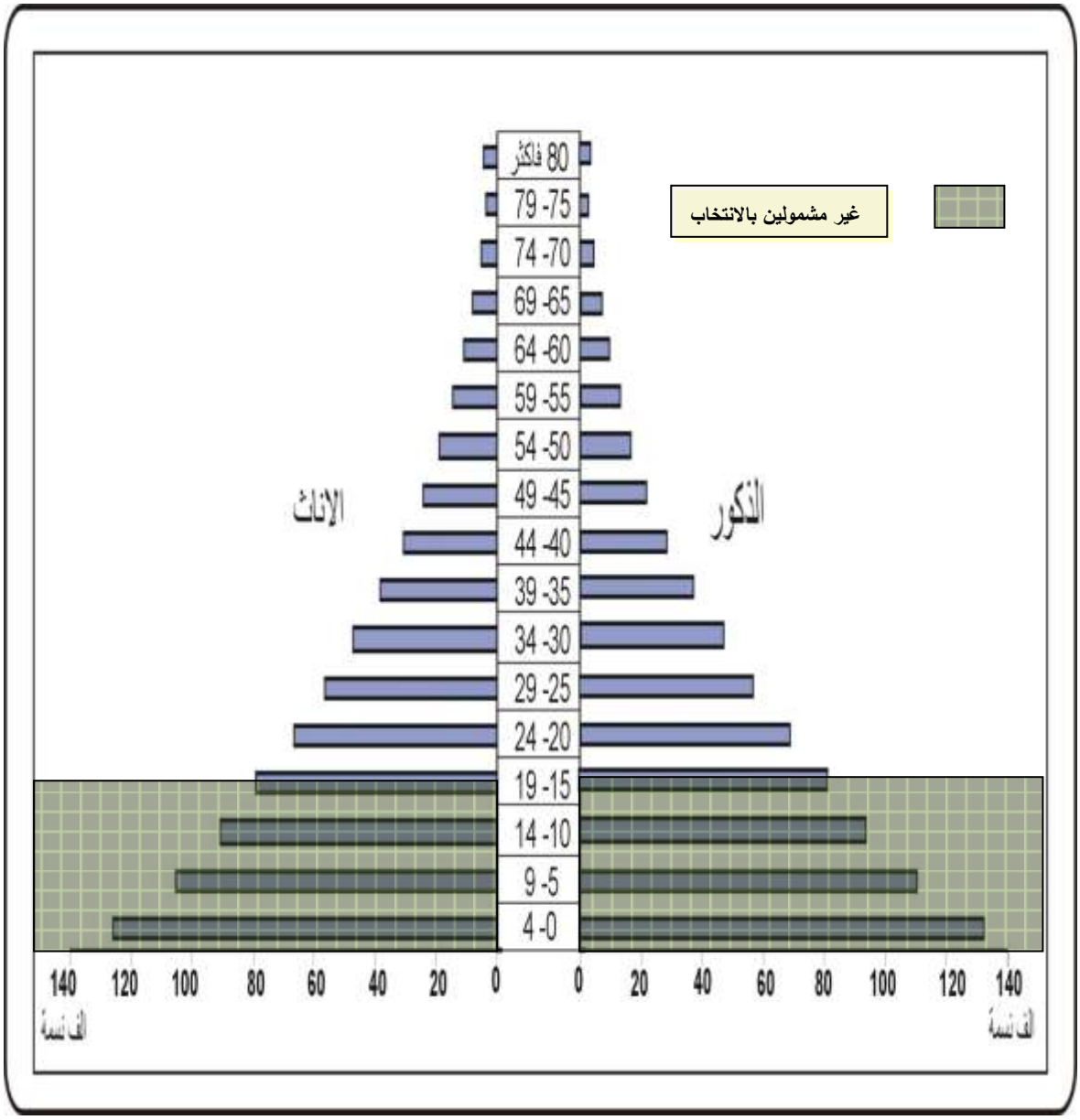

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥.

شكل رقم (٨) الهرم السكاني لمحافظة ديالى عام ٢٠١٠

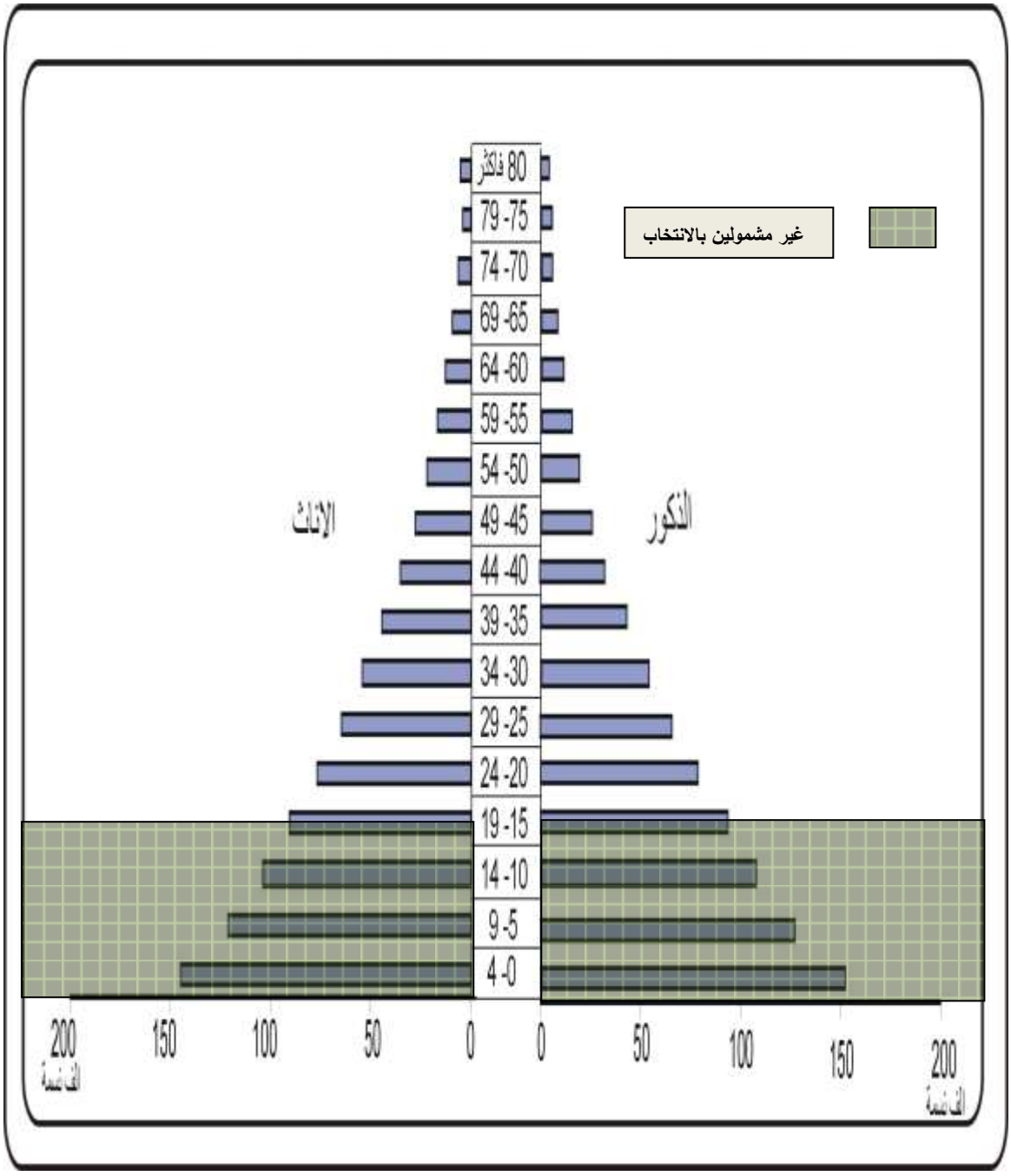

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٠ .

وهناك تباين في السن القانوني للاقتراع بين دول العالم ، فبعض هذه الدول قد اعتمدت سن الـ١٨ منها (تونس ، مصر، الجزائر ، بريطانيا ، الأردن[١] ، إيران[٢]) والبعض الآخر رفعت سن الاقتراع إلى أكثر من ١٨ سنة ، منها لبنان (٢١ سنة) ، المغرب (٢٠ سنة) ، اليابان (٢٠ سنة) ، علماً بأن (٨٣.٤%) من دول العالم قد اعتمدت سن الـ ١٨، هذا وبلغ عدد الذكور في منطقة الدراسة ضمن هذه الفئة (٣٨٥٤٨٠) نسمة بما نسبته (٥١.٠٧%) ، بينما بلغ عدد الإناث (٣٦٩٣٠٣) نسمة بما نسبته (٤٨.٩٣%) هذا يعني أن عدد الذكور ضمن هذه الفئة أكثر من عدد الإناث .

الفئة الثانية : التي يحق لها المشاركة في الانتخابات (١٨ سنة فأكثر)

وهي الفئة الفاعلة في العملية السياسية كونها تمثل قوة انتخابية تستطيع أن تصنع القرارات السياسية وترسم المستقبل السياسي للدولة ، باعتبارهم هم الناخبون والمرشحون ، وهم الذين يمثلون الشعب في المجالس التشريعية والتنفيذية. وبلغ عدد السكان ضمن هذه الفئة (٧٠٩٦٥٤) نسمة بما نسبته (٤٨.٤٦%) من إجمالي سكان المحافظة ، منهم (٣٤٨٩٦٦) من الذكور بما نسبته (٤٩.١٧%) ، بينما بلغ عدد الإناث ضمن هذه الفئة (٣٦٠٦٨٨) بما نسبته (٥٠.٨٣%)، ويعني هذا أن عدد الإناث في سن الانتخاب أكثر من الذكور، ولكن هذا لا يقودنا إلى القول، بان نسبة المشاركة لدى الإناث يفوق مثيلاتها لدى الذكور، وذلك نتيجة للنظرة السائدة في دول العالم الثالث الى المشاركة السياسية، على إنها من اختصاص الرجال لاسيما في المجتمعات التي تحكمها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من حرية النساء في العمل السياسي، خصوصا في منطقة الدراسة والذي يشكل المجتمع الريفي فيها حوالي ٥٨.٤٦% .

٢ : **التركيب النوعي** يقصد به نسبة الذكور لكل مئة من الإناث ، وتعرف بنسبة النوع Gender Ratio ، ويتم الحصول عليها بقسمة (عدد الذكور/ عدد الإناث × ١٠٠)[٣]. وللتركيب النوعي أثر واضح على تحديد شكل التنظيم الاجتماعي في العملية الانتخابية ، والتي تعتمدها بعض البلدان في صياغة نمط الحكم فيها[٤]. ومن الجدول(٢٥) يتضح لنا أن نسبة النوع في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ بلغت (١٠٠.٦ لكل١٠٠ أنثى) ، وهذا يدل على أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث ، وهذا له تأثير ايجابي في نسبة المشاركة السياسية في المحافظة ، بحكم الطبيعة

(١) محمد المصالحة ، مصدر سابق ، ص٤٥ .

(٢) مافناس سليمان مصطفى ، الانتخابات والعمل السياسي في إيران ، الطبعة الأولى ، مطبوعات حمدي ، السليمانية ، ٢٠٠٨ ، ص١٤ .

(٣) عباس فاضل السعدي ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٥٢) ، ٢٠٠١ ، ص٣٣٤ .

(٤) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص٥٢.

العشائرية التي تسود مجتمع منطقة الدراسة ، والتي تقيد حقوق المرأة في المشاركات السياسية . ولكننا أذا تمعنا النظر في نسبة النوع الانتخابي(*) لعام ٢٠٠٥ من خلال الجدول (٢٤) لوجدنا أنها بلغت (٩٦.٧٥ لكل ١٠٠ أنثى) وهذا يعكس وضع ديموغرافي مفاده أن نسبة الإناث اللواتي في سن الانتخاب أكثر من نسبة الذكور وهذا له تأثير سلبي على حجم إقبال الناخبين في منطقة الدراسة ، ورغم عدم أثبات صحة هذه الفرضية بسبب عدم توفر بيانات عن حجم المشارك السياسية حسب النوع في العراق عامة ومنطقة الدراسة خاصة، إلا انه يمكن القول أن نسبة المشاركة لدى الذكور أعلى عن مثيلاتها لدى الإناث كون الأخيرة مازالت في مجتمعنا لم تتحرر كلياً من قيود اجتماعية بالية .

جدول (٢٥) نسبة النوع حسب البيئة في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ .

البيئة	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	النسبة %	نسبة الذكور إلى الإناث
حضر	٣٠٦٦٥٥	٣٠١٦٨٣	٦٠٨٣٣٨	٤١.٥٤	١٠١.٦٥
الريف	٤٢٧٧٩١	٤٢٨٣٠٨	٨٥٦٠٩٩	٥٨.٤٦	٩٩.٨٨
الإجمالي	٧٣٤٤٤٦	٧٢٩٩٩١	١٤٦٤٤٣٧	١٠٠	١٠٠.٦١

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ .

ثالثا : التركيب الاثنوغرافي(**)

يُعد التركيب اللغوي والديني والعرقي من المظاهر الديموغرافية الهامة في البناء الداخلي للدولة ويعكس ذلك مدى التجانس أو التنافر في النسيج السكاني للدولة ، وأن دراسة التجانس السكاني تستوجب دراسة للجنس والتوزيع اللغوي والديني ثم تحديد دور كل هذه العناصر في الكيان السياسي للدولة ، ذلك أن كثيراً من المشكلات السياسية المحلية والدولية ترجع في الغالب للتباين في التركيب السلالي أو الديني أو القومي(١). ولا توجد دولة في عالمنا المعاصر من نسيج سكاني واحد متناغم أو ما يقولون عنه النسيج السياسي المثالي أو النموذجي ، وإنما جميع الدول تكثر فيها المجموعات المختلفة من السكان ، فلا توجد دولة تجمع بين خصائص التجانس الكاملة .

(*) قام الباحث بتغيير نمط المعادلة الخاصة بـ (نسبة النوع) حسب طبيعة الدراسة على الشكل الآتي :

$$\text{نسبة النوع الانتخابي في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥} = \frac{\text{عدد الذكور في سن الانتخاب}}{\text{عدد الإناث في سن الانتخاب}} \times ١٠٠$$

(**) الاثنوغرافيا : مصطلح يعني خصائص السكان الثقافية والدينية والاجتماعية .

(١) فتحي محمد أبو عيانة ، الجغرافية السياسية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص٤٢-٦٦ .

أن دراسة التركيب الاثنوغرافي للفئات والجماعات التي تشكل النسيج السكاني لمحافظة ديالى يساعدنا في فهم خصائص وطبيعة مجتمع (منطقة الدراسة) ، من حيث الأصل العرقي، أو الانتماء السياسي أو الأيديولوجي ، أو من حيث طموحات أو تطلعات السكان وتصورهم للمستقبل ، لما لهذه العناصر من دور فعال في اختيارات الناخبين ورسم الخريطة السياسية للانتخابات ، لذلك لابد أن يتناول البحث كل من التركيب القومي والديني باعتبارهما المحددين الرئيسيين في العملية الانتخابية :

أ- **التركيب القومي** : هو شعور متبادل بين الأفراد ، يجعلهم متأثرين في عواطفهم ، وسلوكهم بفكرة الولاء لوطن ما ، لأنهم نبت أرض واحدة ، ومصالحهم السياسية والاقتصادية وأمانيهم وآمالهم واحدة ، يتأثرون بمؤثرات واحدة (سواء في الأفراح أو النكبات) ، بصرف النظر عن ميولهم الطائفية أو الدينية أو مصالحهم الفردية[١] . وترتبط القومية بالجغرافية السياسية ، كونها تؤثر على الفعل السياسي وهي مفتاح صعب للتكامل السياسي[٢] . أن الصورة الحالية للتوزيع الجغرافي للمجموعات الأثنوغرافية في العراق جاءت نتيجة تأثيرها بمجموعة العوامل الجغرافية والتاريخية التي مرت على العراق ، والتي أدت إلى هجرة أقوام بشرية عديدة إليه ، تركت بصمات واضحة في التركيب السكاني ، فالعراق يعد سهلاً خصيباً مكشوفاً بين منطقتين متشابهتين في قلة الموارد الطبيعية بالرغم من اختلافهما في نوع التضاريس، ففي الشمال : هضاب وجبال شبه جرداء بينما في الغرب والجنوب : صحاري جافة ، لذلك أصبح سهل العراق ممرا طبيعيا لكافة الأجناس التي زحفت نحوه ومن كافة الجهات ، مما أدى إلى تنوع ظاهرة التعدد العرقي لسكان العراق ، وباستثناء المنطقتين الوسطى والجنوبية اللتين تضمان مجموعة أثنية واحدة هي العرب ، فان التعدد والتعقد العرقي[*] ، يظهر بشكل واضح في المنطقة الشمالية ، حيث تضم جميع المجموعات الأثنوغرافية الكردية والعربية والسريانية والتركمانية وأقلية من الاثوريين والأرمن[٣] . ونظرا لوقوع منطقة الدراسة بين الأراضي الجبلية في الشمال والسهول الفسيحة في الجنوب ، لذا اتسمت بالتنوع العرقي الواضح مقارنة بالمحافظات الأخرى ، كونها تعد موطناً لاختلاط

---

(١) محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٦٥ .

(٢) رقية مرشد العنبكي ، محافظة ديالى دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير، جامعة ديالى ، كلية التربية، ٢٠٠٢، ص٨ . (غير منشورة)

(*) العرق : يعني الدم من صلب واحد ، والسلالة : تعني مجموعة من البشر تتشابه عروقها ، كما تتشابه صفاتها الجسمية من حيث الطول واللون والأنف والرأس وغير ذلك . - انظر- عمر الفاروق سيد رجب ، مصدر سابق ، ص١٠٣ .

(٣) عباس فاضل السعدي ، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٦٨) ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٤-١٠٥ .

المجموعات السلالية المختلفة واحتكاكها ببعضها . وعموما يمكن تقسيم سكان محافظة ديالى حسب التركيب االقومي إلى :

١- **القومية العربية** : يسود بين أبناء الشعب العربي شعور بانتمائهم إلى الأمة الواحدة ، باعتبار أصلهم واحد وتاريخهم واحد وعندهم اللغة العربية والتي تعد القاسم المشترك بينهم ، وهذه الشخصية المستقلة التي تميزهم عن ما يجاورهم من الشعوب تمثل عامل ربط بينهم. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لسكان منطقة الدراسة حسب التركيب الاثنولوجي لعام ١٩٥٧، يظهر لنا الجدول (٢٦) أن المجموعة العربية هي السائدة في المحافظة بنسبة(٧٩.٢%)، وتتمركز في كل من قضاء بعقوبة والمقدادية والخالص وبلدروز ، وأجزاء من قضاء كفري وناحيتي السعدية وجلولاء ، ومن خلال قراءة نتائج انتخابات (٢٠٠٥ و ٢٠١٠)

جدول(٢٦) التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة ديالى بحسب لغة الأم ١٩٥٧

ت	القومية	عدد السكان	النسبة %
١	العرب	٢٦١٤٤٧	٧٩.٢
٢	الأكراد	٦٠٠٦٥	١٨.٢
٣	التركمان	٧٣٣٣	٢.٢
٤	آخرون	٩٩١	٠.٣
٥	المجموع	٣٢٩٨٣٦	%١٠٠

المصدر: عباس فاضل السعدي ، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق ، مصدر سابق ، ص١١٨.

يتبين أن الأحزاب والقوائم ذات الطابع العربي حازت في هذه المناطق على اغلب أصوات الناخبين بما نسبته (٨٠%) من مجموع أصوات المحافظة ، وبناءا على ذلك يتضح أن الصفات الاثنية القومية تركت بصماتها الواضحة على نمط تصويت الناخبين في منطقة الدراسة ، بمعنى أن الانتماء القومي انعكس على سلوك الناخب .

٢- **القومية الكردية** : يعد الأكراد من أقدم سكان المنطقة الشمالية في العراق ، وهم منحدرون من شعب Medes (شعب الميديين) ، وفدوا إلى جبال زاكروس على شكل موجات متتالية ويكاد يتفق معظم علماء الاثنروبولوجيا (الأجناس) بان السلالة الكردية تعود أصولها إلى الجنس الآري ، أي هندو- أوربية[١] ، لذا فان الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية من منطقة الدراسة هي التي يؤلف فيها الأكراد أكثرية السكان ويكونون ما نسبتهم (١٨.٢%) . ينظر للجدول(٢٦)

(١) ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد ، عراق المستقبل ، ترجمة ماجد شبر ، دار الورق للنشر ، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص٣٠٤ .

يشكل الأكراد المكون القومي الثاني في العراق عامة ومنطقة الدراسة خاصة ، بعد المكون العربي ، ونتيجة الظروف السياسية التي مر بها الشعب الكردي في العراق من اضطهاد وظلم من عدد من الأنظمة الحاكمة فقد تباينت أعدادهم بين فترة وأخرى . ومن المعروف أن أوضاع الشعب الكردي في العراق لم تتحسن خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات وقد استمر تجاهل حقوقه القومية والثقافية وازداد تدهور الحياة المعيشية لاسيما مع نشوب الحرب العالمية الثانية ، وقد قام الأكراد بحركات وثورات دفاعا عن حقوقهم القومية ورغبة منهم في تأسيس وطن قومي كردستاني ، غير أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح لأسباب دولية ومحلية ، وارتبط تلك الحركات في عشرينات العراق باسم الشيخ (محمود الحفيد) وبعدها اقترن بالزعيم (ملا مصطفى البارزاني)[1] كل ذلك أدى إلى عدم الاستقرار السياسي وإثارة روح النزعة الاستقلالية لديهم حتى سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، وبعد التحول الديمقراطي في العراق دخل الأكراد كشريك أساسي وفاعل في العملية السياسية . وإيمانا منهم في تحقيق كافة حقوقهم المشروعة وفقا للدستور العراقي والتي لم تتحقق في ظل الأنظمة السابقة ، فقد صوت الأكراد وفقا لانتماءاتهم القومية ، وظهر ذلك جلياً في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ عندما صوتوا لقائمة التحالف الكردستاني والأحزاب الكردية الأخرى في محافظة ديالى ، إذ ظهرت السيادة المطلقة للتحالف في قضاء خانقين ، وأجزاء واسعة من ناحية قرة تبة وجبارة وجلولاء والسعدية ومندلي ، وبهذا رسم الناخب الكردي خارطة ديموغرافية لتوزيع الأكراد في منطقة الدراسة حسب نتائج الانتخابات .

٣- القومية التركمانية : يراد بالتركمان جميع الأتراك الذين قدموا من أواسط آسيا على شكل دفعات وفي أزمنة مختلفة ، وسكنوا إيران والعراق وأذربيجان وسوريا ومصر ، ويتكلمون اللغة التركية ، ويسكنون في مناطق خانقين وكفري والسعدية والمقدادية ومندلي ضمن محافظة ديالى[2]، وبلغ عددهم في المحافظة عام ١٩٥٧ (٧٣٣٣) نسمة ، بما نسبتهم (٢.٢%) من مجموع سكان المحافظة .

وخلاصة لما سبق يمكن القول أن التركيب القومي لمنطقة الدراسة من وجهة نظر الجغرافية السياسية يعد "تكوين مركب" أي أن تلك القوميات لا زالت تحتفظ بشخصيتها الثقافية وولائها القومي لقوميتها ولذلك يُعدّ هذا التركيب مصدر قلق لمنطقة الدراسة إذا لم تعامل تلك

(١) عزيز الحاج ، القضية الكردية في العراق التاريخ والأفاق ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٩٤ ، ص٨-١٥ .

(٢) سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٢١٠. (غير منشورة)

القوميات بسياسة حكيمة قادرة على جعل تلك القوميات تتعايش بمبدأ الولاء للوطن ثم الولاء للقومية ، مقابل أعطاء تلك القوميات حقوقها المشروعة ضمن الدولة .

ب- التركيب الديني : تعد الديانات والمعتقدات ، عاملا مهما من عوامل المشاكل السياسية التي تهتم بدراستها الجغرافية السياسة ، وهي كثيرة وقد يكون مبعثها ديني صرف ، وان الصراعات التي تحدث داخل الدولة الواحدة أو بين الدول إضافة إلى مسبباتها الاجتماعية والاقتصادية ، فان الدين وانتماءات السكان الدينية المختلفة تخلق أحيانا صراعاً سياسياً تلقي بظلالها على العملية السياسية[١]، ورغم أن الأديان بدأت تفقد أهميتها في العصر الحديث كعامل يؤثر في الجغرافية السياسية للدول بسبب التوجهات العلمانية وحلول العوامل الاقتصادية والسياسية مكان الأديان كعوامل مؤثرة في جغرافية الدولة السياسية ، إلا أن المشاعر الدينية لا تزال تلعب دورها في بعض الدول ذات المجتمعات المحافظة[٢]. ويمثل المسلمون الغالبية العظمى من سكان محافظة ديالى ، وحسب تعداد ١٩٧٧ بلغ عددهم (٥٨٣٠٨٤) نسمة أو ما يعادل (٩٩.٧٢%)[٣].

والمجتمع العراقي يتميز بتعدد الأديان والمذاهب ولكل منها مرجعياتها والتي يمكن أن تؤثر في سلوك الفرد ، ومن ثم توجهه وجهة معينة ، خصوصا عند تفاعل الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية ، وان التقسيم الطائفي في العراق ظهر عندما قام السفير الأمريكي (بول برايمر) بتعيين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي عام ٢٠٠٣ على أساس (شيعة وسنة وأكراد) ، وبها تم إرساء مفهوم المحاصصة الطائفية والقومية ، والتي لم يكن لها أي وجود كقانون عام منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ ، وأن هذا التقسيم غير العلمي انعكس بدوره على الخريطة الاجتماعية للمكونات العراقية التي باتت محكومة بمبدأ الاستقطاب الطائفي والديني والقومي ، وكان التصويت على أساس القائمة المغلقة إحدى هذه الأسباب التي مهدت إلى تكريس الهويات العرقية .

وبما أن الطائفتان الشيعية والسنية هما الطائفتان الرئيستان في العراق عامة ومنطقة الدراسة خاصة ، والتي تتداخل في اغلب أقضيتها هاتان الطائفتان ، فقد تسبب التقسيم الطائفي في تراجعات جسيمة ، ألقت بآثارها غير الحميدة على العملية الانتخابية ، حين صوت الناخب على أساس العامل الديني ، والذي ظهر بوضوح في نتائج انتخابات (٢٠٠٥) ، حينما اتجه الناخبون السنة إلى القوائم السنية والناخبون الشيعة إلى القوائم الشيعية، بينما كان للعامل القومي إضافة إلى البعد اللغوي والثقافي دوراً بارزاً في تقرير اتجاه الناخب الكردي.

---

(١) محسن عبد الصاحب المظفر، جغرافية المعتقدات والديانات مبادئ وأسس، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،٢٠١٠، ص٤٢.

(٢) نافع القصاب وآخرون ، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص٨١ .

(٣) رشيد الخيون ، الأديان والمذاهب في العراق ، الطبعة الأولى ، دار الجمل ، ألمانيا ، ٢٠٠٣ ، ص٤٤٥ .

ومن خلال تتبع نتائج انتخابات ٢٠٠٥ في محافظة ديالى يتبين لنا أن القوائم الدينية (الائتلاف العراقي الموحد وجبهة التوافق العراقية) حصلت في أقضية (بعقوبة والمقدادية والخالص وبلدروز) والتي شهدت منافسة قوية بين القوائم الدينية على (٢٩٠٧٢٣) صوتاً بما نسبته (٦٧.٦٥%) من إجمالي أصوات الناخبين في هذه الاقضية البالغة (٤٢٩٧٤٦) صوتاً ، أما في انتخابات ٢٠١٠ ورغم حصول القائمتين الشيعيتين (الائتلاف الوطني العراقي ودولة القانون) على (١٢٩٧٦١) صوتاً ، بما نسبته (٣٤.٥٤%) من إجمالي المصوتين في تلك الاقضية، إلا أن تأثير العامل الديني كان أقل حدة من الانتخابات السابقة نتيجة انحسار الاصطفافات الدينية .

وبناءا على ما سبق يبدوا أن العامل الديني كان احد أهم العوامل تأثيراً على العملية الانتخابية في محافظة ديالى، وأن الحملات الانتخابية جرت وفق التعددية الدينية والقومية لكسب ود الناخبين، إضافة إلى ذلك أن المحاصصة الطائفية أثرت تأثيراً كبيراً في الأحزاب غير الطائفية التي لم تطرح نفسها بوصفها ممثلة لهوية طائفية أو قومية، إذ استبعدت من المشاركة في السلطة كونها لا تمثل طائفة أو عنصراً حتى تلك التي فازت بعدد من المقاعد في البرلمان .

المبحث الثالث: العوامل الاجتماعية والثقافية

تتأثر المشاركة الانتخابية بوصفها نشاطاً بشرياً بالعوامل الاجتماعية والتي تشمل المستوى التعليمي والحضاري والثقافي للناخب ، إضافة إلى عامل السن والنوع ، إذ تؤثر الأمية التعليمية وكذلك الأمية السياسية سلباً في المشاركة الانتخابية ، إذ يعزف الأميون عن ممارسة حقهم في التصويت أو يساقون كأجراء إلى صناديق الاقتراع ، الأمر الذي ينجم عنه اختيار مرشحين من غير أرادة الناخب الأمي .

وتبين من خلال عدة دراسات أن هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع نسبة المشاركة من جهة وارتفاع مستوى كل من التعليم والدخل من جهة أخرى[1].

ومن الجدول (٢٧) يتضح أن ما يقرب من ربع سكان محافظة ديالى أميون (لا يقرؤون ولا يكتبون) وتتباين هذه النسبة بين أقضية المحافظة في انتخابات ٢٠٠٥، وسجل قضاء بلدروز أعلى نسبة للأمية بلغت (٤١.٣%) بفارق (٢٠.٣%) عن المعدل البالغ (٢١%) ، وانعكس هذا سلباً على نسبة المشاركة في القضاء في انتخابات ٢٠٠٥ ، والتي بلغت (٥٨.٧٨%) . بينما سجل قضاء الخالص أدنى نسبة للأمية بلغت (١٤.٥%) مما ساهم في

جدول (٢٧) يوضح نسب الأمية والمشاركة السياسية حسب الاقضية لعام ٢٠٠٥- ٢٠١٠

(1) Christopher B. Kenny, "Political participation and Effects from the social Environment" American Journal of political science , vol 36, (1992) , p. 260.

ت	الاقضية	٢٠٠٥		٢٠١٠	
		نسبة الأمية %	نسبة المشاركة %	نسبة الأمية(*) %	نسبة المشاركة %
١	بعقوبة	١٦.٨	٦٣.٠٩	٣.١	٥٢.٤٣
٢	المقدادية	15.4	٧٨.٩١	٤.٤	٥٧.٣٧
٣	الخالص	١٤.٥	٨٣.٦٨	٦.٦	٦٦.٢٢
٤	بلدروز	٤١.٣	٥٨.٧٨	٩.٠	٤٨.١٨
٥	خانقين	١٦.٩	76.22	١٦.٩	٥٨.٤٣
٦	كفري	٢٠.٦	٧٢.٠٤	١٩.٠	٥٦.٢٥
٧	المحافظة	٢١	٧١.٥٩	١٠	٦١.١٨(**)

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :

١- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ، ص٨٧ .

٢- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مكتب انتخابات ديالى .

ارتفاع نسبة المشاركة في القضاء والتي بلغت (٨٣.٦٨%) . أما الاقضية الباقية فكانت نسبة الأمية فيها أقل من المعدل العام وهي (كفري ٢٠.٦% ، خانقين ١٦.٩% ، بعقوبة ١٦.٨%، المقدادية ١٥.٤%) . أما في انتخابات ٢٠١٠ فانخفض معدل نسبة الأمية في المحافظة إلى(١٠%) ، وفي المقابل انخفضت نسبة المشاركة إلى (٦١.١٨%)، سجل قضاء بعقوبة أدنى نسبة للأمية بلغت (٣.١%) ، ولم يتوصل الباحث إلى الأسباب المنطقية وراء هذا الانخفاض في نسب الأمية ، لان الواقع لايشير إلى ذلك.

ولبيان درجة الارتباط بين نسبة الأمية وبين نسبة المشاركة في انتخابات (٢٠٠٥ و٢٠١٠) ، تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون(***) Pearson Correlation لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين ، تمثل نسبة المشاركة (المتغير التابع) ، ونسبة الأمية (المتغير المستقل)[١]، وعند تطبيقه إحصائيا على انتخابات ٢٠٠٥ ، وجدنا أن قيمة معامل الارتباط هو (R=٠.٧٤٥-) وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الظاهرتين ، وان العلاقة عكسية (سالبة) أي انه كلما ارتفعت نسبة الأمية انخفضت نسبة المشاركة السياسية ، وهذا بدوره يعزز صحة الفرضية القائلة بان نسبة الأمية تؤثر سلباً في العملية الانتخابية ، بينما في انتخابات ٢٠١٠ بلغت قيمة معامل الارتباط بين نسبة الأمية ونسبة المشاركة (R= 0.047)

(*) التحليل الشامل للأمن الغذائي في العراق لعام ٢٠٠٧ ، ص١٣٨ .

(**) تمثل هذه النسبة حاصل جمع التصويت العام والبالغ (٥٦.٤٨%) والتصويت الخاص والخارج البالغ (٤.٧%) .

(***) يرمز الى قيمة معامل الارتباط بـ (R) ، وان هذه القيمة يمكن أن تكون موجبة لتدل على علاقة ايجابية ، أو سالبة لتدل على علاقة عكسية ، وتتراوح قيمتها مابين (١ موجب الى ١ سالب) .

(١) فايز جمعة النجار وآخرون ، أساليب البحث العلمي (منظور تطبيقي) ، ط٢ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٠ ، ص٢٢٢ .

وهي علاقة طردية (موجبة) ، بمعنى أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين الظاهرتين، وهذا يظهر أن انخفاض نسبة الأمية في انتخابات ٢٠١٠ ليست هي المؤثرة بنفسها في انخفاض نسبة المشاركة وإنما هناك عوامل أخرى أدت إلى هذا الانخفاض ، منها نزوح الكثير من العائلات إلى خارج المحافظة وبالتالي لم تستطع الإدلاء بأصواتها لعدم نقل بطاقاتهم التموينية إلى المحافظات التي نزحوا إليها، يضاف إلى ذلك ضعف الثقة بين الناخب والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات ، مما انعكس على نسبة المشاركة الانتخابية .

جدول (٢٨) نسبة الأمية بين الريف والحضر والذكور والإناث لعام ٢٠٠٥

ت	السكان	نسبة الأمية %	نسبة من يقرأ ويكتب %
١	الذكور	١٦	٨٤
٢	الإناث	٣١	٦٩
٣	الريف	٣٦	٦٤
٤	الحضر	١٧	٨٣

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ جدول (٤/٩)

وفيما يتعلق بنسبة الأمية بين الذكور والإناث في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥، يظهر من الجدول(٢٨) أنها مرتفعة لدى الإناث والتي بلغت (٣١%) مقارنة بنسبة الأمية بين الذكور البالغة (١٦%) ، أما نسبة الأمية بين سكان الريف فترتفع إلى (٣٦%) ، بينما تصل بين سكان الحضر إلى (١٧%) ، وهذا يعني أن نسبة الأمية تتركز بين الإناث والريف ، والذي ساهم في عزوف قسم من الناخبين عن الانتخابات .

ويمكن التعرف على الوعي الانتخابي للناخبين في منطقة الدراسة من خلال أعداد الأصوات الباطلة في انتخابات ٢٠٠٥ ونسبتها فمن خلال قراءة بيانات الجدول (٢٩) يتضح لنا ما يلي :-

١- بلغ المتوسط العام لنسبة الأصوات الباطلة (١.١٩%) من الإجمالي ، وهي نسبة جيدة بالنظر إلى نسبة الأمية المرتفعة وعدم توافر الوعي السياسي والانتخابي ، وما يترتب عليه من تأثير على وعي الناخبين .

٢- سجل أعلى نسبة للأصوات الباطلة في قضاء كفري (٣.٤٠%) بفارق (٢.٢١%) عن المعدل العام وذلك لارتفاع نسبة الأميين في القضاء والبالغ (٢٨.٤%) ، بينما سجل أدنى نسبة في قضاء الخالص (٠.٧٥%) والذي يرجع لانخفاض نسبة الأمية فيه والبالغة (٢٠.٤%) مقارنة بالاقضية الأخرى ، مما انعكس على نسبة التصويت في كلا القضائين (٧٢.٠٤%، ٨٣.٦٨%) على التوالي .

٣- ارتفاع نسبة الأصوات الباطلة عن المعدل العام في كل من(بلدروز ، المقدادية ، وخانقين)، بينما انخفض في قضاء بعقوبة .

جدول (٢٩) التوزيع العددي والنسبي للأصوات الباطلة وعدد المشاركين بأقضية المحافظة في انتخابات ٢٠٠٥

ت	الاقضية	المشاركين	الأصوات الباطلة	النسبة %
١	بعقوبة	١٧٩١٤٢	1734	٠.٩٧
٢	المقدادية	٩٢٣٥٥	1378	١.٤٩
٣	الخالص	١٢١١٠٠	907	٠.٧٥
٤	بلدروز	٣٧١٤٩	٦٢٦	١.٦٩
٥	خانقين	٨٤٢٧٠	١٠٦١	١.٢٦
٦	كفري	١٧٨١٤	٦٠٤	٣.٤٠
٧	المحافظة	٥٣١٨٣٠	٦٣١٠	١.١٩

المصدر : الباحث على من عمل اعتمادا بيانات مكتب انتخابات ديالى .

وبصورة عامة تلعب الثقافة الانتخابية والتنشئة الاجتماعية السياسية دوراً كبيراً في التأثير في عملية المشاركة السياسية ، فضعف الثقافة الانتخابية لدى الناخب وعدم استيعابه بعمق أهمية وقيمة المشاركة الانتخابية والتهاون في استخدامها بتأثير حسابات طائفية أو دينية أو قومية أو حزبية وحتى مناطقية وعشائرية ، صورت له أن هذه الجزئيات أهم من تركيزه على دقة اختياره لمن هو أصلح للعراق وليس للطائفة أو الحزب أو العشيرة .أما التنشئة الاجتماعية السياسية فتؤثر في عملية المشاركة السياسية من خلال ما تغرسه من قيم وأفكار تؤثر في السلوك الانتخابي للفرد طيلة مراحله العمرية ، فهي عملية مستمرة ودائمة لا تتوقف عند مرحلة الطفولة أو المدرسة أو العمل ، فالتجارب والخبرات السياسية التي يكتسبها الأفراد من خلال احتكاكهم وتفاعلهم مع الدولة أو الحزب أو السلطة أو التنظيمات الأخرى ، وأدراك الأفراد لدور رجال السياسة والقوة والحكم هي عوامل أساسية تسهم مساهمة فاعلة في تحقيق التنشئة الاجتماعية السياسية التي بدورها تؤثر في العملية السياسية الانتخابية[١].

(١) احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، منشورات جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٢٢٧ .

وبناءا على ما سبق يمكن القول انه كلما ارتفع المستوى التعليمي للسكان اتسعت دائرة اهتماماتهم الانتخابية والسياسية وبالتالي بإمكانهم أن يختاروا ممثليهم في المجالس النيابية ، وكذلك تكون فرصة التعبير والتفكير العلمي أكثر ومن ثم يكون الحكم على المواقف العامة في المجتمع واتخاذ مواقف من كافة القضايا المصيرية .

المبحث الرابع : طرق النقل والمواصلات

يُعدّ النقل أحد العوامل التي تؤدي إلى زيادة الارتباط والتفاعل بين سكان الدولة الواحدة وأقاليمها الجغرافية ، وتمثل شبكات النقل شرايينا تنقل الحياة والحركة والازدهار البشري والاقتصادي للمناطق التي تمتد فيها[١]. وهناك ارتباط وثيق بين حجم السكان وكثافة شبكات النقل ، حيث تتميز المناطق كثيفة السكان عادة بوجود شبكة نقل واسعة وكفوءة ، والعكس صحيح بالنسبة للمناطق المخلخلة بالسكان ، لذا فالارتباط طردي بين كثافة السكان وكثافة شبكات النقل[٢].

ولوسائل النقل دور مؤثر في توزيع السكان على مستوى خريطة الدولة الواحدة ، حيث تحدد نطاقات توزيع السكان وخصائصها ، وكذلك يؤدي إلى تفاعل المجتمع الحضري مع المجتمع الريفي ونقل التحضر إلى الريف .

إضافة إلى ما سبق فان لطرق النقل الجيدة دور كبير في حركة الناخبين يوم التصويت وإنجاح العملية الانتخابية ، كونها تربط جميع مراكز التجمع السكاني بالمراكز الانتخابية وبالتالي تسهل حركة الناخبين من والى مراكز الاقتراع .

وعلى الرغم من أن المفوضية العليا لمستقلة في العراق اعتمدت المدارس كمراكز انتخابية ، خصوصا القريبة من الطرق المعبدة ومراكز المدن لسهولة وصول الناخب إليها ، إلا أن ذلك انعكس سلبا على عملية الاقتراع نتيجة فرض حظر على سير المركبات خلال الانتخابات وفي كافة أنحاء العراق ، بسبب الوضع الأمني غير المستقر ، مما واجه الناخبون صعوبات بالغة في الوصول من والى المراكز الانتخابية ، خصوصا المناطق الريفية في
منطقة الدراسة التي تتميز بتباعد تجمعاتها السكانية ، وبلغ نسبة الناخبين الذين يصلون إلى المراكز الانتخابية بـ أقل من (١٥ دقيقة) حوالي (٦٦%) ، و(٢٤%) من الناخبين يحتاجون إلى ما بين (١٥ – ٣٠ دقيقة) للوصول إلى هذه المراكز ، في حين أن (١٠%) منهم يحتاج إلى أكثر من (٣٠ دقيقة) لبلوغ المركز الانتخابي . ويظهر من الجدول (٣٠) أن (٩٠%) من

(١) صالح فليح الهيتي ، حركة النقل داخل المدن ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (١٢) ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٩٩ .
(٢) محمد خميس الزوكة ، جغرافية النقل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٤٠ .

الأسر في منطقة الدراسة تحتاج إلى أقل من(٣٠ دقيقة) للوصول إلى المركز الانتخابي ، مما شكل (عامل المسافة الجغرافية والزمنية) عائقاً أمام وصول قسم من الناخبين إلى المراكز الانتخابية في اغلب أقضية المحافظة والتي تمتاز بالطابع الريفي(*) حيث تتباعد الكثير من المستقرات السكانية عن تلك المراكز ، يضاف إلى ذلك عدم مراعاة عدد كبير من الناخبين في المناطق النائية بشكل خاص ، عند توزيع مراكز الاقتراع ومحطاتها ، مما يتحتم على الناخب السير على الأقدام لبلوغ المركز الانتخابي ذهابا وإيابا .

جدول (٣٠) الوقت اللازم لوصول الناخبين إلى المراكز الانتخابية .

-	اقل من ١٥ دقيقة %	١٥ – ٣٠ دقيقة %	أكثر من ٣٠ دقيقة %
المحافظة	٦٦	٢٤	١٠
القطر	٧٣	١٧	١٠

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٠٥، جدول (٤/٩) .

المبحث الخامس : العوامل السياسية والأيديولوجية

أولا : العوامل السياسية

تعد السلطة سمة ملازمة للمجتمعات البشرية منذ القدم والى عصرنا الحاضر، وممارستها تأخذ أشكالا مختلفة ، من مجتمع إلى مجتمع آخر(١)، وتستخدم الحكومات في بعض دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية ، سلطاتها السياسية في الانتخابات ، وذلك لإعادة أنتخاب نفس النخب السياسية ولكن بواجهات ديمقراطية شكلية ، فالانتخابات أضحت آلية من آليات بقاء أنظمة الحكم بدلا من أن تكون وسيلة لاختيار الحكام والتنافس السلمي على السلطة وأداة للتثقيف وتجنيد السياسيين(٢). وتتدخل الحكومات في إعاقة ترسيخ الممارسة الديمقراطية بعدة أشكال منها :

أ- التدخل في إصدار التشريعات الخاصة بالانتخابات .

ب- التدخل في استخدام أساليب غير شرعية في الانتخابات .

ج- التدخل في استخدام وسائل الإعلام واستثمارها .(٣)

(*) ١٠.١ % من الأفراد تبعد المراكز الانتخابية عن مراكز سكناهم بمسافة (١ – ٥ كم) – انظر– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧ ، جدول (٢ – ٤٣) .

(١) مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الاولى ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، ٢٠٠٧ ، ص٧٩ .

(٢) عبد الفتاح ماضي ، نحو سلطة رابعة مستقلة للانتخابات ، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية ، العدد(٣٩)، ٢٠١٠ ، ص٤.

(٣) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص٨٤ .

فيما يخص إصدار التشريعات الخاصة بالانتخابات يلاحظ أن بعض الحكومات تقوم بسن نظامها الانتخابي بشكل تحابي فيها مصلحة أحزابها وأنصارها ، وتلعب الأنظمة السياسية دورا كبيرا في التلاعب بالتقسيمات وأحجام الدوائر والمراكز الانتخابية وتوزيعها الجغرافي خدمةً لأحزابها وآيديولجياتها . أن بعض القوانين الانتخابية التي صدرت في انتخابات ١٥/كانون الأول/٢٠٠٥ في العراق ، أدت إلى تهميش وإقصاء لبعض المكونات خصوصا في منطقة الدراسة ، حيث أن نظام توزيع المقاعد البرلمانية على أساس مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة ، وفق المادة (٤٩-أولا) من الدستور العراقي ، قد أسقط (مقعدين) من دون وجه حق من حصة المحافظة ، ذلك خلال مقارنة أعداد سكان منطقة الدراسة بالمقاعد الممنوحة لها وفق قانون الانتخابات.

أن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لا تعني ممارسة الديمقراطية ، فورقة الانتخابات ونتائجها محكومة بعملية مترابطة ببعضها البعض ، من سن قانون يستطيع المجتمع أن يوصل ممثليه إلى البرلمان ، بكافة شرائح المجتمع السياسية والفكرية والمهنية ، ومن خلال سلطة قضائية تقوم بالإشراف على عملية الانتخاب والترشيح والفرز وإخراج النتائج بشفافية وموضوعية ، فكثيرة هي الدول التي تتبع الانتخابات النيابية عبر صناديق الاقتراع ، ولكن السلطة التنفيذية فيها متوغلة على السلطة التشريعية ، وتكاد أن تكون ملحقة بتوجيهاتها ، لأنها تسمح لأجهزتها الأمنية بالقيام بعملية التزوير، والتدخل في كافة مراحل العملية الانتخابية .

أما فيما يخص الأساليب غير الشرعية التي تمارسها بعض السلطات فتتمثل في تغيير صناديق الاقتراع والجداول الانتخابية ، وقيام الأجهزة الأمنية بمنع الناخبين من الوصول إلى مراكز الاقتراع ، واستهداف مقرات الأحزاب السياسية وتهديد أو اغتيال مرشحي أو رموز الكيانات السياسية، كما حدث لعدد من المرشحين في محافظة ديالى . أما بخصوص تدخل الحكومات في استخدام وسائل الإعلام ، فبما أن الأخيرة تعد السلطة الرابعة التي يمكن أن تؤثر في العملية الانتخابية وأصوات الناخبين وبلورة الرأي العام باتجاه مرشحين معينين دون آخرين[١]، لذا تستخدم الحكومات محطات الإذاعة والتلفزيون المملوكة لها ، لتغطية العملية الانتخابية بدون حيادية ، من خلال دعمها لأحد المرشحين أو الأحزاب وبالتالي التأثير على الناخبين . ونتيجة للضغوط السياسية على وسائل الإعلام في انتخابات ٢٠٠٥ ، والنقص العام للتقاليد والمسؤولية الديمقراطية في العراق ، لم تلتزم بعض وسائل الإعلام الحكومية في مجال التعامل مع جميع

(١) ثائر محمود رشيد العاني ، شفافية الإعلام ودوره في بلورة الرأي العام لجمهور الناخبين في العراق ، المؤتمر العلمي الأول ((الانتخابات العراقية ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ الواقع والتحديات)) ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، اربيل ، نيسان ، ٢٠١١ .

المرشحين بإنصاف ودون تحيز. إضافة إلى التدخل الحكومي كان للتدخل الأجنبي سمة بارزة في المشهد الإعلامي ، مع قيام كل من الولايات المتحدة وتركيا وإيران ودول عربية أخرى بعرض الدعم والأموال على الأحزاب التي تريد[١]، كون أن التشريع العراقي قد خلى من أية إشارة إلى الإنفاق الانتخابي وحظر قبول الأموال الخارجية سواء تلك الممولة من الدول أو من أشخاص فيها وتجريم جميع الأفعال المخالفة لتلك المبادئ والأحكام ووضع الجزاء المناسب على مرتكبيها (أفراداً كانوا أم كيانات سياسية) . في حين أن كثير من دول العالم انبرت بعض التشريعات باتجاه وضع القيود القانونية على تمويل الحملات الانتخابية والإنفاق عليها، ففي فرنسا ومصر مثلاً، فقد أولى المشرع لمسالة النفقات الانتخابية اهتماماً كبيراً حيث وضع حد أقصى لنفقات الدعاية الانتخابية [٢]، ونص قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١٠٠) : يحظر على أي قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر[٣].

ثانيا : العوامل الايديولوجية

تعد الايديولوجية الباعث الأول لنشاط الأحزاب السياسية ، والتي تعني مجموعة القيم الأساسية ، التي تستمد منها الأحزاب مواقفها تجاه كافة الأحداث والمشكلات السياسية ، والتي توجه سلوكها السياسي[٤]، ومن أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب في الحياة السياسية هو نشر أيديولوجيتها بين الناخبين ، وذلك لكسب اكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بأيديولوجيته وبرنامجه الانتخابي[٥]، وبصورة عامة فان الأحزاب السياسية تفقد تأثيرها تدريجيا إذا فقدت استجابتها لآمال وتطلعات الرأي العام.

وفي العادة تصنف الأحزاب إلى تصنيفات متعددة ، ولكن ما يهمنا في الدراسة هو التصنيف على أساس المعيار الأيديولوجي ، وبناءا على هذا الأساس يمكن أن نقسم الأحزاب السياسية في محافظة ديالى إلى ثلاثة أنواع رئيسة كالتالي :

١-**الأحزاب الدينية** : فهي تلك الأحزاب التي تتبنى الإسلام كعقيدة وإيديولوجية ، وتضم كل من (الائتلاف الوطني العراق، جبهة التوافق العراقية ، ائتلاف دولة القانون) ، وأحزاب صغيرة أخرى

---

(1) البعثة الدولية للانتخابات العراقية ، التقرير النهائي لانتخابات ١٥ /كانون الأول/٢٠٠٥ لمجلس النواب العراقي ، ص١٥ – 17 .

(2) مصطفى محمود عفيفي ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين والمرشحين ورجال الإدارة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٦–٢١٧ .

(3) احمد الديين واخرون ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية ، مصدر سابق ، ص٢٧٢ .

(4) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، مصدر سابق ، ص١٠١ .

(5)Political Parties and the Transition to Democracy , the national democratic institute ,co, North print, Lebanon , 2004 , p. 13.

مثل(الجماعة الإسلامية الكردستانية، الاتحاد الإسلامي الكردستاني) ، أما الأحزاب الدينية غير الإسلامية (المسيحية) فتمثلت في (قائمة الرافدين) .

تسيدت الأحزاب الإسلامية (الشيعية والسنية) المشهد السياسي في انتخابات ١٥/ كانون الأول/٢٠٠٥ في الجزء العربي من العراق من ناحية القدرة على التأثير وتوجيه الفعل والرأي العام من جهة، والهيمنة على الدولة ومؤسساتها من خلال حصولها على النسبة الغالبة من الأصوات من جهة أخرى[١] ، وجاء ذلك نتيجة تأثير المرجعيات الدينية ورجال الدين في توجيه سلوك الناخبين ، الذين صوتوا حسب انتماءاتهم الدينية ، وظهر ذلك جليا في منطقة الدراسة ، إذ أظهرت النتائج التي أفرزتها انتخابات ٢٠٠٥ حصول القوائم الدينية على أغلبية الأصوات ، وبصورة عامة يمكن القول أن الاتجاه الديني شكل قوة حقيقية في التأثير على العملية الانتخابية ، من خلال الشعارات الانتخابية (الدينية) التي جابت المساجد والحسينيات والكنائس ، والتي أفقدت حيادية الانتخابات .

٢- **الأحزاب القومية** : وتتمثل في الأحزاب الكردية التي استندت في تشكيلها إلى نضال الشعب الكردي للدفاع عن الحقوق القومية والوطنية ، مما استقطبت الناخبين الأكراد ضمن الرقعة الجغرافية من منطقة الدراسة ، وتتمثل هذه الأحزاب بـ (قائمة التحالف الكردستاني)، وهذا الحال ينطبق على (الجبهة التركمانية) والتي نادت بحقوق التركمان في العراق ، ولذلك فان التصويت لهذه الأحزاب جاء نتيجة لولاء الناخبين للأحزاب وليس لبرنامجها الانتخابي، بمعنى أن الحزب يمثل كيانهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، مما ولّد تخندقاً قومياً .

٣- **أحزاب الوسط (العلمانية)** : يعرف المؤرخ والفيلسوف الفرنسي المعاصر (مارسيل غوشيه) ، العلمانية : هي فصل الدين عن الدولة والاستقلال التام في التنظيم الدنيوي وعدم الخلط بين الدين والدولة ، فالدين هو اجتماع الإنسان مع الخالق ، والدولة هي اجتماع البشر مع بعضهم البعض[٢]. والكتل السياسية التي تنادي بفصل الدين والمعتقدات الدينية عن السياسة والحياة العامة ، هي: (القائمة العراقية و جبهة الحوار الوطني)، والمشكلة الرئيسية التي عانت منها هذه الكتل ، هي أنها غير مصنفة على أساس الهويات (دينية أو عرقية) وهو في مقدمة العوامل التي أدت إلى انحسار دور الأحزاب العلمانية والليبرالية ، ذلك أن طبيعة المرحلة ومناخ الاستقطابات الطائفية والإثنية الذي هيأت له الأحزاب الممثلة للمذاهب والقوميات في انتخابات ٢٠٠٥ ، قد حتمت على أي حزب لكي يكون فاعلاً ومؤثراً في التشكيل الجمعي للرأي العام وبالتالي لديه

---

(١) أسماء جميل و فالح عبد الجبار ، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية ، المركز اللبناني للدراسات، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٢٨ .

(٢) مارسيل غوشيه ، الدين في الديمقراطية ، ترجمة شفيق محسن ، منشورات المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٥٨ .

الفرصة في الوصول إلى مراكز صنع القرار، أن يتخذ له هوية طائفية ، وهذا ما حدث للأحزاب العلمانية التي تأثرت بالاصطفافات الطائفية ، ورغم أن هذه الأحزاب رفعت شعار الوطنية بالانتخابات ، خصوصا (جبهة الحوار الوطني) ، إلا أن الناخب تعامل معها في منطقة الدراسة على إنها تمثل الطائفة السنية .

وصفوة القول أن الأسس التي تشكلت عليها الأحزاب العراقية كانت مبنية على أيديولوجيات قومية ودينية (شيعية وسنية) ، والتي لا يمكن بأي حال أن تتسع للعراقي ، إلا إذا كانت من نفس القومية أو المذهب ، وان هذا الفكر القومي أو المذهبي لن يستطع كسر جليد الطائفية وتخندقاتها ، دون أن تعلن هذه الأحزاب ثقافة وطنية تجمع العراقيين على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم في مشروع وطني يقوم على أساس المصلحة الوطنية والشخصية، لتكون الأغلبية السياسية هي الحاكمة وليست الطائفية أو القومية .

المبحث السادس : العوامل الأمنية

أن التحول الديمقراطي في العراق يختلف جذرياً عن تحولات في دول كثيرة في العالم، فإذا كانت معظم التحولات الديمقراطية قد حدثت داخل النظام السياسي وبمبادرة من السلطة السياسية ، إلا أن الحالة العراقية جاءت نتيجة تدخل عسكري أمريكي اسقط النظام السابق في نيسان/٢٠٠٣ ، وأدى إلى حل كافة المؤسسات الأمنية في الدولة ، نتج عنه انفلات امني ألقى بضلاله على سير العملية الانتخابية في العراق عامة ومنطقة الدراسة خاصة ، حيث كانت الظروف الأمنية تتسم بالعنف المسلح ، والأمن الشخصي لكل مواطن مهدد باستمرار، ونتيجة للعمليات العسكرية التي تعرضت لها منطقة الدراسة ، فقد ارتفعت نسبة تعرض أفراد الأسر إلى الجريمة والعنف في منطقة الدراسة إلى (١.١%)[١]، وتم اعتماد عدد غير ملائم من مراكز الاقتراع وتوزيع غير مثالي لهذه المراكز في بعض أقضية المحافظة في انتخابات ٢٠٠٥ ، كل ذلك انعكس سلباً على نسبة المشاركة .

وشهدَ العراق حالة من العنف والاقتتال الطائفي بين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ وفي أكثر من مناطقه الساخنة وخاصة منطقة الدراسة (محافظة ديالى) ، مما أضطر الكثير من العوائل النزوح قسراً إلى داخل المحافظة أو إلى المحافظات الآمنة ، وأن السبب الرئيس لتغيير الأسْرة لمحل إقامتها ، هو العامل الأمني الذي شكل ما نسبته (٥٩.٤%) ، مقارنة بالعراق الذي بلغ (٤٥%) ، وسجل أكبر نسبة نزوح للأسر في قضاء بلدروز (٦.٦%) ، بينما شهد

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مصدر سابق ، ٢٠٠٥ ، جدول رقم (٢/٩) .

جدول (٣١) يوضح التوزيع الجغرافي النسبي للنازحين وسبب النزوح حسب الاقضية خلال الأعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧

الاقضيـة	العوائل النازحـة %	أسباب النـزوح		
		تدهور أمني %	صراع طائفي %	أخرى %
بعقوبة	٢.٩	٦٩.٢	٣٠.٨	٠.٠
المقدادية	٢.٥	٥٨.٨	٢٠.٦	٢٠.٦
الخالص	٣.١	٠.٠	٥٦.١	٤٣.٩
بلدروز	٦.٦	٨٥.٦	١١.٣	٣.١
خانقين	٠.٩	١٠٠	٠.٠	٠.٠
كفري	٤.٥	١٠٠	٠.٠	٠.٠
المحافظة	٣.٠	٥٩.٤	٢٨.١	١٢.٥
القطـر	٣.٥	٤٥	٢٦.٩	١٨.٦

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق لعام ٢٠٠٧ ، ص١٤١ .

قضاء خانقين أقل نسبة (٠.٩%). ويمكن تقسيم أقضية المحافظة حسب نسبة النزوح إلى فئتين رئيسيتين هما كالتالي : ينظر في الجدول (٣١) والخارطة (٢٢)

الفئة الأولى : (الاقضية التي ارتفعت فيها نسبة النزوح عن المعدل العام البالغ ٣%)

وتضم كل من قضاء (بلدروز ٦.٦% ، كفري ٤.٥% ، الخالص ٣.١%) ويلاحظ أن ذروة النزوح في هذه الفئة تمثل في قضاء بلدروز ، ويرجع بالدرجة الأساس إلى التدهور الشديد للوضع الأمني، إذ شهد القضاء مظاهر مسلحة وعمليات عسكرية أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من العوائل خارج مناطق سكناهم ، ويليه قضاء كفري . أما نسبة النزوح في قضاء الخالص والبالغ (٣.١%) فيرجع ذلك للصراع الطائفي وعوامل أخرى . وقد انعكس آثار العامل الأمني والصراع الطائفي على نسبة المشاركة في هذه الاقضية في الانتخابات التي جرت في ٧/آذار/٢٠١٠ ، ذلك لعدم استطاعت الكثير من العوائل النازحة الرجوع إلى مناطق سكناهم الأصلية وتحديث أسمائهم في سجل الناخبين .

الفئة الثانية: (الاقضية التي انخفضت فيها نسبة النزوح عن المعدل العام البالغ ٣%)

وتشمل كل من قضاء (بعقوبة ٢.٩% ، المقدادية ٢.٤% ، خانقين ٠.٩%) ونتيجة لسيطرة عناصر القاعدة على أجزاء واسعة من قضائي بعقوبة والمقدادية وانتشار العمليات الإرهابية في هذين القضائين اللذان كانا يعدان من المناطق الساخنة في المحافظة ، هجرت الكثير من العوائل مناطق سكناهم إلى مناطق أكثر أمناً . أما في قضاء خانقين ونتيجة للظروف الأمنية المستقرة نسبياً مقارنة مع الاقضية الأخرى في المحافظة ، فقد سجل القضاء

خريطة (22) التوزيع الجغرافي النسبي للنازحين للأعوام 2006 - 2007 في منطقة الدراسة

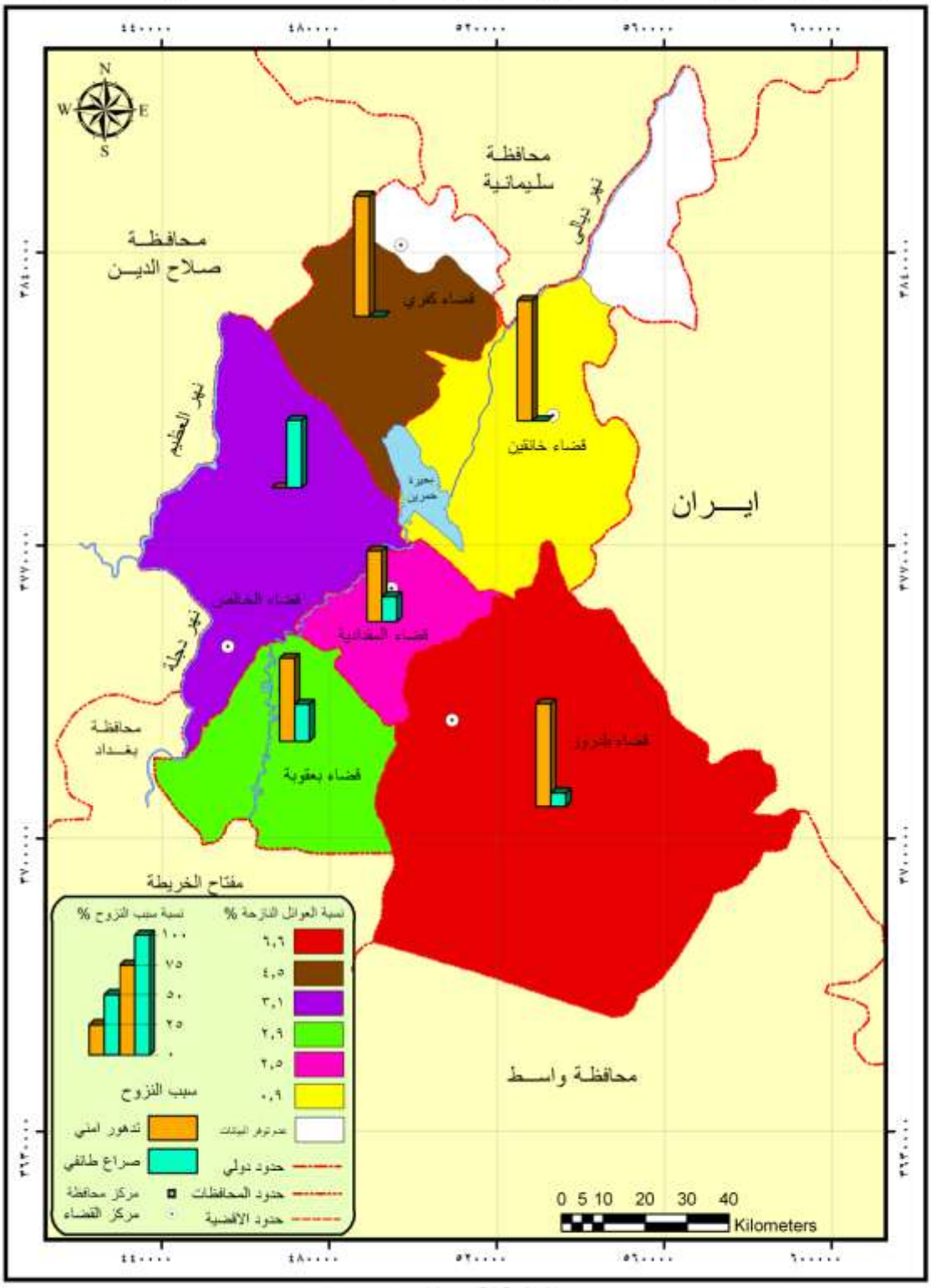

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc GIS 9.2) واعتمادا على جدول (31) .

أدنى نسبة نزوح للأسر في المحافظة والبالغ (٠.٩%) .

مما سبق يمكن أدراك أن هجرة الكثير من العوائل من مناطق إقامتهم كان نتيجة لتردي الوضع الأمني بين عامي ٢٠٠٦ –٢٠٠٧ ، مما انعكس سلباً على نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ ، إذ سجل قضاء بلدروز أدنى نسبة مشاركة (٤٨.١٨%) مقارنة باقضية المحافظة ، نتيجة لنزوح ما نسبته (٦.٦%) من العوائل التي تسكن القضاء وعدم عودة الكثير منهم إلى محل إقامتهم الأصلية ، لعدم استقرار الوضع الأمني في القضاء قبل الانتخابات ، بينما يلاحظ العكس في قضاء الخالص الذي سجل أعلى نسبة مشاركة (٦٦.٢٢%) ، نتيجة للتحسن الأمني الملحوظ ، ورغم نزوح (٣.١%) من الأسر أماكن إقامتها ، نتيجة الاقتتال الطائفي إلا أنها عادت بعد انحسار المد الطائفي في المحافظة ، وكما اوضحنا ذلك سابقا .

المبحث السابع : العوامل لاقتصادية

تتمحور العوامل الاقتصادية المؤثرة في عملية المشاركة في التصويت في عدة حقائق ترتبط بالظروف الاقتصادية للناخبين والوضع الاقتصادي للبيئة التي سوف تتم فيها العملية الانتخابية . فكلما عانى المواطن من مشاكل اقتصادية ، كان تفكيره في التغلب على هذه المشاكل أكبر بكثير من تفكيره في اللجوء إلى صناديق الاقتراع ، لان انخفاض المستوى المعيشي الذي يعبر عنه بضآلة متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات البطالة نتيجة للظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي هي مشاكل يواجهها المواطن كل يوم ، والذي انعكست سلباً على قطاعات كبيرة من السكان عن المشاركة في العملية السياسية ومنها الانتخابية[١].

وهناك ارتباط بين كيفية استخدام المال في السياسة وحالة الديمقراطية في المجتمعات الحديثة ، على اعتبار أن المال جزء ضروري في السياسة ، وأنه السبيل إلى انتخابات حرة ونزيهة ، حيث أن أي مرشح يكون في حاجة إلى المال كوسيلة أساسية للوصول إلى الناخبين، في الوقت الذي يمكن أن تستخدم فيه الأموال كوسيلة لشراء الأصوات[٢] ، والتي تولي النخب السياسية اهتماماً كبيراً بها بداعي التأثير على الناخبين[٣]، بالطرق غير المشروعة والتي لا تنسجم مع جوهر وروح العملية الديمقراطية .

أن التهميش الاقتصادي والاجتماعي يقود إلى التهميش السياسي والديمقراطي، فمن غير الممكن غرس ثقافة ديمقراطية وسط الشرائح الاجتماعية الدنيا، من دون إصلاح اقتصادي سابق، وتغيير في البيئة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي ، ولا تعد الانتخابات انجازاً شعبيا، ما لم

---

(١) محمد محمد الزغبي ، مصدر سابق ، ص١٨٣ .

(2)Magnus Ohman and Hani Zainubhai "Practical Finance Regulation: The Global Experience" International Foundation for Election Systems(IFES),Washington,(2009),pp.57-60.

(٣) شاري براين ودنيز بير ، دور المال في اللعبة السياسية ، ترجمة نور الأسعد وناتالي سليمان ، المعهد الوطني للشؤون الدولية (NDI) ، ٢٠٠٧ ، ص٥ .

تؤدي المؤسسات الاجتماعية وظيفتها في الحد من ظاهرة الفقر، وتقليص الفوارق بين الطبقات، حيث أن أكثر الناخبين كانوا يتطلعون إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال مشاركتهم في الانتخابات، لذا يتحدى احدهم ويجازف من اجل الوصول إلى صندوق الاقتراع للإدلاء بصوته رغبة منه في التغيير الذي يطمح إليه والذي لا يتجاوز لقمة العيش والخدمات.

يتعارض مسار التحول الديمقراطي في المجتمع العراقي مع انتشار ظاهرة الفقر ، والذي عرفه **تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩** بأنه : حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء ، كماً ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني ، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى[١]، ولربط ولربط الواقع الاقتصادي لمحافظة ديالى بالعملية الانتخابية، سوف يسلط البحث على مؤشرين للفقر وهما (معدل دخل الفرد الشهري و نسب الأسر الفقيرة) ،كونهما لهما علاقة تماس مباشر وغير مباشر مع حياة المواطنين في منطقة الدراسة، حيث يلتقي النقيضان الديمقراطية والفقر، وسيحاول البحث معرفة شكل العلاقة بينهما من خلال فرضيات الدراسة والتي تفترض الأولى: وجود علاقة ايجابية بين مستوى دخل الفرد ونسب المشاركة الانتخابية، والفرضية الثانية: وجود علاقة سلبية بين نسب الفقر ونسب المشاركة الانتخابية للفقراء.

ومن قراءة الجدول (٣٢) يتضح لنا أن معدل الدخل الشهري للفرد في محافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ بلغ (٤٢٥٢٥) دينارا ، ويتباين من مكان لأخر، فبلغ أعلى مستوى للدخل في قضاء خانقين (٥٦٣٢٢) دينارا، وأدنى مستوى في قضاء كفري (٢٧٥٩٤) دينارا ، والاقضية التي يزيد فيها دخل الفرد عن المعدل العام هي (خانقين ٥٦٣٢٢ ، المقدادية ٤٨٣٨٤ ، الخالص٤٤٨٥٦ ، بعقوبة ٤٢٨٤٠) ، أما الاقضية التي يقل فيها دخل الفرد عن المعدل العام هي (بلدروز ٣٥١٥٤ ، كفري ٢٧٥٩٤) . ويبدو أن هذا التباين في مستويات الدخل انعكس على واقع المشاركة السياسية لسكان منطقة الدراسة ، وللتأكد من صحة الفرضية الأولى (وجود علاقة ايجابية بين مستوى دخل الفرد ونسب المشاركة الانتخابية) تم تطبيق الصيغة الإحصائية السابقة (معامل الارتباط لبيرسون) وظهر أن قيمته (R= ٠.٥) ، وهذا يعني انه كلما ارتفع دخل الفرد ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية السابقة.

تشير الدراسات إلى أن نسب الأسر التي تعاني من سوء الوضع الاقتصادي في محافظة ديالى بلغ (٤٧.١%) من إجمالي السكان عام ٢٠٠٦[٢]، وفيما يتعلق بنسب الأسر الفقيرة في

جدول (٣٢) يوضح معدل دخل الفرد الشهري لعام ٢٠٠٥ بالدينار العراقي

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩ ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص١١ .

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، ٢٠٠٦ ، جدول (٤ - ١).

الاقضيـة	معدل الدخل الشهري للفرد بالدينار(*)	نسبة المشاركة لعام ٢٠٠٥
بعقوبة	٤٢٨٤٠	٦٣.٠٩
المقدادية	٤٨٣٨٤	٧٨.٩١
الخالص	٤٤٨٥٦	٨٣.٦٨
بلدروز	٣٥١٥٤	٥٨.٧٨
خانقين	٥٦٣٢٢	76.22
كفري	٢٧٥٩٤	٧٢.٠٤
المحافظة	٤٢٥٢٥	٧١.٥٩

المصدر : من عمل البحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى لعام ٢٠٠٥ ، ص٨٥ .

محافظة ديالى لعام ٢٠٠٧ فيمكن دراسة تباينها المكاني حسب الاقضية وفق ثلاث فئات هي: ينظر الجدول (٣٣)

الفئة الأولى: أقضية تزيد فيها نسب الأسر الفقيرة عن (٧٥%) من السكان ، وتتمثل في قضاء كفري (٨٤%) ، ويعيش (٧٩%) من سكانها في الريف ، ويعتمدون في حياتهم على الزراعة والتي تتسم بانخفاض الإنتاجية المحصولية بسبب الجفاف وقلة مصادر المياه .

الفئة الثانية: أقضية تتراوح فيها نسب الأسر الفقيرة بين (٥٠ – ٧٥%) من السكان ، وتضم قضاء(خانقين ٥٣% ، المقدادية ٥١%) ، والذي يعتمد اغلب سكانها على الزراعة .

الفئة الثالثة: أقضية تقل فيها نسب الأسر الفقيرة عن (٥٠%) من السكان ، وتشمل قضاء (بلدروز ٤٨%، بعقوبة ١٢% ، الخالص ٧%) ويرجع ذلك لتوفر فرص العمل خاصة في قضاء بعقوبة باعتباره مركز محافظة ، أما في قضاء الخالص حيث سجل اقل نسبة للأسر الفقيرة ، ذلك لخصوبة التربة وانتشار الجداول ومشاريع الري ، مما ساهم في توفير فرص عمل ، وبالتالي ارتفاع المستوى المعيشي للسكان.

يتضح مما سبق أن الفقر ظاهرة واضحة في منطقة الدراسة ويتباين نسبته من مكان لأخر ، لذا يفترض أن تؤثر نسب الأسر الفقيرة سلباً على المشاركة السياسية ، ومن اجل اختبار صحة فرضيتنا هذه تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) ، وظهر أن المتغير الثابت (الأسر الفقيرة) بلغ معامل ارتباطه (R = ٠.٣-) ويعني هذا أن هناك علاقة عكسية بين الظاهرتين ، مما يدل أن ارتفاع نسب الأسر الفقيرة يشكل عائقا أمام ارتفاع نسب المشاركة

جدول (٣٣) يوضح نسب الأسر الفقيرة والمشاركة السياسية حسب الاقضية لعام ٢٠١٠

(*) سعر صرف الدولار هذا العام (١٢٦٠ دينارا) .

ت	الاقضية	نسب الأسر الفقيرة لعام ٢٠٠٧ (*)	نسب المشاركة لعام ٢٠١٠
١	بعقوبة	12	٥٢.٤٣
٢	المقدادية	51	٥٧.٣٧
٣	الخالص	7	٦٦.٢٢
٤	بلدروز	48	٤٨.١٨
٥	خانقين	53	٥٨.٤٣
٦	كفري	84	٥٦.٢٥
٧	المحافظة	٢٧.٤	٦١.١٨

المصدر :

من عمل الباحث بالاعتماد على

١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ص١٤٢ .

٢- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق . (بيانات غير منشورة)

السياسية ، وهذا بدوره يؤكد صحة افتراضنا السابق ، القائل: أن تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة يشجع على السلبية في المشاركة في الانتخابات ، ويستدل من ذلك أن مؤشر الفقر يشكل عائقاً أمام تفاعل السكان مع العملية الانتخابية بشكل خاص والسياسية بشكل عام .

ومن العرض السابق للعوامل المؤثرة في المشاركة في التصويت والمتمثلة بالعوامل البشرية والاجتماعية والثقافية وطرق النقل والمواصلات والسياسية والأيديولوجية والأمنية والاقتصادية ، يمكن القول أن هذه العوامل مجتمعةً لعبت دوراً أساسياً في تشكيل الرأي العام، والذي يُعد لاعباً أساسياً داخل الساحة السياسية سيما أثناء التصويت .

(*) احتسبت النتائج خلال شهري تشرين الأول – كانون الأول ٢٠٠٧ .

الاستنتاجات :

يتضح لنا مما سبق أن الجغرافية السياسية شهدت تطورات كبيرة وتغيرات جوهرية في موضوعاتها وطرق دراستها وتحليلها ، حيث اتجهت الجغرافية المعاصرة لتطبيقات جديدة بإمكانها وضع تصورات مستقبلية للظاهرات التي تدرسها الجغرافية ، من خلال دراسات اتسمت بالتخصص والتطبيق تم التعبير عنها بجغرافية الانتخابات " The Geography of Election " والتي استفادت من البيانات والإحصائيات الانتخابية المتاحة في إثراء الجغرافية بأبحاث ودراسات متميزة على اعتبار أن ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة إلى أخرى ، وأن تتبع هذه الظاهرة ومتغيراتها يحقق هذا الإثراء .

خلصت الدراسة في موضوع – جغرافية الانتخابات البرلمانية في محافظة ديالى للمدة من (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها ما يلي :

١– بما أن الانتخابات ظاهرة سياسية بشرية المنشأ فإنها تتأثر بالعوامل الجغرافية سواء أكانت (طبيعية أم بشرية) ، والتي تعد بمثابة نواتج لتفاعل عناصر البيئة الجغرافية ، مثل المسافة والمستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

٢– ساهمت العوامل الجغرافية (البشرية والاقتصادية) في التأثير على قرارات الناخبين ومشاركتهم السياسية في محافظة ديالى ، وتباينت مكانياً من قضاء لآخر، تبعاً للمعطيات الجغرافية لتلك الاقضية .

٣– لم يكن التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ متلائماً مع طبيعة توزيع السكان على الرقعة الجغرافية للمحافظة ، ذلك لاعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على بيانات وزارة التجارة ، حيث تم توزيع المراكز الانتخابية في مراكز المدن ، بينما خلت المناطق الريفية من المراكز الانتخابية ، أما في انتخابات ٢٠١٠ فكان توزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية أكثر تماثلاً ، والذي ظهر من خلال انخفاض المعدل العام لعدد الناخبين في كل مركز انتخابي إلى (٢١٦٣) ناخبا ، بعد أن كان (٢٧٨٤) ناخبا في انتخابات ٢٠٠٥ ، مما أسهم في تخفيف زخم الناخبين على هذه المراكز .

٤– أن آلية توزيع المواطنين وفقاً للبطاقة التموينية في كلا الدورتين الانتخابيتين تم على أساس الكثافة السكانية وقرب وبعد الوكلاء والمواطنين عن مركز التموين وليس على أساس إداري (القضاء والناحية) ، ذلك لعدم وجود إحصاء سكاني دقيق منذ عام ١٩٩٧ ، والذي بات يشكل عائقا أمام مفوضية الانتخابات لبيان حصة كل محافظة من المقاعد الانتخابية بشكل دقيق .

٥- أظهرت نتائج انتخابات ٢٠١٠ تصاعد نوعي كبير في المد العلماني السياسي على حساب المد الإسلامي الذي هيمن على المشهد السياسي في انتخابات ٢٠٠٥ ، إذ لم تتمكن الأخيرة من بناء نظام سياسي مستقر.

٦- أسهم التركيب السكاني (العمري) في التأثير السلبي على المشاركة السياسية ، ويرجع ذلك إلى كون الفئة التي دون سن المشاركة الانتخابية بلغت (٥١.٥٤%) ، وهذا يعني أن نصف مجتمع منطقة الدراسة (محافظة ديالى) لن يشارك في الانتخابات . أما الفئة التي في سن المشاركة الانتخابية ، فظهر أن غالبيتهم من الشباب وهي الفئة ما بين (٢٠ - ٤٠) عاما ، وتصل نسبتهم إلى (٥٩%) من أجمالي الناخبين ، مما ساعد في ارتفاع نسبة المشاركة السياسية .

٧- أظهرت الدراسة أن اكبر منطقة دعم جغرافي للقائمة العراقية هو قضاء بعقوبة في انتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ، بينما حصل الائتلاف العراقي الموحد على الدعم الأكبر في قضاء بلدروز في الانتخابات الأولى، وقضاء المقدادية في الانتخابات الثانية ، في حين تسيد التحالف الكردستاني المشهد السياسي في قضاء خانقين في كلتا الدورتين الانتخابيتين .

٨- أظهر نمط التوزيع الجغرافي للناخبين حسب الكثافة الانتخابية في انتخابات ٢٠٠٥ ، أن اغلب أقضية المحافظة تتناسب كثافتها الانتخابية التصويتية مع كثافتها الانتخابية العامة ، أما في انتخابات ٢٠١٠ ، فان نصف أقضية المحافظة لم تتناسب كثافتها التصويتية مع الكثافة الانتخابية العامة ، بسبب انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية ، حيث انخفض المعدل العام للكثافة التصويتية في انتخابات ٢٠١٠ إلى (٢٩.٣) ناخب /كم^{٢} ، بعد أن كانت (٣٣.٧) في انتخابات ٢٠٠٥ .

٩- أظهرت الدراسة أن هناك تطابق في نسبة المسجلين في المحافظة بين كلا الدورتين الانتخابيتين والبالغة على التوالي (٥٠.٧% ، ٤٨.٢%) من إجمالي سكان المحافظة ، وبلغت أعلى نسبة تسجيل للناخبين في قضاء خانقين (٦٥.٢%) من مجموع سكان القضاء، واقل نسبة في قضاء بعقوبة (٤٠.٢%) .

١٠- ابرز التحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات هيمنة ثلاثة ائتلافات قوية على المسرح السياسي لمحافظة ديالى في انتخابات ٢٠٠٥ هي: جبهة التوافق العراقية والائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني على التوالي، والتي حصدت مجتمعتا ما نسبته (٨٠%) من إجمالي مقاعد المحافظة والبالغة(١٠)، أما في انتخابات ٢٠١٠ فقد تسيدت الخريطة السياسية للمحافظة كل من: القائمة العراقية والائتلاف الوطني العراقي بحصولهما على ما نسبته (٨٤.٦١%) من مجموع مقاعد المحافظة الـ (١٣).

١١- كشفت الدراسة أن هناك تبايناً في نسبة مشاركة الناخبين من قضاء لآخر ، ويعزى ذلك إلى اختلاف البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين أقضية المحافظة .

١٢- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي (معامل ارتباط Pearson) أن هناك علاقة عكسية (سالبة) بين الأمية ونسبة المشاركة ، والتي بلغت (R= ٠.٧٤٥-) وهذا يعني أن الأمية التعليمية أثرت سلبا على نسبة المشاركة الانتخابية في محافظة ديالى ، أما العلاقة بين نسب الأسر الفقيرة ونسبة المشاركة فظهرت أنها عكسية (سالبة) بلغت(R =٠.٣ -) مما يعني أن مؤشر الفقر يقف عائقاً أمام زيادة المشاركة الانتخابية ، بينما دلت العلاقة بين مستوى دخل الفرد ونسب المشاركة الانتخابية بأنها طردية قوية بلغت (R=٠.٥) وهذا يعني أن ارتفاع مستوى دخل الفرد يعد عاملاً ايجابياً في زيادة نسبة المشاركة الانتخابية ، بمعنى آخر أن الأشخاص أصحاب المكانة الاقتصادية والاجتماعية الأعلى يميلون إلى المشاركة بقدر أكبر من أصحاب المكانات الأقل .

١٣- من خلال الدراسة التحليلية للعملية الانتخابية في سياق تطورها السياسي في محافظة ديالى ، تبين أن المحافظة تتميز بالتعدد والتنوع الاثني والديني والطائفي واللغوي ، لذا فان من يحاول استشراف المستقبل السياسي للمحافظة في ضوء انتخابات ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، سيكون مقيدا بهذا الواقع الاجتماعي السائد والذي بات ملازما للناخب عند الإدلاء بصوته ، لذا يمكن القول أن المسرح السياسي في محافظة ديالى سوف لن يشهد تغيرا جذريا في ظل الدورة الانتخابية الثالثة والمتوقع أن تجري في عام ٢٠١٤ .

التوصيات :

١- أن الظروف والتغيرات السياسية في المنطقة والعالم حالياً تستدعي تطور هذا الفرع الجغرافي التطبيقي ليقف أمام نزعات توريث السلطة والديكتاتورية التي ظهرت لدى دول العالم الثالث .

٢- ضرورة نشر البيانات التفصيلية عن نتائج الانتخابات وخصائص الناخبين على مستوى الدوائر الانتخابية ، ليتسنى للباحثين الوقوف عندها ودراستها، ومتابعة التغيرات الحاصلة في الخريطة السياسية العراقية . وكان الحصول على المعلومات من أصعب المراحل التي واجهت كتابة هذا البحث وأستغرق وقتاً كثيراً ، خاصة من قبل المركز الوطني الذي أمتنع عن إعطاء المعلومات ، على الرغم من أنَّ أحد أهدافه هي الشفافية .

٣- ضرورة الإسراع بتشريع قانون الأحزاب لغرض تنظيمها وبيان آليات قيامها ومواردها المالية ، وتنظيم حملاتها الدعائية وضبط الإنفاق الانتخابي .

٤- زيادة وتفعيل حملات التثقيف الانتخابي من قبل المفوضية أو الكيانات السياسية أو وسائل الإعلام ، لغرض خلق ثقافة انتخابية لدى المواطنين للمشاركة في الانتخابات.

٥- نوصي بعدم اشتراط بلوغ القاسم الانتخابي لأجل توزيع المقاعد الشاغرة في الدوائر الانتخابية وضرورة التطبيق السليم لطريقة الباقي الأقوى كونها تنصف الأحزاب الصغيرة.

٦- هناك نوع من العلاقة الجدلية بين الاثنية والجهل السياسي وبين التخندق القومي والطائفي للناخب العراقي خصوصا في محافظة ديالى وبحسب هذه العلاقة تتحدد مسارات الناخب وعلى هذا الأساس فالضرورة تفرض الارتقاء بمستوى ثقافة الناخب العراقي وأبعاد العملية الانتخابية عن الممارسات الدينية لكي لا تدخل العاطفة والمشاعر الدينية كمحدد في اختيار المرشح .

٧- إجراء تعداد سكاني شامل وشفاف قبل أجراء الانتخابات القادمة لمعرفة الحجم السكاني لكل محافظة ولتوزيع المقاعد البرلمانية بشكل منصف بين المحافظات ، فضلا عن تحديد أعداد الناخبين وأماكن تواجدهم .

٨- ضرورة الإبقاء على نظام التمثيل النسبي (القائمة المفتوحة) في الانتخابات القادمة ، كونه يعد ضمانة للحفاظ على التعددية السياسية والحزبية ، ولان الظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها العراق حالياً ، تحتم نظاماً انتخابياً يضمن تمثيل جميع مكونات الطيف العراقي في قبة البرلمان .

المصادر والمراجع

ـ أولا - المصـادر والمراجع العربية :

أ - القران الكريـم .
ب - الكتب العلمية.
ج - الدوريات والبحوث والدراسات .
د - الأطاريح والرسائل الجامعية .
و - الإصدارات الحكومية .
ي - الانترنــت .

ـ ثانيا - المصـادر والمراجع الأجنبية

▪ أولا - المصـادر والمراجع العربية :

أ - القـران الكريـم .

ب - الكتــب :

١- **أبو عيانة ، فتحي محمد** ، الجغرافية السياسية ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، ١٩٩٦.

٢- **الانبـاري ، شاكـر** ، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونموذجها ، الطبعة الأولى ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، العراق ،٢٠٠٧.

٣- **اندرسن، ليام وغاريت ستانسفيلد،** عراق المستقبل ، ترجمة ماجد شبر ، دار الورق للنشر ، لندن ، ٢٠٠٥ .

٤- **براين، شاري ودنيز بير**، دور المال في اللعبة السياسية، ترجمة نور الأسعد وناتالي سليمان، المعهد الوطني للشؤون الدولية (NDI) ، ٢٠٠٧ .

٥- **بريمر ، السفير بـول** ، عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٦- **بسيونـي ، محمد شريف** ، الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، الطبعة الأولى ، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، جامعة دي بول ، ٢٠٠٥ .

٧- **بندقجـي ، حسين حمزة** ، الدولة دراسة تحليلية في مبادئ الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة، المطبعة الفنية الحديثة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية ، ١٩٨١ .

٨- **توفلـر ، الفـن** ، حضارة الموجة الثالثة ، ترجمة الشيخ قاسم ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ١٩٩٠ .

٩- **تيلـور، بيتر وكولن فلنت** ، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رمضان واسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٣)،الكويت، ٢٠٠٢ .

١٠- **الجوراني ، عبد الزهرة** ، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ ، دراسة تاريخية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٤ .

١١- **جيل، جاي س جودوين** ، الانتخابات الحرة والديمقراطية ، ترجمة احمد منيب و فايزة حكيم ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العدد (٢) ، بغداد، ٢٠٠٤ .

١٢- **الحـاج ، عزيـز** ، القضية الكردية في العراق التاريخ والأفاق ، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤.

١٣- **الحديثي ، طه حمادي** ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .

١٤- **الحسن ، احسان محمد** ، علم الاجتماع السياسي ، منشورات جامعة بغداد، بغداد ، ١٩٨٤ .

١٥- **حسيـن ، خليـل** ، الجغرافيا السياسية ، دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، ٢٠٠٩ .

١٦- **الخلف ، جاسم محمد** ، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

١٧- **الخيـون ، رشيـد** ، الأديان والمذاهب في العراق ، الطبعة الأولى ، دار الجمل ، ألمانيا ، ٢٠٠٣ .

١٨- **الديب ، محمد محمود** ، الجغرافية السياسية منظور معاصر ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٢ .

١٩- **الديين ، احمد وآخرون** ، النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها والياتها في الأقطار العربية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٢٠- ـــ ، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

٢١- **الدويكـــات ، قاســـم** ، الجغرافيا السياسية ، ط١، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠٠٢ .

٢٢- **رجب، عمر الفاروق سيد** ، الجغرافية السياسية ، مطابع مجموعة شركات الهلال، جامعة عين الشمس ، مصر ، ١٩٨٥ .

٢٣- **رينولدز ، اندرو وآخرون**، أنواع النظم الانتخابية ، الطبعة الأولى ، ترجمة كرستنا خوشابا بتو ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل، ٢٠٠٧ .

٢٤- **الزوكة ، محمد خميس** ، جغرافية النقل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٢٥- **السعدي ، عباس فاضل** ، جغرافية العراق إطارها الطبيعي ، نشاطها الاقتصادي جانبها البشري ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٢٦- **سعودي ، عبد الغني** ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٢٧- **سعيد، ابراهيم احمد** ، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، دمشق ، ١٩٩٧ .

٢٨- **السماك ، محمد أزهر**، الجغرافية السياسية الحديثة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ١٩٩٣ .

٢٩- **الشامي ، صلاح الدين** ، دراسات في الجغرافية السياسية ، الطبعة الرابعة ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ١٩٩٩ .

٣٠- **الشرقاوي ، سعاد** ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٧ .

٣١- **الطيب ، مولود زايد** ، علم الاجتماع السياسي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ،٢٠٠٧ .

٣٢- **العارضي ، محسن جبار** ، عراق ما بعد الاحتلال ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ .

٣٣- **العاني ، خطاب وابراهيم المشهداني** ، جغرافية الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

٣٤- **عبد الوهاب،عبد المنعم وصبري الهيتي** ، الجغرافية السياسية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .

٣٥- **عفيفي، مصطفى محمود** ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين والمرشحين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٣٦- **عيسى ، صلاح عبد الجابر** ، أسس الجغرافية السياسية ، الطبعة الثالثة ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر ، ٢٠٠٢ .

٣٧- **العيسوي ، فايز محمد** ، الجغرافية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .

٣٨- **الغريري، عباس عبد** ، البيئة والجغرافية السياسية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٣٩- **غوشيـه ، مارسيـل** ، الدين في الديمقراطية ، ترجمة شفيق محسن ، منشورات المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٤٠- **القصاب ، نافع وآخرون**، الجغرافية السياسية ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٩٨٦.

٤١- **الكاظم ، صالح جواد و علي غالب** ، الأنظمة السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .

٤٢- **ليبهـارت ، ارنـت** ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينه ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، العراق ، ٢٠٠٦ .

٤٣- **محمـد ، محمد حجازي** ، الجغرافية السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٤٤- **المصالحـة ، محمـد** ، الانتخابات آلية الديمقراطية : الحالة الأردنية انتخابات عام ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات البرلمانية (داميا) ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

٤٥- **مصطفى، مافناس سليمان** ، الانتخابات والعمل السياسي في إيران ، الطبعة الأولى، مطبوعات حمدي ، السليمانية ، ٢٠٠٨ .

٤٦- **المظفـر ، محسـن** ، جغرافية المعتقدات والديانات مبادئ وأسس ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ .

٤٧- **النجـار، فايز وآخرون** ، أساليب البحث العلمي (منظور تطبيقي) ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٠ .

٤٨- **هستـد ، كـوردن** ، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق ، ترجمة جاسم محمد الخلــف ، بغــداد ، المطبعــة العربيــة ، ١٩٤٨ .

٤٩- **هلال ، علي الدين ونيفين مسعد** ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠ .

٥٠- **هيلــد ، ديفيــد** ، نماذج الديمقراطية ، الطبعة الأولى ، ترجمة فاضل جتر، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق ، ٢٠٠٦ .

ج - الدوريات والبحوث والدراسات :

١- **بـن الصغير ، زكريا** ، الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها وأساليبها ، دار الخلدونية الجزائر ، ٢٠٠٤ .

٢- **تقـرير منظمـة تمـوز** لمراقبة انتخابات مجلس النواب ٢٠٠٥ .

٣- **التميمـي ، رعـد سامي** ، الانتخابات كأداة للمشاركة السياسية في العراق ، المؤتمر العلمي الأول((الانتخابات العراقية ٢٠٠٥ -٢٠١٠ الواقع والتحديات)) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، اربيل ، نيسان ، ٢٠١١ .

٤- **جميل ، أسماء وفالح عبد الجبار** ، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية ، المركـز اللبنـاني للدراسـات ، بيـروت ، ٢٠٠٧ .

٥- **حـرب ، طـارق** ، دليل انتخابات المحافظات ، سلسلة جمعية الثقافة القانونية العراقية (٥)، مكتبة الحنش ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٦- ـــ ، المرشد في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠١٠، سلسلة جمعية الثقافة القانونية العراقية (٧)، مكتبة الحنش، بغداد ٢٠١٠ .

٧- **حسن ، حسن محمد** ، سد حمرين وأثره في التنمية الريفية في محافظة ديالى ، مجلة ديالى ، العدد (١٦) ، ٢٠٠٣.

٨- **الحيالـي ، عبد الامير وجمال علي**، بيان أثر التكيف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث ، مجلة ديالى للبحوث التربوية والنفسية ، العدد(٤٢) ، ٢٠١٠ .

٩- **خورشيد ، فؤاد حمـه** ، جغرافية الانتخابات في الهند ، مجلة الجغرافية العراقية ، العدد(٤٦) ، ٢٠٠٠ .

١٠- **الدبـاغ ، مي ولانا نسيبة**، التجربـة البرلمانية للمرأة الإماراتية ، كلية دبـي للإدارة الحكومية الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩ .

١١- **الدويكات ، قاسم محمد** ، دور الانتماءات العشائرية في الانتخابات النيابة الأردنية: دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد (٢) ، الرياض ، ٢٠٠٤ .

١٢- **راضـي ، حسـن** ، مسيرة الحياة النيابية في العراق ، جريدة الصباح ، العدد (٢٥٦٢) ، ٤/كانون الثاني/٢٠١٠ .

١٣- **الزيدي ، وليد كاصد** ، المرشد إلى المصطلحات الانتخابية الحديثة ، مطبعة دار الكوثر، بغداد ، ٢٠٠٥ .

١٤- **السعدون ، غالب ناصر** ، جغرافية الانتخابات اتجاه معاصر في الجغرافية السياسية نظرية وتطبيق ، مجلة الأستاذ ، جامعة بغداد، كلية التربية(ابن رشد) ، العدد (٦٣) ، ٢٠٠٧ .

١٥- ـــ **وإنعام سالم** ، الخريطة الجغرافية السياسية للانتخابات الإسرائيلية وتأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد (١) ، العدد (٦١)، ٢٠١٠.

١٦- **السعدي، عباس فاضل** ، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق ، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد ، العدد (٦٨) ، ٢٠٠٥ .

١٧-ـــ ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٥٢) ، ٢٠٠١ .

١٨- **السوداني ، مناف محمد**، التباين المكاني للكيانات الفائزة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية ٢٠٠٩ ، مركز العراق للأبحاث، بغداد، ٢٠٠٩ .

١٩- **الشمـــري ، حـــازم** ، الاسـتحقاق الانتخـابي للمرحلـة المؤقتـة للعـراق ٢٠٠٤/٦/٢٨- ٢٠٠٥/١/٣٠ ومواقف القوى السياسية الحزبية منه ، مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية،العدد٣٢، شباط ٢٠٠٦ .

٢٠- **العانـي ، ثائر محمود** ، شفافية الإعلام ودوره في بلورة الرأي العام لجمهور الناخبين في العراق ، المؤتمر العلمي الأول ((الانتخابات العراقية ٢٠٠٥- ٢٠١٠ الواقع والتحديات)) ، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، اربيل، نيسان،٢٠١١ .

٢١- **عبدالله ،عبد الجبار احمد**، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد(٣٢) ، ٢٠٠٥ .

٢٢- **كـرم ، جاسم محمد،** جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، المجلد السادس عشر، العدد (٣) ، الكويت ، ١٩٨٨ .

٢٣- ـــ **وجاسم العلي** ، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات ، الجغرافية دراسة في جغرافية الانتخابات ، جمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (٢٢٤) ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٩.

٢٤- **كلاين ، ريتشارد و باتريك مرلو** ، بناء الثقة في تسجيل الناخبين ، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) ، لبنان ، ٢٠٠١ .

٢٥- **ماضي ، عبد الفتاح** ، نحو سلطة رابعة مستقلة للانتخابات ، مؤسسة الأهرام ، مجلة الديمقراطية ، العدد(٣٩) ، ٢٠١٠ .

٢٦- **قوانين الانتخاب في الدول العربية** ، مركز بيروت للأبحاث والمعلومات ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي ، لبنان ، ٢٠٠٥ .

٢٧- **مركز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة** ، حقوق الإنسان والانتخابات ، سلسلة الثقافة الديمقراطية (١)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ،٢٠٠٤.

٢٨- **الهيتي ، صالح فليح** ، حركة النقل داخل المدن ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (١٢) ، بغداد ، ١٩٨١.

د - الاطاريح والرسائل الجامعية .

١- **أبو عجيزه ، احمد محمد** ، الدوائر الانتخابية بمحافظة الغربية دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافي (GIS) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة كفر الشيخ ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩. (غير منشورة)

٢- **الادهمي ، محمد مظهر** ، المجلس التأسيسي العراقي ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٧٢ .(غير منشورة)

٣- **خطاوي ، دانيال محسن** ، تغير سكان محافظة ديالى للمدة (١٩٧٧ - ١٩٩٧)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٤ . (غير منشورة)

٤- **خليل ، سحر كامل** ، المؤسسات البرلمانية العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٤ . (غير منشورة)

٥- **رمضان،عبد الكريم ياسين**، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٧ . (غير منشورة)

٦- **الزغبي ، محمد محمد** ، خريطة الدوائر الانتخابية في مصر دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ،٢٠٠٤،(غير منشورة)

٧- **الزيدي ، شاكر ظاهر**، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥ : دراسة في جغرافية السياسة ، رسالة ماجستير جامعة بغداد ، كلية الآداب ،2007.(غير منشورة)

٨- **شحادة ، جميل فريد** ، توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ١٩٩٦ .(غير منشورة)

٩- **صابر ، إبراهيم فتاح** ، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية (العراق كحالة للدراسة) ، رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨ .(غير منشورة)

10- **الصوفي ، عبد الجليل عبد الفتاح**، جغرافية الانتخابات في اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠٢. (غير منشورة)

١١- **ظاهر ، سعدون شلال** ، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .(غير منشورة)

١٢- **عبد الأمير، سحر حربي** ، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨ .(غير منشورة)

١٣- **عبد الجادر ، محمد** ، جغرافية الانتخابات البلدية في دولة الكويت ١٩٧٢-١٩٩٩ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب، ٢٠٠٧ .(غير منشورة)

١٤- **العزاوي ، رعد رحيم** ، التحليل المكاني لأنماط التغير الزراعي وأثاره البيئية في محافظة ديالى ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ . (غير منشورة)

١٥- **العنبكي ، رقية مرشد** ، محافظة ديالى دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير، جامعة ديالى ، كلية التربية ، ٢٠٠٢ .(غير منشورة)

١٦- **الفلوجي ، مؤيد جبير** ، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥ . (غير منشورة)

١٧- **الكعبي ، حسن عبد زاير**، جغرافية الانتخابات في محافظتي بابل وديالى : دراسة مقارنة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية(ابن رشد) ، ٢٠٠٧ . (غير منشورة)

١٨- **محمد ، خليل اسماعيل** ، قضاء خانقين دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٧٣.(غير منشورة)

و - الإصدارات الحكوميـة .

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩ ، لبنـان، ٢٠٠٩ .

٢- ـــ ، نشرة البرلمانات العربية ، العدد(٥) آذار ٢٠١٠ .

٣- ـــ ، مشروع إدارة الانتخابات ، المعهد اللبناني للدراسات ، بيروت ، ١٩٩٩ .

٤- البعثـة الدوليـة للانتخابـات العراقيـة ، التقـرير النهـائي لانتخابـات ١٥/كـانون الأول/٢٠٠٥ لمجلس النواب العراقي.

٥- جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤١٤٠) في ١٢/٢٨/ ٢٠٠٩ .

٦- ـــ ، العدد (٤٠٩١) في ١٠/١٣/ ٢٠٠٨ .

٧- ـــ ، العدد (٤٩٥) في ٩/آذار/ ٢٠٠٧ .

٨- ـــ ، العدد (٦٩٩) في ٢٠٠٥/١٠/١٥ .

٩- ـــ ، محضر جلسة مجلس النواب رقم (٢) في ٢٠١٠/١١/١٣ .

١٠- جمهورية العراق ، دستور جمهورية العراق ، ٢٠٠٥ .

١١- جمهوريـة العـراق ، وزارة التخطـيط والتعـاون الإنمـائي ، الجهـاز المركـزي للإحصـاء. وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ٢٠٠٧ .

١٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، ٢٠٠٦ .

١٣- جمهوريـة العـراق ، وزارة التخطـيط والتعـاون الإنمـائي ، الجهـاز المركـزي للإحصـاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لمحافظة ديالى ٢٠٠٥ .

١٤- جمهوريـة العـراق ، وزارة التخطـيط والتعـاون الإنمـائي ، الجهـاز المركـزي للإحصـاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام ٢٠٠٧ .

١٥- جمهورية العراق ، وزارة الهجرة والمهجرين ، خلاصة تسجيل النازحين شباط/٢٠٠٦ لغاية تشرين الثاني /٢٠٠٧ ، الإصدار الخامس ، دائرة المعلومات ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

١٦- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق .

١٧- ـــــ، قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥.

١٨- ـــــ، قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل .

١٩- ـــــ، نظام رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ .

٢٠- ـــــ، نظام رقم (٨) لسنة ٢٠٠٤ .

٢١- ـــــ، نظام رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ .

٢٢- ـــــ، نظام رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ .
٢٣- ـــــ، نظام رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٩ .
٢٤- ـــــ، نظام رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٠ .
٢٥- ـــــ، نظام رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ .
٢٦- ـــــ، نظام الاقتراع والعد والفرز لسنة ٢٠٠٩.
٢٧- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ، مكتب انتخابات ديالى .

ي . الانترنــت .

١- أكاديمية ويتشه فيله الألمانية . شبكة الانترنت : http://www.dw-world.de
٢- فريدة غلام إسماعيل ، بوابة المرأة ، النظم الانتخابية التبعات والاعتبارات الخاصة .
شبكة الانترنت : http://www.Womengateway.com
٣- معجم المصطلحات الانتخابية . شبكة الانترنت : http://www.ICPS-lebanon.org
٤- مؤسسة ثروة ، قانون نظام الانتخابات التشريعية في سوريا .
شبكة الانترنت : http://www.syrianelector.com
٥- وكالة الأنباء الكويتية (كونا) . شبكة الانترنت : http://www.kuna.net.kw
٦- ويكبيديا الموسوعة الحرة . شبكة الانترنت : http:// www.ar.wikipedia.org

ـ ثانيا - المصـادر والمراجع الأجنبية .

1. Dikshit, Ramesh,Dutta : political geography, Acontem porary perspective , Tata Mc Graw Hill publishing company , New Delhi ,1982.

٢. Farrell , M. David : Electoral systems , A comparative Introduction , New York , 2001.

٣. Jacob, Hebetr : The conscequenses of Malapportionment, A. Not of caution, Social force, 1964.

٤. Kenny, B. Christopher : Political participation and Effects from the social Environment, American Journal of political science , vol. 36, 1992.

٥. Kent M. Jennings : A nother look at the life cycle and political participation, American journal of political science, vol. 73,1979.

٦. Kevin, R, Cox, David : The Voting Decision in a Spatial Context , Progress in Geography, New York, 1969.

٧. Macdonald M. & parteners : Diyala and Middle Tigris Projects , No25, 1960.

8. Ohman M. & Zainubhai H. : Practical Finance Regulation : The Global Experience, International Foundation for Election Systems ,Washinton, 2009.

9. Prescott, J.R.V. : The Function and methods of Electoral Geography , Annals of Association of American Geography,Vol,49, No 3, September, 1959.

10. The national democratic institute : Political Parties and The Transition to Democracy ,co. print, Lebanon , 2004.

Abstract

Geography of elections, a branch of human geography in general and affiliated to the political geography in particular, is a section of applied geography which studies the impacts of geography on voting, and studies the voting behavior of the individuals and the causes of change in their behavior from one place to another and one time to another, and the impact of the surrounding environment in the orientation of this behavior. To be more precise the study of environmental and place effect on those who have the right to participate in the electoral process and contribute to the development policies and decisions. The election of (MPs) is the most important process in all democratic countries for being the first step in the process of access to power.

Iraq knew the parliamentary system, for the first time in the late Ottoman rule, after the proclamation of the Ottoman Constitution in 1876, and the issuance of the first law of elections in 1908, after which the first legislative body was formed in Iraq, known later as Council of envoys (MPs),thus, the Parliamentary Councils came to being in Iraq with the promulgation of Constitution at 1925. The collapse of the former regime on 9th, April, 2003 is Considered a great detour in the march of democracy in Iraq, on 15 December, 2005 and for the first time in the history of Iraq's Republican system, free and comprehensive elections were held in which all the spectrums of the Iraqi people participated and characterized by political multi-party system, (326) political entities participated in the election and competed by (7655) candidates for (275) seats in the Parliament representation through multi-constituency system proportional representation and closed lists. This system increased the ethnic and sectarian alignments between the political blocs.

In the province of Diyala (study area) the number of political entities, which participated in the election was (66) and competed for (10) parliamentary seats. The number of voters was (538 140) out of the (742 862) registered electorate in (268) center elective. In this election (5) political entities got all seats and as follows : Iraqi Accordance Front (four seats), and the United Iraqi Alliance and the Kurdistan Alliance (two) seats each, Dialogue Front and the Iraqi List (one)seat each, the results reflected the ethnic and demographic composition of the province . The voter choice was moulded an ethnical and religious basis these an ethnic map was the output of the election.

In 2010 elections, (29) is a political entities participated in province of Diyala, (261) nominees competed on (13) seats, (502 896) out of (822 052) persons voted in (382) voting centers, by open-list system. The result was as follows: Iraqi List (8) seats, Iraqi National Coalition (3) seats, the state of law and Kurdistan Alliance (1) seat each.

The political coalition's map Changed in 2010 election. This is due to divisions that ravaged most of coalitions that participated in the first election, and marked by political nature rather than sectarian or ethnic, as a result of a decline of influence of the religious factor in guiding the behavior of the voter. Instead, the geographical, political, economic and social factors played a great role in the variation of elections results between the districts of the province, which has seen fierce competition between the political entities participating in the elections, due to diversity and variable ethnics and sectarian in the province.

Ministry of Higher Education
University of Diyala
College of Education for Human Sciences
Department of Geography

Geography of the parliamentary elections in the province of Diyala for the period of 2005 - 2010

"Study in political geography"

Prepared by

Waheed Inaam Ghulam Kaka'i

To the Board of the College of Education for Human Sciences - University of Diyala It is part of requirements of Master's degree Arts in the geographic

Under the supervision of

Prof.

Abdul Amir Abbas AL- Hayali

2011 *A.D* **1432** *A.H*